



Bibliotheca Alexandrina



00118551









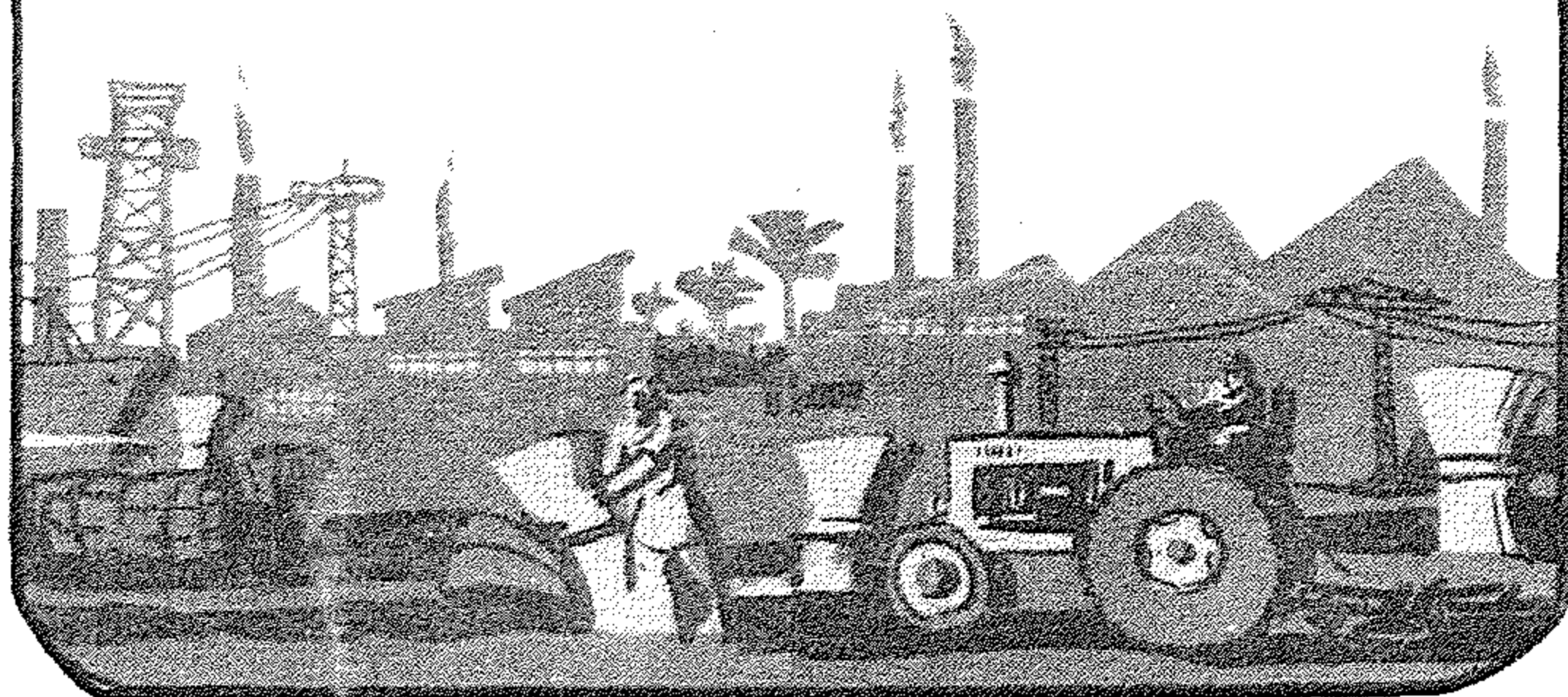
# الاقتصاد المصري

١٩٥٢ - ١٩٧٢



ترجمة: د. صليب بطرس

تأليف: روبرت مابرو







كتاب الساعة

# الاقتصاد المصري ١٩٥٢ - ١٩٧٢

---

تأليف : روبرت مابرو  
ترجمة : د. صليب بطرس

---

الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٧٦

الطبعة العربية لكتاب

**THE EGYPTIAN ECONOMY**

**1952—1972**

by

**Robert Mabro**

---

حقوق النشر باللغة العربية محفوظة  
للهيئة المصرية العامة للكتاب

---

# الاقتصاد المصري ١٩٥٢ - ١٩٧٢

- الموارد الطبيعية
- السد العالي واستصلاح الأراضي
- تقدم الصناعة والبنية الأساسية الاجتماعية
- النمو الاقتصادي والتغيرات الهيكلية
- مشكلة العمالة
- تغيرات توزيع الدخل



# مقدمة

---

«لقد هبت رياح عاتية في جميع أرجاء العالم»

مأنت جون بيرز

---

● ظل الاقتصاد المصرى يشكل جانباً من اهتماماتى المهنية خلال السنوات السبع الماضية . ولكن معرفتى الشخصية بمصر ترجع الى زمن يبعد عن ذلك كثيراً . فقد ولدت فى الاسكندرية ونشأت وتلقيت تعليمى فى هذه المدينة العالمية ، التى وان كانت تشكل جزءاً رئيسياً من مصر فانها غريبة عنها . فمصر هى وادى النيل . ويمثل البحر المتوسط وموانيه الواجهة التى تطل على عالم مختلف قد يشكل ما كانت مصر تصبو الى أن تكون عليه ، لا ما هى عليه بالفعل . ولقد بدأت أكتشف مصر الحقيقية عندما ذهبت الى الجامعة . وبعد ذلك بعام واحد ، عرفتني مجموعة طلاب سرعان ما أصبحوا أفضل أصدقائى ، بعدد كبير من جوانب الحياة المصرية فى القاهرة وفى الوجه القبلى - الأحياء المزدحمة بالسكان والقرى والمزارع لا المواقع الأثرية . وقد حدث ذلك كله خلال عام ١٩٥٢ ، أى عام الثورة .

وقد اعتقدنا لفترة قصيرة ان الشبان الضباط سوف يحققون الحرية والرخاء للبلاد . وأقررنا الاصلاح الزراعى ، وتأميم قناة السويس ، وسعدنا بجلاء القوات البريطانية بعد سبعين عاماً من

الاحتلال « الوقت » ، وقضينا ليالى طويلة فى مناقشة مزايا وعيوب السد العالى المقترح اشائه . وقد أصبح معظمنا مرتبطا بطريقة ما بتصنيع البلاد . وفى نهاية الأمر فهمنا ان قيمة الانجازات الصغيرة تفوق كثيرا الأهداف العظيمة ، ذلك لأنه توجد قيود وموانع .

وقد بدأت معرفتى بمصر تتطور الى معرفة وثيقة عندما بدأت العمل مهندسا فى مواقع العمل . وأصبحت أتعامل يوميا مع عمال مهرة وعمال عاديين فى المدن والريف ، وكذلك مع ملاحظى العمال والمقاولين والتجار والرأسماليين وسائقى اللوريات ورجال الشرطة وموظفى الحكومة ابتداء من الكتبة الفراعنة الخالدين الى وكلاء الوزارات القادمين من تركيا ، وتعلمت شيئا عن أسسواق العمل وتفاوت الأجور والأرباح الناشئة عن الاحتكار والرشوة والفساد وأصحاب الكفايات المجهولين ووضع الأسعار حسب النفقة الزائدة والمنافسة وتواطؤ احتكار القلة - كما تمارس فعلا فى العالم ، حتى أصبحت الحياة الاقتصادية فى مصر مألوفة لى على نحو أكبر قبل دراستى علم الاقتصاد بوقت طويل . وقد أثرت هذه التجربة على فهمى للموضوع . وقد تسلك الأمور عادة نهجا آخر . والمعرفة الطويلة بمصر التى قد يعتبرها البعض كسبا ، قد تتحول الى مسئولية . وأترك للقارئ الحكم على ذلك .

وقد حاولت عند اعداد هذا الكتاب أن ألتزم بما قصصد اليه رئيس تحرير هذه السلسلة وناشرها . وكانت التعليمات تقضى بتقديم وصف قصير ومقروء لهيكل الاقتصاد ومشكلاته وأدائه فى الفترة الأخيرة ، بحيث يروق للطالب الجامعى الذكى كما يروق لرجال الأعمال ، وللمتخصص ، كما يروق لعالم الاقتصاد المتخصص فى التنمية العامة . وهى مهمة يبدو تحقيقها مستحيلا تقريبا . ذلك أن تحديد حجم الكتاب يعنى أنه لن يكون مرجعا شاملا



عن الاقتصاد . بل انه محاولة للتفسير ، ومركب يحتوى على أكثر عناصر المعرفة والبحث السائدة الآن بروزا ، ويجسد نتائج العمل الأصلي . وتضم الصورة خصائص بارزة ذات تفاصيل دقيقة فى بعض المجالات . كما أن هناك الكثير مما لم يظهر فى الصورة . ولكنى آمل مع ذلك أن تكون المعالم التى تحدد تماما ملامح مصر النوعية قد برزت بدرجة كافية .

وسوف نوفر على القارئ قراءة الحواشى الطويلة والملاحق الاحصائية الضخمة ، ومع ذلك فهناك اشارات كاملة ترشده الى مصادر جميع البيانات والمعلومات الهامة الى جانب وجود ثروة من المواد الاحصائية الخاصة بالاقتصاد المصرى ، بيد أنه لا يمكن استخدام معظمها الا بكثير من المعالجة والتطوير .

وقد أخذت جميع البيانات التى جاءت فى الجداول والنص من مصادرها الأولية . وأدمجت النتائج بدون تقديم شرح مطول للافتراضات والأساليب ، كما اعتمدت على أعمال الآخرين - من الباحثين المشهورين والطلاب المتواضعين الذين يعترف بهم تماما على الدوام . وعلى الرغم من ان الاقتصاد المصرى ظل يشكل موضوعا للبحث الضخم ، الا أن هناك الكثير مما ينبغى عمله . والطلاب الذى يبحث عن موضوع للدراسة، قد يبدأ بتحديد الفجوات الموجودة فيه . وليست كل هذه الثغرات ناشئة عن تقصير من ناحيتى ، أو عن القيود التى فرضها حجم الكتاب وشكله ، ولكن بعضها يعكس حالة ميدان البحث .

ويركز التحليل على الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٧٢ . واختيار عام ١٩٥٢ كنقطة للبداية يتطلب بعض التعليق . فالمغزى السياسى لهذا العام ليس محل شك ( فقد تمت الاطاحة بالنظام البائد ، وفتحت صفحة جديدة من التاريخ المصرى ) ، ولكن أهميتها الاقتصادية تعد محلا لنوع من الجدل . ذلك ان بعض المؤلفين قد يرون أن عام

١٩٥٢ لم يشكل أى تغيير. فالنظام الاقتصادى الحالى الذى يتميز بوجود الملكية الخاصة والرأسمالية كان سائدا طوال الخمسينات، ولم تقدم اول خطة شاملة الا فى عام ١٩٥٩/٦٠ لتغطى السنوات من ١٩٦٠/٦١ الى ١٩٦٤/٦٥ ، ولم يمتد التأميم الذى أثر على المصالح الاقتصادية البريطانية والفرنسية فى عام ١٩٥٦ ليشمل جزءا هاما من الأعمال المصرية الا فى عامى ١٩٦٠ و ١٩٦١ ، كما صدرت القوانين الاشتراكية فى عام ١٩٦٢ (\*) . وأنا أيضا أرى أن عام ١٩٥٢ لم يشكل نقطة تحول فى الأداء الاقتصادى فلم يحدث انكماش فى النشاط التجارى لأن الثورة كانت سلمية ، كما لم يحدث اسراع فيه لأن الظروف الاقتصادية باستثناء اصلاح الزراعى لم تتغير على الفور . وتنزع الكتابات المصرية المعاصرة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية الحديثة الى اغفال هذا الاستمرار . وهى تدعى دائما ، او على الاقل توصى بشدة بأن جميع الاتجاهات قد بدأت الصعود مع الثورة التى تشكل مصدر جميع الانجازات Fons et Origo ومنبعها والتركيز على فترة تبدأ بعام ١٩٥٢ قد يدعم هذا الرأى التقليدى الذى يقوم على رأى جانبه الصواب .

وهناك ثلاثة أسباب تدعو الى نقض هذه الاعتبارات . والسبب الأول ، وهو أقلها أهمية ، هو الملاءمة الاحصائية . فالعديد من السلاسل الاحصائية تبدأ فى عام ١٩٥٢ ، وقد لعبت الرغبة فى تخفيف المهمة العسيرة المتمثلة فى المواءمة والربط بين البيانات المتنافرة ، دورا هاما فى اتخاذ هذا القرار ، وتعد عشرون سنة فترة كافية يمكن تغطيتها فى كتاب بهذا الحجم . أما السبب الثانى فله وزنه . فقد قاد عبد الناصر الثورة فى عام ١٩٥٢ وتوفى فى عام ١٩٧٠ . وهكذا يمكن قراءة هذه المقدمة للاقتصاد المصرى على أنها

---

(\*) الصحيح ان قوانين التأميم المشهورة صدرت لمناسبة الاحتفال بالعيد التاسع للثورة فى يولييه ١٩٦١ المترجم .

تقويم (\*) اقتصادى لنظام حكم عبد الناصر ، وفصل مستقل بذاته من فصول تاريخ البلاد . وقد كتب الكثير عن حياة عبد الناصر وسياسته ، ولكن لم ينشر بعد أى تقويم شامل للتغيرات الاقتصادية التى أحدثتها سياساته خلال ثمانية عشر عاما من حكمه الأوتوقراطى . ويقدم السبب الثالث ، ولعله أكثرها إثارة للجدل ، موضوعا هاما لهذه الدراسة . فقد جادل كثير من المؤلفين قائلين : ان الضباط الأحرار لم تكن لديهم ، فى البداية على الأقل ، فلسفة اقتصادية واضحة مترابطة منطقيا . ومن هنا جاء القول بأنه لم تحدث أية تغيرات هامة الا فى أواخر الخمسينات أو أوائل الستينات . ولكن هذه النظرية ، التى تعد صحيحة بقدر ما يتعلق الأمر بالنظام الاقتصادى ، تعتبر مقيدة بصورة مفرطة . فالواقع ان النظام العسكرى الحاكم قد اتخذ قرارات اقتصادية هامة فى السنوات الأولى لوجوده . ويبدو أن أهمية هذه القرارات فى تشكيل نمط التنمية الاقتصادية ، فى المدى القصير والمدى الطويل معا ، قد فاتت على المحللين الأوائل . وقد تلقى تقديرا أفضل اليوم لا لسبب الا لأننا نتمتع بموقع ممتاز ونستفيد أكثر من ميزة الحكم على الأشياء بعد وقوعها . وكانت هذه القرارات هى : ( أ ) الإصلاح الزراعى ( ١٩٥٢ ) ، ( ب ) بناء السد العالى ، وهو مشروع قديم نوقش كثيرا ووضع له تصور فى ظل الحكومة السابقة ، وقد التزم به عبد الناصر فى عام ١٩٥٢ ، ( ج ) انشاء مجلس الانتاج القومى (\*\*) فى عام ١٩٥٢ ، الذى أعد غالبية المشروعات التى أدرجت فيما بعد فى الخطة الصناعية الأولى ( ١٩٥٨ - ١٩٦٠ ) وقومها . وخطة السنوات الخمس الشاملة الأولى ( ١٩٦٠ / ١٩٦١ - ١٩٦٤ /

(\*) ليس فى المعاجم العربية القديمة كلمة تقويم . ولكن الصحيح هو تقويم ، وهى من القيمة التى سميت كذلك لأنها تقوم مقام الشيء . فيقال قوم الشيء أصلح اعوجاجه أو أعطاه قيمة . ( المترجم ) .  
 (\*\*) كان يسمى قبل ذلك المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى .

( ١٩٦٥ ) ، ( د ) انشاء شركة وطنية فى عام ١٩٥٤ تمتلك الحكومة معظم اسهمها وتقوم ببناء مصنع الصلب فى حلوان . وقد كان لتنفيذ هذه القرارات آثار بعيدة المدى . فالاصلاح الزراعى والاجراءات المكاملة التى اعقبته قد اثرت على نمط التنمية الزراعية خلال تلك الفترة . أما السد العالى ، وهو مشروع ضخم ولا يمكن تجزئته ، فقد استنفد موارد الاقتصاد خلال سنوات انشائه ، وقد يظل اثره ملموسا خلال عشرات السنين القادمة . وسوف يتطلب الأمر اقامة مشروعات أخرى تستلزم رؤوس أموال ضخمة ، لكي تتحقق الفوائد المحتملة للسد ، بينما أصبح اقامة بعض المشروعات الأخرى ضروريا لتعويض بعض آثاره الجانبية الضارة . وأخيرا ، فإن الثورة قد التزمت فى وقت مبكر جدا بالتصنيع السريع ، وتعميق الهيكل الصناعى . وقد سادت فى هذه الفترة محاولات للمضى قدما فى هذا البرنامج . وكان مصنع الصلب رمزا لهذا الالتزام كما مهد مجلس الانتاج القومى الطريق للتخطيط والتدخل القوى من جانب الحكومة فى الصناعة .

وبالرغم من وجود عنصر الاستمرار القوى فى الأداء الاقتصادى ومواصلة النظام الاقتصادى القديم ، فإن السنوات الأولى للثورة تشكل فى الواقع نقطة تحول . فقد اتبع عنصر توجيه جديد ، يشمل قدرا كبيرا من تدخل الدولة فى الزراعة والصناعة ، كما أن الخطوات التى اتخذت فيما بعد - مثل التخطيط والتأمين - قد أعقبت منطقيا هذا الالتزام المبكر . ونحن لا نوحى بأن هذه الخطوات كانت حتمية ولكننا نستطيع أن نتبين ، عن طريق الحكم على الأشياء بمسبب حدوثها ، وجود هدف ثابت طوال هذه الفترة . والأهم من ذلك أن السياسات الأولى للثورة كان لها اثر عميق على الهيكل الاقتصادى ، كما كان لها مضاعفات طويلة الأجل .

وتعكس طريقة عرض الكتاب الى حد ما هذه النظرية .

فالفصول من ١ الى ٣ تعتبر مقدمة للاقتصاد : الخلفية التاريخية  
والسمات الديموجرافية والموارد الطبيعية . والفصول من ٤ -  
٧ تقدم تحليلا تفصيليا للسياسات والانجازات الكبرى للثورة :  
الاصلاح الزراعى والسد العالى والتخطيط والتأمين والتصنيع  
والسياسات الاجتماعية . وتتضمن الفصول الأخيرة تحليلا للنمو  
وللتغيرات الهيكلية والتوزيعية . بينما تحاول خاتمة الكتاب  
تقويم أهمية هذه التغيرات بالنسبة لمصر ، والدلالات الأوسع  
نطاقا للحالة موضوع البحث بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية .  
وأود أن أقدم شكرى لمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية  
لقيامه بتمويل مشروع للبحث خاص « بالتصنيع والسياسات  
الصناعية فى مصر » ، وأقوم به فى الوقت الحاضر بالاشتراك مع  
زميلى سمير رضوان . ويعتبر هذا الكتاب ، الى حد كبير ، ناتجا  
جانبيا للمشروع الأكثر تخصصا . وقد قرأت الآنسة نيتا واتس ،  
رئيسة تحرير هذه السلسلة ، المسودة النهائية بعناية وصبر ،  
ويرجع الفضل فى مهاراتها لوضوح الحجة ، ناهيك بالاسلوب .  
وأنا مدين بدين عقلى لكل من أدبت نبروز ، وباتريك أوبراين ،  
ونبت هاتسن ، وى . ف . جاكسون ، وأ . ه . هودانى ، وروجر  
أوين . وسوف يدهش معظمهم عندما يجدون أسماءهم مذكورة هنا  
لأنهم لم يشتركوا بصورة مباشرة فى هذا الكتاب ولكنهم ساعدونى  
فى التفكير ودفعونى اليه ، وكان لتعليمهم وكتاباتهم ومناقشاتهم  
اثر ضخم . وقد ظل سمير رضوان يتعاون معى تعاوننا وثيقا  
فى السنوات الأخيرة الى حد أن كلامنا لم يعد يستطيع أن يحدد  
مصدر أفكارنا . ومع ذلك فنحن لسنا متفقين على كل شئ . وقد  
تحملت جودى Judy ، فى سخريه محببة ، شرود ذهنى ، والعمل  
المنفرد لساعات طويلة من الليل وأثناء عطلة نهاية الاسبوع . وقد  
قدمت أكبر مساعدة من خلال احترامها العميق للاستقلال المتبادل ،  
ومن خلال قدرتها على الاحتمال .



## الفصل الأول

## الخلفية التاريخية

---

« وما اقصر ما لدينا من وقت في تلك  
اللحظة لنولد »

سانت جون بيرس

---

اقتصاد التصدير : ١٨٢٠ - ١٩١٠ حققت مصر تورتها الزراعية خلال القرن التاسع عشر ، ذلك أن ادخال زراعة القطن الطويل التيلة في العشرينات من القرن التاسع عشر كان بداية لعملية تحول طويلة استمرت خلال مراحل متعددة ، وأدت ، بالرغم من التغييرات التي حدثت في الظروف السياسية ، الى ظهور اقتصاد موجه نحو التصدير (١) فقد أصبحت الزراعة ، التي ظلت حتى ذلك الوقت مكرسة بالدرجة الأولى لا على وجه القطع لاشباع احتياجات البقاء ، متكاملة من خلال تصدير سلعة أولية ثمينة ، الى الاقتصاد الدولي . وقد بدأت هذه العملية في ظل حكم محمد علي ( ١٨٠٥ - ١٨٤٨ ) على الرغم من وجود نظام الاحتكار ، وقيام محاولة لتصنيع سلع محل السلع المستوردة . وقد تم الاسراع في النهوض بهذه العملية في ظل حكم من خلفوه في الخمسينات من القرن التاسع عشر . و خلقت « مجاعة القطن » ، التي نشأت نتيجة للحرب الأهلية الأمريكية ( ١٨٦١ - ١٨٦٤ ) ، فرصا للتسويق استطاعت مصر



أن تستجيب لها . وتم تطوير الصرح التمهيدى الزراعى والمالى والمتعلق بالنقل الخاص باقتصاد التصدير ، كما تم تدعيم الروابط التجارية بين مصر والاقتصاد العالمى - أى التجارة وتنقلات رأس المال والهجرة الأجنبية .

وكانت أعمال الرى تشكل أحد المقومات الأساسية لهذه « الثورة » . وتم القيام بها أثناء حكم محمد على والخديويين والبريطانيين من بعده . وقد وصلت المساحة المزروعة الى أقصى قدر من الأرض القابلة للزراعة ، كما أن طريقة الرى الدائم قد مكنت الفلاح ، وبخاصة فى الوجه البحرى ومصر الوسطى ، من أن يزرع قطعة الأرض الخاصة به أكثر من مرة واحدة فى العام . وهكذا تم التوسع فى زراعة الأرض - توسعا أفقيا ورأسيا . وزادت المساحة المنزرعة زيادة كبيرة خلال القرن التاسع عشر . ولكن يبدو أن الحد الأقصى لها - ويبلغ حوالى ٤ر٥ من المليون فدان - قد تحقق حوالى عام ١٩٠٥ . وكان تحقيق زيادات أخرى يتطلب استثمارات بالغة الضخامة فى استصلاح الأراضى وبناء السدود الضخمة . ولم تتحقق هذه الا بعد أربعين عاما ، أى بعد الحرب العالمية الثانية . وقد ثبت أنه من الأفضل ، فى الوقت نفسه طلبا للرخص ، التوسع فى المساحة المحصولية (\*) ، التى ازدادت باضطراد من حوالى ٧ ملايين فدان فى عام ١٩٠٠ الى ٩ر٣ من المليون فدان فى عام ١٩٥٢ ، وإلى حوالى ١٠ر٥ من ملايين الأفدنة فى عام ١٩٦٧ . ولكن نفقات هذه العملية أخذت فى الارتفاع ارتفاعا حادا فى نهاية الأمر .

---

$$(*) \text{ المساحة المحصولية } = \text{ المساحة المنزرعة } \times \text{ متوسط عدد المحاصيل فى السنة }$$

جول ١ ، ٢

صادرات مصر ١٨٣٨ - ١٩١٢

( المتوسطات السنوية )

السنة	حجم صادرات القطن	قيمة الصادرات المصرية
	( مليون قنطار )	بالجنيه المصرى ( مقدره بالمليون )
١٨٣٨ - ٤٢	٠.١٩	
١٨٤٣ - ٤٧	٠.٢٤	
١٨٤٨ - ٥٢	٠.٣٦	٢.٢
١٨٥٣ - ٥٧	٠.٥٠	٢.٨
١٨٥٨ - ٦٢	٠.٥٧	٣.١
١٨٦٣ - ٦٧	١.٦٩	١٠.٩
١٨٦٨ - ٧٢	١.٥٩	٩.٩
١٨٧٣ - ٧٧	٢.٤٩	١٣.٥
١٨٧٨ - ٨٢	٢.٥٢	١٢.١
١٨٨٣ - ٨٧	٢.٧٨	١١.٧
١٨٨٨ - ٩٢	٣.٨٩	١٢.٦
١٨٩٣ - ٩٧	٥.٢٠	١٢.٩
١٨٩٨ - ١٩٠٢	٥.٨٩	١٦.١
١٩٠٣ - ٧	٦.٢٨	٢٣.١
١٩٠٨ - ١٢	٦.٧٢	٢٨.١

المصادر : ي . ر . ج . ادين ، « القطن والاقتصاد المصرى » ١٨٢٠ - ١٩١٤  
أكسفورد ١٩٦٩ . وشار عيسوى : مصر منذ عام ١٨٠٠ .

دراسة التنمية غير المتوازنة ، مجلة التاريخ الاقتصادى ٢١ (١) ١٩٦١ .

وقد كانت الثورة الزراعية فى مرحلتها الأولى ، التى ربما تكون قد انتهت فى عام ١٩١٠ ، تتكون أساسا من توفير امدادات المياه وتنظيمها على نحو أفضل . وتمت الاستفادة الكاملة من الطاقة الزائدة فى الأرض عن طريق التجميع الضخم لرأس المال الثابت فى الري ، ولكن دون حدوث زيادة كبيرة فى كفاءة رأس مال المزرعة أو فى استخدام مدخلات مادية أخرى غير المياه . وقد ارتفعت نسبة رأس مال المزرعة :

( الثابت والعامل ) الى المساحة المحصولية بنسبة ١٠٪ فى الفترة ما بين ١٨٩٥ و ١٩١٤ (٢) . وأدى تراكم رأس المال الى زيادة العرض الحقيقى للأرض ، ولكنه لم يؤثر على أساليب الزراعة - أى الحرث والبذر والحصاد والدرس والتخزين . ولم تشمل التنمية الزراعية أية تغييرات هامة فى تشكيلة عناصر المدخلات . وبمعنى آخر فإن تعميق تغلغل رأس المال فى الزراعة ( تضاعفت نسبة رأس المال الى الناتج فى الفترة ما بين ١٨٩٥ و ١٩١٤ ) قد أدى الى التوسع « الأفقى » ولم يتم القيام بعملية تكميلية لتعميق رأس المال فى المزرعة . كما أن الري الدائم ، وإن كان قد خفف بعض الأعباء عن الفلاح ، إلا أنه أضاف أعباء جديدة عليه . فقد أصبحت الامراض الطفيلية - البلهارسيا والانكلستوما - أمراضا متوطنة . وانتشرت على نطاق واسع وادت الى اضعاف القوة البشرية .

جدول ١ - ٢

السكان والمساحة المزروعة والمساحة المحصولية في سنوات  
مختارة

السنة	السكان ( بالآلف )	المساحة المزروعة بالآلف فدان	المساحة المحصولية ( بالآلف فدان )
١٨٢١	٣٠٠٠ - ٢٥٠٠	٢٠٢٢	
١٨٣٥		٣٥٠٠	
١٨٤٠		٣٨٥٦	
١٨٥٢		٤١٦٠	
١٨٦٢		٤٠٥٢	
١٨٧١	٥٢٥٠		
١٨٧٧		٤٧٤٢	٤٧٦٢
١٨٨٢	٦٨٠٤	٤٧٥٨	
١٨٩٠		٤٩٤١	
١٨٩٧	٩٧١٥	٥٠٤٣	٦٧٦٤
١٩٠٢		٥٣٣٥	٧٤٢٩
١٩٠٧	١٢٧٥١	٥٤٠٣	٧٦٦٢
١٩١٢		٥٢٨٥	٧٦٨١

المصادر : A.E. Crouchley, The Economic of Modern Egypt, London,  
اعداد متنوعة من الاحصاءات السنوية وتعدادات السكان 1938.

وكانت هناك تطورات اجتماعية - اقتصادية أخرى ، وان  
تكن مرتبطة بالأولى الى حد ما ، قد سهلت نشوء نظام زراعي في  
النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وأفضل تعريف له أنه نظام

الملكية الخاصة للأراضي . فقد أصبحت الحقوق الخاصة بالأرض حقوقا مقصورة على أصحابها وقابلة للتحويل بالبيع أو بالتأجير . وفي التسعينات من القرن التاسع عشر تحرر العمل تماما من التصاقه بالأرض . وقد اتسم هذا النظام بمظالم كبيرة - انعدام الملكية من ناحية مع وجود ملكيات بالغة الضخامة في الناحية الأخرى . وكانت هناك سمة أخرى وهي مرونة حركة عوامل الانتاج . ذلك أن أسواق عوامل الانتاج التي تعد كلها ، باستثناء رأس المال ، أكثر مرونة وأكثر قدرة على المنافسة في هذا النوع من الزراعة مما يفترض فيها بصفة عامة ، قد خصصت العمل للأرض داخل إطار أنظمة التأجير المألوفة : الزراعة بالمشاركة واستئجار الأرض مقابل إيجار ثابت ، والزراعة المباشرة لحساب العائلة واستئجار العامل . وقد شجعت الروابط التجارية على تقدم زراعة محاصيل للتجار فيها يحدوها دافع الربح ، زراعة سريعة الاستجابة للأسعار ، أدت بدورها الى تدعيم هذه الصلات . وبعد الاحتلال البريطاني ( ١٨٨٢ ) اقتصر دور الدولة بصفة عامة في مجال الزراعة على تحسين الإطار الضريبي ، وإقامة نظام الري وصيانته وإدراته ، والمحافظة على القانون والنظام في أنحاء الريف ، وسن التشريعات الاجتماعية لصالح الفلاح مثل إلغاء السخرة والجلد بالكرباج ، وحماية الملكيات الصغيرة ضد دنزغ الملكية استيفاء للديون التي لا يستطيع أصحابها دفعها ( قانون الخمسة الأفدنة ) ( ٣ ) ، ولكنها لم تقدم الخدمات أو تحاول نشر التعليم في القرى ، أو حتى إقامة وزارة مستقلة لشئون الزراعة إلا بعد ذلك بوقت طويل .

وقد سار الاستثمار خارج مجال الزراعة ( بعد حكم محمد علي والمحاولة التعسفة التي قام بها لإقامة اقتصاد جديد يتسم بالتنوع تحت رعاية الدولة ) ، على نسق النمط المألوف الذي يميز اقتصاديات

التصدير . والقطاعات المفضلة هي تلك التي توفر الدعم الضرورى للتجارة أو تقدم اخدمات الى المستفيدين من ازدهار الصادرات . وهكذا تم تطوير نظام النقل بواسطة المشروعات العامة والخاصة . وسهل انشاء خطوط السكك الحديدية والقنوات والموانى عمليات نقل المحصول من داخل البلاد الى الميناء الرئيسى حيث يتم شحنه من هناك الى الأسواق العالمية . وأقيمت منشآت لحلج القطن وكسبه نظرا الى أن عمليات التصنيع الأولية تؤدى الى تقليل حجم القطن ووزنه . وبالتالي الى تخفيض نفقات النقل . وقام التجار الأجانب ورأس المال الاجنبى بانشاء البنوك والشركات التجارية . وقدموا التسهيلات المالية ، كما سيطروا على عملية تنظيم تجارة القطن المعقدة بما فى ذلك اقامة بورصة الكونترانات بالاسكندرية وأخيرا . فان حركة تعمير المدن قد استوعبت مقادير ضخمة من رأس المال وبخاصة فى القاهرة والاسكندرية حيث يفيم كبار ملاك الاراضى ، والتجار ، ورجال البنوك ، والسماسرة ووكلاؤهم . ووجدت المشروعات الأجنبية الخاصة الفرص متاحة أمامها فى مجال المرافق العامة وشركات الرهون والأراضى وكذلك فى البناء . ويبدو أن المقيمين من المصريين والاجانب قد استثمروا مبالغ كبيرة فى الاسكان ، وهناك أدلة على قيام نشاطات بناء ضخمة فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين (٤) .

ولم يأخذ تنويع الهيكل الانتاجى عن طريق التنمية الصناعية، مكانه على نطاق كبير . ذلك أن الاستثمار فى الصناعة قد اقتصر بعد حكم محمد على ، على النشاطات التى تتمتع بالحماية بسبب تكاليف النقل - مثل السكر والبيرة ومواد البناء وما شابهها . ولم تقم الدولة بأى استثمار مباشر فى الصناعة الا فى ظل حكم الخديوى اسماعيل ( ١٨٦٣ - ١٨٧٩ ) . وقد كان من الممكن اتباع سياسة التشجيع عن طريق التعريفات الجمركية أو تدابير التشجيع ، مما يؤدى الى فتح فرص جديدة ، ولكن مصر حتى ١٩٣٠ بسبب

الامتيازات الأجنبية . وكان الحكام البريطانيون يؤمنون بالتجارة الحرة ، ولكنهم لم يؤمنوا على ما يبدو بنظرية الصناعة الناشئة (٥) Infant Industry . فقد فرضوا رسم انتاج قدره ٨ ٪ على الانتاج المحلي من المنسوجات ، وهو يعادل الرسم الجمركى المفروض على المنسوجات المستوردة وكان ذلك عندما اعتزمت شركتان بريطانيتان اقامة مصانع نسيج فى مطلع القرن الحالى ، ومجرد ان واحدة من هاتين الشركتين - وهى شركة الغزل الاهلية Filature Nationale - نجحت فى البقاء حتى الثلاثينات من القرن الحالى بالرغم من الصعوبات الهائلة ، لهو أمر يوحى بأنه كان يمكن انجاز ما هو أكبر حتى فى ظل حماية أقل . وقد أطلعنا علماء الاقتصاد الكلاسيكيون وتلاميذهم المحدثون بما يتكلفه انتصنيع دون النظر الى نظرية مزايا التكاليف النسبية . وتاريخ مصر الاقتصادى حافل بالامثلة التى توضح دروسهم فى ذلك . وان معرفتنا بتكاليف التجارة الحرة أقل كثيرا مثل : القضاء على الصناعات اليدوية والصناعات الصغيرة . والفرص الضائعة . والمهارات التى كان من الممكن استخدامها فى الصناعة ، والوقت الضائع الذى كان من الممكن ان تتم خلاله عملية التدريب الصناعى « والتعليم بالممارسة » . وهى ولا شك عملية طويلة .

ويؤدى الاستثمار البشرى الى زيادة مرونة الاقتصاد وقدرته على التنمية ولكن الدولة ، وبخاصة وهى تحت الحكم البريطانى قد أهملت التعليم الى حد كبير . فقد أنفقت الدولة فى عام ١٩٠٠ مبلغ ١٠٧٠٠٠ جنيه ، أى ما يزيد قليلا على ١ ٪ من ميزانيتها ، على التعليم ، وفى عام ١٩١٣ زادت النسبة الى ٣٣ ٪ ومع ذلك فان مصر لم تكن محرومة تماما من التسهيلات التعليمية لأن القاهرة كانت تضم منذ عدة قرون جامعة الأزهر الدينية العظيمة التى كانت تغذى بالمدرسين مدارس انقرآن (الكتاتيب)

المنتشرة في جميع أنحاء البلاد وقدم محمد علي التعليم الحديث إلى الصفوة قليلة العدد ، وأرسل الطلاب إلى أوروبا ، بادئنا بذلك تقليدا استمر حتى يومنا هذا (٦) . وأقيمت المدارس التبشيرية ، وغالبيتها كاثوليكية وفرنسية ، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لتستفيد منها الجالية الأجنبية ، والمسيحيون المصريون ، وعدد ضئيل ، من المسلمين . ولكن ذلك كله لم يؤثر إلا في نسبة صغيرة جدا من السكان . ففي عام ١٩٠٧ ، كان ٩٢٪ من السكان الذين في سن العاشرة أو يزيد ، من الأميين (٧) .

وقد تم تكيف نمط الاستثمار السائد منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى بداية العشرينات من القرن الحالي ، ليلائم الاحتياجات المعاصرة لاقتصاد التصدير . وقد مكن البلاد من زيادة إنتاجها الزراعي وصادراتها من القطن عن طريق توفير المياه والأرض والأموال ، والصرح التمهيلي Infrastructure اللازم لهذا التوسع . ولكنه أيضا وضع الاقتصاد في طريق لم يكن من السهل التخلي عنه بسهولة إذا ما طرأ أي تغيير على الظروف المشجعة للنمو المفضي للتصدير . وكان من الممكن أن يؤدي نقص الهيكل الانتاجي المتنوع ، ومعدل الاستثمار المنخفض في رأس المال البشري ، إلى إعاقة البلاد بصورة خطيرة ، وذلك إذا ما قررت أن تنمي موارد جديدة وتنمي أساسا اقتصاديا جديدا للنمو المطرد .

### اقتصاد التصدير يواجه الصعوبات ١٩١٠ - ١٩٣٩ .

الواقع ان الظروف المواتية لاقتصاد التصدير قد بدأت تتغير قبل الحرب العالمية الأولى . فقد فشل الاقتصاد ، بعد السنوات العشر الأولى من القرن الحالي ، في خلق معدل النمو الأدنى اللازم



لإبقاء دخل الفرد ثابتا . وطبقا لما يقوله هاسن ومرزوق ، فإن نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي الحقيقي ربما يكون قد انخفض بنسبة تقرب من ٢٠٪ في الفترة ما بين ١٩٠٠ و ١٩٤٥ ويرد نصف هذا الانخفاض الى معدل التبادل السلعي Terms of Trade / ويرد النصف الآخر الى هبوط معدل انتاج الفرد وعلى الرغم من أنه يبدو أن معدل دخل الفرد قد استمر في الانخفاض خلال هذه الفترة ، فإن معدل انتاج الفرد قد تحسن مرة أخرى بنسبة متواضعة تبلغ ٢٥٪ في العام فيما بين سنتي ١٩٢٨ و ١٩٣٩ . ولكن المكاسب قد محتها الحركة المضادة لنسب التبادل التجاري خلال الثلاثينات التي سادها الكساد (٨) . ويقدر هاسن ومرزوق أيضا أن انتاج العامل في ميدان الزراعة قد انخفض ، مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، الى ثلثي مستواه في عام ١٩١٤ (٩) .

وقد تنوعت المشكلات الجديدة التي واجهها الاقتصاد المصري خلال هذه الفترة . فقد حمت التنمية الباكرة معها بذور التخلف والانحدار . فلم يعد هناك مجال لزيادة الرقعة المنزرعة بعد التوسع السريع الذي حدث في القرن التاسع عشر ، كما أن المساحة المحصولية ، التي كانت قد اتسعت بنسبة ٦٦٪ فيما بين سنتي ١٨٧٧ و ١٩٠٧ ، لم تزد الا بنسبة ١٠٪ في السنوات الثلاثين التالية . وأوقعت زراعة الأرض بعدد محاصيل وكذلك الري الدائم اضرارا بالتربة ، أما محصول القطن ، الذي كان قد ازداد بنسبة تتراوح بين ٧٠٪ و ٨٠٪ ، ( والبيانات في هذا المجال ليست من نوع جيد جدا ) في السنوات الثلاثين الأخيرة من القرن التاسع عشر ، فقد انخفض بنسبة تزيد على ٢٠٪ في العقد الأول من القرن العشرين . وتمثلت المشكلة في عدم كفاية وسائل الصرف ، الذي ربما لم يفهم دوره التكميلي في نظام الري فهمما كاملا . وأدى النمو السريع في الانتاج انكلي الى تأخير القوم في أن

يدركوا ان انخفاض خصوبة التربة يشكل تهديدا لادائها في المستقبل ولم يكبد اقامة المنتهات المنظمة لمياه النيل وبناء القناطر الرئيسية على النيل يتم ( أسوان وأسيوط واسنا وزفتى ) حتى أصبح من الضروري اجراء عملية تحويل جديدة للزراعة . وظهرت الحاجة الى الأسمدة والصرف والبذور المحسنة لكي تكمل المياه او تحل محلها بوصفها « المدخل الرئيسى » فى الزراعة المصرية . وقد تم ادخالها بعد انقضاء فترة من الوقت وكان يتعين أولا اصلاح اصرر، وتحقيق استقرار الغلات قبل أن نستطيع الاسهام فى زيادة انتاجية الأرض . ولم يعد محصول القطن الى مستواه الذى بلغه فى التسعينات من القرن التاسع عشر . الا فى أواخر الثلاثينات من القرن الحالى .

وازداد استخدام الأسمدة الكيماوية ، التى قلما استخدمت فى مطلع القرن ، وذلك فى العشرينات والثلاثينات . فقد جاءت مصر ، عشية الحرب . فى المركز العاشر . بعد سبع دول فى أوروبا الغربية . ونيوزيلاند واليابان - من حيث استخدام الاسمدة للمقدان الواحد من الأرض القابلة للزراعة ( ١٠ ) . وأخذت الحكومة على نفسها اقامة مشروع الصرف فى الدلتا ، وزاد طول المصارف من ٦٣ من المليون كيلومتر فى عام ١٩١٧ الى ٩٢ من المليون كيلومتر فى عام ١٩٣٧ . أى بنسبة ٤٠٪ ( تقارن بالزيادة التى حدثت فى الترع بنسبة ١٠٪ / والتوسع المائل فى المساحة المحصورة ) ( ١١ ) . وبالرغم من هذه الجهود ، فإن الانتاج الزراعى لم يحقق زيادة تتعدى نسبة سنوية متوسطة ١٪ وذلك فى الفترة فيما بين ١٩٠٩ - ١٩١٣ و ١٩٣٥ - ١٩٣٦ وكما يقول د. ج. أوين ، فإن « الزيادة المبكرة التى حدثت فى الانتاج ، تحفقت مقابل ابطاء على نحو أكثر شدة . فى التحسن فى السنوات التالية . كما ان « جزءا كبيرا من الاستثمار فى القطاع الزراعى كان ضروريا لاصلاح الضرر الذى وقع بالفعل بالنسبة لخصوبة الأرض » ( ١٢ ) .

ولا ترجع الصعوبات التي واجهها اقتصاد التصدير الى العوامل الداخلية التي تعمل في جانب العرض فقط ، لقد كان هذا النوع من الاقتصاد أيضا سريع التأثير بالعوامل الخارجية التي تؤثر على الطلب . ذلك أن نشوب حربين عالميتين وحادث الكساد الكبير Great Depression في أقل من ثلاثين عاما ، بتخللها فترات ازدهار قصيرة في عام ١٩١٩ ، والعشرينات ، قد أدى الى حدوث تقلبات كبيرة في الاسعار أصبحت تفوق كثيرا في أهميتها التفاوت في الناتج . وانخفض متوسط صادرات القطن من ٦٧٦٧٠٠٠ قنطار ( ١٩١٠ - ١٩١٤ ) الى ٦٢٤٠٠٠ قنطار خلال الحرب العالمية الأولى ( ١٩١٤ - ١٩١٨ ) ولكن متوسط العائدات السنوية ارتفع من ٢٣٨ من المليون جنيه الى ٢٧٢ من المليون جنيه ، وخلال الثلاثينات ارتفع متوسط الكمية الى ٧٢٨٨٠٠٠ قنطار ( ١٩٣٠ - ١٩٣٤ ) ثم الى ٨٤٦٣٠٠٠ قنطار ( ١٩٣٥ - ١٩٣٠ ) ولكن متوسط العائدات السنوية لم يزد على ٢١٥ مليون جنيه و ٢٥٢ من المليون جنيه على التوالي . وقد عانت مصر من تدهور ملحوظ في نسب التبادل التجاري السلعي أثناء فترة ما بين الحربين ، مع اغفل السنوات الجيدة التي جاءت بين الحين والآخر ) ، وكانت نسب التبادل التجاري الخاصة بالدخل أقل موثقة في الثلاثينات مما كانت عليه في بداية القرن ( ١٩٠٣ - ١٩٠٧ : ١٠٠ - ١٩٢٨ - ١٩٣٢ : ٩٣ - ١٩٣٣ - ١٩٣٧ : ٩٥ ) على الرغم من حدوث زيادة تبلغ حوالي ٧٠٪ من الرقم القياسي لحجم الصادرات (١٣) ولكن . كما ذكرنا سابقا ، ظهرت أيضا عناصر جديدة في تكوين رأس المال ، كما ظهرت مدخلات جديدة ، في الزراعة ، وزادت نسبة رأس مال المزرعة الى المساحة ذات المحصول بمعدل يفوق ما حدث في الفترة السابقة .

جدول ١ - ٢

بعض المؤشرات الاقتصادية ١٩١٧ - ١٩٢٩

السنة	السكان بالالف	المزروعة بالالف فدان	المساحة المحصولية	غلة القطن	الاسمدة كـجـ/فدان في قطن/فدان	المساحة ذات بالالف قطن المحصول	استخدام الارطام القياسية		نسب التبادل التجاري
							حجم الصادرات المصرية	حجم الصادرات القطن	
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)		
١٩١٠ - ١٩١٤									
متوسط					( ٩٠ )				
١٩١٧	١٢٥٧٥١	٥٢٦٩	٧٦١٠	٣٧٥	٤٢٧	٦٧٦٧	٣٠٣٧	٧١٠١	٤١٥١٩
١٩٢٠		٥٢٠٥	٧٥٨٠٧	٣٣٠	٣٣٠	٤٠٠١		٨٨٠١٠	٤٢٣٧٣
١٩٢١		٥٢٥٤	٨٠٦٠	٣٣٧	٣٣٧	٦٧٧٩		٥١٣٦٦	٤٢٣٧٣
١٩٢٢		٥٢٤١	٨٢٠٥	٣٧٣	٣٧٣	٦٧٧٩		٥١٣٦٦	٤٢٣٧٣
١٩٢٣		٥٣٨٧	٨١٠٤	٣٨١	٣٨١	٧٤٧٣		٥٩٨٣٢	٤٢٣٧٣
١٩٢٤		٥١٩٢	٨٠٧٠	٣٠٧	٣٠٧	٧٢٥٤		٦٧١٧٠	٤٢٣٧٣
١٩٢٥		٥٤٤٢	٨٢١٣	٣١٤	٣١٤	٦٧٧٩		٦٠٤٦٦	٤٢٣٧٣
١٩٢٦		٥٣٨٥	٨٤٥٧	٣٢٩	٣٢٩	٦٨٣٥		٤٢٣٧٣	٤٢٣٧٣
١٩٢٧	١٤٢١٨	٥٥٤٤	٨٦٦١	٣٠١	٣٠١	٧٢٨٣		٤٩١٦٤	٤٩١٦٤

١٩١٠ - ١٩١٤

٩١٤٤	٥٦٥.٤	٧٤٢٢	٢١٥٩	٤٦٤٤	٨٦١٢٢	٥٦١١٦	١٩٢٨
٨٦٥٩	٥٢٤٢٠	٧٥٦٢٥	٢٨٠٠	٤٦٦٢	٨٦١٢٤	٥٦٥٤٩	١٩٢٩
٩٦٥١	٢٢٥:٩٢	٥٥٩٢٨		٢٥٩٧	٨٦١٢٤	٥٦٥٤٩	١٩٣٠
٥٤٥٢	٢٨٥.٧٤	٧٥٢٩٧		٢٥٧٨	٨٥٥٤٧	٥٤٨٥	١٩٣١
٥٥٥٥	٢٦٥١٩٥	٦٦٦٩٩	٢٨٥٩	٤٥٥٢	٨٥٢١٦	٥٤٦٤	١٩٣٢
٥٤٤٠	٢٨٥٨٤٨	٧٥٨٥٤		٤٥٧٥	٨٥٢٨٣	٥٢٨٤	١٩٣٣
٥٨٥٤	٢١٥.٥٦	٨٥٥٦٤	٥٢٥٢	٤٥٢٦	٨٥.٧٨	٥٢٢٧	١٩٣٤
٦٢٥٠	٢٥٥١٩٢	٨٥٥٧٧	٨١٠٠	٥١١	٨٥.٥٤	٥٢٢٩	١٩٣٥
٩٢٥٢	٢٢٥٩٧٩	٧٥٧٩٨	٧١٥٢	٥٢١	٨٥١.١	٥٢٦١	١٩٣٦
٥.٥٤	٢٩٥٧٥٢	٨٥٩.٠	٧٩.٠	٥٢٧	٨٥٢٥٨	٥٢٨١	١٩٣٧
٤٤٥١	٢٩٥٢٤٢	٧٥٩٢٧	٦٢.٠	٤٦٧	٨٥٤٧٤	٥٢١٢	١٩٣٨
٤.٥٢	٢٤٥.٨١	٩٥١.٢	٥٦٥٩	٥٢٥	٨٥٥٢٢	٥٢٢٨	١٩٣٩

المصادر : (١) تعداد التسمكان ، (٢٤٢) الإحصاءات السنوية ، (٤) د . ميد - « النمو والتغير الهيكلي في الاقتصاد المصري » -  
 ١ - ٢ ١٩٦٧ ، (٥) س . رضوان - « تكوين رأس المال في الصناعة والزراعة المصرية » - رسالة دكتوراه لم تنشر - لندن ١٩٧٢ ،  
 (٦) د . ميد - نفس المرجع ، (٧) ١٩١٧ - ٢٠ - ١ . كروتشكي - التطور الاقتصادي مصر الحديثة - لندن - ١٩٢٨ ، ١٩٣١ - ٣٩ ،  
 ميد - نفس المرجع ، (٨) د . ميد المرجع نفسه ؛ (٢٤٢) قام بتجميعها سمير رضوان

وبالرغم من هذه الظروف ، أو ربما ، نتيجة للمحاولات التي بذلت لتخفيف ، بعض آثارها ، حدثت تغييرات هيكلية معينة خلال هذه الفترة . فقد حدثت دفعة من تكوين رأس المال فى الزراعة ، وفوزة جديدة فى التصنيع . وكانت التغييرات فى الكيف بقدر ما كانت فى الكم ، فقد زادت مصادر المياه وتحسن أسلوب تنظيمه . ويرجع الفضل فى ذلك الى التعليه الثانية لخزان اسوان ( ١٩٣٣ ) والى السد الذى أقامته مصر عند جبل الاولياء فى السودان ( ١٩٣٣ - ١٩٣٤ ) .

ونعم أن مقدار الاستثمار الصناعى لم يكن ضخما ، فإن الهيكل الصناعى بدأ فى التغير . فقد أنشأت مجموعه شركات بنك مصر صناعة نسيج حديثة فى الثلاثينات : ارتفع الاستهلاك المحلى من القطن من ٧٨٠٠٠ ألف قنطار ( ١٩٣٠ - ١٩٣١ ) الى ٧٠٦٠٠٠ ( ١٩٢٩ ) ، وازداد ، المنتج من الغزل من ٣٠٠٠ طن الى ٢١٠٠٠ طن فى الفترة ما بين ١٩٢٨ - ١٩٣٨ ، كما زادت المنسوجات القطنية من ٨ ملايين من الأمتار ( ١٩٢٠ ) الى ٩٣ مليون منسج ( ١٩٣٨ ) . وحدث تقدم فى فروع الانتاج الأخرى : مثل أسمنت بورتلاند ( كان المنتج منه ٢٥ ألف طن فى ١٩٢٠ ، وأصبح ٣٧٥ ألف طن فى عام ١٩٣٨ ) ، وكذلك فى الكيمياءات والورق والمنتجات البترولية والمواد الغذائية وغيرها من السلع الاستهلاكية ( ١٤ ) . وربما ساعد الانكماش الذى لحق الزراعة وكذلك التعريفه الجمركية الجديدة التى استطاعت مصر ادخالها بعد عام ١٩٣٠ . على تحقيق هذه التطورات المتواضعة . ولما تعد الصناعة حكرا على الأجانب وحدهم . ونم تشجيع الرأسماليين والمنظمين المصريين على الاستثمار فى الصناعة وغيرها من المشروعات الحديثة . وزاد مجهود التنمية الذى تقوم به الحكومة ، عنصيب التعليم من الميزانية الذى كان زهيدا فى عام ١٩٠٠ ، قد ارتفع الى ٦٨٪ فى عام ١٩٢٨ - ١٩٢٩ .

ثم ارتفع ثانية الى ١٢٨٪ في عام ١٩٣٨ - ١٩٣٩ في الوقت الذي استوعب فيه الانفاق الحكومي في مجال الري والأشغال العمومية جزءا كبيرا من الميزانية في الثلاثينات يزيد على ما استنفده في أي عقد سابق ، بما فيها العقد الأول من القرن العشرين عندما تم بناء عدد كبير من القناطر (١٥) .

غير أن هذه التغييرات كانت من الضالة بحيث لم تؤثر تأثيرا هاما على طبيعة الاقتصاد . فقد بقي نصيب الزراعة من اجمالي العمالة ثابتا بالفعل عند نسبة ٧٠٪ خلال السنوات الثلاثين الأولى من القرن الحالي ، وظل اسهامها في الدخل القومي مرتفعا - حوالي ٥٠٪ . وكان جهد الحكومة الرئيسي موجها الى تشجيع الزراعة ، بينما لم تلق الصناعة ، التي كانت سمة جديدة من سمات السياسة ، الا تشجيعا محدودا جدا . وواصلت الحكومة التمسك بسياسة مالية صارمة - تقوم على ميزانيات متوازنة أو من الأفضل ميزانيات بها فوائض صغيرة وكان الاهتمام الأكبر بالتعليم حديثا بحيث لم يسهم في التنمية الاقتصادية للبلاد خلال تلك السنوات - ولكن أهمية الثلاثينات تصبح أكثر وضوحا اذا نظرنا الى التغييرات الهيكلية في هذه الحقبة من خلال آفاق أبعد : فهي تظهر الطريق لتحول الاقتصاد بصورة جوهريّة أكبر في السنوات الثلاثين التالية ، وتميّد له .

### تفسير للتطور الاقتصادي في الفترة من ١٨٥٨ - ١٩٣٩ .

ينبغي الآن مناقشة قضيتين تتعلقان بتفسير تطور مضر الاقتصادى . تتصل الأولى بالنماء السكاني ، والثانية بالارتفاع بعائدات التصدير . ولا يعتبر العمل والنقد الأجنبي العاملين الوحيدين اللذين يسهمان في النمو والتقدم الاقتصادى ، ولكنهما يؤديان دورا هاما .

وقد أدى نمو السكان الى تحويل مصر ببطء ولكن بصورة لا يمكن مقاومتها من دولة ذات اقتصاد يعانى من نقص العمال الى دولة ذات فائض فى العمالة ذلك أنه جرى التفكير مليا فى القرن التاسع عشر فى وضع خطط لاستيراد العمال ، وجاء ذكر نقص العمال فى التقارير الاقتصادية التى وضعت حوالى عام ١٩٠٠ (١٦) . ولكن سرعان ما بدأت الأغراض تتغير ، وفى منتصف الثلاثينات تأكدت حكمة تقليدية جديدة هى : أن مصر دولة مكتظة بالسكان (١٧) . فقد ارتفع عدد السكان الى حوالى ١٦ مليون نسمة فى عام ١٩٣٧ ، أى بزيادة قدرها ٢٥٪ فى عشرين عاما . وتراوح معدل نمو السكان فى أواخر الثلاثينات ما بين ١.٥٪ و ١.٨٪ فى العام ، وواصل ارتفاعه الى مستويات أعلى كثيرا بعد الحرب العالمية الثانية . وارتفعت نسبة الرجال للأرض ( أى الذكور البالغين فى قوة العمل الزراعية الى المساحة المنزرعة ) من ٣٦.٠ رجلا للفدان الواحد فى عام ١٩١٧ الى ٥٩.٠ فى عام ١٩٣٧ (١٨) .

ونحن لا نعتزم أن تشير مرة أخرى فى هذه المرحلة جديلا طويلا حول ما اذا كانت هذه الزيادات قد أدت الى أن يهبط الناتج الحدى للعمل فى الزراعة الى الصفر . بل دعونا نبيه ببساطة أن القول بأن مصر تعد الآن دولة ذات اقتصاد به فائض عمالة لا يتضمن بالضرورة أن البطالة المقنعة تسود مجال الزراعة نظرا الى أن الهجرة الداخلية تنقل فائض العمالة الى المدن . وقد بدأت فى الثلاثينات حركة ذات مغزى لتحويل السكان عن الزراعة ، ومنذ ذلك الحين أصبح معدل نمو قوة العمل الزراعية أصغر بكثير من معدل الزيادة الطبيعية . ويعد النمو السريع لقطاع الخدمات فى المدن ، الذى بدأ يميز الاقتصاد المصرى بعد الثلاثينات ، كعلامة تشير الى اكتظاظ السكان ونتيجة له فى نفس الوقت . وغالبا



ما يخفى هذا التوسع وراء مشكلات خطيرة تتعلق بالعمالة غير التامة والفقير في الحضر .

وهناك تطور آخر يميز هذه الفترة . فبينما كانت مصر قد أوقعت نفسها ببطء في المسئولية التي قد تتمثل في زيادة ضغط السكان على الأرض ، فإنها كانت تقوم بتسوية التزامات من نوع آخر تعرضت لها في الماضي . ذلك أن الدولة كانت قد عقدت ديناً ضخماً أثناء حكم الخديو سعيد ( ١٨٥٤ - ١٨٦٣ ) والخديو اسماعيل ، وذلك في تواريخ مختلفة بعد عام ١٨٥٨ (١٩) . وفي عام ١٨٨٠ قدر الدين بـ ٩٨٤ من المليون جنيه ، وزاد بمقدار ١٨ مليوناً من الجنيهات في السنوات العشرين التالية (٢٠) . كما أن المدفوعات الخارجية لحساب الدين العام ( الفائدة ، وصافي أقساط استهلاك القروض الجديدة ، والدفعات السنوية عن بعض القروض ) ، مضافاً إليها الجزية التي كانت مصر مجبرة على دفعها للسلطان العثماني ، قد استنفدت مبلغاً سنوياً يتراوح ما بين ٤٥ - ٥ ملايين من الجنيهات في السنوات السابقة للحرب العالمية الأولى . ويمكن الحكم على حقيقة هذا العبء - بصورة أفضل - إذا ما قارنا هذه المبالغ بعائدات التصدير وبايرادات الحكومة (انظر جدول ١ - ٤) : واستخدمت مصر - بعد عام ١٩١٩ - الفوائض التي تراكمت خلال الحرب في رد « الدين » . وفي عام ١٩١٤ قدرت السندات التي يمتلكها الأجانب في الدين المصري العام بمبلغ ٨٥٧ من ملايين الجنيهات ، انخفضت إلى ٣٩ مليون جنيه في عام ١٩٣٤ . ودفعت مصر لدائنيها الأجانب مبلغاً قدره ٤٦٧ من المليون جنيه ، أما باستهلاك الدين العام وأما بإعادة شراء سندات .

ولم يتم مطلقاً تقويم لما حققه هذا الدين لمصر من منافع وما تكبدته من تكاليف . وربما كانت المنافع الإيجابية قد تحققت لو أن الخديويين قد تلقوا المبالغ الكاملة التي أصبحت مصر مسئولة عنها قانوناً ، وقاموا باستثمارها بصورة مثمرة . ولكنهم تلقسوا

— فى الواقع — أقل من ٧٠٪ من المبالغ التى تعاقدوا عليها • وقد جرى رجال البنوك الأوربيين على تحميل وزارة المالية بقيمة القروض كما طلبت أصلا ، وتسليمها المبالغ الأقل التى يتم جمعها عن طريق الاكتتاب العام ، ويضاف الى ذلك أن عمولات ضخمة كانت تدفع للتوسطاء ، وأن بعض القروض أصدرت بخضم مرتفع للغاية ، كما أن بعضها الآخر كان يتم دفع جزء منه بواسطة سندات على الخزانة متدهورة القيمة (٢١) • ومن الصعب أن نحدد النواحي التى استخدمت فيها المبالغ • وحيث أنها أضيفت الى موارد الحكومة العامة ، فقد أصبح من غير الممكن فرزها عن غيرها ، ولعلها مكنت الحكومة من زيادة مصروفاتها فى المشروعات ذات المنفعة الشاملة والمشروعات القيمة ، والنواحي المشكوك فى قيمتها ومنفعتها • وكان ذلك أيضا ينطبق بالطبع على القروض المخصصة لأغراض معينة : فهى تسمح بتحرير بعض الأموال التى جمعت من مصادر أخرى لكى تنفق فى أوجه أخرى • وقد نفترض افتراضا متطرفا ، وغير واقعى على الإطلاق ، مؤداه أن جميع بنود المصروفات العامة الجارية كانت مقيدة ، وأن المبالغ التى جاءت من الخارج قد خصصت جميعها — فى الواقع — للاستثمار • والفرض من هذا الفرض هو حساب معدل العائد على الاستثمار الذى كان يمكن أن يمكن البلاد من تحقيق توازن ميزانيتها فى ظل أفضل الظروف • وإذا عرفنا أن بعض الاستثمار العام الذى تم فى الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر ثبت أنه مفض الى التبذير ، وأن بعضا آخر منه قد تم الفاؤه فى مرحلة مبكرة • فقد نقدر أن مشروعات الرى والمشروعات اللازمة لدعم الإقتصاد الأكثر نجاحا ، كان من الممكن أن ترد الدين لو كانت قد غلت عائدا يتراوح الحد الأدنى لصافيه بين ١٤٪ و ١٥٪ سنويا خلال فترة ثمانين عاما • وكانت هذه المعدلات سوف تكون أعلى اذا أخذنا فى الاعتبار عدم امكان فرزها •

## جدول ١ - ٤

### المدفوعات الخارجية لحساب الدين العام

والجزية ، وعائدات التصدير والايرادات الحكومية ١٨٨٤ - ١٩١٤

( متوسطات سنوية )

المدفوعات الاجمالية	التصدير عوائد	ايرادات الحكومة	المدفوعات كنسبة منوية من عوائد الايرادات	المدفوعات كنسبة منوية من عوائد التصدير	الفترة
٩٢-١٨٨٤	٤٥٦٤	١٢١٤٨	١١٢٥٧	٣٧٦	٤٠٥
٩٧ - ١٨٩٣	٥٥٠٤٣	١٢٩٣٦	١٠٥٨٧٨	٣٩٠	٤٦٤
١٩٠٢-١٨٩٨	٤٥٣٧٩	١٦٠٥٥	١٢٤٦٢	٢٧٣	٢٥٠
٧-١٩٠٢	٥٤٥٣	٢٣٠٦٢	١٥٧٢٢	٢٣٦	٣٤٧
١٤-١٩٠٨	٤٥٢٤٥	٢٨٦٧٧	١٦٦٦٨	١٥٠	٢٥٤

المصادر : المدفوعات الخارجية : ا . ي . كروثشلي ، « استثمار رأس المال الاجنبي في الشركات الاجنبية والدين العام » ، القاهرة ، ١٩٣٦ ، المدخل الحكومي وعوائد التصدير : ا . ي . كروثشلي ، « التطور الاقتصادي لمصر الحديثة » ، لندن ١٩٣٨ .

ومن المشكوك فيه أن يكون عدد كبير من مشروعات الاستثمار قد حقق هذا النجاح . والاستنتاج الذى لا مفر منه هو أن نفقات « الدين » كانت أكبر مما حققه من منافع سواء أكان ذلك يرجع الى اسراف الخديويين أم الى الأساليب الملتوية السائدة فى ذلك الوقت . وكان تجنب الوفاء بالدين أمرا مستحيلا : ذلك ان الذريعة الأولى للاحتلال البريطانى كانت فوق كل شيء ضمان مصالح أصحاب القروض الأجانب .

ولم يرق رأس المال الاجنبى بتمويل الدين العام فقط ، بل ان الاستثمار الخاص المباشر قد قام بدور هام . ذلك أن تدفقات الاموال الأجنبية كانت لها مغزاها فى التسعينات من القرن التاسع عشر ، فقد استثمرت مبالغ أكثر فى مطلع القرن ، ووصل الامر ذروته فى عام ١٩٠٧ . فقد حدث انهيار مالى فى ذلك العام زعزع الثقة فى الأعمال التجارية ، وزاد فى بطء الاستثمار الاجنبى لعدة سنوات ، كما أن عودة الاحوال الى طبيعتها بعد عام ١٩١١ قد توقفت نتيجة لنشوب الحرب العالمية الاولى (٢٢) . ويبين جدول ١ - ٥ التقديرات الخاصة بتدفقات رأس المال وبالفائدة والكوبونات المدفوعة للخارج فيما بين سنتى ١٨٨٤ و ١٩١٤ . ويقدر صافى الأموال الواردة لحساب القطاع الخاص خلال تلك الفترة بمبلغ ٣٤٨ من المليون جنيه ، ولكن بالرغم من هذا الاسهام ، فان صافى ما أدخل للبلاد من أموال عامة وخاصة معا قد وصل الى ١١١٣ من المليون جنيه . وعندما نقارن هذا المبلغ بتكاليف قناطر اسوان التى أقيمت فى الفترة ما بين ١٨٩٨ - ١٩٠٢ يظهر لنا أمر ذو مغزى ، هو أن تكاليف اقامة القناطر ، التى تمثل اهم بند من بنود الاستثمار العام فى تلك الفترة لم تزيد عن ٣.٤ من المليون جنيه (٢٣) .

وبعد الحرب العالمية الاولى ، اختارت الشركات الأجنبية

التي تعمل في مصر استرداد رأس المال عن طريق الوفاء بالسندات وشراء الاسهم المملوكة بالخارج . ويقدر كروتشلي أن قيمة الأوراق المالية المصرية التي كان يمتلكها غير المقيمين قد انخفضت من ٧١٢ من المليون جنيه الى ٥٢ من المليون جنيه في الفترة ما بين ١٩١٤ - ١٩٣٤ (٢٤) .

وبدأت تتضح صورة معينة : فقد وقع نمو اقتصاد التصدير في فترة المديونية الفادحة . وفي المرحلة الاولى التي انتهت حوالي عام ١٩١٤ ، لم تكن تدفقات الاستثمار الاجنبي الخاص كبيرة الى الحد الذي يكفي لتعويض خدمة الدين العام . وهكذا تم ضياع المنافع التي تحققت من التوسع في قطاع التصدير ، بصورة جزئية ، وخسرت مصر ٤٪ أو ٥٪ من دخلها القومي ، ولم تعد الحكومة تملك الا دخلا ضئيلا تنفق منه على الصحة والتعليم والادارة العامة والاقتصاد . وبعد الحرب - عندما كان اقتصاد التصدير يوشك أن يدخل مرحلة من المصاعب - كانت الموارد مازالت تحول الى الخارج من أجل دفع فوائد وأقساط الديون العامة والخاصة ، وقد استنفدت المديونية الأجنبية الفائض الضخم الذي تراكم خلال الحرب العالمية الاولى وبعدها مباشرة ، والذي يكون قد مكن البلاد من تخفيف أثر الكساد ، والاعداد لعملية تحويل دائمة للاقتصاد .

وخلال تلك الفترة التي تدفق فيها رأس المال الى خارج البلاد ، كان سكان مصر وحاجتها الى موارد مكملة آخذة في الزيادة . وقد دعا النقص المستمر في الارض الى القيام باستثمارات أكبر لتعويض الغلة المتناقصة ، ولكن ذلك لم يكن في المتناول . ومع حلول الثلاثينات ، أصبح بؤس الفلاح غير محتمل ، كما أن نقص فرص العمل أصبح يمثل سمة دائمة من سمات الاقتصاد . وأصبح واضحا لدى الكثيرين أن المسئوليات الجديدة التي قد تتهدد النمو الاقتصادي للبلاد لسنوات تالية ، قد تحققت بالفعل .

جدول ١ - ٥

تدفقات رأس المال ومدفوعات الفائدة للخارج ١٨٨٤ - ١٩١٤

( متوسطات سنوية مقدرة بالآلاف الجنيهات المصرية )

الفترة	تدفقات رأس المال	أرباح الأسهم والفوائد : خاص	صافي التدفقات خاص	الدين المسام	اجمالي صافي التدفقات
٩٢/١٨٨٤	١٢	٢٧٧ -	٢٦٥ -	٤٥٦٤ -	٤٨٢٩ -
٩٧/١٨٩٣	١٥٠.٦٥	٢٨٧ -	٦٧٨	٥٠٤٣ -	٣٦٥ -
١٩٠٢/١٨٩٨	٤٤٢.٢١	٩٩٤ -	١٥٠.١	٣٧٩ -	٢٢٩ -
٧/١٩٠٣	١٦.٨٦	٢٤٦٥ -	١٥١.٥	٤٥٣ -	٢٠٢ -
١٤/١٩٠٨	١٥.٢١	٩٣٨ -	١٥	٢٤٥ -	٢٠ -

ملحوظة : - تدل على الخارج من البلاد ، ويشمل عود « الدين المسام » القروض الجديدة

(المصدر : أعدت الأرقام استنادا إلى A.E. Crouchley, The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and Foreign Debt, 1936.

ومن الامور المغرية أن نفسر تطور مصر الاقصادى بأنه عملية تحويل حتمية لاقتصاد يتميز بفائض التصدير ، الى اقتصاد يتميز بفائض العمالة . ويبدو أن نظرية « مايثنت » Myint المسماة « ثغرة الفائض » Vent for surplus ، ينطبق على الفترة التى انتهت فى عام ١٩١٠ أو عام ١٩١٤ (٢٥) . كما تنطبق نظرية « لويس » المسماة « العرض غير المحدود للعمال » على الثلاثينات والعقود التالية لها (٢٦) .

وقد يوحى ذلك ضمنا بفشل صادرات السلع الاولى كأداة للنمو والتطور الاقصادى الطويل المدى . ولكن الفشل ليس محتما ، كما أن الانتقال من نظرية مايثنت Myint الى نظرية « لويس » ليس ضروريا من الناحية المنطقية . وربما لم يكن اختلال نسب عوامل الانتاج التى تميز اقتصاد فائض العمالة ، ليظهر لو أن تراكم رأس المال ( البشرى والمادى ) قد تقدم بسرعة كافية فى مرحلة التصدير ، ولو لم يكن عرض المواد الطبيعية قليلا الى هذا الحد . ومن بين العوامل التى يتوقف عليها فشل « نموذج التنمية القسائم على التصدير » أو نجاحه ، حجم الفائض الممكن تصديره ، والظروف التى ينشأ فيها ، وقدرة البلاد على استيعاب عوائده واتجاهات الدولة والمجتمع ، والقيود التى يفرضها المجتمع الدولى . ولكن من الصحيح أيضا - كما اقترحنا بالفعل - أن السماح بنمو اقتصاد التصدير دون القيام بأى تدخل استجابة لفرص الربح القصير الأجل ، قد تخذل البلاد فى المدى البعيد .

وقد رأينا أن الاستدانة من الاجانب التى تمت فى وقت سابق لتحقيق فائدة صغيرة ، قد استنزفت موارد كبيرة فى فترة بلغ فيها نمو التصدير أقصى درجة . وقد يعتبر هذا - الى حد ما - من المصادفات ، ولكن يمكن أيضا تفسيره على أنه وجه لظاهرة عامة بدرجة أكبر هى : التدخل الاوروبى فى العالم الثالث خلال القرن

التاسع عشر . ولم تكن في مصر أية مستعمرات زراعية يمتلكها الأجانب ، كما كانت الحال في اقتصاديات التصدير الأخرى حيث جلب الاستعمار معه المزارعين . ولكن كان هناك صيارفة أجانب وتجار ورجال بلاط ، ومغامرون ووسطاء لا ضمير لهم يتمتعون بحماية الدولة . وساعد هؤلاء على تكامل الزراعة المصرية مع الاقتصاد العالمي ، مما عاد ببعض الفوائد . وأعد بعضهم مشروعات استثمارية جيدة أسهمت في التطور الاقتصادي . ولكنهم كانوا أيضا مسئولين الى حد ما عن المشروعات السيئة ، واقتراف جريمة التمتع بامتيازات غير عادية ، وعن الظروف التي أحاطت « بالدين » وشروطه ، وزيادة التدخل الأجنبي ، وأخيرا عن فقدان الاستقلال .

ولقد رأينا أيضا أنه قد تم الوصول الى الحد الأقصى للمساحة القابلة للزراعة في مرحلة مبكرة من مراحل التنمية . واستلزم القيام بمزيد من التوسع ، نفقات متزايدة . ولو أن أى مراقب نظر الى الأمر على المدى البعيد - وبعضهم فعل ذلك - لأدرك في وقت مبكر من القرن العشرين ، أن التنوع الاقتصادي أمر جوهري . وقد أدرك محمد علي هذه الحاجة ، وحاول انجازها قبل ذلك بقرن ، ولكن الوقت لم يكن مواتيا للنجاح . ولكن ماذا بشأن الخديويين ، والبريطانيين ، والحكومات شبه المستقلة التي حكمت في العشرينات والثلاثينات ؟ ان بعضها كان ينقصها الادراك . بينما لم تتوافر لبعضها الآخر الموارد المالية .

وقد اعتنق البريطانيون ومن خلفوهم النظرة البعيدة المدى في الزراعة ، وتجاهلوا القطاعات الأخرى . وتعرض الاستثمار البشري للاهمال الشديد ، ويرجع السبب في ذلك الى نقص الأموال ، وأيضا الى السياسة الاستعمارية الواعية . وكانت الحكومات تعمل ، على أية حال ، في ظل قيود مالية شديدة ، نظرا الى أن استقلالها المالي كان مقيدا تبعا للامتيازات الأجنبية التي منعتها من فرض الضرائب على الجالية الأجنبية الغنية ، كما حذرت عليها فرض



تعريفات جمركية ، وأصبحت المصالح القوية راسخة في مجال الزراعة والتجارة والمال ، وبالتالي في الهيكل السياسى ، وتحققت من أن سياسات الحكومة سوف تشجع أهدافها المحلية .

ولم تتوافر الاحوال اللازمة لتحويل اقتصاد التصدير الى اقتصاد صناعى حديث ومتنوع . فقد نما اقتصاد التصدير فى ظل محيط دولى أعاق من عملية تحويله . وقد دعم اقتصاد التصدير الجماعات القوية الموجودة داخل البلاد ، والتي كانت لديها أسباب قوية تدعوها الى مقاومة التغيير . وخلق ظروف الفقر وسوء الصحة ، والقهر فى القرن - وجميعها ظروف مضادة للتنمية الطويلة الأجل . أما الظروف الطبيعية - أى ندرة الأرض - التى عملت لصالح التحول ، فقد كانت فى حد ذاتها تشكل عقبة : قيدت نمو الاقتصاد فى وقت كانت انتاجية الفرد فيه منخفضة . كما أن الظروف التاريخية لم تكن مواتية : فقد كان هناك الدين والضغط التى تجىء من خارج البلاد ، وضرورة ارضاء المصالح الاستعمارية ، وفى أكثر الأحيان الاحباط الذى لا بد من أن يسببه فقدان الاستقلال والنضال من أجله .



## الفصل الثاني

## السكان

## مقدمة :

تصور مسألة السكان في مصر السمات الديموجرافية التي تميز الدول النامية ذات الكثافة السكانية المرتفعة ، ذلك أن معدل النمو السكاني مرتفع . وقد زاد متوسطه من ٢٠ر١٪ سنويا قبل الحرب العالمية الثانية ، الى ٥ر٢٪ في الستينات ، نتيجة لهبوط حاد في معدل الوفيات لم يعوضه هبوط مماثل في معدلات المواليد . وتوحي البيانات الحديثة أن هذا الاتجاه قد ينقلب في السبعينات ، ولكن لا يحتمل أن ينخفض معدل النماء السكاني الى أقل من ٢٪ سنويا . ويبدو معدلا المواليد والوفيات على السواء - وبخاصة وفيات الأطفال - مرتفعين عندما تقارن مصر بالدول الصناعية . ذلك أن هرم العمر يتميز بقاعدة عريضة ، مما يفسر من ناحية انخفاض الانتماء الى القوة العاملة . وما زالت الأمية والأمراض المتوطنة تنزل كالبلاء على جماعات كبيرة من المجتمع ، على الرغم من التوسع الضخم في التسهيلات التعليمية والصحية ، والتقدم الجدير بالثناء الذي تحقق في هذه المجالات في العقود الأخيرة .

ومصر مكتظة بالسكان على نحو كثيف • وتشتغل بالزراعة نسبة ضخمة ، وإن كانت متناقصة ، من السكان القادرين على العمل • ولكن الضغوط السكانية على الأرض قد أدت إلى نشوء حركة الهجرة الداخلية ، وهذه ظاهرة على جانب كبير من الأهمية ، لها ناحية اجتماعية وأخرى اقتصادية •

وتمثل العمالة واحدة من أكثر المشكلات التي تسبب القلق في البلاد • ولم تستطع الزراعة أو الصناعة الاسهام في حلها • وهكذا فإن المنضمين الجدد إلى القوة العاملة يتم استيعابهم في قطاع الخدمات دائم النمو • وتمثل البطالة المقنعة في مصر ظاهرة حضرية وليست ريفية • وقد تختلف دلالاتها بالنسبة للتنمية الاقتصادية ، اختلافا شاسعا عن تلك التي أوصت بها النماذج التي تسير على الناحية النظرية لأسلوب لويس •

ويقدر أن حوالي ٢٠٠ ألف مصري - معظمهم من ذوى المهارات - كانوا في سنة ١٩٧٢ يعملون خارج البلاد • وتشكل هذه الهجرة ظاهرة حديثة ولكنها مثيرة للاهتمام • وليس من الواضح تماما ما إذا كانت المضار التي تسببها هجرة العقول تعوضها المنافع الناشئة عن الاموال المحولة وغيرها من المدخرات • ولا ينتظر أن تسهم الحركة اسهاما كبيرا في مشكلة العمالة ، إلا في حالة وقوع حدث غير محتمل يتمثل في تحقيق اندماج سياسى ناجح بين مصر وجاراتها التي تعاني من نقص السكان • وسنقوم - في هذا الفصل - بتحليل الخلفية الديموجرافية ، وسنناقش القضايا المتعلقة بالعمالة والهجرة في الفصل التاسع •

### السكان - مستوى النمو ومعدلاته :

في أوائل يولية ١٩٧١ قدر عدد السكان في مصر

بـ ٢٠٠٠ ر ٧٦ ر ٣٤ ، ويقوم مكتب الاحصائيات (\*) كل عام بنشر تقدير نصف سنوى يتم حسابه على أساس آخر تعداد للسكان ومعدلات النمو المستمدة من سجلات المواليد والوفيات . ومع ذلك فان لمصر تقليدا طويلا فى احصاء السكان . ويسترجع الجدول رقم ٢ - ١ بيانات تعدادات السكان التى أجريت على فترات منتظمة الى حد ما ، فيما بين سنتى ١٨٩٧ و ١٩٦٦ . وقد اتجهت طبيعته التعدادات وأسلوب تغطيتها ، الى التحسن مع مرور الوقت ، وهذا اعتبار قد يفسر الانخفاض الواضح فى معدل النمو السكانى فيما بين سنتى ١٨٩٧ و ١٩٢٧ . ويزعم أن مجموع السكان كما يظهرها تعداد ١٩٤٧ به مغالاة بنسبة ٥٪ أو ٦٪ لأن العديد من الذين أجابوا على أسئلة التعداد كانوا يعتقدون أنه سوف يتخذ أساسا لاصدار بطاقات التموين (\*\*). وقد بولغ كثيرا فى هذا الزعم الذى لا تدعمه الاختبارات غير المباشرة التى تشمل اجراء مقارنات مع التعدادات السابقة واللاحقة ، والاحصائيات الحيوية والتحليلات الدقيقة لاتجاهات المواليد والوفيات . وربما اقتضت نسبة الخطأ على ٢٪ أو ٣٪ . وقد أخذت أرقام عام ١٩٦٦ من تعداد أجرى بواسطة العينات ، ولذلك لا يمكن مقارنته تماما بالبيانات الأخرى التى جاءت فى الجدول . وتوحى هذه التحفظات بأن تعداد سنة ١٩٦٠ يمثل أفضل مصدر للاحصاءات الديموجرافية المتوافرة فى الوقت الحالى .

---

(\*) يقصد الكاتب الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ( المترجم ) .  
 (\*\*\*) صاحب هذا الرأى هو مستر كريج الذى كان يعمل مستشارا ماليا لوزارة المالية المصرية حتى قتل فى حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢ ( وقد جاء ذلك فى مقال نشرته له جريدة المصرى قمت بترجمته . وقد استند فيه مستر كريج الى خبرته السابقة كمدير عام لمصلحة الاحصاء المصرية ( المترجم ) .

جدول ٢ - ١

السكان في سنوات التعداد

السنة	السكان ( ألف نسمة )	متوسط المعدل السنوى للنمو ( نسبة مئوية )
١٨٩٧	٩٧١٥	—
١٩٠٧	١١٢٨٧	١٥١
١٩١٧	١٢٧٥١	٢٣
١٩٢٧	١٤٢١٨	٩
١٩٣٧	١٥٩٢٣	١٥
١٩٤٧	١٩٠٢٢	٧٩
١٩٦٠	٢٦٠٨٥	٤٦
١٩٦٦	٣٠٠٧١	٤٠

ملحوظة : يتم حساب معدلات النمو من الارقام الاصلية ، كما انها تختلف عن الارقام التى جاءت فى المصدر .

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : زيادة السكان فى الجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٦٩ ، صفحة ٢٦ .

ويبدو أن هبوط معدلات الوفيات كان السبب الوحيد وراء الزيادات التى حدثت فى معدلات النمو السكانى ، من متوسط سنوى يبلغ ١٧٩٪ فيما بين سنتى ١٩٣٧ و ١٩٤٧ الى متوسط قدره ٢٤٠ فيما بين سنتى ١٩٦٠ و ١٩٦٦ . ولاتكشف الاحصائيات الحيوية عن وجود أى اتجاه - سواء الى ناحية الارتفاع أو الى ناحية الانخفاض - فى معدلات المواليد الاولى فيما بين سنتى ١٩٣٤ و ١٩٦٦ ( انظر جدول ٢ - ٢ ) . ويبدو أن التغيرات التى تحدث ما بين عام وآخر قد انحصرت داخل نطاق ضيق ، بلغ حدها الأدنى ٣٧٦ فى الألف فى عام ١٩٤٢ ، وحدها الأعلى ٤٥٢ فى الألف فى عام

١٩٥٢ . وفى خلال خمسة وعشرين عاما من خمسة وثلاثين عاما من الفترة التى مرت منذ سنة ١٩٣٧ ، ظل معدل المواليد الاولى أكثر - بصورة ثابتة - من ٤١٠ فى الالف . ولكن الصورة تبدأ فى التغير بعد عام ١٩٦٦ . فقد أصبح الهبوط البطيء لمعدلات المواليد من المستوى المرتفع الذى بلغ ٤٢٨ فى عام ١٩٦٣ أكثر وضوحا فى السنوات التالية ، وهبط معدل المواليد الى ٣٤٦ فى عام ١٩٧١ . ويعد هذا الاتجاه نحو الانخفاض جديرا بالملاحظة ، ولكن الفترة قصيرة جدا بحيث تكفل استدلالات قوية .

ويبدو أن المعدلات الاولية للوفيات قد هبطت هبوطا حادا بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد انخفضت من ٢٧٧ فى الالف الى أقل من ٢٠٠ فى الالف فيما بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٥٠ ، وقد نزلت هذه المعدلات الى التذبذب داخل نطاق بلغ مداه ما بين ١٤ فى الالف و ٢٠ فى الالف فيما بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٧٠ . وقد انجبه متوسط المعدلات - عموما - الى أن يصبح أكثر انخفاضا فى الستينات عنه فى الخمسينات (\*) .

(\*) غالبا ما يتنكك الباحثون فى الاقتصاد المصرى فى صحة الاحصائيات الحيوية ، بسبب نقص مدى التغطية الخاصة بها . وقد حاول عدد من علماء الديموجرافيا ان يقدروا الاتجاهات الحيوية بواسطة مناهج البحث غير المباشرة المأخوذة من تعدادات السكان . وأحد هذه المناهج هو أسلوب المتبقى العكسى Reverse Survival الذى يشمل عقد مقارنات بين اثنتين من توزيعات العمر على الأقل . وهناك ايضا منهج « عدد السكان شبه الثابت » . ويتميز بأنه يحتاج الى تعداد واحد . ويعتمد هذا الاجراء أساسه المنطقى من الخواص الديموجرافية لمجموعة سكانية مغلقة تتميز بمعدلات مواليد ثابتة ومعدلات وفيات متناقصة . حيث أن معرفة توزيع العمر ؛ ومعدل النمو السكانى ، ونماذج العمر المحددة للوفيات ؛ تتيح حساب المعدلات الحيوية لأن هذه الكميات شبه الثابتة توجد فى مركب فريد . وقد ظلت تقديرات الاتجاهات الحيوية بواسطة هذا المنهج بالنسبة لمصر ؛ مناسبة بصورة عامة مع البيانات المستمدة من احصائيات التسجيل . فقد يوصل بول شولتز - على سبيل المثال - الى استنتاج مؤداه أن =



جدول ٢ - ٢  
معدل المواليد والوفيات ووفيات الاطفال  
( بآلاف نسمة )

السنة	معدل المواليد الاولى	معدل الوفيات الاولى	وفيات الاطفال
١٩٣٤	٤٢ر٢	٢٧ر٨	١٦٦
١٩٣٥	٤١ر٢	٢٦ر٤	١٦١
١٩٣٦	٤٤ر٢	٢٨ر٨	١٦٤
١٩٣٧	٤٣ر٤	٢٧ر١	١٦٥
١٩٣٨	٤٣ر١	٢٦ر٣	١٦٣
١٩٣٩	٤٢ر٠	٢٥ر٩	١٦١
١٩٤٠	٤١ر٣	٢٦ر٣	١٦٢
١٩٤١	٤٠ر٤	٢٥ر٧	١٥٠
١٩٤٢	٣٧ر٦	٢٨ر٣	١٦٨
١٩٤٣	٣٨ر٧	٢٧ر٧	١٦٠
١٩٤٤	٣٩ر٨	٢٦ر٠	١٥٢
١٩٤٥	٤٢ر٢	٢٧ر٧	١٥٣
١٩٤٦	٤١ر٢	٢٥ر٠	١٤١
١٩٤٧	٤٣ر٨	٢١ر٤	١٢٧
١٩٤٨	٤٢ر٧	٢٠ر٤	١٣٩
١٩٤٩	٤١ر٨	٢٠ر٥	١٣٥
١٩٥٠	٤٤ر٤	١٩ر٠	١٣٠
١٩٥١	٤٤ر٨	١٩ر٢	١٢٩
١٩٥٢	٤٥ر٢	١٧ر٧	١٢٧

= معدلات المواليد البسيطة كانت اما ثابتة عند نسبة ٤٤ر٠ في الألف، أو انخفضت قليلا فيما بين ١٩٤٧ و ١٩٦٠ (١) وقدّر أن معدلات الوفيات قد انخفضت من ٢٨ر٠ في الألف الى ١٧ر٠ في الألف ، في نفس الفترة ، وقد لا يكون عدم دقة المصادر الرئيسية للبيانات الديموجرافية المصرية - أى احصائيات السكان والاحصائيات الحيوية الحديثة - على هذه الدرجة من الخطورة كما يوحي بذلك .

السنة	معدل المواليد الاولى	معدل الوفيات الاولى	وفيات الاطفال
١٩٥٢	٤٢ر٦	١٩ر٥	١٤٦
١٩٥٤	٤٢ر٦	١٧ر٨	١٢٨
١٩٥٥	٤٠ر٣	١٧ر٥	١٢٦
١٩٥٦	٤٠ر٧	١٥ر٣	١٢٤
١٩٥٧	٣٨ر٠	١٧ر٧	١٣٠
١٩٥٨	٤١ر١	١٦ر٥	١١٢
١٩٥٩	٤٢ر٨	١٦ر٣	١٠٩
١٩٦٠	٤٣ر١	١٦ر١	١٠٩
١٩٦١	٤٣ر٩	١٥ر٨	١٠٨
١٩٦٢	٤١ر٣	١٧ر٩	١٣٤
١٩٦٣	٤٢ر٨	١٥ر٥	١١٩
١٩٦٤	٤٢ر٠	١٥ر٧	١١٧
١٩٦٥	٤١ر٤	١٤ر١	١١٣
١٩٦٦	٤١ر٠	١٥ر٩	١٢٧
١٩٦٧	٣٩ر٢	١٤ر٢	١١٦
١٩٦٨	٤٨ر٢	١٦ر١	١٣١
١٩٦٩	٣٧ر٠	١٤ر٥	١١٩
١٩٧٠	٣٥ر١	١٥ر١	—
١٩٧١	٣٤ر٦	١٣ر١	—

المصادر : معدلات المواليد الاولى ١٩٣٤ - ٦٧ : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء زيادة السكان « في جمهورية مصر العربية » ، ١٩٦٩ . معدلات السكان الاولى ١٩٦٨ - ٧١ : الجهاز ، « الكتاب السنوى للاحصائيات ١٩٥٢ - ١٩٧١ » .

معدلات الوفيات الاولى ١٩٣٤ - ٥٨ : د . ميد ، « النمو والتغير البنائى فى الاقتصاد المصرى » ، شومود ، ١ - ٢ ، ١٩٦٧ ، صفحة ٢٠٢ . معدلات الوفيات الاولى ١٩٥٩ - ٦٧ : الجهاز : المؤشرات الاحصائية ١٩٥٢ - ١٩٧٠ . « معدلات الوفيات الاولى ١٩٦٨ - ٧١ : الجهاز « الكتاب السنوى للاحصائيات ١٩٥٢ - ١٩٧١ » .

وفيات الاطفال ١٩٣٤ - ١٩٥٨ : د . ميد ، نفس المرجع وفيات الاطفال ١٩٥٩ - ٦٩ : الجهاز : المؤشرات « الاحصائية ١٩٥٢ - ١٩٧٠ » .

## الخصوبة والوفيات :

وتحليل الاتجاهات السابقة للمعدلات الأولية للمواليد والوفيات ، ذو أهمية محدودة ، فهو يمكننا من الربط بين التغيرات التي حدثت في معدل النمو السكاني وبين هذه المتغيرات ، ولكن لا يقدم تفسيراً لتحركاتها . وعلى أية حال ، فإن معدلات المواليد والوفيات الأولية هي مفاهيم لا تفي بالغرض ، فهي تخفى الاختلافات في السلوك بين مختلف المجموعات الاجتماعية / الاقتصادية والديموجرافية في المجتمع . ويمكن ارجاع التغيرات التي تحدث في المعدلات الكلية الى التحولات التي تحدث في تركيب السكان والى التغيرات في معدلات معينة للجماعات المكونة ، أو ، في أغلب الأحيان ، الى مزيج من الاثنين . ويؤثر عدد كبير من المتغيرات في الخصوبة والوفيات ، وهكذا فإن تحليل المعدلات النوعية قد يشمل عملية تصنيف كبيرة طبقاً للعمر ، والجنس ، والدخل ، والتعليم ، والمهنة واقليم الاستيطان ، وسن الزواج ، وليست هذه سوى عدد قليل من العوامل الهامة . ولكن من الضروري دراسة العوامل التي تحدد الوفيات والخصوبة ، لكي نفهم العمليات الديموجرافية . وهذا الفهم يتوقف عليه طبيعة التنبؤات الخاصة بالسكان - وهي واحدة من المكونات الهامة للتخطيط الاقتصادي - وكذلك القدرة على اعداد سياسات السكان الفعالة .

والدليل على الانماط التفاضلية الخاصة بالخصوبة ، موجود في عدد محدود من الدراسات . ومع ذلك ، فإنها تكشف عن سمات

تشير الاهتمام ، وغير مألوفة فى بعض الأحيان • وعلى عكس النظرة الشائعة حول أثر حركة التحول الى الحضر على سلوك التكاثر ، فان فروق الخصوبة بين المناطق الحضرية والريفية ، تبدو غير هامة • وتشير البيانات المأخوذة من تعداد السكان فى عام ١٩٦٠ الى أن معدلات الخصوبة التراكمية كانت فى الواقع أعلى قليلا فى القاهرة والاسكندرية ( ٤٣٥ رطل لكل امرأة متزوجة ) ، عنها فى باقى أجزاء مصر ( ٤١٤ رطل ) ، وكانت المعدلات المناظرة لها المأخوذة من تعداد ١٩٤٧ هى ٣٦٩ و ٣٨٢ رطل على التوالى • وفى عامى ١٩٤٧ و ١٩٦٠ كانت معدلات العمر النوعى أعلى فى المدينتين الرئيسيتين عنها فى الاقاليم ، وذلك فى جميع الشرائح حتى سن الخامسة والثلاثين • وقد كشفت عملية التصنيف على أساس درجة التحصيل العلمى للنساء المتزوجات فى عام ١٩٦٠ عن انخفاض ضئيل فى الخصوبة فى المناطق الحضرية لدى جميع المجموعات باستثناء النساء الأميات • ويزيد عدد الاطفال المولودين لأمهات أميات زيادة ملحوظة فى المدن ( ٤٨١ رطل ) عنه فى القرى ( ٤٣٧ رطل ) • ومع ذلك فان الخصوبة - فى جميع الحالات - ترتبط ارتباطا عكسياً بالمستوى التعليمى للأم ، ولكن هنا أيضا تبدو الفروق ملحوظة بدرجة أكبر فى المناطق الحضرية عنها فى المناطق الريفية (٢) •

جدول ٢ - ٢

متوسط عدد الواليد لامهات متزوجات

لغات اعمار محددة

المر	١٩٦٠	١٩٤٧	باقي البلاد	١٩٦٠	١٩٤٧	القاهرة والاسكندرية	١٩٦٠	١٩٤٧	أقل من ٢٠
جميع اجزاء مصر	١٩٦٠	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٤٧	٢٠ - ٢٠
٠.٤١	٠.٥٧	٠.٢٩	٠.٥١	٠.٤٨	٠.٧٥	٢٠ - ٢٠	٢٠ - ٢٠	٢٠ - ٢٠	٢٠ - ٢٠
١٠.٦	٠.٨٠	١٠.٢	٠.٨٠	١٠.٢٤	٠.٨٧	٢٠ - ٢٠	٢٠ - ٢٠	٢٠ - ٢٠	٢٠ - ٢٠
١٥.٠	١٠.١١	١٠.٤٦	١٠.١٢	١٠.٦٥	١٠.١٨	٢٠ - ٢٥	٢٠ - ٢٥	٢٠ - ٢٥	٢٠ - ٢٥
١٠.٢٩	١٠.٨	١٠.٢٩	١٠.٧	١٠.٣١	١٠.١٤	٢٠ - ٢٥	٢٠ - ٢٥	٢٠ - ٢٥	٢٠ - ٢٥
١٠.٦	١٠.١٥	١٠.٧	١٠.١٧	١٠.٤	١٠.٥	٢٠ - ٢٥	٢٠ - ٢٥	٢٠ - ٢٥	٢٠ - ٢٥
٠.٢٩	٠.٥٠	٠.٤٤	٠.٥٢	٠.١٧	٠.٣٣	٤٤ - ٤٠	٤٤ - ٤٠	٤٤ - ٤٠	٤٤ - ٤٠
٠.٤٧	٠.٦٦	٠.٤٨	٠.٧٠	٠.٤٩	٠.٤١	٤٩ - ٤٥	٤٩ - ٤٥	٤٩ - ٤٥	٤٩ - ٤٥
٠.٢	٠.٢	٠.٩	٠.٥	٠.٣٠	٠.٧	٥٠ - ٤٥	٥٠ - ٤٥	٥٠ - ٤٥	٥٠ - ٤٥

المصدر : بنت هانسن وجرجيس مرزوقي

Development and Economic Policy in the UAR  
Egypt, Amsterdam, 1965.

وقد وجد البدرى ، عند التمييز بين الخصوبة لدى الجماعات المهنية فى احصاء ١٩٦٠ ، أن أقل المعدلات توجد لدى العمال الزراعيين فى المناطق التى يغلب عليها الطابع الزراعى (٣) . وقد أجرى مرزوق دراسة عن طريق العينة فى عام ١٩٥٧ شملت ٦٠٠٠ سيدة من القاهرة والاسكندرية ، ومركز المحلة الكبرى شبه الحضرى ، وثلاث قرى ، وتنزع هذه الدراسة الى الايحاء بوجود علاقة عكسية بين متوسط حجم العائلات الكاملة والوضع الاجتماعى . ويبدو أن الفروق فى المستوى التعليمى للزوجين - تؤدى الى تفاوت هام فى الخصوبة . وقد اكتشف نفس هذا الارتباط بالنسبة لمستوى تعليم الأم ، ولكن - مرة أخرى - فى المناطق الحضرية وليس الريفية (٤) . وأخيرا ، لاحظ هانسن ومرزوق هبوطا ملحوظا فى معدل الخصوبة فيما بين ١٩٤٧ و ١٩٦٠ لدى النساء فى فئة العمر الأقل من (١٥ - ٢٠ سنة) (٥) .

ولا يمكن تفسير هذه النتائج كلية بواسطة النظريات التى تسير على طراز نظريات مالتس ، أو نظرية الانتقال الخاصة بالسلوك الديموجرافى . ولكن التحليل يوحى بأن كلاهما قد ينطبق على الموضوع . ويمكن أن يفسر ارتفاع خصوبة النساء الأميات ساكنات المدن ( اللائى يفترض أنهن أكثر فقرا فى المناطق الريفية عن زميلاتهن من سكان المدن ) ، وكذلك انخفاض خصوبة العمال الزراعيين على أنها ظواهر مالتسية ( نسبة الى مالتس ) . ولكن هذا مجرد دليل ظنى ، ذلك أنه من المحتمل أيضا أن النساء فى المدن يتمتعن بصحة أفضل عن مثيلاتهن فى القرى (٦) أو أن معدلات انضمام النساء الأميات الى القوة العاملة تقل فى المدن عنها فى الريف . ويتطلب اجراء اختيار جيد ، الحصول على بيانات خاصة بمعدلات الخصوبة حسب فئات الدخل ، كما يتطلب معلومات أفضل عن الصحة

---

(٦) يقل حدوث الامراض الطفيلية ، على سبيل المثال ، فى المدن .

واشتراك النساء في القوة العاملة • وكلها بيانات ليست متوافرة في الوقت الحالي • ويبدو أن نظرية الانتقال الديموجرافي التي تتنبأ بحدوث انخفاض في الخصوبة نتيجة للتوغل في حركة التحضر والتمدن والتنمية الاقتصادية ، متسقة مع النتائج الأخرى التي تم فحصها • ويؤكد هذا على نحو أكثر ، التحليل الذي تم لبيانات تسجيل المواليد من القاهرة والاسكندرية ، الذي يكشف عن انخفاض معدلات الخصوبة بنسبة ٣٪ و ١٣٪ على التوالي فيما بين ١٩٥٢ و ١٩٦٠ (٦) •

وهذا الاختلاف البالغ الأهمية بين المدينتين ، جدير بالملاحظة • فالاسكندرية ليس بها مناطق ريفية في الداخل ، وتجذب أعدادا من المهاجرين أقل نسبيا عن تلك التي تجتذبها القاهرة ، وتضم نسبة أكبر من السكان الذين يعملون في الأنشطة الحديثة ( الصناعة ، وتجارة التصدير ، والميناء ) • ولعلها تملك دعائم أساسية حضرية أفضل • ويتطلب هذا كله مزيدا من البحث • وهنا ، يفترض مرة أخرى أن الانتقال من مجتمع زراعي تقليدي إلى اقتصاد حديث متمدن يفضي في نهاية الأمر إلى انخفاض الخصوبة •

وإذا كان هذا التفسير صحيحا ، فسوف نتوقع أن ترتفع خصوبة المجموعات ذات الدخل المنخفضة ( العمال الزراعيين ) والمهاجرين الريفيين ، والفقراء في الحضر كلما تحسن مستوى معيشتهم ، وأن تنخفض خصوبة باقي الجماعات مع زيادة التعليم ، وحركة التحضر والتنمية الاقتصادية • وحيث أن القوتين عاملان في اتجاه مضاد ، فإن التنبؤ بالأثر الكلي يعد أمرا عسيرا إلى حد ما • ويبدو أن آثارهما في الأربعينات والخمسينات قد ألغى كل منهما الآخر ، ومن هنا جاء المسلك المستقر نسبيا لمعدلات المواليد ، وعوامل الاختلاف غير العادية بين الريف والحضر • ولكننا لاحظنا قبل ذلك أن المعدلات الأولية للمواليد ظلت تنخفض باطراد منذ عام ١٩٦٣ • وقد تشجعنا الأدلة الخاصة بالخصوبة التي نوقشت هنا ،

على الاعتقاد بأن هذا الاتجاه قد يرتد . ولكن من التسرع أن نتوقع حدوث انخفاض سريع في معدلات المواليد في المدى المتوسط .

وتميل مدارس الفكر الحديثة الى تحليل الخصوبة في اطار نظرية الاختيار العقلاني . وقد حاول ت . بول شولتز أن يدرس العوامل التي تتحكم في الخصوبة في مصر بهذه الطريقة . ويقوم افتراضه على أن مسلك التكاثر تحدده « مجموعة من الاختيارات التي يشترك الأبوان في اتخاذها طوال حياتهما » (٧) . ذلك أن عدد المواليد الذي يرغب الابوان فيه يتوقف على مستواهما التعليمي والمهني ، ولكنه يتوقف أيضا على قيمة التعليم ، ومدى الحصول عليه ومدة التعليم الاجباري ، واشتراك الأطفال والنساء في القوة العاملة وتوافر وسائل منع الحمل وتكاليف الحصول عليها ، ووفيات الأطفال . ولكن شولتز لا يذكر الاعالة التي ينتظرها الآباء من أبنائهم في شيخوختهم ، وهذا يشكل اعتبارا هاما قد يؤثر في المجتمعات النامية ، على معدلات الخصوبة لدى المجموعات التي تتفاوت درجة افادتها من مشروعات التأمين الاجتماعي . ولتربية الأبناء فوائد كما أن لها تكاليف ، وكون الانسان صائرا إلى الموت ، له تأثير على المواليد ، فمن المحتمل أن ترتبط أهداف الآباء بالأطفال الذين يظلون على قيد الحياة .

وتحديد نموذج مرضيا لمسلك التكاثر ، مهمة شاقة . ذلك أن هناك ارتباطا غير تام بين عدد المواليد الفعلي والمواليد غير المرغوب فيهم ، وقد تطول الفترة الزمنية التي تفصل الاثنين ، كما أن القرارات الخاصة بتحديد عدد الأطفال وتعليمهم ، وتوقيت الولادة والزواج ، وتشغيل الأبناء والزوجات ؛ يتوقف بعضها على البعض الآخر ، وتقوم العناصر البيئية والتنظيمية بدور هام في تقييد فرص الاختيار . والتنبؤ أبعد ما يكون عن الكمال ، وللأبناء تكاليف غير ملموسة كما أن لهم عوائد غير ملموسة أيضا . وتتوقف الاختيارات التي يشترك الأبوان في اتخاذها على عوامل خارجية ( وهي أحوال



الاقتصاد السائدة وسهولة الحصول على السلع العامة ) عرضة للتغيرات الهامة بمرور الزمن ، كما أنها قد تشير عمليات تكيف معقدة واستجابات متأخرة .

وقد أجرى شولتز تحليلا للخصوبة ذات المتغيرات المتعددة تشتمل على نماذج من معدلات أحادية ومعادلات آنية في صيغ هيكلية وقليلة في نفس الوقت . وقد استخدم بيانات تخص الأقاليم مأخوذة من تعداد عام ١٩٦٠ . ولكن التحليل يعانى - كما اعترف المؤلف نفسه - من ضعف الإحصائيات الديموجرافية المصرية . وقد أحجم بحكمة عن استخدام معاملات النموذج الذى وضعه ، والعلاقات الإحصائية الخاصة بها ، فى تقدير الاحتمالات المستقبلية أو صياغة سياسات دقيقة . وتؤكد نتائجه - بصفة عامة - الأدلة التى تمت دراستها من قبل . واكتشف شولتز أيضا أن الخصوبة المتبقية Surviving Fertility ( التى قدرت استنادا الى تعدادات السكان كمعدلات لعدد الاطفال المولودة لكل ألف امرأة فى سن الانجاب ) ، اكتشف أنها مرتبطة ارتباطا ايجابيا بالعمل العائلي غير المدفوع ، والذى يقوم مقام عمل الطفل ، ومع ذلك فإن الخصوبة المتبقية ترتبط ارتباطا عكسيا باشتراك المرأة فى قوة العمل غير الزراعية ، وكذلك بصورة تدعو الى الدهشة نوعا ما ، بمستوى النشاط الزراعى فى الاقليم . ويوجد شرطان متتاليان هنا : أولهما أن العمل العائلي غير المدفوع لا يعتبر مؤشرا جيدا الى عمل الطفل . ذلك أن الاطفال ، فى الزراعة المصرية ، يعملون فى مزرعة العائلة وفى غيرها ؛ وهناك سوق هامة لاستخدامهم كعمال مقابل أجر أثناء الدورة الموسمية . وثانيهما ، أن النشاط الزراعى واستخدام الاطفال ليسا متغيرين مستقلين عن سياق البحث فى مصر ، وهو اعتبار قد يؤثر على النتائج . ومع ذلك ، فإن العلاقة المعكوسة للنشاط الزراعى ( المقيسة بوصفها حصة القوة العاملة المشتغلة بالزراعة ) ، تبدو متفقة مع ما وصل اليه « البدرى » حول انخفاض خصوبة

العمال الزراعيين . ولكن النتائج لا يمكن تفسيرها تفسيراً كاملاً دون توافر مزيد من الأدلة الخاصة بمستوى الدخل وتوزيعه في المناطق المختلفة ، ذلك أن الأقاليم التي يغلب عليها الطابع الزراعي قد تكون أشد فقراً ، أو تشتمل على جزء أكبر من العمال المعدمين ، وفي هذه الحالة قد يظهر استخدام تفسير مالتس وكأنه أمر مقبول .

وتعد النتائج الأخرى مهمة كذلك . وترتبط معدلات انتشار الزواج Marriage Prevalence Rates ارتباطاً مباشراً بتعليم الإناث ، ولكن الأثر غير المباشر الواقع على الزيجات من خلال ارتفاع معدلات اشتراك النساء المتعلّمات في القوة العاملة يجنح إلى أن يقلب اتجاه العلاقة . ومع ذلك يبدو أن التعليم المتوسط يقتضى ضمناً انخفاض نسبة الخصوبة . وتعد معدلات الخصوبة المتبقية والزواج ، في الوجه البحري ، أقل منها في الوجه القبلي ، كما أن معدلات اشتراك الإناث أعلى في الوجه البحري منها في الوجه القبلي .

وقد تنبأ شولتز بحذر ، بعد أن بحث جميع الأمور ، بحدوث انخفاض كبير في الخصوبة في أواخر الستينات : وهو استنتاج أيدته البيانات الحديثة الخاصة بمعدلات المواليد . وطبقاً لتقديراته ، فإن الانخفاض الناشئ عن التقدم في تعليم الإناث ، والزيادة في اشتراك النساء ، والهبوط في استخدام الأطفال ، لابد أن يعوض وزيادة آثار نصيب الزراعة في القوة العاملة . وينتظر أن يستمر الاتجاه إلى الانخفاض ، في معدلات المواليد .

والسؤال هو ما إذا كان من المحتمل أن يمحو انخفاض آخر في الوفيات ، آثار هذه التغيرات على معدل النمو السكاني ؟ ويشير تحليل لمعدلات العمر النوعي إلى أن وفيات الأطفال ما زالت مرتفعة نسبياً ، برغم التقدم الكبير . فقد انخفضت معدلات الوفاة من حوالي ٤٠٠ حالة في الألف بين الأطفال الذين يقل عمرهم عن

العام الواحد ، فى بداية القرن الحالى ، الى متوسط يبلغ ١٦٥ فى الألف فى الثلاثينيات وأوائل الأربعينات . وقد أدى التقدم المطرد والتدريجى الى انخفاض المعدلات الى ١١٠ ، فى نهاية الخمسينات . ولكن هذا الاتجاه لم يستمر ، وكان أداء الحقبة التالية مخيبا للآمال الى حد ما . وقد اتضح أن الاتجاه الى انخفاض المعدلات عاما بعد عام ابتداء من ١٩٥٨ الى ١٩٦١ كان اتجاهها سريع الزوال . ذلك أن معدل وفيات الاطفال تقف الآن عند ١٢٠ فى الألف يقابله معدل يتراوح بين ١٨ و ٢٠ فى الألف فى أكثر الدول تقدما .

ومتى تحقق انخفاض هام فى معدلات الوفيات عن طريق السيطرة على الأمراض المتوطنة مثل الملاريا ، فان تحقيق مزيد من التقدم يجنح الى أن يتوقف على تحسين التغذية ، والصحة العامة ، ومستويات السكن ، والتوسع فى المستشفيات والخدمات الطبية ، والقضاء ، فى دولة مثل مصر ، على البلهارسيا التى تسببها عدوى طفيلية . ولا بد من أن يتم ذلك ببطء لأن الفقر ، وانبئة غير الصحية فى القرى والمدن المكتظة بالسكان ، وكذلك الأمراض التى تسبب الضعف ، تشكل جميعها الأسباب الرئيسية للوفاة . ولكن وفيات الأطفال ليست الا استثناء . ذلك أنه ما زال من الممكن تحقيق مكاسب ضخمة بسرعة وبنفقات معتدلة ، لو أن الحكومة اختارت أن توجه الموارد الطبية وغيرها الى هذه الناحية . ويمثل توفير الحقن المضادة للتيتانوس ، وإضافة البروتين الى غذاء الأطفال الرضع ، وتوفير عناية طبية أكبر أثناء الحمل والولادة ، يمثل ذلك كله بعض الاجراءات المناسبة . ويمكن أن يكون خفض معدلات وفيات الرضع والأطفال ، أثر هام على معدلات الوفيات فى مصر ، فى ظل تركيب السكان من ناحية العمر ، ويمكن أن يؤدى بحق الى معدل لزيادة الطبيعية أكثر ارتفاعا .

ولكن قد يقال ان انخفاض وفيات الرضع قد يؤثر على مواقف

الأبوين ، ويزيد من اقبالهم على تحديد النسل . وقد تقل الحاجة الى انجاب عدد من الأطفال يزيد على العدد المرغوب فيه لكي يتم تعويض حالات الوفاة المحتملة ، وتزيد الرغبة في تطبيق تنظيم الأسرة بعناية أكبر ، في نهاية الامر . ونتيجة لذلك ، يمكن أن تنخفض الخصوبة ومعدلات النمو السكاني ، بعد فترة من الوقت . ويميل التقدم على أية جبهة الى أن يصبح تراكميا في المدى البعيد . والسؤال هو ما اذا كان في مقدور مجتمع فقير أن يتحمل العبء المفروض عليه في الوقت الذي يجري فيه تحقيق التقدم .

ونفسر علاقة النماء السكاني بمشكلات التنمية الاقتصادية ، سبب التركيز الذي أعطى في هذا الفصل على الاتجاهات الديموجرافية وسواء أكان السكان عاملا من عوامل الاسهام في النمو الاقتصادي أم من عوامل تأخيرها ، فهذه مسألة قابلة للمناقشة . ذلك أن الكثير في هذا الموضوع يتوقف على مرحلة التنمية الاقتصادية التي تم الوصول اليها ، وتوافر عوامل الانتاج المكتملة ، وسياسة العمالة بالإضافة الى مجموعة أخرى من المتغيرات . وهناك اجماع واسع في الرأي في بلاد الغرب على تحديد النسل الذي ترجع جذوره الثقافية الى مالتس وعلم الأخلاق البيوريتاني ، والتجربة التاريخية لبعض الدول . وهذه النظرية ليست مجردة من القيمة ، ولكن يبدو أنها تنطبق على مصر وإن كان المرء قد يتشكك في مدى صحتها على مستوى العالم . وتشكل المشكلات الناشئة عن النمو السكاني واحدة من الموضوعات التي جاءت في هذه الدراسة ، وسوف تبحث دائما ، أو يشار اليها فيما تبقى من هذا الكتاب .

### **بعض السمات الديموجرافية الأخرى**

تتنبأ النظرية الديموجرافية بحدوث زيادة في حصنة فئة العمر السفلى في مجتمع سكاني مغلق يتميز بمعدلات مواليد

ثابتة ومعدلات وفيات متنافسة . وتبين تعدادات السكان أن نسبة الأطفال ( أقل من ١٥ عاما ) التي كانت تشكل حوالى ٢٨٪ و ٣٩٪ من اجمالى عدد السكان المصريين فيما بين ١٩١٧ و ١٩٤٧ قد ارتفعت الى حوالى ٤٣٪ فى عام ١٩٦٠ . واذا بقيت جداول الخصوبة ثابتة ، فان توزيع الأعمار سوف يصبح مستقرا من تلقاء نفسه فى احدى الطويل . وسوف يصبح السكان أصغر سنا مما كانوا عليه قبل هبوط معدلات الوفيات . وسوف تنمو مجموعة من هم فى سن القوة العاملة ( ولكن ليس بالضرورة القوة العاملة نفسها ) ، حسب معدل الزيادة الطبيعية . ومن جهة أخرى فان هبوط الخصوبة ينطوى على انخفاض نسبة الأطفال ، وانخفاض معدل نمو القوة العاملة . ويتم الاحساس بالأثر الأول على الفور ، أما الثانى فيتأخر الاحساس به حوالى عشرين عاما .

وقد أصبح العبء الذى يشكله الأطفال على المجتمع فى مصر ، أكثر وطأة منذ الخمسينات ، عما كان عليه فى الفترات السابقة . فقد كانت نسبة الأطفال ( الذين هم دون الخامسة عشرة ) هى ٨٣ لكل عشرة من البالغين ( من سن الخامسة عشرة الى التاسعة والخمسين ) وذلك فى عام ١٩٦٠ ، فى مقابل سبعة أطفال فى عام ١٩٤٧ . وقد ازداد الانفاق العام على التعليم والخدمات الاجتماعية بسرعة تفوق سرعة زيادة الدخل القومى . وهكذا فان النفقات التى يتحملها الجيل الحالى من تغذية ، وتنشئة وتعليم الأطفال ، قد ازدادت لسببين : زيادة نسبة الاعتماد على الغير وزيادة نفقات الفرد .

وتميل نسب الاعتماد على الغير الى الارتفاع فى الدول الفقيرة عنها فى الدول المتقدمة ، بالرغم من أن سكان هذه البلاد تقسم بصفة عامة ، نسبة أعلى من العجائز . ولكن انخفاض نسبة الأطفال الى البالغين يعوض تماما هذا الفارق . وتعد التنمية

الاقتصادية في هذا المجال ، كما في غيره من المجالات ، مشالاً  
يوضح قول الكتاب المقدس « لأن كل من له يعطى ويزاد » .

ويؤدى ارتفاع معدل النمو السكانى الذى لا يقايله ارتفاع  
مماثل فى المساحة الصالحة للسكنى ، أو حدوث هجرة كبيرة ، الى  
زيادة كثافة السكان . وقد تضاعفت الكثافة فى مصر فيما بين  
عام ١٩٢٧ ( اذ كانت ٤١٠ أفراد لكل كيلو متر مربع واحد ) ، وعام  
١٩٦٦ ( اذ أصبحت ٨٤٥ فرداً لكل كيلو متر مربع ) . ويخفى  
هذا المتوسط وراءه اختلافات اقليمية ضخمة ، ترجع بالدرجة  
الأولى الى أثر الهجرة الداخلية المنفضى الى التفاوت . فقد عانت مصر  
من زيادة تبلغ ثلاثة أمثال ، ( من ٦٥٤٨ الى ١٩٥٩٤ فرداً لكل  
كيلو متر مربع ) ، خلال نفس الفترة . بينما تم الارتفاع بدرجة  
أكثر اعتدالاً فى بعض الأقاليم الزراعية مثل المنوفية ( ٤١٪ ) ،  
والدقهلية ( ٦٠٪ ) ، والفيوم ( ٦٢٪ ) ( ٨ ) .

ان لكثافة السكان العالية والآخذة فى الارتفاع ، دلالات  
اقتصادية معقدة . ذلك أن أية زيادة فى نسبة البشر الى الأرض  
فى الزراعة ، تفضى الى حدوث انخفاض فى متوسط الدخل  
كما أن لها آثاراً توزيعية . وفسر ذلك فى مصر على أنه يدل لأول  
وهلة على اطراد ظاهرة عدم التشغيل الكامل ، وهبوط الانتاجية  
الحدية للعمل الى الصفر . ولكن هذا الاستدلال يعد مضللاً  
لأنه من ناحية يخلط بين الأرض كعامل متعدد الأبعاد من عوامل  
الانتاج ، وبين المساحة بالفدان ، ومن ناحية أخرى يغفل احتمالات  
الاحلال ما بين الأرض وغيرها من المدخلات ، وآثار إعادة تخصيص  
الحاصل على العمة . ويمكن أن يتيح ارتفاع كثافة السكان  
تحقيق وفر فى البيئة الأساسية للطرق الناشئة عن الاستخدام  
الكثف لشبكة أصغر حيزاً ، كما يتيح تحقيق وفر ناشئ عن حجم  
المشروع فى التجارة والتوزيع وفى تقديم عدد من الخدمات

العامة • ويمارس نظام الاستيطان المكثف وبخاصة في القطاع الثالث تأثيرا حسنا الى حد ما على هياكل الأسواق • ولكن توجد أيضا عوامل تعتبر من قبيل التكاليف Diseconomies ويرتبط عدد كبير منها بأمور غير ملموسة مثل كيف الحياة • ذلك أن انخفاض الدخل يقف حجر عثرة في سبيل توسع كثير من القرى المصرية توسعا اعقيا ( نظرا لارتفاع ثمن الأرض الزراعية ارتفاعا شديدا ) أو رأسيا ( نظرا لأن الكوخ المبنى من اللبن يبنى عادة من طابق واحد فقط ) • ويعد اكتظاظ السكان واحدا من بين عوامل عديدة تدفع الناس الى الانتقال وهكذا فإن ازدياد الكثافة في الريف المصري يضيف الى حركة الهجرة •

ويعانى السكان المصريون الصغار الذين يزدادون بمعدل سريع ويسكنون فى أماكن شديدة الازدحام ، من الأمراض الاجتماعية والفسولوجية • وليس بمستغرب أن تكون معدلات الأمية أكثر ارتفاعا فى الاناث عنها فى الذكور • وقد انخفضت انخفاضا كبيرا بعد عام ١٩٣٧ ، برغم أنها مرتفعة جدا فى بداية القرن العشرين • ومع ذلك فإن العدد المجرد للأميين ( فى سن العاشرة وما فوقها ) قد ازداد خلال هذه الفترة ، من ٧٠٣ من المليون فى عام ١٩٥٧ الى ١٢٦ من المليون فى عام ١٩٦٠ (٩) • وقد حدث توسع كبير فى التعليم الأولى المجانى خلال الخمسينات والستينات • فقيما بين عامي ١٩٥٣ / ١٩٥٤ ، ١٩٦٥ / ١٩٦٦ ، زادت نسبة من انخرط فى سلك المدارس من التلاميذ الحاضعين لنظام الالزام ، من ٤٦٪ الى ٦٩٪ (١٠) • ومع أن عدد التلميذات المقيّدات بالمدارس ازداد بمعدل أسرع من معدل التلاميذ الذكور ، فإن نسبة التلميذات اللاتي كن فى مرحلة التعليم الأولى ( ٥٥٪ فى سنة ١٩٦٥/١٩٦٦ ) ظلت أقل من نسبة الذكور ( ٨٣٪ ) (١١) •

جدول ٢ - ٤

معدلات الأمية ( منسوبة للسكان ، في سن العاشرة فأكثر

الذين لا يقرأون أو يكتبون )

السنة	ذكور	إناث	المجموع
١٩٠٧	٨٧٠	٩٨٦	٩٢٧
١٩١٧	٨٤٨	٩٧٧	٩١٢
١٩٢٧	٧٦١	٩٥٦	٨٥٩
١٩٣٧	٧٦٦	٩٣٩	٨٥٢
١٩٤٧	٦٦١	٨٨٢	٧٧٢
١٩٦٠	٥٦٦	٨٣٨	٣٠٧

المصدر : د. ميد : « نمو الاقتصاد المصرى والتغير فى هيكله » هواميد

١ - ٢ ، ١٩٦٧ .

ويعانى سكان الريف المصرى من الأمراض الطفيلية التى  
تضعف الصحة - مثل مرض البلهارسيا ومرض الانكلستوما -  
الذان يعدان من بين عناصر التكاليف Social Diseconomies  
الاجتماعية ، الناشئة عن الرى الدائم . وقد كان أثرهما حتى الآن  
أخطر منه فى الوجه البحرى عنه فى الصعيد ، حيث كان نظام  
رى الحياض متبعاً حتى بناء السد العالى . ونتيجة لهذا المشروع ،  
فان هذا البلاء قد يصيب الآن جميع المناطق الريفية . ومن بين  
الأمراض الواسعة الانتشار الأمراض الأميبية وأمراض العيون



وبخاصة ألتراكوما ( نوع من الرمد الحبيبي ) . وكمال قال « ميد  
وبحق ، فان « المشكلة الصحية الرئيسية في مصر ، ليست وجود  
أمراض رئيسية فتاكة ، بفدر ما هي مشكلة فقر السكان وضعفهم  
مما يجعلهم عرضة للأمراض المختلفة مثل النزلات الشعبية والمغوية  
والتهاب القولون وهي أمراض ثلاثة نادرة ، الوجود في الدول  
المتقدمة ، ولكن كان يعزى اليها نصف الوفيات في مصر ،  
في السنوات الأخيرة » (١٢) .



## الفصل الثالث

## الموارد الطبيعية

---

« آله آا عالم الاشياء بأسره .. »

سانت جون بيريز

---

تؤثر المصادر الطبيعية للثروة لأية دولة ،  
وموقعها الجغرافي ، وأحوالها المناخية في  
أسلوب النشاط الاقتصادي . وتحدد هذه  
المصادر مجموعة الفرص والقيود الأولية .

## الموقع الجغرافي

تقع مصر في الركن الشمالى الشرقى لأفريقيا ، على الشاطئ  
الجنوبى للبحر المتوسط ، وعلى مفترق الطرق بين شمال أفريقيا ،  
وآسيا الغربية وأوروبا والشرق . وقد أدى هذا الموقع الممتاز ،  
وكذلك عدم وجود تحصينات طبيعية ، الى تعرضها منذ الأزمنة  
السحيقة الى الغزاة الأجانب - الهكسوس ، والفرس ، واليونان  
والرومان ، والبيزنطيين ، والعرب والعثمانيين . كما اجتذبت مصر  
نابليون بونابرت ، وقد كانت حملته القصيرة ( ١٧٩٨ -  
١٨٠١ ) ، سمة لبداية تاريخها الحديث ، وبداية لعهد جديد من  
الاتصالات مع أوروبا . وتمثلت أكثر ظواهر هذه الحملة جدة ،  
فى أنها ضمت مجموعة من العلماء البارعين . وقد تمكنت أوروبا

من خلال مؤلفهم الخالد الوصف مصر من اعادة اكتشاف مصر ، وبدأت مصر تعيد اكتشاف نفسها . وتدين مصر أيضا لموقعها بقناة السويس ، ذلك المجرى المائى الدولى الهام الذى تم افتتاحه للملاحة فى عام ١٨٦٩ . وقد خلقت القناة اهتماما أوروبيا جديدا وهاما أضيف الى غيره من الصلات القائمة : وهى التجارة ، والاستثمار والمهاجرين . ولكن مصر لم تحصل ، حتى عام ١٩٥٦ ، على أية فوائد اقتصادية مباشرة من القناة ، واتضح أن القناة تشكل مسئولية سياسية . وما اذا كانت القناة تفسر الاحتلال البريطانى فى عام ١٨٨٢ ، لمسألة تاريخية موضع نقاش . ولكن الحقيقة الباقية هى أن بريطانيا ظلت تعارض ، بعد مرور سبعين عاما ، الجلاء العسكرى بحجة الأهمية الاستراتيجية للمجرى المائى . وفى عام ١٩٥٦ جلب تأميم القناة الحرب على مصر ورفع عبد الناصر الى مركز البطل القومى والعربى ، وفتح عهدا جديدا فى علاقة البلاد مع الدول الكبرى .

وبينما يتضح من حدود مصر السياسية أن مساحة البلاد تبلغ حوالى ٤ ملايين كيلو متر مربع ، فإن الموانع الطبيعية تقصر المسافة الصالحة للسكنى على ٣٦٠٠٠ كيلو متر مربع أى ٣٠/١ من المساحة الكلية . ويتركز السكان فى وادى النيل والدلتا وفى عدد قليل من الواحات المتناثرة فى الصحراء الغربية . أما ساحل البحر المتوسط ، غرب الاسكندرية والأرض المطلة على ساحل البحر الأحمر ، فتوجد بها أعداد متناثرة من السكان . ويعيش عدة آلاف من البدو فى سيناء بالقرب من شواطئ البحر وأطراف الوادى .

## الصحراوات : الموارد المعدنية

على الرغم من أن اسهام الصحارى - وهى تشكل ٩٦٪ من المساحة الاجمالية - فى الاقتصاد أبعد من أن يكون زهيدا ، فانه لم يصبح بعد ذا أهمية كبيرة . ذلك أن الانتاج الزراعى للواحات ( وهو التمر والزيتون والخضراوات ) ما زال صغيرا . ويزرع الشعير الذى يسقى بمياه الأمطار ، فى المنطقة الممتدة على طول ساحل البحر المتوسط ، لىفى بحاجة السكان فى المقام الأول . وكانت الحكومة تأمل فى استصلاح مساحات واسعة من أراضي الصحراء ، وريها بالمياه الجوفية ومياه السد العالى . ولكن اتضح كما سنرى فى الفصل الخامس ، أن مساحة الأرض الملائمة ضئيلة نسبيا ، كما أن تجارب استخدام المياه الجوفية فى الوادى الجديد ، قد أثبتت أنها مرتفعة الكلفة وأنها مخيبة للآمال .

وهناك مشروع آخر ، تم بحثه فى أواخر الأربعينات ، يتعلق بإنتاج الطاقة الكهربائية من الماء . فقد بدا أن منخفض القطارة الطبيعى الذى يقع فى الصحراء الليبية بالقرب من البحر المتوسط يشكل موردا كامنا يثير الاهتمام . وتمثلت الفكرة فى ربط المنخفض بالبحر . وقد يؤدى تفاوت المستويين الى توفير اندفاع المياه اللازم لتشغيل التوربينات ، كما يستخدم الخزان الطبيعى كصهرىج هائل للماء المتخلف . ومن المشكوك فيه أن تكون قد أجريت أية دراسة جدية حول مدى صلاحية هذا المشروع ، نظرا لأن السد العالى قد جعل منه شيئا زائدا على الحاجة .

وأخيرا ، فإن المناطق الساحلية الصحراوية المطلة على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر بها امكانيات حقيقية لصناعة السياحة . ولعل مصر تستطيع أن تربط ، على نحو مجد بين روعة

آثارها القديمة وبين جمال شواطئها . وقد يساعد على تحقيق هذه  
الامكانية القيام بمجهود محدد للتنشيط مع تعاون الاستثمار  
الأجنبي .

والموارد المعدنية اما محدودة واما وجودها لم يثبت بعد . ومع  
ذلك فان الصحراء تزود صناعة البناء بالحصى والرمل الناعم اللازم  
لأعمال الخرسانة . ويستخرج الحجر الجيري من محاجر تقع بالقرب  
من الاسكندرية ، والحجر الرملي بالقرب من السويس . والمرمر  
بالقرب من أسيوط وبنى سويف ، والجرانيت والبازلت بالقرب  
من أسوان . وقد أصبح الحجر الجيري ، الذى ازداد استخدامه فى  
صناعة الأسمدة ، احدى المواد الخام الهامة فى الصناعة . وتوفر  
سيناء المنجنيز الذى يعد سلعة تصدير أقل أهمية ، وقد وصل  
انتاجها الى ١٨٦ ألف طن فى عام ١٩٦٧ ، قبل احتلال اسرائيل  
لسيناء . أما الفوسفات الذى تستخدمه صناعة الأسمدة كمدخل  
لانتاج السوبرفوسفات ، فيوجد بالقرب من القصير فى الصحراء  
العربية Arabian Desert ، وفى الواحات الداخلة فى الصحراء  
الليبية ، وفى الصعيد . وقد ارتفع الانتاج السنوى من حوالى  
٤٠٠ ألف طن فى الأربعينات الى ٦٥٠ ألف طن فى الستينيات (١) ،  
ويوجد الزنك والرصاص والكروم ، والقصدير والذهب ، بكميات  
ضئيلة ، لا تكفى عموما ، لأن تكون محلا لاستغلال اقتصادى .  
وتعتبر مادة النظرون ، وكربونات الصوديوم الطبيعية مدخلا  
تقليديا لانتاج الصودا الكاوية ، وهى واحدة من أوائل الصناعات  
الحديثة فى مصر .

وأهم الموارد المعدنية ، فى الوقت الحالى ، هى خام الحديد  
والبتروول . وكانت مصر تقوم ، قبل اقامة مجمع الحديد والصلب  
فى الخمسينات ، باستخراج كميات ضئيلة من أكسيد الحديد

» ٣٠٠٠ طن في العام ) ( ٢ ) وتصديرها . ووضّل انتاج خام الحديد من المناجم الواقعة قرب أسوان - الذي يعتبر ، على وجه العموم من نوع ضئيل القيمة - الى ٤٥٠ ألف طن في السبعينات، ويستهلك بأكمله في الصناعة المحلية . وكان البترول قد اُكتشف في جمصة ، الواقعة على بعد ٦٠ ميلا جنوب السويس ، في عام ١٩٠٨ . وبالرغم من أن مصر تعد واحدة من أقدم دول الشرق الاوسط ، الا أنها لم تصبح من بين الدول الهامة المنتجة للبترول ، وكان المستغل الوحيد فعليا للبترول حتى عام ١٩٥٦ هي شركة حقول الانجلو المصرية ، التي تملك معظمها شركة شل ، بينما تملك الحكومة المصرية حصة قليلة بها . وقد تضاعف انتاج البترول الخام خلال الحرب العالمية الثانية ، فزاد من ٦٧٠٠٠ طن الى ١٣٤٤٠٠ طن ( ١٩٣٩ - ١٩٤٥ ) ثم ارتفع ثانية الى ٢٢٥٠٠ طن في عام ١٩٥٢ . وقد حلت الاكتشافات الجديدة في نفس المنطقة وفي سيناء ، بعد ذلك ، محل الحقول الأولى في الغردقة ورأس غارب الواقعة على البحر الأحمر . وبالرغم من القيام بعمليات استكشاف في الصحراء الليبية والفيوم وغيرهما من المناطق ، فقد ظلت المناطق الأولى تشكل مناطق الانتاج الرئيسية ، حتى أواخر الستينات . ولحسن الحظ فإن فقدان سيناء في عام ١٩٦٧ ، قد تم تعويضه تماما عن طريق تنمية حقل بترول المرجان الضخم ، والاكتشافات التي تمت في الصحراء الغربية ، وخاصة في ( أبو الغراديق ) ( ١٩٧٠ ) ، والرزاق ( ١٩٧٢ ) وقد ارتفع انتاج البترول الخام بنسبة ١٥٠ ٪ فيما بين سنة ١٩٦٦ ( ٨ ملايين طن ) وسنة ١٩٧١ ( ٢٠ مليون طن ) . وتقوم المؤسسة المصرية العامة للبترول بعمليات استكشاف واسعة النطاق في الوقت الحالي ، ويتعاون معها في هذا المجال شركات أجنبية



— غالبيتها أمريكية ، وإيطالية ، انضمت إليها أخيرا شركات يابانية (\*) . وقد دعت الشركات مؤخرا لتقديم عطاءات للحصول على امتيازات فى المناطق البعيدة عن الشاطئ فى البحر المتوسط وبلغ نصيب مصر فى الانتاج العالمى فى عام ١٩٧١ ، ٨ر فى المائة ، ويمكن مقارنة انتاجها فى ذلك العام ، وهو ٢٠ مليون طن بانتاج غيرها من دول الشرق الاوسط وشمال أفريقيا : فقد كان انتاج ايران ٢٢٧ مليون طن ، والسعودية ٢٢٣ ، والكويت ١٤٧ ، وليبيا ١٣٣ ، والعراق ٨٣ ، وأبو ظبى ٥٤ ، والجزائر ٣٦ ، وقطر ٢٠ وعمان ١٤ (٣) . ويتوقع بعض خبراء البترول أن تصبح مصر دولة منتجة من الدرجة المتوسطة ، فى أواخر السبعينيات . وقد تم مؤخرا اكتشاف الغاز الطبيعى بالقرب من رشيد وأبو قير وأيضا فى ، أبو الغراديق ، حيث تقدر الاحتياطيات بـ ٦٣٠٠٠ مليون متر مكعب — وهى كمية تكفى لتغطية احتياجات مصر والاسكندرية لمدة أربعين عاما . وإذا تحققت هذه التوقعات ، فإن الصحراء سوف تقوم بدور هام فى تطوير مصر النيل مستقبلا .

### الوادي والدلتا : الزراعة

بالرغم من اسهام الصحراء المتزايد ، فان النشاط الاقتصادى ظل ، وقد يظل أيضا لفترة طويلة ، مركزا فى وادى النيل والدلتا . والوادي عبارة عن شريط طويل ضيق ، يبلغ عرضه فى بعض الأماكن كيلو مترين ، ولا يتعدى عرضه ٢٥ كيلو مترا ، أما الدلتا فعبارة عن مثلث مقلوب يبلغ طول قاعدته ٢٦٠ كيلو مترا ، وارتفاعه ١٦٠ كيلو مترا . وهناك فرع جانبي للنيل ( هو بحر يوسف ) تم تحويل مجراه ومدّه بحيث أصبح يسير

---

(\*) وأخيرا شركة فرنسية ( المترجم ) .

موازيا للنهر من أسبوط حتى الفيوم . وتشكل الفيوم منخفضا طبيعيا يتلامس مع الطرف الغربى للوادي على بعد حوالى ١٢٠ كيلو مترا جنوب القاهرة . وقد أسهم بحر يوسف فى تحويل هذه الواحة الصغيرة الى اقليم زراعى غنى .

### ( أ ) الاستيطان :

يتميز نظام الاستيطان البشرى بعدة سمات مثيرة للاهتمام فقد سجل احصاء السكان لعام ١٩٦٦ وجود ١٦٦٤ قرية فى الصعيد ، و ٢٣٦٩ قرية فى الوجه البحرى وتم تصنيف ١٢٨ تجمعا سكانيا - العاصمة ، والموانئ والعواصم الادارية للمحافظات والمراكز ، ويعيش الفلاحون فى قرى أقيمت بعيدة عن ضفاف النيل ، وبالقرب من حافة الصحراء ، أو على رواب صغيرة ( كوم ) تكونت من بقايا الأطلال القديمة . والكثافة السكانية . فى الوطن الريفى ليست متفرقة ، فيها منازل منعزلة فى الحقول ، ولكنها تتركز فى شكل مستوطنات كثيفة السكان - المركز ، أو القرية أو العزبة أو النجع ( \* ) . ولهذا النمط أصول تاريخية قديمة ، وتفسره الى حد كبير ، الظروف التى كانت سائدة فى الماضى : مثل الفيضانات التى تغمر الارض وغارات البدو ورجال العصابات المتكررة . وكان بناء القرى على الروابى يوفر لها الحماية ضد أخطار الغرق ، ويحولها الى جزر صغيرة خلال ثلاثة شهور من العام . أما التجمع فكان يعطى الاحساس بالأمن ، ويوفر وسائل أفضل للدفاع ضد الغارات . وتعتبر القرية اليوم مجتمعا متشابكا تماما يرتبط بصلات اجتماعية معقدة ، فعندما طلب الأب عيروط ( \*\* ) من

( \* ) المركز هو عاصمة منطقة ريفية ، والعزبة هى موطن سكن الفلاح فى الضيعة ، والنجع هو مكان استيطان البدو .

( \*\* ) الأب عيروط كان مدير مدارس الجزويت فى مصر . وكان يولى القرية المصرية اهتماما كبيرا بدراساته وأبحاثه ( المترجم ) .

الأطفال أن يضيفوا الملامح الناقصة للكوخ الذى رسمه على السبورة طلبوا منه أن يرسم نوافذ وسلاسل وأبواب ، ثم لدهشته الشديدة طلبوا منه أيضا أن يرسم الجيران (٤) . ذلك أن عدم وجود الجيران يجعل الكوخ غير صالح لأن يسكنه البشر . وهذه العوامل الاجتماعية بالإضافة الى سعر الارض الزراعية ، تعمل ضد حدوث أى تغيير فى طريقة الاستيطان . ويظل الموطن مركزا فى أقل الأراضى صلاحية للزراعة كما أن القرى لا تستطيع أن تتوسع فى أغلب الأحيان ، بالرغم من الضغوط السكانية .

والمستوطنات الريفية الأكبر حجما هى مدن الأسواق التى أصبحت لها وظائف ادارية والتى تضم بعض المنشآت الصناعية فى الأماكن التى خصت بميزة . وقليل جدا منها يشتهر بالصناعات اليدوية المحلية ، وأبرز الاستثناءات دمياط التى تشتهر بصناعة السجاد والنجارة ، واخميم وأسيوط المشهورة بصناعة المنسوجات الحريرية والصوفية على أنوال يدوية . وتشكل مدن الأسواق التى تقع على مسافات متساوية من بعضها البعض ( ما بين ٣٠ و ٤٠ كيلو مترا ) ، شريطا طويلا يمتد على طول الوادى ، كما تشكل شبكة ضخمة فى الدلتا . ومازال بعضها يحتفظ بسماوات القرى الكبيرة ، وان كانت مزدحمة بالسكان ( انظر جدول ٩ - ٢ ) .

والمراكز الحضرية الرئيسية فى مصر هى : القاهرة ( ٤٢٢٠٠٠٠ نسمة فى عام ١٩٦٦ ) تصل الى ٤٩٦٤٠٠٠ (٢) نسمة ، اذا أضفنا اليها الجيزة وشبرا الخيمة . والاسكندرية ( ١٨٠١٠٠٠ نسمة ) ، وبورسعيد ( ٢٨٣٠٠٠ نسمة ) ،

---

(\*) يقدر سكان القاهرة فى سنة ١٩٧٥ بما يزيد على ستة ملايين نسمة

( المترجم ) .

والسويس ( ٢٦٤٠٠٠ نسمة ) • وتتمتع القاهرة - المدينة الإسلامية التي أسست منذ ألف عام - بالقرب من المواقع الأثرية القديمة في ممفيس وبابلون والفسطاط ، وتتمتع بموقع ممتاز هو نقطة الاتصال بين الوادى والدلتا •

وتوفر لها محافظات مصر الوسطى من ناحية الجنوب ، ومحافظتى المنوفية والقليوبية ذات الارض الخصبة من ناحية الشمال ، منطقة زراعية غنية تزودها بالمؤن وغيرها • ويتركز جزء كبير من النشاط الاقتصادى المصرى الحديث فى مدينة القاهرة ، بوصفها مركزا تجاريا وصناعيا ضخما ، ومقرا للحكومة ، وغالبية المصالح العامة •

وتعد الاسكندرية الميناء الرئيسى لمصر ، وتدين ببعثتها من جديد لتقدم التجارة الخارجية فى القرن التاسع عشر ، وكانت تضم - حتى الخمسينيات - جالية أجنبية ضخمة نسبيا وبورصة الكونترات ( العقود ) ، وتأتى فى المرتبة الثانية بعد القاهرة من حيث عدد السكان والتجارة والصناعة • ويفضى وقوعها على بعد عدة كيلومترات الى الغرب من الدلتا ، الى إبعادها عن مصر النيلية ، التى تعتمد عليها الاسكندرية فى تجارتها ، وإبراز شخصيتها التى تصطبغ بطابع البحر المتوسط • وتدين بورسعيد والسويس بأهميتهما الى القناة وتجارة الترانزيت ، وإلى المجمع الصناعى الضخم ( للأسمدة والبتروكيماويات ) • وقد تعرضت المدينتان مع الاسماعيلية للدمار الشديد بعد حرب عام ١٩٦٧ • وجرى تهجير سكانهما تهجيرا جزئيا • وهاتان المدينتان أكثر انعزالا عن الدلتا من الاسكندرية ، ولا تخدمان أية مناطق زراعية داخلية هامة •

(ب) التربة : ان مصر المزدهمة بالسكان ، والتى تضم خمسة آلاف قرية ، ومجموعات من المدن الكبرى ، تدين بوجودها

للنيل . وبعد انقضاء قرون طويلة من التغيرات التاريخية والاقتصادية مازالت صحيحة عبارة هيرودوت المأثورة التي غالبا ما استشهد بها . ذلك أن النيل بلا مغالة قد خلق التربة عن طريق الرواسب الغرينية التي مكنت مجتمعا زراعيا قديما من الاستقرار والبقاء طوال سبعين أو ثمانين قرنا كاملة . وتعتبر هذه التربة المورد الطبيعي الرئيسي لمصر . ويمكن وصفها بأنها غرين جبرى ترسب بمعدل متر واحد كل ألف عام . والتربة غنية بالمعادن التي لا تتأثر بالعوامل الجوية ، كنتيجة للصخور البركانية في المرتفعات الأثيوبية التي يتكون منها الطين الابليز .

وهكذا فانها تحتوى على مادة عضوية ولكن بكميات لا تكفى للوفاء بحاجة النباتات المرتفعة من النتروجين ، ومع ذلك فان بها كمية كبيرة نسبيا من البوتاسيوم . كما تحتوى التربة على نسبة عالية من الطمى ، مما يجعل من زراعتها عملا شاقا ولكنها تصبح - مع الأسمدة وعمليات الصرف المناسبة وريها بالكميات الصحيحة من المياه - واحدة من أفضل أنواع التربة انتاجا في العالم . ويعزى الى وحدة المصدر الذى جاءت منه ، قدر كبير من تجانس التربة ، ويمكن الاختلاف الوحيد فى نسبة الطمى الناعم الى المسادة الأكثر خشونة والتي تجنح للازدياد كلما انتقلنا من الجنوب الى الشمال ، ومن ضفاف نهر النيل الى حافة الوادى (٥) . وأكثر أنواع التربة شيوعا هي الطفلية الطينية الغرينية ، والطينية الغرينية . ونتيجة لهذا التجانس فان طبيعة التربة لا تقيد بصورة هامة عملية تخصيص المحاصيل . ويفسر مصدر التربة ذلك المنظر الطبيعى المنبسط للوادي والدلتا ، ويفسر كذلك الانتقال المفاجئ من الأرض الزراعية الى الصحراء : ذلك أنه لا يوجد تدرج بطىء من الوادى حتى الرمال ، كما لا توجد زراعات حديثة ، أو مستنقعات ، أو مراعى ، أو غابات .

( ج ) المناخ : لا يتنوع المناخ في مصر تنوعا كبيرا ، وان كان أقل اتساقا من تنوع التربة ، فهناك فصلان رئيسيان فقط . . هما : الصيف والشتاء . ويتميز فصلا الربيع والخريف بقصر مدتهما وعدم تمايزهما ، ولذلك فلا يؤثران على أساليب الزراعة . ويبين من جدول ٣ - ١ متوسطات درجات الحرارة في الاسكندرية والقاهرة وأسيوط ( الصعيد ) في عام ١٩٧١ . ولا تهبط درجة الحرارة الى الصفر مطلقا ، ولذلك لا تتعرض النباتات لأضرار الصقيع ، كما أن الدفء النسبي الذي يسود خلال فصل الشتاء يسمح بالزراعة طوال العام . وتبقى غالبية المحاصيل في الارض فترة قصيرة نسبيا ، ولذلك يتسع المجال لزراعة محاصيل متعددة كلما توافر الماء . وتزرع الخضراوات في جميع الفصول ، ويتم جنى الفاكهة في مصر قبل جنيها في أوروبا بعدة شهور ، ومن هنا تتوفر لمصر فرص كبيرة للتصدير ولكنها لم تستغلها الى الآن . وتهبط درجة الحرارة هبوطا حادا أثناء الليل في المناطق البعيدة عن تأثير البحر اللطيف ويغلب عليها الطابع الصحراوي . ومن المؤلف أن تختلف درجات الحرارة في النهار عنها في الليل في الصعيد بمقدار ١٥ درجة مئوية . وتستفيد النباتات من الندى الذي يتكون بوفرة نتيجة لهذا الاختلاف ، وتؤثر التفاوتات على نظام المحاصيل . فارتفاع درجة الحرارة في الصعيد يناسب زراعة قصب السكر والبصل والعدس ، بينما يعد مناخ الدلتا الرطب ملائما تماما لزراعة القطن طويل التيلة . وتسقط الامطار بمعدل ضئيل جدا وغير منتظم في شمال الدلتا ، وينعدم تقريبا في الأماكن الاخرى . وبلغت الامطار التي سقطت على الاسكندرية في ١٩٧١ : ١١٨ مليمترا ، وعلى دمنهور التي تقع على بعد ٦٠ كيلومترا الى الجنوب ٧٩ مليمترا ، وعلى القاهرة ٨ مليمترات فقط . وتعد منطقة الصعيد ابتداء من أسيوط حتى أسوان ، منطقة جافة تماما . وتدين مصر للنيل بمياهها وأرضها .

جدول ٢ - ١

متوسط درجات الحرارة في عام ١٩٧١

( درجة مئوية )

شتاء		صيفا		
الدرجة العظمى	الدرجة الصغرى	الدرجة العظمى	الدرجة الصغرى	
١٩ر٤	٩ر٤	٢٩ر٦	٢١ر٧	الاسكندرية
٢٠ر٦	٩ر٦	٣٣ر٩	٢١ر٠	القاهرة
٢١ر٩	٧ر٧	٣٦ر٣	٢١ر٤	أسيوط

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء كتاب الاحصائيات السنوى ،  
١٩٥٢ ، ١٩٧١

( د ) المياه والرى : ان الاعتماد شبه الكامل على مصدر واحد على امدادات المياه له ملاسبات هامة بالنسبة للزراعة . بل ان بعض العلماء السياسيين قد ينادون بأن ذلك أثر على طبيعة الدولة والمجتمع . ذلك أن وجود دولة شديدة المركزية يعد سمة من سمات « المجتمع الهيدرولىكى » لفيتفوجل Wittfogel التى يفسرها الهيكل الأساسى الذى يتطلب التحكم فى مصدر وحيد لامدادات المياه (٦) وتنظيمه . ونترك للاخصائيين مهمة اثبات ما اذا كان من الممكن تفسير التاريخ المصرى تفسيراً له مدلول باستخدام هذه الطريقة . والأمر الذى يهمنا الآن هو أنه قد أمكن تحقيق تطوير الزراعة عن طريق القيام باستثمارات ضخمة عامة فى الزراعة فى القرن التاسع عشر والقرن الحالى .

وقد حل نظام الرى الدائم تدريجياً محل نظام رى الحياض الذى كانت تروى فيه الأرض بواسطة غمرها بمياه الفيضان الطبيعية

ويتم الآن توزيع المياه على الحقول بواسطة شبكة من الترع السالكة العميقة ، كما أن تخزين مياه الفيضان في خزانات القناطر يجعل من الممكن إعادة توزيعها من موسم الفيضان المرتفع الى الموسم المنخفض . ويوفر الري الدائم قدرا من المرونة نظرا لأنه ينظم توقيت الري ، وكذلك كميات المياه التي تروى بها الأرض . وقد تمكنت مصر - نتيجة لهذا النظام - من الافادة من مناخها الدافئ وخصوبة تربتها ، في التوسع في المحاصيل المتعددة .

( هـ ) عوامل الانتاج : ان الاختلال في نسب عوامل الانتاج - اى قلة الارض ووفرة العمال النسبية - قد أثر على التكنولوجيا الزراعية في مصر . وعملية الزراعة تعنى استخداما مكثفا للأرض وللعمال ، ولكن كلمة الوفرة ليس لها نفس المدلول الاقتصادي عندما يطبق على هذين العاملين . وينشأ الاختلاف عن طبيعة الدور الذى يقوم به رأس المال . فرأس المال المستثمر فى هياكل الري الثابتة ، يضيف جديدا من المعروض الحقيقى للأرض بأن يتيح زراعة محاصيل متعددة فى العام الواحد . ويزيد رأس المال العامل الذى يتخذ شكل الأسمدة وغيرها من المدخلات من انتاجية الأرض ، كما يزيد غلتها . واستخدام الأرض بوفرة هو استخدام طاقتها على نحو أكمل جعلته الاستثمارات المتكاملة Complementary ميسورا . ولذلك فإن ثبات المساحة بالفدان لا يعد قيذا ملزما ، كما قد يبدو للوهلة الاولى ، مادام أنه من الممكن زيادة الأرض باستخدام ثلاثة طرق على الأقل : تقصير أمد موسم الركود ، وتحسين خصوبة التربة ، وتعديل نمط المحاصيل لصالح النباتات التى تحتاج الى فترة نمو قصيرة .

وفى مصر ، يبدو أن الأرض أكثر ندرة من حجم رأس المال ، وان رأس المال بدوره أكثر ندرة من العمل . ومن هنا جاء استخدام القوى البشرية العاملة بصورة أكثر من الآلات فى معظم عمليات



الزراعة - ابتداء من رفع المياه الى البذور ، وتمهيد التربة ،  
والحصاد ، ودراس المحصول . ويأتى العمل الكثيف نتيجة  
لعامل الاحلال Substitution . كما أن وفرة العمل ،  
وطبيعة منشآت الري ( المصارف والترع ) قد سمحت باستبدال  
القوى البشرية العاملة بالسلع الرأسمالية فى عملية تكوين  
رأس المال الثابت . ولقد كان العمال يحفرون الترعرع فى مصر  
بأيديهم فى أغلب الأحيان . ويعد النموذج الكلاسيكى الذى يتم فيه  
انتاج رأس المال منذ البداية بواسطة العمل ، نموذجا أكثر واقعية  
مما يعتقد عادة . ونظرا لطبيعة رأس المال التى تجعله متكاملا مع  
غيره من عوامل الانتاج فى الري والأرض ، يمكننا أن نقول ان  
الأرض كانت تخلق فى بعض الأوقات باستخدام الأيدي فقط .

وتعتبر الحيوانات - وهى شكل من أشكال رأس المال يحل  
محل العمال ويكملهم فى بعض المهام فى المزرعة - مستهلكة للأرض:  
ذلك أنه عند عدم توافر المراعى الطبيعية ، يتعين تخصيص عدد من  
الأقدنة لزراعة العلف . ومع هذا فالعلاقة تعد علاقة أكثر تعقيدا  
فى مصر نظرا لأن البرسيم يعيد للأرض خصوبتها . وعلى ذلك فان  
البرسيم يؤدى الى زيادة الأرض لأنه يقلل من فترة راحة الأرض ،  
كما يعد بديلا للأسمدة .

( و ) **المحاصيل** : اذا توافر الماء ، أصبح من الممكن زراعة  
كل شئ فى تربة مصر الخصبة . ولعل هذه العبارة تنطبق على  
محاصيل الحقل ومعظم الخضراوات . ولكن ارتفاع درجة الحرارة ،  
وقلة المرتفعات يجعل زراعة الفواكه مقصورة على الحمضيات ،  
والكروم ، والتين ، بالإضافة الى بعض أنواع الفواكه شبه الاستوائية  
(مثل البلح والمانجو والرمون والجوافة والليمون الهندى وغيرها ) .

ويتم تصنيف المحاصيل ، طبقا لفترة النمو ، الى ثلاث فئات:

١ - المحاصيل الشتوية ، التي تشغل الأرض فيما بين نوفمبر ومايو ، وكانت مرتبطة فى الماضى بنظام رى الحياض . وهى تشمل الحبوب مثل القمح والشعير واللوبيا والحلبة والبصل والعدس والحمص والبرسيم .

٢ - والمحاصيل الحريفية أو النيلية ، وتضم بصفة رئيسية الذرة الذى كان يزرع أصلا فى أراض لم تغمرها مياه الفيضان . وكانت أدوات رفع المياه تستخدم أثناء موسم الفيضان ، لرى هذه المحصولات التى تسبق المحاصيل الشتوية بشهرين .

٣ - المحاصيل الصيفية : التى تعد من بين المحصولات القيمة وتشمل القطن والأرز والذرة والذرة العويجة وقصب السكر والفول السوداني والسمسم ، وتنمو خلال أكثر المواسم جفافا ، وتمثل - الى حد ما - عائد نظام الرى الدائم .

وتتنمى الحضرارات الى جميع الفئات الثلاث وتنمو أنواع كثيرة منها فى جميع الفصول . ولأشجار الفاكهة دورة سنوية ، ومع ذلك فان بعضها يحتاج الى كميات كبيرة من المياه فى الصيف ويمكن اعتباره من ناحية الرى ، محصولا صيفيا .

ويطبق نظام الدورات الزراعية فى مصر ، مع تفضيل نظامين هما : نظام السنتين ونظام الثلاث سنوات . ويؤدى النظام الأول الى استخدام الارض بدرجة أكثر كثافة من النظام الثانى ، ولكنه يحدث آثارا ضارة فى خصوبة التربة ، والأمثلة التالية توضح دورات المحاصيل :

### الدورة التى تتم كل سنتين

#### ● السنة الأولى :

من نوفمبر الى فبراير : محصول البرسيم بطن واحدة  
أو تترك بورا للراحة .  
من مارس الى أكتوبر : (قطن )

## ● السنة الثانية :

- من نوفمبر الى ابريل قمح أو شعير .
- من ابريل الى يونية : لوبيا وبرسيم .
- من يولية الى نوفمبر : ذرة

الدورة التي تتم كل ثلاث سنوات

## ● السنة الأولى :

- من نوفمبر الى مارس : محصول برسيم بطن واحدة .
- من ابريل الى أكتوبر : قطن .

## ● السنة الثانية :

- من نوفمبر الى يونية : برسيم دائم ( أو لوبيا ) .
- من يولية الى نوفمبر : ذرة .

## ● السنة الثالثة :

- من نوفمبر الى مايو : قمح أو شعير .
- من يونية الى نوفمبر : ذرة أو تترك بورا للراحة .

والأرز بديل للذرة في المثال الأخير . ويقسم الحقل - طبقا لهذا النظام - الى حوضين أو ثلاثة أحواض ، وتطبق الدورة على كل حوض ابتداء من السنة الأولى على الحوض الاول ، والسنة الثانية على الحوض الثاني .. وهكذا .

وليست مواسم ودورات المحاصيل جامدة تماما ، ولكنها تحد - نوعا ما - من استجابة تخصيص الأرض لتغيرات الأسعار

عن طريق تخصيص المحاصيل . وتعد الدورات - الى حد ما - نتيجة من نتائج تعدد المحاصيل ، ولكنها ضرورية أيضا لازالة الآثار الضارة التي تحدثها زراعة القطن على خصوبة التربة ( ومن هنا جاء التسلسل الجامد نوعا ما ، المتمثل فى زراعة البرسيم ثم القطن ) . ولكن المانع الرئيسى للاستجابة يتمثل فى مدى توافر المياه الذى يحد من اعادة تخصيص المساحة الفدائية بين المحصولات الصيفية ، وخاصة التحول الى زراعة الأرز . وبالرغم من أن زراعة القطن ، وأحيانا الأرز ، تعود بربح أكبر من ربح الحبوب . فيبدو أن المساحة الفدائية المخصصة للقطن تخضع لحد أعلى يصل الى حوالى مليونى فدان ، ولكن من المحتمل أن يعقب الزيادة فى امدادات المياه ، زيادة أخرى فى المساحة المخصصة للأرز . وعلى وجه العموم ، فإن الزراعة المصرية تميل الى الاستجابة السريعة للمواقف الجديدة . فبعد بناء السد العالى ، حلت الأذرة الصيفية ذات الغلة الأكثر ارتفاعا محل الذرة النيلية . كما أن أصحاب الأراضى الذين فى استطاعتهم الحصول على رأس مال أو قروض ، قد تحولوا - من أجل الوفاء بالطلب الحضرى المتزايد على الفواكه والخضر - عن زراعة المحاصيل الحقلية الى زراعة أشجار الفاكهة ، كما أن الفلاحين قد زادوا من انتاج الخضراوات كلما مكنتهم مزايا موقع الأرض أو تسهيلات التسويق والنقل من الاستجابة لذلك .

وقد أفضت أهمية القطن طويل التيلة بالنسبة للدخول الزراعى والصادرات - فى أغلب الأحيان - الى خلق انطباع مؤداه أن الزراعة فى مصر تقوم على محصول واحد ، ولكن هذا لم يكن صحيحا مطلقا . ذلك أن نسبة أكبر من المساحة الفدائية قد تم تخصيصها بصورة مطردة خلال القرن التاسع عشر والقرن الحالى ، لزراعة المحاصيل الغذائية والبرسيم . ويوضح جدول ٣ - ٢ البيانات الخاصة بالمحاصيل الحقلية الأساسية ، بينما يبين جدول ٣ - ٣ الزيادة السريعة فى المساحة المخصصة للخضراوات والفاكهة .

جدول ٣ - ٢

المساحة المزروعة محصولات رئيسية ١٩٥٠ - ١٩٧١

( ألف فدان )

الفترة	طن	لمح	برسيم	لرة	ذرة عويجة	شعير	ارز	فول	عوس	بصل	قمح السكر
متوسط ١٩٥٠-١٩٥٤	١٧٦٥	١٥٧١	٢٢٧١	١٧٤٦	٤٣٨	١٢٢	٥١٩	٣٢٨	٧٤	٣٧	٩٦
متوسط ١٩٥٥-٥٩	١٧٩١	١٥٠١	٢٤٥٨	١٨٥١	٤٦٧	١٣٦	٦٥٤	٣١٣	٨٠	٥٠	١١١
متوسط ١٩٦٠-٥٤	١٧٥١	١٣٨٧	٢٥٤٢	١٧٢٧	٤٦٩	١٢٨	٧٩٩	٣٦٥	٧٧	٥٦	١٢٢
متوسط ١٩٦٥-٥٩	١٦٩٤	١٢٨٢	٢٦٤٩	١٥١٦	٥١١	١٣٧	١٠٣٥	٢٥١	٦٦	٥٤	١٤٥
١٩٧٠	١٦٢٧	١٣٠٤	٢٧٤٨	١٥٠٤	٥٠١	٨٣	١١٤٣	٣٣٣	٤٧	٤٦	١٨٦
١٩٧١	١٥٢٥	١٣٤٩	٢٧٧٠	١٥٢٢	٤٩٤	-	١١٣٧	٢٨٩	٦٥	-	١٩٣

ملاحظة : هذه المساحات لا تشمل الفصل الذي يزرع بين المحصولات الأخرى

المصادر : الإحصائيات السنوية ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - المؤشرات الإحصائية « والكتاب السنوي للإحصائيات » أعداد مختلفة

جدول ٣ - ٣

المساحة المزروعة بالخضراوات وأشجار الفاكهة  
الف فدان

السنة	خضراوات	اشجار فاكهة
١٩٥٢	٢٦١	٩٤
١٩٦٠	٥١٢	١٢١
١٩٦٥	٦٢٩	١٨٧
١٩٧٠	٧١٧	٢٤٤

المصادر : الجهاز المركزى : المؤشرات الإحصائية وكتاب الإحصائيات السنوية  
اعداد متنوعة .

( ز ) الماشية : بالرغم من انعدام أراضى المراعى الطبيعية ، فان الماشية تمثل موردا زراعيا هاما . ولكن الماشية تتنافس مع المحصولات المحلية نظرا للاعتماد على البرسيم لتغذية الحيوانات . وتعد مشكلة التخصيص فى هذا الصدد ، أكثر تعقيدا فى مصر عنها فى دول الشرق الأوسط الأخرى مثل ايران ، حيث يميل التباين فى طبيعة الأرض الى تحديد الاستخدامات النوعية : وتقوم الماشية بعملين - بعملية الجر وعملية انتاج اللبن واللحوم ولذلك فانها تعد منتجة قليلة الفعالية من ناحية منتجات الألبان ويضاف الى ذلك أن الجاموس يحول العلف الى بروتين أقل جودة من البروتين المأخوذ من لحم البقر الفريزيان أو الماعز (٨) ويعكس الاستخدام للمواشى استخدام الحمير والجمال فى عمليات الجر ، مدى فقر الفلاحين المصريين واختلال نسب عوامل الانتاج التى وهبتها الطبيعة . وسوف تؤدي

الميكنة اذا ما حلت محل الحيوانات فى أعمال الحقل ، الى زيادة انتاجية الماشية فى استخداماتها فى المجال الآخر . ولكن الميكنة تحل أيضا محل العمال وقد تؤدى ، فى المدى القصير ، على الأقل الى زيادة خطورة مشـكلة العمالة (٩) .

جدول ٣ - ٤  
الماشية بالآلاف

السنة	جاموس	أنواع أخرى من البقر	غنم	ماعز	جمال	خنازير
١٩٥٢	١٢١٢	١٣٥٦	١٢٥٤	٧٠٣	١٦٥	٢٧
١٩٦٠	١٥٢٤	١٥٨٨	١٥٧٨	٨٣٣	١٨٩	١٧
١٩٦٦	١٦٤٦	١٦٣٠	١٩٤٧	٧٩١	١٧٦	١٠
١٩٧١	٢١٤١	٢١٤٢	٢٠٣٣	١٢٨٧	١٢٩	١٢

المصادر : الجهاز المركزى : المؤشرات الإحصائية وكتاب الإحصائيات السنوى .  
اعداد مختلفة .

### الموارد الصناعية : الهيكل الأساسى :

ان خديوى مصر المفترى عليهم كثيرا ، لهم الفضل فى تحقيق منجز عظيم واحد ، هو أنهم منحوا بلادهم ، خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، عناصر هامة من مكونات الهيكل الأساسى الحديث . فقد كانت مصر من أوائل دول العالم التى أنشئت فيها السكك الحديدية ( عام ١٨٥١ ) ، ونتيجة لأن طول الخطوط قد بلغ ٤٠٠٠ كم فتكون نسبة خطوط السكك الحديدية الى الوحدة الواحدة من المناطق الآهلة بالسكان قد ظلت تشكّل نسبة مرتفعة خلال فترة طويلة . كما اشتهرت مصر بين الدول

النامية عندما قامت بإنشاء مكتب بريد حكومي في عام (١٨٦٥) ، وأدخلت التلغراف فقد تم افتتاح أول خط في عام (١٨٥٤) ، وتميز تصميم بناء الاسكندرية بالطموح الشديد نظرا لأنه ضم داخل حدود الحاجز المائي الخارجي مساحة أكبر مما يضمها أى بناء آخر على البحر المتوسط . ومع ذلك فقد بقيت مصر تعوزها نسبيا الطرق الجيدة واقتصرت المرافق العامة على القاهرة والاسكندرية ومنطقة القناة وعدد قليل من مدن الأقاليم ، وكانت هذه التطورات المبكرة التي يفسرها الى حد ما اهتمام الحديو اسماعيل بجعل البلاد حديثة عصرية ، مطلبا أساسيا واستجابة لنمو اقتصاد التصدير .

وفي بداية الثورة ، عام ١٩٥٢ كان لدى مصر خطوطا حديدية طولها ٤٢٦٩ كم تخدم ٦٩٩ محطة . وكانت القاطرات وملحقاتها ٨٨١ ، ١٤٥٩ قطار و ١٧٤٨٧ عربة بضاعة (١٠) . وتشير مقارنة هذه الأرقام بأرقام ١٩٧٠ / ١٩٧١ الى أنه لم تحدث أية زيادة في طول الخطوط ، بينما زاد عدد المحطات الى ٧٥٤ ، وارتفع عدد القاطرات والوحدات الى ١٠٥٣ أى بنسبة ١٤٪ ولكن هذا المعدل الصغير للنمو يخفى عمليات تجديد كبيرة شملت التحول من نظام البخار الى استخدام قاطرات الديزل فى قطارات البضاعة والحصول على وحدات ديزل مركبة فى نقل الركاب ( فقد ارتفع عددها من ٦٠ فى عام ١٩٥١ / ١٩٥٢ الى ٤٧١ فى ١٩٧٠/١٩٧١ ) .

وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة الأخيرة تعنى أن زيادة الموجود من العربات من ١٤٥٩ فى ١٩٥٢ الى ١٧٩٤ فى ١٩٧٠/١٩٧١ لا يصور بدرجة كافية الى حد ما ، الزيادة التى حدثت فى سعة نقل الركاب . ويبدو أن نمو المنتج من ٣٠٦٠ مليون مسافر / كم ( أى بنسبة ١٢٠٪ ) خلال هذه الفترة قد فاق الزيادة فى السعة وبالمثل فقد تضاعف نقل البضائع من ١٥١١ مليون طن / كم الى ٣٢٨٧ مليون طن / كم ، ولا يبدو أنه قد حدث توسع مقابل فى



القاطرات المستخدمة ( فلم يزد عدد عربات نقل البضاعة الا بنسبة ١٣٪ ) على الرغم من أنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار التغيرات التي حدثت في نوعية المعدات . والبيانات المهمة التي تجيء في التقارير الرسمية حول النقل بالسكك الحديدية ، تدعم الانطباع بأن معدل استخدام العربات ومن ثم معدل الاستهلاك ، يتعين أن يزداد خلال تلك السنوات الأمر الذي يفضي الى زيادة الاستثمار الاجمالي .

وفي عام ١٩٥٢ كانت مصلحة البريد تقوم بخدماتها من خلال ٧٨٦ مكتبا رئيسيا و ٥٦٥ مكتبا قرويا ، يقوم بتشغيلها الطواف الجدير بأن يكون له منظر رائع ( وهو يركب عادة حمارا ) . وكان عدد التليفونات ١٢٨٠٠٠ وكانت أجهزة التلغراف تضم ٢٥٨٠ جهاز ارسال من طراز مورس و ٤٨ مبرقة كاتبة فقط . ومنذ ذلك الحين حدث توسع وتجديدات ضخمة : فقد تضاعف تقريبا عدد المكاتب الرئيسية ليصل الى ١٥١٤ في ١٩٦٩/١٩٧٠ وزاد عدد المكاتب الريفية ليصل الى ما يزيد على ثلاثة أمثالها أي ١٧٦٧ في نفس العام ، كما تم انشاء عدد ضخم من مكاتب البريد الفرعية وبالوكالات الاهلية في جميع أنحاء البلاد - بلغ عددها ١٣٩٠ و ٢٤٩٢ على التوالي في ١٩٦٩/١٩٧٠ وبلغ عدد التليفونات في ذلك العام ٤٠٤ آلاف أي ما يزيد على ثلاثة أمثالها في عام ١٩٥٢ ، وحيث ان معدات مورس قد جرى الاستغناء عنها فقد زاد سريعا عدد المبرقات الكاتبة من ٤٨ في سنة ١٩٥٢ الى ٤٩٨ في ١٩٦٩/١٩٧٠ . ويوضح الجدول ٣ - ٥ البيانات الخاصة بالخدمات البريدية . وهنا يبدو أن التسهيلات قد انتشرت بسرعة أكبر من المنتج ، ومن ثم الانخفاض في عدد الرسائل الرسمية والخارجية (\*) في الستينات الذي حدث معظمها

---

(\*) ان وكود عدد الرسائل الرسمية فيما بين ١٩٥١/١٩٥٢ ، ١٩٧٠/١٩٧١ . الأمر مثير للدهشة نظرا لنمو النشاط الحكومي . ولا نستطيع تفسير هذه الظاهرة الاحصائية .

بعد الحرب العربية في ١٩٦٧، والبيانات الخاصة بالنقل البري ليست كافية تماما . وطبقا لما يقوله عيسوى كان طول الطرق المرصوفة في عام ١٩٣٦ ٤٥٠ كم فقط وطول الطرق الترابية ٧٠٠ كم (١١) . وتمت استثمارات ضخمة في بناء الطرق في الأربعينات وذلك لأسباب استراتيجية خلال الحرب العالمية الثانية ، وكذلك استجابة لزيادة عدد السيارات الخاصة . فقد قدر طول الطرق السريعة في الوادي والدلتا في ١٩٥١ / ١٩٥٢ ب ١٤٣٩٥ كم ( أقل من ٢٠٠ كم من الطرق المرصوفة والباقي طرق ترابية ) و ٢٦١٩ كم من الطرق المرصوفة ( ومعظمها مرصوف ) . وارتفع طول الطرق المرصوفة في جميع أنحاء البلاد الى ١٣٨٨٩ كم في ١٩٧٠ / ١٩٧١ بينما يبدو أن طول الطرق غير المرصوفة قد انخفض الى أقل من ١٢٠٠٠ كم .

### جدول ٣ - ٥

#### الخدمات البريدية ١٩٥٢ : الى ١٩٧١

٧١/٧٠	٦١/٦٠	٥٢/٥١	
١٥٣	١٢١	٨٧	بريد داخلي عادي ( مليون )
١٦	١٩	١٧	بريد حكومي عادي ( مليون )
٢٤	٢٣	٢٢	بريد حكومي مسجل ( مليون )
٣٨٣	٨٧٩	٧٦٨	طرود ( ألف )
٢٧	٤٦	٣٠	بريد وارد من الخارج ( مليون )
٢٨	٣٤	١٩	بريد صادر للخارج ( مليون )

ملاحظة : يشمل الخارجي الرسائل و بريد الدرجة الثانية ( المطبوعات )

المصدر : الجهاز المركز للتعبة العامة والاحصاء : المؤشرات الاحصائية : اعداد مختلفة .

وبعد أن صورنا الملامح الديمغرافية لمصر وجردنا الهيكل الأساسي والموارد الطبيعية الرئيسية ، وبعد أن استعرضنا باختصار التطورات الاقتصادية الباكه . نتجه الآن الى تحليل السياسات الاقتصادية الكبرى التى وضعت موضع التنفيذ بعد عام ١٩٥٢ . ويمكن بسهولة أن نستنتج طبيعة مشكلات مصر فى منتصف القرن من استعراض نتائج هذه الفصول الأولى . وكان التحدى الذى بدأت الحكومات تدركه بوضوح فى الثلاثينيات والأربعينيات هو التنمية الاقتصادية وهى عملية تحويل هيكلية تمكن البلاد من الإبقاء على معدل النمو الاقتصادى المرتفع ويخفض من درجة تعرضها للصدمات الخارجية ، وتوفير عمالة ذات أهمية لعدد متزايد من القوى العاملة ومعالجة كثير من الادواء ( الأمية - المرض - والفقر ) التى استعبدت نسبة ضخمة من السكان . ولكن المصادر الطبيعية للثروة والموارد البشرية ، وفوق كل شىء التاريخ تحد من فرص الاختيارات والوسائل . وترهق المستقبل القرارات التى اتخذت فى الماضى ، وطبيعة المجتمع ومؤسساته ، والثورات ، كما سوف نرى فيما بعد ، قد تبعث القوة والاصرار فى سياسات الحكومة ، وتمحو بعض المؤسسات وتشجع أهدافا جديدة . ولكنها أيضا تراث البلاد - باقتصادها ومجتمعها - كما كانت وقت الانقلاب . وقد تحدث بعض التغييرات ولكنها لاتستطيع أن تحقق انطلاقا كاملا بعيدا عن الماضى .



## الفصل الرابع

## الإصلاح الزراعي

---

نحن لا نملك قط لا مالا ولا عقارا ولم يوص  
لنا أحد ، ولم نوص لاحد . لقد عشنا رجالا  
مجهولى العمر ، مجهولى الاسم .  
سانت جون بيريس

---

قام النظام الثورى بسن قانون للاصلاح الزراعى فى سبتمبر  
١٩٥٢ ، أى بعد ستة أسابيع من الانقلاب . وينبغى تفسير  
هذا القانون على أنه عمل سياسى أولا . فالغرض المباشر من  
اصداره هو تقليل سلطة كبار ملاك الأراضى ، وهى أقوى الفئات  
التي تمثل العهد السابق وأكثرها نفوذا ، وإزالة مصدر  
خطر من مصادر المعارضة لزمرة الشباب العسكرية . ومن هنا  
جاء التصرف السريع ، واعطاء الأولوية لهذا القانون على الاجراءات  
البديلة الخاصة بالاصلاح الاجتماعى والاقتصادى ، والاصرار  
الذى ظهر فى تنفيذه . ولم تفت دلالاته السياسية الضمنية على رئيس  
الوزراء المدنى ، على ماهر ، وهو رجل من العهد السابق الذى اعترض  
على المشروع ، فطلب اليه ان يستقيل . وكانت أولى نتائج ذلك أن  
ظهر الضباط للعيان ، وقام اللواء محمد نجيب بتشكيل وزارة جديدة  
ولم يعد أحد يصدق الايحاء ، الذى تردد كثيرا وصدقه الناس

فى بعض الأحايين بأن الجيش سوف يعود الى ثكناته فى نهاية الأمر .

ومع غلبة الدوافع السياسية ، فانها لا تسلب اجراءات الاصلاح الزراعى أهميتها الاجتماعية والاقتصادية . ذلك أن المحاولة التى جرت فى مصر لتحويل شكل النظام الزراعى ، كانت محاولة أصيلة حتى وان كانت قد تعرضت للنقد بسبب انعدام راديكاليته ولم تكن خداعا ، ( كما هو الحال فى بعض دول أمريكا اللاتينية . أو فى المراحل المتأخرة من البرنامج الايرانى ) . يهدف الى اجتذاب مساعدة الولايات المتحدة ، أو تضخيم صورة الحاكم فى الخارج ، دون أن ينفذ تنفيذا فعلا . وكان هدف الاصلاح هو تصحيح سوء توزيع الملكية الزراعية ، باعتبارها مظهرا خطيرا من مظاهر المشكلة الجوهرية المتمثلة فى ازدياد الفقر . واكتظاظ السكان ، طبقا لنظرية مالتس فى الريف . واعتبر الاصلاح عنصرا من صفقة « التنمية » التى شملت التصنيع واستصلاح الأراضى .

وكانت العوامل الثلاثة متشابكة تماما . فالمفروض ان الاصلاح الزراعى يؤدى الى تحويل رأس المال الخاص من الأرض الى الصناعة ، كما أن استصلاح الأراضى يؤدى الى زيادة المساحة المتاحة لاعادة التوزيع ، وبالتالي الى زيادة عدد المنتفعين بها ، كما كان من المتوقع أن يسهم الاصلاح الزراعى والاستصلاح والتصنيع بطرق مختلفة فى تحقيق العمالة ، ونمو الدخل والى مساواة أكبر . أما الأهداف العريضة فكانت واضحة - توفير حل لمشكلات مصر الاقتصادية ، الذى زاد من خطورتها الانفجار السكانى فى المناطق المحدودة ، وكانت الحكومة تملك الارادة ، وبعض الموارد اللازمة .

ويمكن تقييم الاصلاح الزراعى على ثلاثة مستويات مختلفة . فقد يشمل التقييم أولا مناقشة القوانين نفسها ، وأهدافها

وشروطها فيما يختص بالمشكلة التي تسعى لحلها ، وثانيا فحص أساليب تنفيذها وثالثا ، تحليل آثارها الاجتماعية والاقتصادية في المدى القصير والمدى الطويل معا . وهنا ينشأ سؤال منهجي يتعلق بتعريف الإصلاح الزراعي ؟ ان المفهوم غير المحدد والمضطرب الذي جاء في تقارير الأمم المتحدة في الخمسينات ، الذي يضم ، تحت هذا المصطلح ، جميع أنواع السياسات الزراعية ، هو مفهوم معيب . ولكن بالرغم من بعض المزايا التحليلية ، فان التعريف الضيق الذي يقصر المصطلح على إعادة توزيع الملكية يمكن أن يكون مضللا . كذلك فان تنفيذ أهداف أى إصلاح زراعى بنجاح ، عادة ما يشمل مجموعة أوسع نطلقا من الاجراءات المتكاملة . ولن يكون اصلاح زراعى حقيقى ما لم تكن هناك تغييرات فى توزيع ملكية الأرض . ومن جهة أخرى ، فان انتهاج سياسة تقتصر على إعادة التوزيع ، قد يفضى الى فشل أهداف هذه السياسة نفسها وزيادة سوء حالة أولئك الذين كان من المفروض أن يستفيدوا منها . ومن المفيد هنا أن تدرس الشروط التكميلية الخاصة بالمؤسسات الجديدة وترتيبات حيازة الأرض، وذلك كجزء لا يتجزأ من الإصلاح الزراعى .

### **المشكلة الزراعية وقوانين الإصلاح الزراعى**

كما افترضنا سابقا ، فان المشكلة الزراعية فى مصر قبل عام ١٩٥٢ ، كانت تتمثل أساسا فى انعدام التكافؤ وازدياد الفقر . وتمتد الجذور التاريخية لانعدام التكافؤ الى زمن بعيد ، كما نشأت فى الأزمنة الحديثة نتيجة الطرق التى كان يتم بها تملك الأرض ، وتكوين الحيازات الضخمة ، فى القرن التاسع عشر . فقد قامت الدولة حوالى عام ١٨١٤ تحت حكم محمد على بمصادرة ، جزء ضخم من الأرض الزراعية المصرية ، التى كانت تخضع قبل



ذلك لسيطرة الملتزمين ، أو تستفيد منها العائلات والمؤسسات  
فى ظل نظام المنح أو الأوقاف . وظل جزء من الأرض ( التى  
كانت قد منحت للملتزمين ولا تعرف مساحته بالضبط ) ولم يتم  
تحويلها الى نظام الوقف ، نحت الملكية الخاصة مع فرض بعض  
القيود على استخدام حقوق الملكية الكاملة . وتم تسجيل جزء من  
الأرض المصادرة باسم القرى فى المساحة التفصيلية ، بينما  
احتفظ الحاكـم أو السلطان بباقي هذه الأرض .  
وأصبحت القرى مسئولة عن دفع الضرائب مباشرة  
الى الدولة . كما اكتسب الفلاحون حقوق الانتفاع بالأرض أثناء  
حياتهم ، دون أن يكون لهم حق توريثها ، على الرغم من أنه يبدو  
أن ذلك كان يحدث على نطاق واسع . وكان التغيير الذى حدث  
فى السياسة فى أواخر عهد محمد على ، ايدانا ببداية حقوق الملكية  
الخاصة . فقد بدأ محمد على ، بعد عام ١٨٢٩ يمنح مساحات  
من الأرض غير المزروعة ( أبعديات ) للعملاء وكبار المسئولين ،  
وكذلك الى أعضاء أسرته ( جفليك ) . وكان أحد الاهداف تشجيع  
عمليات الاستصلاح والاستثمار . وفى ذلك النطاق يبدو أن الاجراء  
كان نظاما مستنيرا فقد تم التحول نحو الملكية الكاملة خطوة بخطوة  
ففى عام ١٨٣٨ ، أصبح من الممكن توريث الأبعديات ، كما أصبح  
من الممكن نقل ملكيتها فى عام ١٨٤٢ ، والأهم من ذلك أن القانون  
الذى صدر فى عام ١٨٤٦ ، قد سمح للفلاحين برهن أو نقل ملكية  
أرض القرية التى كانوا يملكونها فى ظل نظام الانتفاع . وتمثلت  
أكثر التطورات القانونية أهمية فى قانون الاراضى Land Law  
الذى أصدره الخديوى سعيد فى عام ١٨٥٨ الذى أعطى ملاك  
الأبعديات حقوق الملكية الكاملة ، كما أعطى نفس الحقوق للفلاحين  
الذين ذرعوا قطعة من الأرض ودفعوا عنها الضرائب لمدة خمس  
سنوات متتالية ، ولكن مع فرض بعض القيود ( عدم منحهم حقوق

الأوصياء أو الوقف أو حقوق الحصول على التعويض اذ اما قامت الدولة بمصادرة الأرض ) .

وفي عامى ١٨٩١ ، ١٨٩٣ تم رفع جميع القيود الباقية .  
وأصبح جميع الملاك يتمتعون بمزايا الملكية الكاملة (\*) .  
وقد وضحت الآن أصول التطور المزدوج للملكية الارض :  
الضيعات الكبرى وحيازات الفلاحين الصغيرة . ولكن هناك عدة  
عوامل أخرى بالاضافة الى افطاع مساحات ضخمة من الارض  
كأبعديات جيفليك فى عهد محمد على ومن خلفه ساهمت فى تكوين  
الضيعات الضخمة . وكان أحد هذه العوامل ، هو العودة الى نظام  
الالتزام فى عام ١٨٤٠ ( وذلك تحت اسم جديد هو العهدة )  
وعلى الرغم من أن هذا النظام قد تم الغاؤه جزئيا فى عام ١٨٥٠ ،  
وأعيد إحيائه فيما بعد ، وتم التخلي عنه بصفة نهائية عام ١٨٦٦ ،  
الا أنه أدى الى تملك عدد قليل من العائلات لمساحات واسعة  
من الأرض . وهناك بعض الادلة على أن هذه الضيعات قد تكونت  
عن طريق نزع ملكية أرض الفلاحين الذين تراكت عليهم ديون  
الضرائب المتأخرة . وقد يكون ذلك أيضا عن طريق طرد الفلاحين  
فى بعض الأحيان . وهناك عامل آخر هو ما جرت عليه العادة  
من منح الارض التى تخلى عنها الفلاحون الى كبار الملاك ، أو لموظفى  
الحكومة بدلا من المعاش ، عندما زاد فى عهد الحديو سعيد ،  
حركة التخلص من الارض - للهرب من السخرة أو الخدمة  
العسكرية أو دفع الضرائب - التى كانت كبيرة بالفعل فى عهد  
محمد على . وفيما بعد ، بدأ الفلاحون يستدينون بضمان أراضيهم،  
وذلك نتيجة لدخول الزراعة فى نطاق العمليات المالية وتطور  
تجارة القطن .

---

(\*) تعنى كلمة Mulk الملك فى اللغة العربية ، حقوق الملكية الكاملة ومن  
الطريف أن نلاحظ أيضا أن نفس الكلمة تعنى الملكية King Ship

حرم الدائنون المرتهنون من تحقيق الرهن على أراضى الكثير من الفلاحين عندما قصرُوا عن تسديد الديون . وبدأت مشكلات الفلاحين المترتبة على استدانتهم ونزع الملكية فى الظهور فى الستينيات من القرن التاسع عشر ، وزادت حدتها كثيرا فى الثمانينات من ذلك القرن .

ولعب أعيان القرية دورا فى عملية تكوين الضياع الضخمة عن طريق القيام بعملية تفريق اجتماعية واقتصادية طبيعية داخل المجتمع الريفى . وحصل شيوخ البدو على مساحات ضخمة من الأرض التى منحتها لهم الحكومة كجزء من سياسة توطئ البدو والرحل وكذلك عن طريق ما اشتراه أغنيائهم ، قرب نهاية القرن . وأخيرا حدث أن أصبح الأجانب يمتلكون ضياعا ضخمة عن طريق الشراء والمصادرة الناتجة عن عمليات الاقراض التى كانوا يقومون بها ، وعن طريق انشاء شركات الأراضى والرهونات . وكان الأجانب يملكون فى عام ١٩٠١ ، ١١٪ من المساحة المزروعة ، وكانت الضياع المملوكة لهم ، تشكل حوالى ٢٣٪ من جميع الملكيات الضخمة .

ومع نهاية القرن التاسع عشر ( والصورة لم تتغير كثيرا حتى عام ١٩٥٢ ) كان كبار ملاك الاراضى يشملون الدولة نفسها ، والعائلة المالكة ، ومن انحدرُوا من صلب كبار الموظفين وأعيان القرية فى الأزمنة السابقة ، وشيوخ القبائل ، وطبقة حضرية تضم الاجانب وحملة أسهم شركات الاراضى . وهناك تدابير تنظيمية معينة كانت مسئولة فى أول الامر عن تكوين الضياع الضخمة . وفى وقت متأخر أصبح تكوين الضياع أو زيادة حجمها يتم بطريق الشراء فى سوق الأرض . ويرجع أصل الملكيات الصغيرة ، كما رأينا ، الى تسجيل أراضى القرية فى حكم محمد على .

وقد أسهم التفاوت فى توزيع الأرض منذ البداية وظهور طبقة غنية من التجار والمقرضين فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وكذلك هجرة الأجانب للبلاد فى التفاوت

المتزايد . كما أن الدور الذي قامت به قوانين الارث طبقا للشريعة الاسلامية له أهميته في هذا المجال . فقد أدت الى تفتيت الملكية تفتيتا شديدا . ولكن الاغنياء كانوا أكثر نجاحا من صغار الفلاحين في تجنب بعض هذه النتائج . فكان باستطاعتهم أن يقفوا ممتلكاتهم وقفا أهليا وهذه فرصة لم تكن متاحة دائما للفلاحين . وعادة ما كان الفلاحون يقومون بتأجير الارض أو بيعها . عندما يجدون أن مساحة أراضيهم أصبحت صغيرة جدا . وهكذا فإن قوانين الميراث تكون قد ساهمت في زيادة التفاوت .

ويبين جدول ٤ - ١ بعض السمات الواضحة لتوزيع ملكية الارض المتغير في الاحقاب التي سبقت اصلاح الزراعى . ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أن متوسط حجم الملكيات المتوسطة ونصيبها في اجمالى المساحة المزروعة ، ظل ثابتا فيما بين سنتى ١٩١٠ . ١٩٥٢ . وتضاعف عدد صغار الملاك ثلاث مرات خلال خمسين عاما . ولكن بالرغم من أن نصيبهم من اجمالى المساحة المزروعة قد زاد من ٢٠ ٪ الى ٣٥ ٪ ، فإن متوسط حجم ملكياتهم هبط بنسبة ٤٥ ٪ . ويبين من تحليل أكثر دقة أن معظم الزيادة فى الملكيات الصغيرة وقعت داخل الشريحة التى تشمل من يمتلكون أقل من فدان واحد . ففيما بين سنتى ١٩١٠ و ١٩٥٢ زاد عدد الملاك الذين تضمهم هذه الشريحة من ٧٨٣ر٠٠٠ الى ٢٠١٨ر٠٠٠ ( وتقرن بزيادة عدد من تضمهم شريحة من فدان واحد الى أقل من خمسة أفدنة ٤٦٤ر٠٠٠ الى ٦٢٤ر٠٠٠ ) ، كما انخفض متوسط حجم الحيازة من ٤٧ر٠ من الفدان الى ٣٨ر٠ من الفدان . وبالرغم من أن قوانين الميراث قد مارست تأثيرها على جميع الفئات بنفس الدرجة الا أنه يبدو أن الحيازات المتوسطة والضخمة قد نجت من التفتيت .

ومع ذلك فإن الأرقام تخفى وراءها تغيرات ضخمة فى ملكية الفرد وملكىة العائلة .

جدول ٤ - ١  
ملكية الاراضي ١٨٩٤ - ١٩٥٢

حيازات صغيرة ( اقل من ٥ اقدنة ) حيازات متوسطة الحجم ( ٥ الى اقل من ٥٠ فدان ) حيازات كبيرة ( ٥٠ فدان فأكثر )

السنة	المساحة الف فدان	اللاك الف	النسبة %	المساحة الف فدان	اللاك الف	النسبة %	المساحة الف فدان	اللاك الف	النسبة %	النسبة الائلك
١٨٩٤	٩٢٥	٧٦١	١٤٦	١٥٧٧٨	١٤١	١٢٥	٢٥٠٠٦	١٢٥	١٢٥	١٨٨٦
١٩٠٠	١٥١١٣	١٢٤٧	١٥١	١٥٧٥٧	١٣٢	١٢٤	٢٥٢٤٤	١٢٤	١٢٤	١٩٨٥
١٩١٠	١٥٣٧٠	١٥٧١٤	١٥٠	١٥٧٢٥	١٤٠	١٢٣	٢٥٢٦١	١٢٣	١٢٣	١٦٧٤
١٩٢٠	١٥٥٤٩	٢٥٠٥٣	١٥٤	١٥٧٥٥	١٤٤	١٢٢	٢٥٣٠٧	١٢٢	١٢٢	١٨٠٢
١٩٣٠	١٥٧١٥	٢٥٣٤٨	١٥١	١٥٧٧٥	١٤٨	١٢٠	٢٥١٥٨	١٢٠	١٢٠	١٧٩٨
١٩٤١	١٥٩١٠	٢٥٦٤٢	١٥٨	١٥٨١٧	١٤٨	١٢٣	٢٥٤٢	١٢٣	١٢٣	١٧٢٥
١٩٥٢	٢٥١٢٢	٢٥٦٤٢	١٥٨	١٥٨١٧	١٤٨	١٢٣	٢٥٤٢	١٢٣	١٢٣	١٧٢٥
النسبة المئوية										
١٨٩٤	١٩٨	٨٢٣	٢٧٧	٣٧٧٨	١٥٤	١٢٥	٤٢٥٥	١٢٥	١٢٥	١٨٨٦
١٩٠٠	٢١٥٨	٨٢٣	٢٤٥٢	٢٤٥٢	١٥٤	١٢٥	٤٢٥٥	١٢٥	١٢٥	١٩٨٥
١٩١٠	٢٥١	٨٩١	٢٩٩	٢٩٩	١٥٥	١٢٦	٤٥٠٨	١٢٦	١٢٦	١٦٧٤
١٩٢٠	٢٨٠	٩١٨	٣١٢	٣١٢	١٥٥	١٢٦	٤٥٠٨	١٢٦	١٢٦	١٨٠٢
١٩٣٠	٢٩٥٧	٩٢٩	٣٠٤	٣٠٤	١٥٥	١٢٦	٤٥٠٨	١٢٦	١٢٦	١٧٩٨
١٩٤١	٢٢٥٧	٩٢٩	٣٠٤	٣٠٤	١٥٥	١٢٦	٤٥٠٨	١٢٦	١٢٦	١٧٢٥
١٩٥٢	٢٥٥	٩٤٢	٣٠٤	٣٠٤	١٥٥	١٢٦	٤٥٠٨	١٢٦	١٢٦	١٧٢٥

المصدر : الإحصاء السنوى ١٩١٤ ، ١٩٢١ ، ١٩٢٤ ، ١٩٤٤ ، ٢٥ - ٤٥ .  
وكتاب الجيب للاحصائيات .

ولا بد أن تكون هناك عمليات احلال مستمرة قد وقعت عبر السنين : فقد كانت الملكيات الكبيرة تقسم الى ملكيات متوسطة الحجم ، وهذه بدورها تقسم الى مساحات صغيرة . ولكن هذا التفتيت للملكيات الاكبر قد تم تعويضه ، على ما يبدو ، بواسطة امتلاك الأرض وظهور ملاك جدد . ويبدو أن كبار ملاك الأراضي كفتة قائمة بذاتها قد خسروا في ناحية واحدة فقط . فقد هبط معدل نصيبهم في المساحة المزروعة من ٤٥ ٪ في عام ١٩١٠ الى ٣٤ ٪ في عام ١٩٥٢ . وبالرغم من هذا التغير ، فان توزيع ملكية الأرض الذي كان غير متماثل على الاطلاق من البداية قد أصبح أكثر تباينا .

وقبل اصدار قانون الاصلاح الزراعى فى سنة ١٩٥٢ كان هناك ألف مالك يملكون ١٩٧ ٪ من المساحة الكلية أى حوالى ١٧٧٠٠٠٠ فدان . ومن الناحية الاخرى نجد أن ما يزيد على مليونى شخص كانوا يملكون فيما بينهم ٧٧٨٠٠٠ فدان أو ١٣ ٪ من المساحة الكلية . وكان هؤلاء الملاك معدمين من الناحية الفعلية وكان بعضهم يعيش فى المدن أو يعمل فى القرى بعد أن قاموا بتأجير أرضهم الى الجيران أو الأرقاب ، بينما استأجر بعضهم الآخر الأرض لكى يستكملوا حيازاتهم (٢) . وأخيرا فان الفلاحين المعدمين كانوا يشكون مجموعة كبيرة تقدر بحوالى ١٣ مليون عائلة ( انظر الفصل العاشر ) .

ومن الناحية الاقتصادية ، يمكن وصف النظام الزراعى فى عام ١٩٥٢ بأنه نظام رأسمالى . وقد رأينا أن الملكية النقدية الخاصة كانت تعتبر مؤسسة راسخة وكانت المحاصيل النقدية تزرع فى كل مكان لمدة تزيد على القرن . وكانت شبكة النقل تربط الحقول بالأسواق ، بينما ربط المال والتجارة ، الزراعة المصرية بباقي دول العالم . وتتمشى جميع الادلة الفعلية ( فيما يتعلق

بحركات الايجار والأجور والتغيرات فى المدخلات ، واستخدام  
المحصولات وتخصيصها ) مع افتراض الاتجاه الى تعظيم الربح (٣) .  
وتعد ما تنطوى عليه عقود الايجار من تعقيدات طالما اتاحت لتقلبات  
الأسعار أن تؤثر أثرها أو أحالت بصورة مباشرة الى أسعار  
بورصة العقود ( الكونترات ) وبورصة البضاعة الحاضرة  
( ميناء البصل ) بالاسكندرية ، تعد فى حد ذاتها ، دلالة شقيقة  
على الوعي التجارى (٤) . وقد بالغت الأساطير فى مسألة  
الملاك الغائبين . فقد تم بصفة عامة ادارة ضياع كبيرة ، سواء  
بصورة مباشرة أو عن طريق الوكلاء وعن طريق التنظيم الادارى  
الواضح المعروف باسم الدائرة \* وبالطبع فان المالك المستثمر  
كان عرضة لأن يخدعه مديروه ، الا أن الوكلاء فى مثل هذه  
الحالات كان لديهم حافز آخر لتعظيم ربح المزرعة من أجل زيادة  
حصتهم .

وتنزع عوامل السوق ، من خلال تأجير الأرض والعمل الى  
خفض الاقلال من أهمية الطابع المزدوج الناشئ عن توزيع الملكية .  
والوظيفة الاقتصادية للايجار هى تجزئة الملكيات الكبيرة وتجميع  
القطع الصغيرة جدا ، فى حيازات ذات حجم يمكن من ادارتها . وفى  
مصر ، فان عدد الحيازات ( وتعرف بأنها وحدات التشغيل  
بالمزرعة ) انما هو أصغر من عدد الملكيات . ولذا ففى عام  
١٩٥٠ أظهر التعداد الزراعى وجود ٢٠٠٠ ٣٠٠ ١ وحدة زراعية  
و ٢٠٠٠ ٧٠٧ ٢ حيازة وانتشر الاتجاه للاستثمار الى حد كبير بين  
كبار الملاك وصغار الملاك الغائبين الذين لم يستطيعوا أن يعيشوا  
على المساحة الصغيرة التى يملكونها . وفى عام ١٩٥٠ كان حوالى

---

(\*) تشير الدائرة الى الضيقة والى الجهاز المسئول عن ادارتها .

٣١ ٪ من المساحة المملوكة مؤجرة مقابل ايجار محدد يدفع نقداً أو عينا أو بموجب نظام المشاركة فى الربح . ولسوء الحظ لا تشمل المصادر (\*) نظام المشاركة فى المحصول لأن الاتفاقيات كانت موسمية ومحددة بالفترة اللازمة لمحصول واحد ، الا أن ٣٠٪ أخرى من المساحة تكون قد أجرت بهذه الطريقة فى كل موسم .

ولذا اتخذت عقود الايجار أشكالاً عديدة غير أن هذه الاختلافات ( كما أوضح شوينج Cheung بصورة مقنعة بالنسبة للأنظمة الزراعية المشابهة تماماً للنظام المصرى ) (د) تعد عديمة الأهمية بالنسبة لكفاءة تخصيص المورد ، ذلك أن تفضيل نوع من العقود على الآخر ، إنما يعتمد على مواقف تتخذ ازاء المخاطر وطبيعة المحصول ونفقات الصفقة المعنية . والقوة العاملة الزراعية فى مصر كانت سهلة الحركة نسبياً ، إذ أن الزراعة المباشرة ووجود حفنة من الفلاحين المعدمين ييسر هذه المرونة كما شجع سوق العمل على أن تؤدي وظيفتها . وعلى الرغم من أن الضياع الكبيرة كانت لها قوة عمل دائمة يتم استخدامها جزئياً بنظام المشاركة فى المحصول أو مقابل أجور ، الا أن الالتجاء الى العمال المؤقتين كان سائداً بسبب الاختلافات الموسمية فى الطلب على العمل . كما أن صغار الفلاحين استخدموا أيضاً عمالاً أثناء ذروة الموسم ، فى حين أن الجزء الذى ليس لديه سوى مساحة قليلة من الأرض كانوا يقدمون خدماتهم خارج مزارعهم الخاصة .

وبسبب هذه السمات والطبيعة التى تتسم بالتنافس لكل من الأرض وسوق العمل ، فإن النظام الذى كان قائماً قبل

---

(\*) يقصد المؤلف مصادر البحث والاحصائيات ( المترجم ) .



الاصلاح الزراعى يبدو كأنه ذو فاعلية فى تخصيص الموارد .  
الا أن هناك تحفظات أولها : من الضرورى أن تكون ظاهرة احتكار  
تشغيل العمال Monopsony موجودة فى مناطق  
معينة . وثانيا فان أسواق رأس المال كانت درجة المنافسة فيها  
غير تامة على نحو أكبر من غيرها من أسواق عوامل الانتاج  
الأخرى . ولهذا الوضع أثر على كل من توزيع الدخل والتنمية  
الزراعية نظرا لأن رأس المال العامل مطلوب بالنسبة للمدخلات  
الجديدة التى تسهم فى نمو الانتاج . وثالثا فمهما كانت كفاءة  
النظام فانه كان يتسم بعدم العدالة . فقد كان التفاوت فى توزيع  
الثروة وعلى نحو أكثر أهمية اختلال نسبة العمل الى الارض ، يعنى  
أن الأجور منخفضة والايجارات مرتفعة نسبيا . ولكن كون  
العمل والارض قد وضعتهما القوى المتنافسة فى أسواق كاملة لا يعد  
تأسية كافية . وعلاوة على ذلك فقد كان عدم استقرار الدخول -  
الذى يأتى نتيجة للتقلبات الموسمية وتقلبات الاسعار والغلة  
وانعدام الثقة فى عقود العمل والايجار - كان يشكل عبئا اضافيا  
على الفقراء .

ومن جهة نظر اجتماعية فالنظام الذى كان قائما قبل  
الاصلاح الزراعى يمكن أن يوصف نوعا ما بأنه اقطاعى وذو صفة  
ثنائية . وقد قبل المرحوم دورين وارينر الذى كان متشككا حول  
معنى الاقطاع ، التعريف الذى قدمه أحد رجال الاقتصاد البريطانيين  
القائل بأن الضيعات الاقطاعية تعنى أن المالك يحتفظ بجيش خاص  
للدفاع عن منزله وعن نفسه وان الرجال المسلحين يقومون بحراسة  
المحاصيل « (٦) . وكانت هناك عوامل قوية من القهر الاجتماعى  
فى كثير من الضياع ، ولذلك أساءت استعمال السلطة . وتوحى  
زيادة الجرائم الريفية والغصب الجماعى الذى حدث فى أواخر  
الأربعينيات ، بأن الظلم كان قائما ، وأنه كان يرفض بوصفه

أمر لا يمكن تحمله . وأشار صعب Saab الى أن الفلاحين في الدقهلية احتلوا مقاطعة أفيروف مرتين في غضون ثلاثة أعوام ، كما أن الاضطراب استمر بعد أن قام الملاك الأجانب ببيع حياتهم (٧) . وأشار باير الباحث الحذر الى حدوث ثلاث عمليات تمرد في الضياع عام ١٩٥١ ، وكانت احدهما مملوكة لولى العهد والثانية مملوكة للبدرأوى عاشور الخرافى ، باعتبارها أحداثا لم يسبق لها مثيل فى تاريخ مصر الحديث (٨) .

ولابد من أن يستهدف اصلاح مثل هذا النظام تصحيح سوء توزيع الملكية والقضاء على نقائص سوق رأس المال ، وكذلك زيادة دخل انفلاحين الفقراء والعمل على تثبيته غير انه لابد من أن يتجنب أيضا تعطيل الانتاج والتدخل غير المناسب فى آلية سوق الارض وسوق العمل التى من شأنها أن تقضى الى تخصيص عوامل الانتاج .

وقد حدد قانون الاصلاح الزراعى عام ١٩٥٢ ، الحد الأقصى للملكية الشخص الواحد بمائتى فدان . ومع ذلك كان بمقدور الملاك نقل ملكية مائة فدان لأولادهم بحد أقصى قدره خمسون فدانا للولد الواحد . وتم السماح لهم داخل الحد الأقصى بذلك الجزء الذى يختارونه من الضيعة ، وبيع الارض لمستأجريهم فى المناطق الصغيرة بحد أقصى ( خمسة أفدنة ) . لقد تم الغاء الوقف الأهلى . أما الاراضى التى تزيد عن الحد الاقصى فيتعين أن تتم مصادرتها فى غضون خمسة أعوام . والاستثناء الوحيد فى هذا الصدد تم بالنسبة للأراضى البور والصحراوية التى يجزى استصلاحها . وكان من حق الملاك الحصول على تعويض ما يوازي سبعين مثلا لضريبة الأراضى الأساسية (\*) ، على أن يتم دفعه فى

---

(\*) يقصد المؤلف أنه لا يدخل فى أساس التعويض عوائد الخفر وغيرها من ملحقات ضريبة الأراضى . ( المترجم )

شكل سندات بفائدة سنوية قدرها ٣٪ على أن تستهلك في غضون ثلاثين عاما . وكان يتعين توزيع الارض المصادرة قطاعا صغيرة تتراوح بين فدانين وخمسة أفدنة ، وعلى أساس نوع الارض واحتياجات المنتفعين . وكانت الأولوية في هذه الأرض للمستأجرين ، والعمال الدائمين في المزارع ، والفلاحين ذوى العائلات الكبيرة ، ثم أكثر المواطنين فقرا في القرية . وكان يتعين على المنتفعين أن يدفعوا التعويض لهيئة الاصلاح الزراعى على شكل أقساط متساوية خلال ثلاثين عاما ، هذا بالإضافة الى رسوم بنسبة ١٥ ٪ وفائدة سنوية بمعدل ٣ ٪ . ولم يكن من المسموح لهم بيع الاراضى أو تأجيرها من الباطن أو تفتيتها عن طريق الميراث . وقضى القانون أن ينضم المنتفعون الى جمعية تعاونية تتولى تحت اشراف أحد المسؤولين الرسميين بعضا من مهام ملاك الاراضى المعزولين بالإضافة الى تزويد المنتفعين بالمدخلات ، والقروض والقيام بتسويق المحصول وصيانة المعدات الثابتة وأهمها طلمبات الري .

وحدد القانون الصادر عام ١٩٥٢ الايجار بما يعادل سبعة أمثال ضريبة الاراضى ، ونصيب المستأجرين بالمشاركة فى المحصول بنسبة ٥٠ ٪ ( مع الاشتراك فى التكاليف بنفس النسبة ) وحددت فترة تأجير الارض بحد أدنى قدره ثلاثة أعوام . كذلك تحدد الحد الأدنى للأجر اليومي بثمانية عشر قرشا للرجال وعشرة قروش للنساء وللأطفال .

وعملت القوانين التى صدرت بعد ذلك على مد مجال مصادرة الاراضى وقللت من الامتيازات التى كان يحصل عليها أصحاب الأراضى كما خففت العبء المالى على المنتفعين ، وعدلت الى حد ما أولويات التوزيع .

وقضى تعديل أدخل على القانون الصادر عام ١٩٥٢ أن تحدد ملكية العائلة بـ ٣٠٠ فدان (\*) . وامتد الاصلاح الى أراضي الوقف الحيرى بمقتضى قانون صدر عام ١٩٥٨ . وخفض قانون الاصلاح الزراعى الثانى الصادر عام ١٩٦٠ الحد الاقصى للملكية الفردية وحددها بمائة فدان . وتم فى عام ١٩٦٢ مصادرة جميع أراضي الوقف الحيرى وصودرت كذلك أراضي أخرى بناء على قرارات المصادرة التى صدرت عامى ١٩٦٢ ، و ١٩٦٤ وقضت بمصادرة ممتلكات أشخاص بعينهم وكان هذا اجراء سياسيا أعقب الانفصال السورى ، كما صدر قانون عام ١٩٦٣ الذى قضى بنزع ملكية الأراضي التى يمتلكها الأجانب . وفى أغسطس ١٩٦٩ ، خفض الحد الاقصى للملكية الفردية مرة أخرى الى خمسين فدانا .

وقد تم فى أكتوبر سنة ١٩٥٣ الغاء الحق الذى كان يمكن الملاك من بيع الأراضي التى تزيد على الحد الاقصى ، وفى نفس العام تقرر مصادرة أراضي العائلة المالكة بدون تعويض . وفى عام ١٩٥٨ تم تخفيض الفائدة على التعويض الى ١٥٪ ومد فترة السداد الى أربعين عاما . وبالرغم من أن شروط التعويض طبقا لقانون سنة ١٩٦١ ، كانت سخية ( اذ كانت بفائدة ٤ ٪ وواجبة السداد خلال ١٥ عاما ) ، فان هذه الميزة لم تستمر طويلا اذ تم التوقف فى عام ١٩٦٤ عن دفع جميع الفوائد وأصبحت السندات غير قابلة للسداد ، وعديمة القيمة تماما . وسار جنبا الى جنب خطان متوازيان يمثل أحدهما امتيازات المنتفعين ويمثل الآخر معاملة أكثر قسوة لملاك الاراضى السابقين . وفى عام ١٩٥٨ خفضت الفائدة الخاصة بديونهم الى ١٥٪ ، وخفض الرسم الاضافى الى ١٠ ٪ وامتدت فترة السداد الى أربعين عاما . وحدد قانون ١٩٦١ دين المنتفعين بنصف قيمة التعويض . وفى عام

---

(\*) وتضم العائلة الاطفال والزوجات .

١٩٦٤ تم تخفيض هذا الدين الى الربع وأصبح بدون فائدة وألغيت الضرائب التكميلية . وفى الستينيات استغلت أراضى الاصلاح الزراعى فى تعويض عائلات الضباط والجنود الذين حاربوا فى اليمن كذلك أصبح من حق خريجى المدارس أو الكليات الفنية الزراعية الحصول على أراضى الاصلاح الزراعى (٩) .

وتعكس قوانين الاصلاح الزراعى وعياً بالمظاهر الرئيسية للمشكلة الزراعية ( توزيع ملكية الاراضى ، وتفاوت الدخل والاجراءات غير المرضية الخاصة بالايجارات ) وبمتطلبات الاصلاح الزراعى الناجح - مثل مؤسسات تعمل محل ملاك الاراضى ، وسداد المنتفعين لدينهم لضمان تحقق مستوى معين من الأداء . وقد تطور هذا التشريع بمرور الوقت حيث عمل على تقوية وتحسين الاجراءات المبدئية التى اتخذت عام ١٩٥٢ ولم يحدث تغيير فى طبيعة الاصلاح ولا فى الاتجاه نحو الزراعة الجماعية والغاء حقوق الملكية . ولكن حدثت تغييرات فى مدى اعادة توزيع الاراضى والشروط الخاصة بها . ومع هذا فان الاطار القانونى لا يمثل القصة كاملة ، ويتطلب التقويم الكامل لاجراءات الاصلاح الزراعى مناقشة تنفيذه والآثار المترتبة عليه .

### تنفيذ الاصلاح الزراعى

كثيراً ما أشار « دورين وارينر Doreen Warriner الى أن نسبة كبيرة من برامج الاصلاح الزراعى قد منيت بالفشل اما بسبب التوانى فى تنفيذهما واما لعيوب فى التنفيذ ذاته (١٠) . ولم يحدث فى مصر على خلاف العراق أى توان فى تنفيذ الاصلاح الزراعى نتيجة النزاع بين الجماعات الحاكمة . ومما يسر من عملية تنفيذ المهام الادارية وجود مسئولين مدربين لديهم خبرة طويلة بالزراعة والرى ، والاطار القانونى الراسخ للملكية عن طريق التسجيل وأعمال المساحة

التفصيلية وعقود نقل الملكية . وقد وضعت هيئة الاصلاح الزراعى منذ بداية نشأتها تحت قيادة نشيطة وعلى درجة عالية من الكفاية . وعلى هذا كانت المتطلبات المسبقة لنجاح التنفيذ متوافرة الى حد كبير . وقد ذكر مرعى (١١) وصعب (١٢) بعض الصعوبات التى واجهتها الهيئة فى البداية . ( ويرجع معظمها الى تعقيدات قضائية فى حالات الملكية المشتركة وعدم وجود مبان زراعية وآلات حتى فى المناطق المنزوع ملكيتها والنزاعات حول الطابع الحضرى أو الزراعى للأرض ) ، ولكن يبدو أنها كانت جميعا صعوبات قليلة الأهمية .

ومع هذا فلعله من الحق أن نبادر الى القول بأنه لم يتم فرض تنفيذ القواعد الخاصة بالاجر بالقوة قط . وتوضح الاحصائيات أن الايجارات قد انخفضت بعد عام ١٩٥٢ . ولكن ليس من الواضح ما اذا كانت هذه الظاهرة تعكس انخفاض أسعار القطن بعد الازدهار الناشئ عن حرب كوريا أو جاءت نتيجة تطبيق القانون . ويدرك معظم المراقبين بأن القوانين الخاصة بالاستئجار والايجارات لم تلق احتراما على نطاق عام الا على ما يبدو فى فترات معينة حينما هددت السلطات بفرض عقوبات ( فى الفترة بين عامى ١٩٥٦ و ١٩٦٠ ) أو حينما قامت بتشكيل لجنة لمكافحة الاقطاع تبعث مشاعر الخشية الشديدة ( كما حدث عام ١٩٦٦ ) . وكان التحايل ولا يزال أمرا ممكنا من خلال اتباع وسائل شتى . وأغلب الظن أن الذين مارسوه على نطاق واسع هم ملاك الاراضى الذين لهم ملكية متوسطة ويعيشون فى القرى ولهم علاقات طيبة مع رجال الحكومة المحليين .

وتركزت جهود هيئة الاصلاح الزراعى فى مصادرة الأراضى وإعادة توزيعها وتنظيم الجمعيات التعاونية . ويلخص الجدول ٤ - ٢ الاحصائيات الخاصة بإعادة توزيع الاراضى . ويوضح مساحة

الأراضي التي وزعت كل عام واجمالي الأراضي التي وزعت منذ بداية  
الإصلاح الزراعي حتى نهاية كل عام على حدة . ويمكن مقارنة هذه  
الأرقام التراكمية بالتقديرات الخاصة بالمساحة الاجمالية التي تمت  
مصادرتها بمقتضى القوانين المنعددة . وتبين النظرة الخاطفة للجدول  
أن عملية توزيع الأراضي كانت متخلقة على عملية المصادرة ، وأن هيئة  
الإصلاح الزراعي كانت فى حوزتها مساحات واسعة من الأراضي خلال  
هذه الفترة . وكان هذا أمرا محتما فى البداية . غير أن القوانين  
الجديدة بعد ذلك جلبت مزيدا من الأراضي وزادت من الرصيد  
قبل أن يتاح لعملية توزيع الأراضي الوقت الكافى للحاق بعملية  
الحصول على الأراضي . فقد كانت تقوم هيئة الإصلاح الزراعي بإدارة  
الأراضي بطريقة مباشرة الى حين توزيعها . وقد حل جهازها  
البيروقراطى محل الدائرة الخاصة بملك الأراضي القدامى ، وأخذ  
فى القيام بتأجير قطع الأراضي وجمع الإيجارات ، بل انه كان يشترك  
فى الزراعة المباشرة للأرض فى بعض الأماكن وتنزع المؤسسات  
العامة بدافع متأصل فى نفسها الى استمرار وجودها . ولعل بعض  
التأخير فى توزيع الأراضي يرجع الى احجام الهيئة عن التخلي عن  
مهامها . ومع هذا فقد تم توزيع ٨٢٢ر٠٠٠ فدان بحلول عام  
١٩٧١ ثم وزعت ١٨٤ر٠٠٠ فدان أخرى من الأملاك العامة والأراضي  
البور المطة على النيل فى الفترة بين عامى ١٩٦٠ ، ١٩٦٧ (\*) .  
وفى عام ١٩٧٠ بلغ عدد المنتفعين من الإصلاح الزراعي ٣٤٢ر٠٠٠  
عائلة حصلوا حتى ذلك الحين على ٨١٧ر٠٠٠ فدان أى بمتوسط  
مقداره ٢ر٣٩ من الفدان لكل عائلة . وقلما وصلت الأراضي الموزعة  
الى الحد الاقصى الذى سمح به القانون وهو خمسة أفدنة . وثمة  
بعض الدلائل التى تشير الى أن التوزيع كان ينزع الى السخاء  
فى المراحل الاولى من الإصلاح ، بأكثر مما حدث فى السنوات اللاحقة

---

(\*) وذلك بالإضافة الى المساحات الواردة فى الجدول .

جدول ٤ - ٢

إعادة توزيع الأراضي بين عامي ١٩٥٣ - ١٩٧١

بآلاف الأفدنة

العام	إجمالي الأراضي المصادرة	توزيع أراضي الإصلاح الزراعي
	من عام ١٩٥٢ حتى نهاية العام	سنويا القدر التراكمي
١٩٥٣	٢١١	١٦
١٩٥٤	٢٩٤	٨١
١٩٥٥	٣٧٤	١٤٨
١٩٥٦	٤٣٤	١٨٤
١٩٥٧	—	٢٢٦
١٩٥٨	٥٤٤	٢٦٩
١٩٥٩	٦	٢٧٥
١٩٦٠	٢٣	٢٩٨
١٩٦١	٢٨	٣٢٦
١٩٦٢	١٠٦	٤٣٢
١٩٦٣	٩٠	٥٢٢
١٩٦٤	١٢٢	٦٤٤
١٩٦٥	٢٦	٦٧٠
١٩٦٦	٢٦	٦٩٦
١٩٦٧	٥٨	٧٥٤
١٩٦٨	٢٠	٧٧٤
١٩٦٩	٢٣	٧٩٧
١٩٧٠	٢٠	٨١٧
١٩٧١	٥	٨٢٢

المصادر : إجمالي مساحة الأراضي المصادرة تم تجميعها من سيد مرعي .  
الإصلاح الزراعي ومشكلة السكان في مصر : ( باللغة العربية ) القاهرة وغيرها  
من المصادر .

التوزيع : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب السنوي  
الإحصائي ١٩٥٢ - ١٩٧١ .



وقد أنشأت الجمعيات التعاونية الخاضعة للإشراف منذ البداية وكان دورها يتلخص فى تنفيذ مهمتين اثنتين كان يتولاهما من قبل ملاك الأراضى وهما تنظيم الانتاج وتسويق المحصول . وتعتبر عضوية التعاونيات اجبارية للمنتفعين ومستأجرى مزارع الاصلاح الزراعى، ويتطلب الاشتراك فى رأسمال المؤسسة . وهى تدار بوساطة مجلس ادارة يخضع لتوجيه مسئول تعيينه الهيئة وهو المشرف الذى يتم اختياره من بين المهندسين الزراعيين فى معظم الاحيان، ويعمل معه عدد من الموظفين يتراوح عددهم بين اثنى عشر شخصا ويتمتع بسلطات كبيرة . وكذلك تم انشاء هيكل هرمى تجمعت فى ظله الجمعيات التعاونية المحلية الموجودة فى منطقة واحدة ، وخضعت هذه الاتحادات الزراعية بدورها للجمعية التعاونية العامة وكانت الرقابة النهائية فى يد وزارة الاصلاح الزراعى فى القاهرة . وحتى عام ١٩٥٨ أو ١٩٥٩ كان هناك عدد بالغ الضالة من الفلاحين خارج نطاق مزارع الاصلاح الزراعى ينتمى الى هذه الجمعيات التعاونية . ولكن الحكومة بدأت برنامجا فى عام ١٩٥٧ للتوسع فى هذه المؤسسة بحيث تشمل مجالات أخرى . وأصبحت هذه الجمعيات التعاونية فى عام ١٩٦٢ المصدر الوحيد للقروض الزراعية ثم بعد ذلك للأسمدة والبذور والمواد الكيماوية . وفى الوقت نفسه اضطر الفلاحون الى تسويق انتاجهم من القطن والبصل من خلال الجمعيات التعاونية وهو تنظيم امتد بعد ذلك ليشمل محاصيل أخرى .

وقبل صدور الاصلاح الزراعى عام ١٩٥٢ كانت هناك فى مصر ١٧٢٧ جمعية زراعية الانضمام اليها اختياريا . ويبلغ عدد أعضائها ٥٠٠ر٠٠٠ ورأسمال قدره ٦٦١ر٠٠٠ جنيه مصرى . وكان عدد

الجمعيات التعاونية التابعة للإصلاح الزراعى صغيرا نسبيا فى الخمسينيات ( اذ بلغ ١٨٧ حتى عام ١٩٥٥ و ٣٠٣ حتى عام ١٩٥٨ ) . ولكن ظل مستمرا تكوين اتحادات اختيارية أخرى . ومع هذا حدث نمو له مغزاه فى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات فقد زاد اجمالى عدد الجمعيات التعاونية الحكومية من ٢٦٣٠ ، عام ١٩٥٨ الى ٤٤٠٦ عام ١٩٦١ . وخفت حدة التوسع بعد عام ١٩٦٥ ( فقد بلغ عدد الجمعيات التعاونية عام ١٩٦٥ حوالى ٤٨٣٩ جمعية تعاونية يبلغ عدد أعضائها ٢٤٠٠ من المليون عضو ، كما بلغ عددها فى عام ١٩٧٠ حوالى ٥٠١٣ جمعية تعاونية قوام أعضائها ٣١٠٠ من المليون عضو (١٣) . ولكن الزيادة التى شهدتها رأسمالها خلال هذه الفترة كانت ضخمة وهى تعكس نمو نشاطاتها الخاصة بالتسويق والقروض والتزويد .

### الآثار الاجتماعية والاقتصادية للإصلاح الزراعى

من المتوقع أن يحقق الإصلاح الزراعى عدة أهداف قد تكون متعارضة فى بعض الأحيان . والعلاقات معقدة بين التغيرات المترتبة عنه وبين التنمية الاقتصادية . وقد حاول الإصلاح الزراعى المصرى بادئ ذى بدء علاج سوء توزيع الثروة ، ومن ثم تحسين مستويات المعيشة والأوضاع الاجتماعية لجماعات ريفية بعينها . وكان قائما على أسس الاعتقاد الجازم بفضائل الملكية الخاصة التى تعطى أطارا للحوافز الاقتصادية ومقدارا معتدلا من الحرية وبعض الضمانات ضد التبعية الاجتماعية . ومع هذا فقد يلغى الإصلاح الزراعى الأهداف التى يرمى الى تحقيقها اذا خلق تمزقات لها مغزاها خلال عملية التنفيذ مما يترتب عليه هبوط الانتاج والدخل والعمالة . ومن المسلم

به حقا أن هذه آثار المدى القصير . ولكن الاصلاح الزراعى يمكن أن ينطوى أيضا على مضار اجتماعية فى المدى البعيد اذا أفضت التغييرات فى الهيكل الزراعى وتوزيع الدخل الى آثار عكسية دائمة على الادخار أو تخصيص الموارد أو غيرها من المتغيرات الاقتصادية .

ولكى يتجنب المصلحون المصريون بعضا من هذه الآثار العكسية المحتملة فقد لجأوا الى اتخاذ تدابير مكملة مثل الجمعيات التعاونية الخاضعة للإشراف . وكان دورها الاقلال الى أقصى حد من الخلل الناشئ فى المدى القصير ، من خلال القيام بالمهام التى كان يتولاها ملاك الأراضى قبل ذلك . كذلك كان من المتوقع اسهاما فى التنمية على المدى البعيد من خلال تقديم الائتمان والمساعدة الفنية للفلاح . ولكنها كانت تنطوى بالضرورة على فرض قيود على حريته . وهكذا حل تنظيم بيروقراطى يسمى محل « الدائرة » الخاصة ( بل انه حدث فى بعض الأحيان أن عين بالجمعيات التعاونية الموظفون القدامى فى الدائرة ) ، وترك هذا انطبعا بأنه لم يتغير أى شئ باستثناء الاسم . يضاف الى ذلك أنه ثبت أن الاحتكار فى التسويق والامدادات أداة ذات حدين ، بوسعها ، اذا أسئ استخدامها ، أن تؤثر بصورة عكسية على نمط الحوافز الاقتصادية ولم تكن بعض هذه المساوئ حتمية بطبيعة الحال . ولكن لاتزال النقطة العامة وهى أن الاصلاح الزراعى قد يعجز عن تحقيق أهداف مرغوب فيها . وان كانت متعارضة فى نفس الوقت ، لاتزال حقيقية وتستحق أن نوردتها عند قيامنا بأية عملية للتقييم . وهناك أمثلة على ذلك .

## ( أ ) إعادة توزيع ملكية الأراضي •

لقد رأينا كيف حصلت ٣٤٢ر٠٠٠ عائلة على أراض من هيئة الإصلاح الزراعى فى الفترة بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٧٠ • ولكن الإصلاح الزراعى امتد فى الواقع ليشمل عددا أكبر من العائلات لأن القانون الأول أجاز لفترة قصيرة بيع الارض الزائدة على الحد المسموح به فى مساحات صغيرة من الاراضى • وقد انتقلت ملكية نحو ١٤٥ر٠٠٠ فدان بهذه الطريقة (١٤) ، ومما شجع على بيع المزيد من الأراضى بعد ذلك ، التوقعات الخاصة بخفض الحد الأقصى المسموح به من الملكية • وفى نهاية الأمر انسحبت قواعد الإصلاح الزراعى أيضا على توزيع الاراضى المملوكة للحكومة التى كانت تنزع الى بيعها فى الماضى لكبار الملاك •

ولا شك فى أن اختفاء المزارع الكبيرة قلل من درجة عدم التكافؤ فى الفرص • وقام البنك المركزى باعداد معامل جينى (\*) Gini الذى يبين تضائلا حادا فى قيمتها ( فبينما كان يبلغ ٦١١ر٠ فى عام ١٩٥٢ قبل الإصلاح الزراعى وصل الى ٤٩٢ر٠ بعد القانون الأول و ٤٣٢ر٠ عام ١٩٦١ ، ٣٨٣ر٠ عام ١٩٦٥ ) • ومن ثم كان هناك تحرك هام تجاه قدر أكبر من تكافؤ الفرص (١٥) ولكن يجب النظر بحذر الى هذه الارقام لأن المعلومات الخاصة بملكية الاراضى بعد عام ١٩٥٢ ليست مفصلة بدرجة كافية • وهناك خطأ فى أرقام عام ١٩٦٥ نقلته جميع المصادر • ويتمثل أخطر عيب فى حصر كافة أنواع الملكيات الصغيرة دون تمييز داخل شريحة

---

(\*) معاملات جينى تحسب درجة الا تكافؤ بين درجة الصفر ( التكافؤ التام ) والواحد الصحيح ( الا تكافؤ المطلق ) •

« أقل من خمسة أفدنة » والتي تضم زهاء ٩٥٪ من جميع الملاك .  
ولعل توزيع الملكية الزراعية داخل اطار هذه الشريحة الكبيرة جدا  
قد اتسم بقدر أكبر من عدم التكافؤ فى الفرص . وربما لهذا السبب  
يبالغ معامل جينى Gini فى تصوير التحسن الذى طرأ ، ولكن  
لا يزال من المسلم به حقيقة أن التغير نحو تحقيق قدر أكبر من  
العدالة كان كبيرا .

وتكشف المقارنة بين هيكل الملكية فى عام ١٩٥٢ وفى عام  
١٩٦٥ ( وهى أحدث سنة توافرت فيها البيانات ) عن ظواهر تبعث  
على الاهتمام . فأولا : ارتفع متوسط مساحة الملكيات الصغيرة من  
٨٠ الى ١٢٢ من الفدان . والاصلاح الزراعى مسئول جزئيا عن هذا  
التغير . واذا افترضنا عدم وجود أى عامل آخر له تأثير خلال هذه  
السنوات الخمس عشرة فقد نحسب أن متوسط مساحة الملكيات  
كان خليقا بأن يرتفع الى ١٠٥ من الفدان فقط . فنظرا لأن التأثير  
البحث للوراثة ( الذى لم نأخذه فى اعتبارنا لدى عملية الحساب )  
يتمثل فى خفض متوسط مساحة الملكيات فى هذه الشريحة . وهذا  
مايدعو الى الاعتقاد بأن بيع كبار الملاك والصغار جدا لأراضيهم بالاضافة  
الى توزيع أراضى الحكومة قد أسهم فى نمو الملكية الصغيرة نموا له  
مغزاه فى الزيادة من المعدلين ( ١٢٢ و ١٠٥ ) . ثانيا ظل عدد  
الملكيات المتوسطة المساحة ثابتا تقريبا بين عامى ١٩٥٢ ، ١٩٦٥ .  
ولكن اجمالى مساحتها ارتفع على نحو طفيف ، ( اذ كان هناك  
١٤٨٠٠٠ مالك فى حوزتهم ١٨١٨٠٠٠ فدان عام ١٩٥٢ بينما  
بلغ عدد الملاك ١٤٨٠٠٠ مالك فى حوزتهم ١٩٥٦٠٠٠ فدان  
فى عام ١٩٦٥ ) . وقد رأينا أن سمة هيكل ملكية الاراضى هذه  
يرجع الى عام ١٩٢٠ ولم يتأثر بالاصلاح الزراعى . ولم يحتفظ ملاك  
المساحات المتوسطة من الاراضى ، ومعظمهم يعيشون فى القرى

ويمثلون المجموعة الريفية التي تتمتع بالدخل الأعلى ، بنصيبهم من الاراضى المزروعة بل لعلهم اكتسبوا أيضا نفوذا اجتماعيا وسياسيا فى مناطق كان يسيطر عليها كبار ملاك الاراضى من قبل . ثالثا : اختفت تماما المزارع الشاسعة الاتساع التى كانت تستنفد ١٩٧٪ من الاراضى فى عام ١٥٩٢ . رابعا : لم تتغير على نحو ملحوظ المساحات المجردة التى كانت تشغلها من قبل الفئة التى تتراوح ملكيتها بين ٥٠ ، ٢٠٠ فدان وذلك على الرغم من خفض الحد الاقصى الى ١٠٠ فدان . ولكن نصيبهم فى اجمالى مساحة الاراضى تضائل من ١٤ر٥٪ الى ١٢ر٦٪ . وقد نجا من الاصلاح ذلك الهيكل الثنائى للنظام الزراعى حيث توجد من ناحية المزارع الرأسمالية الكبيرة نسبيا بينما توجد المزارع العائلية الصغيرة فى الناحية الاخرى . غير أن الأحجام النسبية للملكيات الاراضى لكل من المجموعتين قد تغيرت تغيرا عنيفا .

ولم يكن الاصلاح المصرى يستهدف اشباع التعطش للملكية الاراضى من جانب جميع المستأجرين والعمال الذين لا يملكون أرضا . فلو كان قد تم نزع ملكية جميع الاراضى المنزرعة ووزعت من جديد على ال ٢٨ من المليون عائلة ريفية فى عام ١٩٥٢ لحصلت كل عائلة على فدانين . وكان مثل هذا المشروع مستحيل التنفيذ على المستويين السياسى والادارى وغير مرغوب فيه اقتصاديا . كذلك كان سينطوى على نزع ملكية صغار الملاك فى الريف والحضر وكذلك الفقراء نسبيا ، فضلا على أنه يتمخض عن مستوى معيشة لسكان الريف أجمعين يكاد يصل الى مستوى الكفاف . وسرعان ما كان تكاثر السكان سيخلق مشكلات لا يمكن نذيلها . ولم يكن هناك تفكير فى التوصل الى حل على النمط السوفيتى مع تشكيل تنظيمات جماعية مع اجراء المصادرة الكاملة للاراضى .

جدول ٤ - ٢

هيكل ملكية الاراضي في الفترة بين عامي ١٩٥٢ - ١٩٦٥

المعدل	المساحة	الآلاف	المعدل	المساحة	الآلاف	ر
( عدد الاقدنة )	( بالآلاف )	( بالآلاف )	( عدد الاقدنة )	( بالآلاف )	( بالآلاف )	( بالآلاف )
بالنسبة للمالك						
١٥٢	٣٦٩٣	٣٠.٣٣	٥٨	٢٥١٢٢	٢٦٤٢	من ٥ الى اقل من ١٠
٧٥٩	٦١٤	٧٨	٦٥٦	٥٢٦	٧٩	من ١٠ الى اقل من ٢٠
١٢٥٨	٥٢٧	٤٤١	١٢٥٦	٦٢٨	٤٧	من ٢٠ الى اقل من ٥٠
٢٨٥١	٨١٥	٢٩	٢٩٥٧	٦٥٤	٢٢	من ٥٠ الى اقل من ١٠٠
٦٥٥٣	٣٩٢	٦	٧١٥٧	٤٢٠	٦	من ١٠٠ الى اقل من ٢٠٠
١٠٠٠٠ بعد اقص	٤٢١	٤	١٤٥٧	٤٢٧	٢	٢٠٠ فأكثر
	-	-	٥٨٨٥	١٥١٧٧	٢	اقل من ٥ اقدنة

٦٤٦٢ ٢١٩١ ٥٩٨٤ ٢٨٠١ الإجمالي

ملاحظة # : رقم معدل الكتاب السنوي الاحصائي . طبقات عدة .  
المصادر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء .

وقد سعى الاصلاح الزراعى المصرى الى ادخال تحسينات محدودة على توزيع الثروة وأفاد منه القسم الأعلى من مجموعة الدخل المنخفض . وكانت هذه النتيجة حتمية اذا وضعنا فى الاعتبار ندرة الاراضى ومبادئ الاصلاح . وهناك ما يبرر توزيع الاراضى على المستأجرين السابقين والعمال الدائمين على أساس الكفاءة . ولكن المكاسب كان يمكن أن تعود على عدد أكبر لو كان الحد الأقصى للملكية قد انخفض الى ٢٥ فدانا فى المرحلة الثانية من الاصلاح عام ١٩٦١ . وكان بوسع التدابير المكتملة على شكل تقديم المواد الغذائية أو الاعانات النقدية للعمال المعدمين وتنظيم أوضاع تشغيل عمال التراحيل ( أى العمال الرحل العاملين فى مجموعات تطهير المصارف والترع ) أن تفضي الى تحسين مستويات معيشة المعدمين جدا بالاضافة الى تصحيح جانب الانحياز التوزيعى الذى اتصف به الاصلاح الزراعى . ولكن مثل هذه التدابير لم يسن لها قانون قط كما أن سياسة الحد الأدنى للاجور لم توضع موضع التنفيذ دائما .

وهناك قول يتردد فى كثير من الأحيان مفاده أن ملكية الاراضى تخلق حوافز اقتصادية جديدة . فالاطمئنان الذى شعر به المستأجر بعد أن أصبح مالكا للارض يشجعه على الاستثمار فى الارض وتحسين طرق الزراعة واتباع دورات زراعية أطول ، ذلك لأنه فى وضع أفضل يمكنه من تبنى وجهة نظر بعيدة . ولكن أهمية هذه الآثار كان قد بولغ فيها . وفى مصر كانت الارض الموزعة ملكا من قبل لملاك لم يكونوا يفتقرون الى شئ من هذه الحوافز . فقد ساعدتهم عقود الايجار على تحديد طرق الزراعة سواء أكانوا غائبين أم لا . فقد كانوا فى وضع يمكنهم من ضمان الالتزام بالعقد والاشراف على عمليات الزراعة . وفى نظم زراعية أخرى قد يكون الوضع مختلفا . ولكن أهمية إعادة توزيع الاراضى فى مصر تكمن فى مجال آخر، ذلك أنها أدت الى تساؤل اللاتكافؤ فى توزيع الثروة وعملت على تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لـ ٤٠٠ ألف عائلة .



## (ب) الجمعيات التعاونية وآثارها

تتعلق أبرز مقومات الجمعيات التعاونية التي تخضع للإشراف والتي تم انشاؤها بناء على الإصلاح الزراعي ، بتنظيم الانتاج اذ تقوم كل جمعية تعاونية بالإشراف على منطقة تابعة للإصلاح الزراعي كوحدة قائمة بذاتها . ويحتفظ الفلاحون بالملكية وبمسئولية زراعة قطعة الأرض الخاصة بكل منهم . ولكن يطلب اليهم اتباع عدد من الأساليب تتمثل في توحيد المحاصيل ، واتباع الدورة الزراعية الثلاثية ، والتعاون في نشاطات معينة ، مثل تبخير المحاصيل والسيطرة على الحشرات الضارة . وكما قال اسحاق وكمال في كتابهما « ان الاستراتيجية الرئيسية هي المزج بين مزبة الادارة الكبيرة وتلك الخاصة بتوفير الحافز الخاص بالنسبة للفلاحين الافراد » (١٦) . ويؤدي توحيد المحاصيل الى الاقتصاد في استخدام الأرض ، وقد يؤدي الى زيادة الانتاج ولا سيما حينما تكون هناك متطلبات مختلفة لرى المحاصيل التي تتقارب . وتفضي الدورة الزراعية الثلاثية الى استخدام الأرض استخداما أقل كثافة من الدورة الثنائية ومن ثم الى انخفاض اجمالي الانتاج في المدى القصير . ولكن الغلة الاكبر عوضت هذا الانتاج بسرعة . ويعتبر الضرر الذي يلحق بخصوبة التربة في ظل نظام الدورة الواحدة كل عامين كبيرا نظرا لتكرار زراعة القطن على نحو أكبر وقصر فترة اراحة الأرض من الزراعة ثم عدم المداومة على زراعة البرسيم . وفي نهاية الامر فان قيام الجمعيات التعاونية بعمليات زراعة معينة قد ينطوي على وفورات الانتاج الكبير كما يضمن جودة التنفيذ . ومع هذا فلم تحقق الجمعيات التعاونية نجاحا ساحقا في هذا المضمار في حقيقة الامر . فقد أصبحت مسئوليتها تقتصر على مقاومة الآفات الضارة بالنسبة للقطن الذي يتعرض لهجوم مباشر من دودة القطن ، وذلك بعد كارثة عام ١٩٦١ حينما تلف ثلث المحصول . وكان اللوم يقع، الى حد كبير، على عاتق الحكومة لفشلها في توفير المبيدات الحشرية في الوقت المناسب . وكان بوسعها للحيلولة دون وقوع كوارث مشابهة في

المستقبل اما أن تحاول علاج عدم كفاءة جهازها البيروقراطي واما الغاء احتكارها الفعلي لامدادات المبيدات . ومع هذا سعت الى ايجاد حل فى مجال آخر بمطالبتها الجمعيات التعاونية بأن تضطلع بصورة مباشرة بمسئولية عمليات مقاومة الآفات وتحميل الأعضاء النفقات اللازمة لذلك . وينطوى هذا النظام على عدد من المساوىء . فالمشرف التعاونى وهو موظف حكومى دائما عاجز فى معظم الاحيان عن تنظيم تشغيل عمال مأجورين بنفس الكفاءة التى يحققها الفلاح . ان نفقات العمالة كبيرة وأن المصروفات الادارية تضاف الى كشف الحساب . لقد ارتفعت تكاليف زراعة القطن ( وهو أكثر المحاصيل تأثرا بهذا النظام ) دون مقتض وترتب على ذلك تداخل الانماط التخصصية السليمة . ونجم عن عدم الكفاية المترتبة على البيروقراطية عدم توافر كميات كافية من المبيدات الحشرية . بل ان بعض الموظفين المرئسين عمدوا الى خلق نقص مصطنع فى هذه المبيدات بغية الافادة من عمليات السوق السوداء . ويتحدث ديومون Dumont عن أمثلة تمخض فيها غياب الموظفين فى عطلة نهاية الاسبوع عن وقوع أضرار شديدة ، ذلك لأن دودة القطن كانت سيئة السلوك على نحو كان يدفعها الى الهجوم على المحاصيل بعد ظهر يوم الخميس (١٧) .

وبوسع الجمعيات التعاونية أن تؤثر من ناحية المبدأ على الانتاجية الزراعية من خلال تقديم القروض والأسمدة والبذور والمشورة الفنية . وهى توفر شبكة مناسبة من الترع تعادل التوسع الزراعى حيث قد تستخدمها الحكومة لتحقيق « مدخلات جديدة » ولنشر وسائل فنية جديدة . وقد وصل التطور الزراعى فى مصر مرحلة أصبح يعتمد فيها بصورة حاسمة على مدخلات أفضل ووسائل الزراعة التى دخلت عليها تحسينات .

وكانت زيادة حجم القروض والائتمان الزراعى والتعديلات التى أدخلت على شروطه من بين أهم التدابير المكملة للإصلاح الزراعى . وقد فوض بنك التسليف الزراعى مهمة الاقتراض من البنك المركزى ثم اصدار سندات بعد ذلك بما قيمته ٣٠ مليون

جنيه كحد أقصى لتمويل عملياتها (١٨) . وقد زاد حجم القروض الائتمانية الزراعية بسرعة بعد عام ١٩٥٦ ( جدول ٤ - ٤ )

#### جدول ٤ - ٤

القروض الائتمانية الزراعية في الفترة ما بين عامي ١٩٥٢ - ١٩٧٠  
بنسبة مليون جنيه

العام	اجمالي القروض المصدرة
١٩٥٢	١٦
١٩٥٤	١٨
١٩٥٦	١٨
١٩٥٨	٢٥
١٩٦٠	٣٧
١٩٦٣/١٩٦٢	٥٤
١٩٦٥/١٩٦٤	٦٥
١٩٦٧/١٩٦٦	٨٦
١٩٦٩/١٩٦٨	٦٩
١٩٧٠/١٩٦٩	٨١

المصادر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء . الدليل الاحصائي والكتاب السنوي - طبقات عدة .

ومع هذا فان زيادة القروض المصرفية والتعاونية بعد اصلاح الزراعي تعطى صورة مبالغى فيها للتوسع الفعلى فى القروض الائتمانية الريفية . فقد دأب أصحاب الأراضى قبل اصلاح على تزويد المستأجرين لأراضيههم بالبذرة والاسمدة . كذلك قام المرابون بتقديم قروض للفلاحين ( ولا توجد أرقام خاصة بهذا النوع من المعاملات ) . ولكن المؤسسات تولت هذه المهمة بعد عام ١٩٥٢ نيابة عن المقرضين . وأيا كانت الزيادة فى اجمالى القروض فلا بد من أن الفلاحين يستفيدون من هذه الاجراءات

لأن القروض متوافرة حاليا بشروط أفضل . وقد تم في عام ١٩٦١ إلغاء الفائدة على القروض التي تقدمها الجمعيات التعاونية . وبحلول عام ١٩٦٢ كانت الجمعيات التعاونية هي المسئولة عن توجيه جميع القروض في الريف . ومع هذا فقد تم إعادة الفائدة من جديد على القروض بعد الحرب العربية الاسرائيلية في عام ١٩٦٧ . وتحدد سعرها حينذاك بـ ٤ر٥٪ . ومما لا يبعث على الدهشة أن حجم القروض التي تم تقديمها قد تضاعف من ٨٦ مليون جنيه مصرى في ١٩٦٦/١٩٦٧ الى ٧٩ مليون جنيه مصرى و ٦٩ مليون جنيه مصرى في السنتين التاليتين .

وقد أفضى منح القروض بلا فائدة الى التخصيص غير الكفء للموارد النادرة بالاضافة الى أنه يعوق الادخار . ومن العسير تبرير هذا الاجراء بمقياس توزيعى اذا امتد ليشمل كبار الملاك ومتوسطيهم . وهناك بعض الدلائل غير المباشرة التي تشير الى أن هاتين المجموعتين تحصلان على نصيب غير متكافئ من اجمالى القروض . وعلى أية حال فانه يجب استخدام الأدوات الضريبية أكثر من استخدام سعر الفائدة على القروض لتحسين توزيع الدخل ( ومن ذلك على سبيل المثال خفض الضرائب المفروضة على الارض لصالح صغار الملاك ) . وهذه الأداة الضريبية متاحة إذ أن هناك ضرائب مفروضة على الاراضى الزراعية في مصر .

وقد توافر التصنيف المفصل للقروض من ناحية أغراضها وأنواعها لبضع سنوات معينة . والارقام المفصلة الخاصة بعامى ١٩٦٥ - ١٩٦٦ التي وردت في الجدول رقم ٤ - ٥ تكشف عن نمط نموذجى . والقروض المتوسطة الأجل لأغراض التنمية تشكل نسبة ضئيلة جدا من اجمالى القروض ، وتمثل القروض النقدية لتمويل استئجار العمال وشراء خدمات أخرى ، نسبة تتراوح بين ٣٠٪ ، ٤٠٪ من القروض القصيرة الأجل . ويتضح من الجدول انحياز نظام القروض لصالح كبار الملاك ( أو بمعنى آخر لصالح الفلاحين الرأسماليين الذين يمارسون عملهم بالاستعانة بالأجراء )

جدول ٤ - ٥

توزيع القروض الزراعية حسب الغرض من القروض ونوعها  
( بالليون جنيه مصرى )

قروض عينية	قروض نقدية	الاجمالى
قروض قصيرة الاجل ( لمدة ١٤ شهرا )		
٤٧٢٢٥	٢٤٠.٩٢	٧١٢٢٧
الزراعة		
منها :		
	٤٦٣٣	
	٢٤٠٧٤٢	
	٧٨٦.	
		للبنور
		للأسمدة
		للمبيدات الحشرية
		لتمويل عمليات المزرعة
		لأجور العمال وخدمات
	٢٤٠.٩٢	لأغراض أخرى
	١٨٥٧	التسويق
-	١٧٠.٨	المواشى
		عمليات تشغيل وصيانة
-	١٢١٢	الآلات
-	٠.٣٦٧	تطهير القنوات
٠.١٨٨	٠.٦٤٩	خدمات أخرى
٤٧٤٢٣	٢.٨٨٥	٧٨٣.٨
المجموع (١)		
قروض متوسطة الاجل ( من ٢ - ٥ سنوات )		
-	-	-
شراء حيوانات		
-	-	-
شراء آلات		
-	٠.٤٨٥	٠.٤٨٥
-	٠.٢١٨	٠.٢١٨
-	٠.٣٤	٠.٣٤
-	٠.٠٤	٠.٠٤
-	٠.١٢٩	٠.٥٧٩
٠.٤٥		
خدمات أخرى		
٠.٤٥	٠.٨٧	١.٣٢
٤٧٨٧٣	٣١٧٥٥	٧٩٦٢٨
المجموع الكلى (٢١)		
المجموع (٢)		

المصدر : وزارة الزراعة . الاقتصاد الزراعى ( باللغة العربية ) - طبعة خاصة  
يوليو ١٩٦٨ .

وقد ارتفعت قيمة المدخلات الاجمالية التي تقدمها الجمعيات التعاونية بصورة كبيرة خلال الستينات . وتتمتع الحكومة باحتكار تقديم الاسمدة ، وبعض أنواع البذور المنتقاة ، والمبيدات الحشرية واستخدام الجمعيات التعاونية كوسيلة لامداد الفلاحين بها . ومن العسير التحقق من المدى الذي وصلت اليه مسئولية الجمعيات التعاونية بالنسبة لزيادة استخدام هذه المواد . ويعتبر المعدل السنوى المرتفع لزيادة استخدام الاسمدة ، ظاهرة بارزة فى الزراعة المصرية خلال القرن الحالى . ومع ذلك فلا بد من أن يكون الائتمان السهل والرخيص أو الائتمان دون فائدة قد شجع على استفادة صغار الملاك بها على نحو أكبر ( وغالبا ماكان الملاك يمدون المستأجرين بهذه القروض كما كان ملاك الاراضى الكبار والمتوسطون يحصلون على القروض بطريقة أسهل ) . ولعل الجمعيات التعاونية قامت أيضا بدور هام فى توفير استخدام البذور المنتقاة .

وتستخدم الحكومة باطراد الجمعيات التعاونية لخدمة أغراض ضريبية مقنعة . بل انها أضحت فى الواقع وسيلة لتخصيص الفائض الزراعى . ويعتبر التسويق الاجبارى للمحاصيل الرئيسية التى تشتريها الحكومة بأسعار منخفضة نسبيا ، وبيع المدخلات بأسعار مرتفعة وسيلة فعالة لفرض ضرائب . وأبلغ مثال على هذا بيع الاسمدة بسعر ٢٥ جنيها مصريا للطن فى أوائل الستينات حينما كان سعر استيراده يتراوح ما بين ١٥ و ١٦ جنيها مصريا للطن . وبالمثل كان القطن يشتري من الفلاحين عام ١٩٧٠ بسعر ١٤ر٥ جنيه مصرى للقنطار ثم يتم تصديره بعد ذلك بسعر ٢٠ر٥ جنيه مصرى للقنطار . وهذا استخدام سيئ لنظام الجمعيات التعاونية لا سيما أن سياسة الاسعار التى تتبعها الحكومة لا تتفق مع هدف التنمية

فارتفاع الاسعار يقلل من استهلاك الاسمدة التي من المفروض أن نعمل الجمعيات التعاونية على تشجيعه . وقد حدث أن اختلت العلاقة النسبية بين أسعار المواد والسلع مما أدى الى التخصيص غير الكفء للموارد . وقد قام معهد التخطيط القومى بدراسة مثيرة للاهتمام لمحاولة قياس الخسارة فى الدخل الزراعى وتأثير ذلك على ميزان المدفوعات نتيجة لهذا الاختلال (١٩) . وقد قدر القائمون على هذه الدراسة أنه لو كان الفلاح قد اشترى الاسمدة اللازمة له وباع انتاجه بالاسعار العالمية لارتفع صافى الدخل الزراعى بما يعادل ٤٤ مليون جنيه مصرى فى الفترة ما بين عامى ١٩٦٠ - ١٩٦٧ ( وجدير بالذكر أن المتوسط السنوى وقوامه مبلغ ٦٣ من المليون جنيه يمثل نسبة ١٢٪ من متوسط مساهمة الزراعة فى الناتج الاجمالى القومى خلال هذه الفترة ) .

ولأن الاسمدة والمحاصيل الزراعية من الاشياء التى يشهد عليها الطلب ، فان الزيادة الكامنة تمثل مكاسب بالعملة الأجنبية طبقا لرأى ليتل - ميرليس (٢٠) Little-Mirrlees وقد اقتضت الدراسة على الآثار المباشرة المترتبة على تحقيق محصول أكثر من مساحة معينة من الافدنة . ومع هذا فقد تؤدي التغيرات فى هيكل الاسعار الى تغيرات فى نمط المحصول . وقد يضيف التخصيص الأكثر كفاءة عنصرا جديدا الى الفوائد . ومن المسلم به حقا أن الزيادة المتوقعة تبدو ضئيلة . ولكن قصر التجربة على الاسمدة ليس سوى نموذجا واحدا . وكذلك لا تعكس أسعار عدة عناصر أخرى . ( الارض ، والائتمان والمياه والمبيدات الحشرية والبذور ) قيم عامل الندرة فى الزراعة المصرية . وقد يعكس اجمالى أثر هذه الاوضاع غير الطبيعية كلها خسارة ملحوظة فى الدخل .

جدول ٤ - ٦

بين قيمة المدخلات التي قدمتها الجمعيات التعاونية

خلال المدة من ١٩٦٠ الى ١٩٧١

( آلاف الجنيهات )

السنوات الزراعية	البذور	الاسمدة	المبيدات الحشرية	معدات مكافحة الآفات	مواد تبيئة
١٩٦٠	٥٤٢	٢١٤٩	٩٦٠	١١٦	١٤
١٩٦١	٥٦١	١٩٤٢	١٥٢٩	٢٥٢	١٢٧
١٩٦٢	٥٢٢	١١٦٦	٢١٢٩	٤٨٠	٥٠٠
١٩٦٣	٧٢١	٢٠٢٥	١٨٩٤	٤٨٢	٧٠٠
١٩٦٤	٨٥٦	٧٥٢١	١٦٤٧	١٠٦٥	١٠٠٠
١٩٦٥	١٢٠٢	٨٩٩٢	١٧٨٥	٥٥	١١٧٤
١٩٦٦	١١٩١	٩١٥٢	٢٤٤٢	٩٦١	غير متوافر
١٩٦٧	٢٢٤٨	٩٨٤٥	٢٢٠٣	١٢	غير متوافر
١٩٦٨	٤٧٧١	١١٦٧٩	١٦٢٢	غير متوافر	غير متوافر
١٩٦٩	٤٦٦١	١٠٩٦٦	١٦٥٥	٤٨	١٥٥٤
١٩٧٠	٢٨٠٦	٨٩٨٩	١٧٥٧	٤٦	غير متوافر
١٩٧١	٢٠٢٨	٩٠٤٨	٢٠٧٢	غير متوافر	غير متوافر

المصدر : اعداد مختلفة من الإحصاء السنوى - الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء



وقد نادينا بأن الجمعيات التعاونية كانت عوامل معوقة وعوامل مساعدة فى نفس الوقت . ومع هذا يبدو أن المكاسب الديناميكية الناجمة عن الائتمان والمدخلات التى طرأ عليها تحسن ، والأساليب الفنية الجديدة وتنظيم الانتاج ، كلها أكثر أهمية من الخسائر المترتبة عن انحرافات الاسعار عن الوضع الطبيعى . وأن القول بأنه كان يمكن تحقيق ما هو أكثر من ذلك يعنى عدم تحقيق أى منجزات على الإطلاق .

ومن العسير تقييم اسهام الجمعيات التعاونية فى تحسين انتاجية الارض فى أى فترة تاريخية لأنه لا يمكن فصلها بسهولة عن اسهام عوامل أخرى . ومع هذا فقد أعدنا أرقاما قياسية ( واتخذت المدة من ١٩٤٨ الى ١٩٥١ فترة الأساس ) خاصة بانتاج سبعة محاصيل خلال المدة بين عامى ١٩٥٢ - ١٩٧١ . وإذا نظرنا الى هذه الفترة فى مجموعها لاتضح لنا أن التحسن كان مثيرا . وبوجه عام لم يرتفع الانتاج خلال السنوات التى شهدت المرحلة الاولى من الاصلاح الزراعى أى فى الفترة بين عام ١٩٥٢ وأواخر الخمسينات . فالقطن ، أهم المحاصيل جميعا ، كان انتاجه سيئا حتى عام ١٩٥٧ حينما استعاد متوسط الانتاج مستواه بين عامى ١٩٤٨ و ١٩٥١ . أما انتاج القمح فان ارتفاعه فى البداية بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٥٤ ظل ثابتا حتى عام ١٩٥٩ . ولم يطرأ تحسن على انتاج الاذرة الذى يعد العنصر الرئيسى فى وجبة الفلاح خلال الخمسينات . والأرز هو الاستثناء الكبير الوحيد لهذا النمط ، فقد ارتفع انتاجه فى عام ١٩٥٧ بمعدل ٤٠٪ . ولكن المعدل اتجه الى الانخفاض أو الثبات بعد ذلك العام . ومما يجدر الاشارة اليه أن الزيادة فى الانتاج فى أواخر الخمسينات وفى الستينات تتزايد مع التوسع فى انشاء الجمعيات التعاونية . وثمة عوامل أخرى لها تأثيرها ، فقد أدى الاستثمار العام فى الري وعلى نحو أهم فى

الصرف ، الى رفع انتاجية الارض . ويرجع قدر من التحسينات الى استنباط وزارة الزراعة أنواعا شتى من بذور القطن وهونشاط بدأت القيام به فى العشرينات ولا علاقة له بالاصلاح الزراعى . وكانت زيادة انتاج الاذرة فى أواخر الستينات ترجع ، الى حد كبير ، الى استخدام بذور جديدة والى التحول من الزراعة النيلية الى الزراعة الصيفية نتيجة لانشاء السد العالى .

وقد ذكر صعب واسحاق وكمال وغيرهم ممن درسوا الاصلاح الزراعى المصرى بعض الدلائل المباشرة على تأثير مشروعات تقوية المحصول والتربة التى قامت بها الجمعيات التعاونية . وهم يشيرون الى تجربة رائدة تمت فى نواج Nawag عام ١٩٥٥ وأدت فيها تقوية المحصول الى زيادة كبيرة فى انتاج القطن حيث بلغ الانتاج ( ٦٠٨ كيلو جرامات لكل فدان فى عام ١٩٥٥ و ٨٤٩ كيلو جراما للفدان فى عام ١٩٥٧ و ١٠٦١ كيلو جراما للفدان فى عام ١٩٥٨ ) وقدم اسحاق وكمال دليلا آخر بالنسبة لمنطقتين هما كفر الشيخ وبني سويف حيث يبدو أن المحصول زاد نتيجة لاستنباط طرق للزراعة أفضل ( ومن سوء الحظ أن المعلومات اقتصرت على عامين فقط ) ( ٢١ ) .

ويجب تفسير ركود الانتاج فى الخمسينات بحذر . ومن السهولة بمكان القفز للنتيجة التى تفيد بأن الاصلاح الزراعى كانت له فى سنواته الاولى آثار عكسية على انتاجية الارض . ويجب أن ينظر الى الاصلاح الزراعى - كما أكدنا فى مقدمة هذا الفصل - باعتباره مجموعة من التدابير المكمل بعضها البعض . ويظهر تأثيرها خلال فترة طويلة من السنين . وكانت الجمعيات التعاونية أحد المكونات الأساسية للتشكيلة ، ومن المشكوك فيه أنها كانت

ستظهر الى الوجود وتتوسع مستقلة عن اجراءات توزيع الارض .  
أما بالنسبة للانتاج فأغلب الظن أن هذه الاجراءات المبدئية محايدة .  
فهناك قول يتردد في معظم الاحيان بناء على العلاقة ( العكسية )  
الملاحظة بين الانتاج وبين حجم الملكية بأنه لابد من أن يفضى الاصلاح  
الزراعى الى زيادة الانتاج . ولكن يجب التحفظ بالنسبة لهذا  
الرأى . فأولا لاتنسحب دائما العلاقة التى تصلح للمزارع العائلية  
على القطاع الرأسمالى الذى تأثر باعادة توزيع الارض . وثانيا  
ليس هناك مايدعو الى افتراض ضرورة زيادة الانتاج اذا كان  
المستفيدون من الاصلاح الزراعى هم المستأجرون السابقون لمزارع  
كبيرة . فبالرغم من أن مكانتهم فى مصر قد تغيرت بعد الاصلاح ،  
فان حجم ممتلكاتهم ظل على حاله . ويعتق بعض رجال الاقتصاد  
وجهة النظر العكسية ويعتقدون أنه من المحتمل أن تؤدي اعادة  
توزيع الاراضى الى انخفاض الانتاج بسبب تصدع تنظيمه . ومع  
هذا فقد رأينا أن هيئة الاصلاح الزراعى فى مصر قد حلت على  
الفور محل ملاك الاراضى وتحملت مهام تتعلق بالانتاج . وكما أشرت  
مرارا خلال هذا الفصل ، فان أهمية الاصلاح الزراعى بالنسبة  
للتنمية الزراعية تكمن فى مفهومه وتنفيذه لتشكيلة التدابير  
المتصلة بعضها ببعض .

جدول ٤ - ٧

أرقام قياسية عن إنتاج سبعة محاصيل في الفترة بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٧١  
( الأساس متوسط الفترة من ١٩٤٨ الى ١٩٥١ = ١٠٠ )

السنة الزراعية	القطن	القمح	أذرة	الفترة المويجة	الشعير	الأرز	قصب السكر
١٩٥٢	١٠٢	١٠١	١٠١	١٠٧	١٠٧	٨٨	١٢٥
١٩٥٣	١٠٩	١١٢	١٠٥	١٠٥	١٠٩	٩٨	١٢٧
١٩٥٤	١٠٠	١٢٥	١٠٥	١٠٥	١٢٢	١١٥	١١٧
١٩٥٥	٨٣	١٢٤	١٠٧	١٠٨	١١٥	١٣٠	١٣٠
١٩٥٦	٨٩	١٢٨	١٠٣	١٠٩	١٢٦	١٣٩	١٢٩
١٩٥٧	١٠٠	١٢٦	٩٦	١١١	١٢٨	١٤٠	١٣٠
١٩٥٨	١٠٧	١٢٩	١٠٣	١١٤	١٢٢	١٢٤	١٣٣
١٩٥٩	١١٨	١٢٧	٩٢	١١٨	١٢٧	١٣٢	١٣٦
١٩٦٠	١١٦	١٣٣	١٠٦	١١٨	١٣٢	١٣١	١٤٢
١٩٦١	٧٦	١٣٥	١١٥	١٢١	١٤٠	١٣٣	١٣٢

١٣٧	١٥٤	١٤٢	١٢٩	١٢٥	١٤٢	١٢٤	١٩٦٢
١٣٠	١٤٥	١٤١	١٢٤	١٢٣	١٤٥	١٢٣	١٩٦٣
١٣٠	١٣٣	١٤٩	١٣٣	١٣٢	١٤٩	١٤١	١٩٦٤
١٣٠	١٣٢	١٣٧	١٤٢	١٦٧	١٤٣	١٢٤	١٩٦٥
١٣٩	١٢٥	١٢٩	١٤٨	١٧١	١٤٥	١١٠	١٩٦٦
١٣٧	١٣٣	١١٥	١٥٠	١٦٥	١٣٣	١٢١	١٩٦٧
١٣٩	١٣٥	١٢٨	١٥١	١٦٧	١٣٧	١٣٤	١٩٦٨
١٤٤	١٣٥	١٢٥	١٥٢	١٨١	١٣٠	١٥٠	١٩٦٩
١٣٣	١٤٣	١٢٤	١٥٦	١٨٠	١٥٠	١٤١	١٩٧٠
رقم غير معروف	١٤٠	١٢٤	١٥٤	١٧٤	١٦٥	١٥٠	١٩٧١

ملاحظة : متوسط الانتاج ١٩٤٨ - ١٩٥١ ( كيلو جرام لكل فدان ) : القطن ٥٢٧ والقمح ١٨٣٤ و الازرة ٢٠٨٦ والقطن ٢١٩٧ والشعير ١٨٨٠ والارز ٣٧٨٨ وقصب السكر ٦٨٨٠٩ .

المصدر : كوزنت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء . الارقام المجردة الاحصائية والمؤشرات الاحصائية - طبقات عدة .



الفصل الخامس

السّدُّ العالي  
وإتّصاله بالأرض

---

« كلما علا الموقع ، ارتفع على البعد بحر  
آخر لا يفارقنا ، بحر خضم ، كثيف ،  
عتيق يسد أفق العالم كأنه جدار من  
الصخر يقوم على هامة آسيا » .

سان جون بيرز

---

كان الهدف الرئيسى من الاصلاح الزراعى هو اعادة توزيع  
الارض الزراعية الموجودة فعلا . ومن بين أهداف السد العالى زيادة  
مساحة الارض : وقد اتخذ القرار الخاص ببناء السد العالى فى  
أوائل سنوات الثورة . فقد كان الضباط الاحرار يدركون أن ندرة  
الارض المنزرعة تمثل عقبة كبرى أمام التوسع الزراعى ، وأن فقر  
مصر فى الموارد الطبيعية للطاقة له أثر معوق للتصنيع . وكان  
ما يعنيه هو التنمية الاقتصادية ، ويجب ألا يحجب هذه  
الحقيقة افتقارهم الى وجود أيديولوجية اقتصادية . وقد كانت  
قراراتهم انعكاسا لوجهات النظر التى بدأ المثقفون والمصلحون  
المصريون الشبان يعربون عنها فى الثلاثينات والاربعينات . وفى  
سعيهم للتوصل الى أفكار اكتشفوا بعد تولى الحكم أن لدى وزارة  
الاشغال العمومية ملفا يحتوى على مشروعات هامة فى المدى البعيد ،  
وان السد العالى واحد من هذه المشروعات . وبدأ الاهتمام بالمشروع  
على الفور . وطلب من شركة هوكتيف Hochtief الألمانية فى



مارس ١٩٥٣ أن تعد تصميمًا استكمل في ديسمبر ١٩٥٤ . وبالرغم من المساوىء العديدة للمشروع والتي كانت معروفة تماما في ذلك الحين ، على عكس الآراء التي أبديت بعد ذلك ، فقد بدا أن المشروع في النهاية يتصف بميزات تكفى لأن يلقي اهتماما . وكان من المتوقع أن يخدم الزراعة والصناعة على السواء بتوفير المياه للقطاع الاول والكهرباء الرخيصة للقطاع الثانى . وكان من الممكن أن يحقق أيضا عددا من الاهداف الثانوية التي تتدرج من السيطرة على الفيضان الى تحسين الملاحة فى النيل وتوفير بحيرة اصطناعية كبيرة لصناعة صيد الاسماك . وكان لهذا المشروع جاذبية من الناحية السياسية نظرا الى حجمه والى حقيقة مفادها انه كان موضع دراسة الحكومات السابقة ولكنها لم تخرجه الى حيز التنفيذ . وكان يتعين على الثورة أن تبرهن بطريقة واضحة ومشهورة اهتمامها بالرخاء المادى للشعب بالاضافة الى اثبات قدرتها على النجاح فى المضمار الذى فشل فيه نظام حكم الملك السابق فشلا ذريعا . وأثار القرار الخاص ببناء السد العالى توقعات كبيرة . واعتقد ناصر - وهو فى ذلك على حق - أن هذا سيخلد اسمه . ولكن السد العالى لم يحقق بعد مايتوقع منه ، شأنه فى ذلك شأن المشروعات الكبرى التى من هذا النوع . فقد تطلب تكاليف باهظة وسيظل يتطلبها . وهى تكاليف أنفقت عليه بهدف تحقيق مكاسب أكبر . ومن سوء الحظ أن عبء التكاليف كان محسوسا على الفور فى الوقت الذى لم تظهر فيه المكاسب بنفس السرعة . ويتطلب تحقيق هذه المكاسب استثمارا مكثفا للمشروع على نطاق واسع فى مجال استصلاح الاراضى والاعمال الخاصة بالرى والصناعة ، وكلها أمور أرجىء تنفيذها بسبب النقص فى العملات الصعبة والنتائج المترتبة عن الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٦٧ . وتستند الاحكام المجحفة التى يصدرها عدد كبير من المراقبين اليوم بالنسبة للسد

العالى على تحليل ضيق الأفق لتكاليفه ومكاسبه حتى الآن . وقد يكون هؤلاء المراقبون على حق اذا كان اهتمامهم منصبا على الآثار المباشرة للسد فى الاقتصاد المصرى . ولكنهم يعمدون الى التضليل البالغ حينما يتظاهرون بتقييم الأهمية بعيدة المدى لمشروع لم يخرج بعد الى حيز الوجود بشكله الكامل . وكان من المتوقع أن تمتد حياته الاقتصادية الى أجيال عدة . ويجب ألا ينظر الى السد العالى باعتباره مشروعا منعزلا ولكن على أساس أنه جزء من صفقة أشمل . اذ سيتضمن بالضرورة جزءا لا يستهان به من الاستثمار فى الزراعة والكهرباء والمقومات الأساسية للمجتمع والصناعة فى المستقبل ، وهى أمور لها صلة وثيقة مرتبطة بالسد .

ويعتبر السد العالى كذلك ذروة تطور بدأ منذ مائة عام خلت . وهو يمثل المرحلة النهائية فى نظام للرى بدأ العمل به فى مصر فى القرن التاسع عشر وتطور بخطوات متميزة عبر عشرات من السنين . وتحليل هذا النظام ضرورى لفهم أهمية السد فهما كاملا .

ان المهام الرئيسية لنظام الرى هى اعادة توزيع مياه النيل من ناحية المكان والزمان . وتتضمن الوظيفة الاولى ايجاد شبكة من القنوات الرئيسية ( الرياح ) تقوم بتغذية الترع الثانوية والترع الصغيرة التى تصل الى كل حقل فى وادى النيل والدلتا . ويوجد مدخل الترع الرئيسية خلف خزانات رفع المنسوب أو المنظمات المقامة عبر النيل . ومهمتها تتلخص فى السيطرة على امداد القنوات بالمياه عن طريق رفع أو خفض مستواها نحو أعلى النهر . وخزانات رفع المنسوب موجودة فى اسنا ، وأسيوط ، ونجع حمادى ، وكلها تقع على فرعى الدلتا ثم فى زفتى وادفينا شمال القاهرة . ويسير نظام تغذية القنوات الأصغر على نفس المبدأ : فكل شبكة ثانوية عبارة عن صورة مصغرة للنظام الرئيسى القائم على النيل . ويتطلب الرى

عمليات الصرف كعلاج لتراكم المياه . والصرف هو صورة مطابقة لنظام الري : فالمصارف الصغيرة تغذى قنوات أكبر وأعمق وتتجمع المياه غير الصالحة في نهاية الأمر في المصارف الرئيسية وتقابل محطات الضخ عند بداية المصارف المنظمات الموجودة عند مداخل قنوات الري .

وتنبثق المهمة الثانية لنظام الري من هيدرولوجيا النيل . فالنهر له موسم معروف يتدفق فيه . ويعتبر أغسطس وسبتمبر المسئولان عن نسبة تتراوح بين ٤٠٪ و ٥٠٪ من الامداد السنوى من المياه . وتتوافر المياه بكميات زائدة عن حاجة الطلب ، الى حد كبير ، فى وقت الفيضان ، ولكنها كميات لا تكفى للوفاء بمتطلبات المحاصيل الصيفية فى حالة عدم وجود وسيلة للتخزين . ويتمثل حل هذه المشكلة فى خزانات حفظ المياه التى تضمن اعادة توزيع المياه من موسم الفيضان الى فترة التحريق وتساعد على تعدد المحاصيل فى معظم الاراضى . وقد أقيم مثل هذا الخزان فى أسوان فى بداية القرن الحالى .

وقد كانت طاقته المبدئية ألف مليون متر مكعب زيدت على نحو متتابع فى عامى ١٩١٢ و ١٩٣٢ الى ٥ آلاف مليون متر مكعب . وبفضل خزان أسوان أصبح فى الامكان زراعة المحاصيل طوال السنة فى الدلتا كلها ومعظم أجزاء مصر العليا شمالى أسىوط . ونظرا لتعدد المحاصيل فان زيادة مصادر المياه خلال موسم الجفاف يشبه زيادة مساحة الأرض .

ولا تقتصر ظاهرة عدم انتظام فيضان النيل على الاختلافات الموسمية . فعلى الرغم من أن الفيضان يعتبر من ناحية ظاهرة منتظمة ( فقد دأب على أن يحل كل عام خلال موسم معين ) ، الا أن التدفق السنوى لمياهه غير منتظم اطلاقا . وكان أكبر تصريف

لمياه الفيضان تم تسجيله فى أسوان خلال الأعوام المائة الماضية هو ١٣٧ مليار متر مكعب ( عام ١٨٧٩ ) . وكان أقل تصريف ٤٥٥ مليار متر مكعب ( عام ١٩١٣ ) (١) . وقد أحصى هيرست ورفاقه الانحراف المتوسط والمعيارى للتفريغ السنوى لمياه الفيضان بين أعوام ١٨٧٠ و ١٩٥٩ كالآتى : والمعدل بـ مليار متر مكعب .

الفترة	الانحراف المتوسط	والمعيارى
١٨٧٠ - ١٨٩٩	١١٠ر٠	١٧ر١
١٩٠٠ - ١٩٥٩	٨٤ر٥	١٣ر٥
١٨٧٠ - ١٩٥٩	٩٢ر٦	١٩ر٩

وتهدد الفيضانات العالية الجسور المقامة على النيل والتي تعمل كحواجز . واذا حدث أن تحطمت فسوف تفرق المياه المحاصيل والمنازل ومنشآت الري فى مصر السفلى والوسطى حيث توجد الزراعة الدائمة . وتأتى أشد التهديدات خطورة للانتاج الزراعى من سلسلة طويلة من سنوات الجفاف، وأعنى بها الكابوس الذى ورد فى التوراة وأقضى مضجع المسئولين عن الري (السنوات السبع العجاف ) .

وعلى هذا فينتظر من نظام جيد للري تحقيق مهمة ثالثة هى : إعادة توزيع المياه عبر فترات طويلة ومن الوجهة المثالية يجب استكمال سبل توفير مخزون سنوى بإيجاد تسهيلات لتخزين المياه لمدة قرن من الزمان . وكان السد العالى واحدا من مجموعة المشروعات البديلة التى استهدفت تحقيق هذه الغاية .

وقد تحقق هذا التطور التاريخى لنظام الري فى مصر طبقا لتتابع وظيفى . وقد بدأت المرحلة الاولى فى التاريخ الحديث فى

عهد محمد علي واقرنت باستنباط القطن طويل التيلة ( عام ١٨٢٠ ) . ولم تبذل أية محاولة للتدخل فى النمط الموسمى لتدفق مياه النيل ، ولكن تحسن توزيع المياه من حيث المكان ( فقد تم تطهير القنوات القديمة وتم حفر أخرى جديدة ثم جرى بعد ذلك بناء خزانين لرفع المنسوب بالقرب من رأس الدلتا ) . وأصبحت زراعة عدة محاصيل أمرا ممكنا فى مصر السفلى . ولكن الاراضى كانت تروى بمياه الفيضان فى معظم المناطق الاخرى ( نظام رى الحياض ) ومن ثم كانت تزرع بمحصول واحد طيلة العام . وتميزت المرحلة الثانية ببناء خزان أسوان تحت اشراف البريطانيين وهكذا أخذ يتولى نظام الرى مهمته الثانية . ولكن بما أن تخزين المياه يساعد على التوسع فى نظام الرى الدائم على حساب نظام رى الحياض ، فقد انبعثت بالضرورة الحاجة الى تحسين نظام توزيع المياه من حيث المكان . وقد أعقب انشاء خزان أسوان وتعليته بعد ذلك بصورة متتابعة بناء قناطر جديدة لرفع المنسوب وحفر آلاف الكيلومترات من الترعة الجديدة . ومع بناء السد العالى بعد ذلك بنحو ستين عاما دخل نظام الرى مرحلة ثالثة واكتسب دورا جديدا ومرة أخرى أصبحت هناك حاجة الى ادخال الرى الى مساحات جديدة لمواجهة الزيادة فى الاراضى المنزرعة والمساحة المحصولية . ولكن « خزان القرن » يحل فى نفس الوقت جميع المشكلات المترتبة على الاختلافات الموسمية فى التزود بالمياه . وتوافر الطاقة التى تم خلقها للتعويض عن التقلبات السنوية يقدم أيضا عازلا أكبر وأكثر كفاءة فى مواجهة الاختلالات الموسمية من الخزانات الأصغر المقامة لتخزين المياه سنويا . وفى الواقع جعل السد العالى من خزان أسوان سيئا زائدا عن الحاجة قبل انتهاء وجوده المادى بفترة طويلة ( فيما عدا ما يتعلق بتوليد الكهرباء من القوة المائية ) . وليست وظائف

نظام الرى تراكمية فحسب : بل انها تعتبر فيما بينها بدائل وتكمل بعضها البعض .

### السد العالى والمشروعات البديلة :

ان التزود « بمخزون القرن » يعتبر سمة تكنولوجية لنظام الرى الذى نأخذ: أولا لمصر المهندسون الفرنسيون ثم البريطانيون خلال القرن التاسع عشر . وفى بداية القرن الحالى تنبأ سير ويليام ويلكوكس William Wilcocks أحد المهندسين الذين اشتركوا فى خزان أسوان بأن الحاجة ستكون ماسة لبناء خزان آخر كبير بعد خمسين عاما من أجل استكمال النظام . وبعد ذلك وفى عام ١٩٢٠ بعث سيرموردوخ ماكدونالد Murdoch Macdonald بتقرير رسمى الى وزارة الأشغال العمومية بعنوان « السيطرة على النيل » . اقترح فيه مشروعا طموحا لتنظيم مياه النهر من المنبع للمصب . رقد نبت عن هذا المشروع عدد من المشروعات التى نفذت فى العشرينات والثلاثينيات فى جبل الأولياء بالسودان وفى نجع حمادى بمصر . وقد نحت عبارة « خزان القرن » هيرست المهندس البريطانى الذى خدم الحكومة المصرية لمدة خمسين عاما من عهد كرومر لعهد ناصر .

ويمكن تقسيم المقترحات الخاصة بهذا الشأن الى مجموعتين . الأولى تحدثت عن تطوير حوض النيل كله كوحدة واحدة . وقد لقيت استجابة كبرى من المثقفين . ولكنها كانت تتطلب اتفاقا دوليا ملزما ، أو وحدة سياسية بين مصر والسودان وأوغندا وربما أثيوبيا . وتضمن الاقتراح انشاء خزان كبير فى بحيرة فيكتوريا وبناء سد عند شلالات اوين Owen ، واقامة خزانات ثانوية عند بحيرات كيوجا ، وألبرت وتانا ثم انشاء سد عند الشلال الرابع وقناة تحويل بعيدا عن اقليم

السدود في السودان حيث تضيع مياه كثيرة في المستنقعات . وكانت المجموعة الثانية من المقترحات أقل طموحا وتتعلق بصفة خاصة ، بمشكلات مصر . فقد دعا مكدونالد عام ١٩٤٣ الى تعلية خزان أسوان لثالث مرة . وكان المشروع زهيد التكاليف نسبيا فضلا على توفيره حماية كافية من اخطار الفيضانات العالية أو السنين العجاف . ومع هذا لم يحل نظام النيل دون احتمال حدوث تسلسل أطول من التصريف العالي والمنخفض . وكان المطلوب لتوسيع نطاق المساحة المنزرعة والمساحة المحصولية الى الحد الممكن توفير طاقة أكبر . وهناك مشروع آخر كان قد استرعى الانتباه في الثمانينات من القرن الماضي ، لقي انتباها جديدا . ويعتبر وادي الريان منخفضا طبيعيا في الصحراء الغربية يمكن استخدامه للتخزين ولتوليد الكهرباء من القوة المائية . وكانت الطاقة المستهدفة صغيرة في البداية : خمسة مليارات متر مكعب يمكن استعادة نصفها عن طريق التدفق الحر والباقي عن طريق الضخ . وتردد بعد ذلك أن من السهولة بمكان التوصل الى تحقيق طاقة مقدارها ١٠ر٥ مليار متر مكعب من خلال انشاء محطات جديدة المضخ تستخدم الكهرباء من محطة الطاقة الجديدة الواقعة على خزان أسوان القديم (٣) . وكانت التكاليف الرأسمالية لهذا المشروع ضئيلة نسبيا، ولكنه كان ينطوي على تكاليف تشغيل ضخمة خلال فترة صلاحيته . وكان لمشروع وادي الريان أنصار أقوياء في وزارة الأشغال العمومية ومن بينهم ميشيل بلدي الذي استقال حينما وقع الاختيار على السد العالي . وكذلك عبد العزيز أحمد الذي أيده بصفة دائمة خلال النزاع الطويل الذي وقفه من السد . كذلك تم التفكير في تخزين المياه في إحدى البحيرات ( ولا سيما بحيرة تانا ) . ولكن الاحجام السياسي عن الاستثمار الضخم بغرض التنمية خارج أرض مصر ، كانت له الغلبة على هذه الفكرة .

واقترح مقاول يوناني اسمه دانيوس Daninos ترجع

آراؤه المثمرة عن الكهرباء المتولدة من قوة مائية في خزان أسوان وغيره من المشروعات الى عام ١٩١٢ ، اقترح في عام ١٩٤٨ المخطوط العريضة للمشروع الذى تحول بعد ذلك فأصبح السد العالى (٤) وأعلن عن الاكتشاف المثير « الذى توصلنا اليه في منطقة أسوان عن وجود حوض طبيعي هائل قادر على الاحتفاظ بمياه الفيضان عامين متعاقبين عن طريق انشاء خزان واحد » . وقدر دابينوس طاقة الخزان ب ١٨٦ مليار متر مكعب ( وهو رقم لا يبعد عن الحقيقة كثيرا ) . وتحدث عن مزايا مشروع يمكن أن يقام داخل اراضى مصر ويوفر كهرباء أكثر من أية وسيلة بديلة ، كما يوفر السيطرة الكاملة على الفيضان فضلا على أنه يجمع كافة المزايا المرتبطة بالتخزين في المدى البعيد . وقامت الوزارة بدراسة آرائه التى بدا انها قد وضعت على الرف ، ولكن بعد انقضاء أربع سنوات بدأت تثير اهتمام الضباط الأحرار كما ألهمت خيال عبد الناصر .

ومن الجواب المثيرة للاهتمام في تاريخ السد أن المهندسين أثروا البدائل ، وقام الساسة بالاختيار بينها . وبعد ذلك كان للطرفين سويا القول الفصل في جميع القرارات المتعلقة بالمشروع ، ولم يكن لرجال الاقتصاد دور مهم في هذه العملية ولا نستطيع القاء اللوم كله على فنهم . ومما تجدر الاشارة اليه أن التحليل القائم على التكاليف والمنافع قد بدأ العمل به لأول مرة لتقدير قيمة الموارد المائية على الرغم من أن هذا النوع من التحليل كان أقل تطورا في ١٩٥٢ عما هو عليه الآن .

ومع هذا فقد كان الرى في مصر من الناحية التاريخية حكرا على المهندسين . وعلى الرغم من أنه كان للاعتبارات الاقتصادية ثقل كبير في حججهم المؤيدة أو المناهضة لمشروعات معينة الا أن معالجتهم للامر كانت فجأة نسبيا وتتمثل أساسا في عقد مقارنات بين اجمالى التكاليف والمنافع غير المخصوصة . ولعل البنك الدولى



الذى عرض تمويل السد في عام ١٩٥٥ كان قد التزم اصول المهنة على نحو أكثر عند تقويمه للسد . ولكن من المشكوك فيه أن يكون قد درس البدائل ورتبها . وقد لعبت السياسة دورا هاما في التزام الحكومة ببناء السد العالى . وكما ذكرت آنفا انطوى الاهتمام ، فى اول الأمر ، بالمشروع عام ١٩٥٢ ، على اعتبارات سياسية . وبعد سنة ١٩٥٦ أصبحت لهذه الاعتبارات الغلبة بعد أن تحول الالتزام الى قضية تتعلق باستقلال البلاد . فقد قام دالاس ثم ايدن من بعده بطريقة فظة ، بسحب وعد الولايات المتحدة بتقديم الدعم المالى بعد صفقة الأسلحة التى تمت بين مصر والكتلة الشرقية . وكخطوة انتقامية قام عبد الناصر بتأميم قناة السويس وأعلن صراحة أن دخل القناة ضرورى لبناء السد . ومن الواضح أن السد العالى لعب دورا فى الأحداث التى بلغت ذروتها أثناء حرب السويس وأصبح السد قوة هامة فى تاريخ مصر على الرغم من أنه لم يزل بعد على الورق الأزرق رسما كروكيا . وكان من العسير من الناحية السياسية رفض السد بعد ذلك . ومن الانصاف أن نضيف بأنه لم تكن لدى الحكومة أسباب وجيهة فى هذه المرحلة تجعلها تعتقد أن المشروع يستند على أساس اقتصادى غير سليم . وقد نال المشروع موافقة البنك الدولى ثم حظى بعد ذلك بموافقة السوفييت . وواصل بعض المهندسين المصريين الاعتراض عليه ، ولكن كان قد دعى الخبراء العالميون لبدء رأيهم الذى كان فى جانب المشروع . وأثبتت الحسابات الاقتصادية الأولية التى أعدت أن المشروع مفيد بدرجة هائلة مما قد يبرر اهمال القيام بتحليل أدق .

### **اقامة السد العالى وتصميمه ونفقاته**

بدأ تشييد السد العالى رسميا فى يناير ١٩٦٠ بفضل المساعدة الفنية والمالية السوفيتية . وقد عرضت الحكومة

انسوفيتية في عام ١٩٥٨ مساعدة مصر في أن تتولى المشروع ،  
وهي حركة ذات أهمية سياسية كبرى . ووافق السوفيت في  
البداية على تقديم قرض قيمته ٣٥ مليون جنيه مصرى بفائدة  
قدرها ٢.٥٪ يسدد على اثني عشر عاما ، وأبرمت بعد ذلك  
بعامين اتفاقية جديدة تتضمن تقديم ما يعادل ٧٨ مليون جنيه  
مصرى أخرى . وقد قام السوفيت أيضا بتعديل بعض جوانب  
التصميم المبدئي الذي وضعه هوكتيف Hochtief عام ١٩٥٨ .  
وكان التعديل الرئيسى في موقع محطة الكهرباء بحيث أصبحت  
الآن على الضفة الشرقية مع مجرى التحويل . ويظهر الرسم  
الكروكى على الورق الأزرق أن هناك أنفاقا خاصة بمحطة الكهرباء  
تقع على الضفة الغربية . كما كان هناك تجديد جديد آخر يتصل  
باستخدام طريقة البوابات التحكم في المياه . وكانت قد طبقت  
بنجاح في مشروعات مشابهة بالاتحاد السوفيتى . وكلا التعديلين  
يفكران الى تخفيض التكاليف تخفيضا كبيرا ، وقد اعترضت جماعة  
من المستشارين الدوليين على هذه التعديلات ، ولكن لم يؤخذ  
برأيهم .

والسد العالى هيكلى صخرى من النوع التقليدى ، والنظرية  
التي يستند اليها بسيطة : وتتمثل في اقامة جبل صناعى عبر  
الوادي لخلق خزان كبير . ويعد الموقع الذى تم اختياره - وهو  
جنوبى اسوان بأربعة كيلومترات - ملائما جدا لأن شواطئ النيل  
ترتفع على نحو شاهق من القاع وتشكل واديا طبيعيا عميقا .  
وليس للسد أية أساسات ولكنه يقوم على طبقة كثيفة من الرمال  
الخشنة المدموكة Compacted . وقد وزع ثقله وقوة دفع مياهه  
على قاعدة عريضة جدا . وانحدارات هذا الارتفاع الاصطناعى  
المتطاوّل من قاع النهر تتجه لأعلى مجراه ، بل تكاد تكون أفقية  
في مناطق معينة ويتكون الهيكل من أربعة عناصر صخرية اختلطت

بالتراب وغطيت بطبقة خرسانية . وللعنصر الرئيسى الذى يمكن القول بأنه السد الأساسى ، جزء مركزى غير منفذ للماء مصنوع من الطين ويمتد لأسفل خلال ساتر من الأسمنت ( طوله ٦٥٠ مترا وعمقه ١٨٠ مترا ) . والعنصران الآخران هما فى الواقع السد المتجه لأعلى مجرى النهر والسد المتجه لأسفل مجرى النهر . وهما ضروريان فى جميع الأشغال المائية من أجل خلق موقع جاف وحمايته . ويتضح الابداع فى التصميم فى دمج هذه الهياكل المؤقتة فى السد ذاته . وتوفر الصخرة الرابعة امتدادا صلبا حتى طرف السد بالقرب من القاعدة . ومقاييس السد هى كالآتى :

عرض القمة ٤٠ مترا وعرض القاع ٩٨٠ مترا وطول القمة ٣٦٠٠ متر ، وأقصى ارتفاع فوق مستوى القاع ١١١ مترا ، ويرتفع قاع النهر ٨٥ مترا عن مستوى البحر وقمة السد ١٩٦ مترا ) .

وبما أن السد يخلق الطريق أمام الوادى فمن الضرورى شق قناة تحويل . وتتدفق مياه النيل حاليا عبر مجرى مفتوح طوله ١١٥٠ مترا . ثم تنحصر فى أربعة أنفاق ( قطرها ١٥ مترا وطولها ٣٤٠ مترا ) ، وتؤدي الى تدفق المياه فى محطة الكهرباء ثم ، بعد ذلك ، تؤدي الى تدفقها فى مجرى مفتوح آخر يعود بالنهر الى منبعه الأصلي .

وقد أدى السد الى وجود بحيرة اصطناعية أمامه هى ( بحيرة ناصر ) . ومنحنى المياه الخلفية يبلغ طوله نحو ٥٠٠ كيلو متر ويمتد جنوبا حتى السودان . ويتفاوت عرض البحيرة من ٢ الى ٣ كيلو مترات وتتجاوز مساحة الخزان ٥٠٠٠ كيلو متر مربع . وتقدر طاقة الخزان بـ ١٥٧ مليار متر مكعب ويستوعب ٩٧ مليار متر مكعب من المياه ويرتفع ١٢٨ مليار متر مكعب فوق مستوى البحر . وتوزيع هذه الطاقة هو كالآتى : ٣٠ مليارات لمستودعات الطمي المتراكمة عبر ٣٠٠ سنة ( وهو مخزون ميت ) و ٩٠ مليارات

( مخزون حي ) و ٣٩ مليارا للمقدرة المفرطة على السيطرة على مياه الفيضان . ومن المتوقع أن تضمن هذه المقدرة امدادا سنويا منتظما من المياه قوامه ٨٤ مليار متر مكعب . وهذا التقدير قائم على أساس تقييم هيرست « لمخزون القرن » . وكان هيرست معنيا بطاقة خزان ( ط ) يضمن امدادا سنويا (ب) يعادل على الأغلب متوسط التصريف ( ل ) للنهر عبر قرن من الزمان . والمشكلة سهلة نسبيا اذا افترضنا أن تصريف النهر يتبع توزيعا متكررا طبيعيا ، ولكن الأحداث الطبيعية لا تتبع بالضرورة هذا التوزيع . وهى تنزع الى الوقوع فى مجموعات غير منتظمة ، أى انه يتكرر وقوع سلسلة من القيم العالية تعقبها أخرى من القيم المنخفضة . وعلى هذا فان المخزون المطلوب ، اذا بقيت الظروف الأخرى على ما هى عليه ، أكبر فى حالة الأحداث الطبيعية عنه فى حالة الأحداث التى تقع مصادفة وتعتبر مستقلة تماما عن بعضها البعض . وقد قدر هيرست أن الطاقة اللازمة لاعطاء متوسط التصريف ( ل ) ستكون كبيرة على نحو غير واقعى . ولكن وفقا لمعادلته التى وضعها : لوط / ف = ٨ر - ١٠٨ × ط - ب / ١ .

حيث تكون « ١ » الانحراف المعيارى للتصريف و « ف » « المخزون » اللازم لتقديم « ل » سنويا ، والطاقة الحية التى تتراوح بين ٩٠ ، ٩٥ مليار متر مكعب ستوفر امدادا سنويا ثابتا مقداره ٨٤ مليارا .

ومع هذا فان ذلك هو اجمالى الانتاج الذى سيضيع جزء منه نتيجة التبخر أو التسيل ( ويبلغ ١٠ مليارات على الأغلب ) . ويمثل جزء آخر نصيب السودان ( كان نصيبها فى الماضى ٤ مليارات بالاضافة الى نصيب جديد مقداره ١٤ر٥ مليار ) . وعلى هذا يصبح لدى مصر ٥ر٥ مليار متر مكعب أى بمكسب صافى يبلغ ٧ر٥ مليار زيادة عن نصيبها القديم ويبلغ ٤٨ مليارا . وقد

يبدو هذا مكسبا ضئيلا نسبيا . ومع هذا فان النقد الموجه للسد والقائم على أساس هذه الاعتبارات يستند على أساس غير سليم .

فبادئ ذي بدء تمثل ال ٧٥ مليارا الحد الأدنى الذى تحصل عليه مصر (\*) ، وبصرف النظر عن الطاقة الخاصة بالمخزون الميث . هذا على الرغم من أنه بالامكان الاستفادة بجزء متواضع من هذه الطاقة الاضافية لمدة ٣٠٠ سنة . ثانيا : بوسع مصر « أن تقترض » من السودان المياه اذ ليس من المتوقع استخدام حصتها كاملة لسنوات قادمة . ثالثا وأكثر أهمية ان أهداف السد العالى تتلخص فى الاقلال من تفاوت الامدادات من المياه فضلا على زيادة النسبة المتوسطة . وفى نهاية الأمر يساعد السد مصر على تحديد النمط الزمنى للاستفادة من المياه فى أى عام محدد . وبالنسبة للكمية التى تتراوح بين ٥٥ - ٦٠ مليار متر مكعب والتى تتوافر كمخزون سنوى يمكن توزيعه على النحو الأمثل بين المواسم . وسيستفيد محصول مصر الصيفى - وهو أهم المحاصيل جميعا ، من إعادة توزيع المياه الموسمية على نحو هام .

وترتبط بالسد العالى محطة كهرباء بهما اثنا عشر تربينا من النوع المسمى فرانسس يبلغ اجمالى طاقتها السنوية ١٠ ملايين كيلوات ساعة . وينقل خطان رئيسيان الكهرباء المتولدة الى القاهرة وطاقتهما ٥٠٠ كيلو فولت . وترتبط خطوط فرعية محطة الكهرباء بالمصانع فى أسوان .

وقد قدرت الحكومة فى عام ١٩٧١ نفقات بناء السد العالى كالاتى بمليون جنيه مصرى .

---

(\*) اذا افترضنا ان حساب الخسارة عن طريق التبخر والتسيل هو حساب صحيح .

٧ر٥	دراسات أولية
١٢ر٥	الهيكل الرئيسية في الموقع
١١٧ر٠	السد وقنوات التحويل
١٢٠ر٠	توليد الكهرباء
٢ر٠	السيطرة على الفيضان في موقع البناء
٢٠ر٠	تعويضات للسودان
١٠ر٠	تعويض النوبيين المهجرين
٦ر٠	مساهمة مصر في نقل الآثار
٢٥ر٠	فائدة على القرض السوفيتي
<u>٣٢٠ر٠</u>	

وقد بلغت نفقات المشروعات المرتبطة بالسد حتى الآن ٢٤٠ مليون جنيه مصرى على التفصيل الآتى : تحويل ٨٣٦ر٠٠٠ فدان الى الري الدائم ويتكلف ٧٥ مليون جنيه مصرى و ١٥ مليون جنيه (٦) لمحطات الضخ ، واستصلاح ٦٥٠ر٠٠٠ فدان يتكلف ١٥٠ مليون جنيه مصرى . هذا ولم تستكمل حتى الآن الاستثمارات التكميلية المطلوبة لاستيعاب فوائد السد ولمواجهة بعض الآثار العكسية .

وقد قدر البنك الدولى التكاليف عام ١٩٥٤ بمبلغ ٢٠٩ ملايين جنيه مصرى مع استبعاد المشروعات المتعلقة به وان كان هذا المبلغ يتضمن الفائدة على القروض . والفائدة على قروض البنك الدولى أعلى من الفائدة على القرض السوفيتي وفترة سداده أقل . وكان القرض السوفيتي أفضل لمصر حتى اذا افترض أن السلع المصدرة سدادا له سمرت بأقل من سعرها على نحو كبير ، غير أنه ليس هناك من الدلائل ما يشير الى هذا . ويفسر التضخم فى الأجور والأسعار، وعدم دقة التقديرات المبدئية ، والتأخير والمشكلات غير المتوقعة فى

التنفيذ ، يفسر كل هذا مدى التفاوت بين تقديرات البنك الدولي والتكاليف الفعلية .

### مشكلات طرحها السد العالي

ويمكن دراسة المشكلات التي أثارها السد العالي تحت عدد من رؤوس الموضوعات هي : الهيكل والهيدرولوجيا ، والبيئة والزراعة ، وقضايا اجتماعية .

### أ - مشكلات خاصة بالهيكل

ينفرد كل سد ترابي كبير بمميزات تجعل من تصميمه وتشييده مغامرة هندسية جديدة وصعبة . فالعلم الذي تقوم عليه التصميمات ( وهو علم ميكانيكية التربة ) علم حديث نسبيا . والخبرات المكتسبة من بناء سدود أخرى ( قليلة العدد ) هي خبرات محدودة . وقد لا تمدنا بإجابات كافية على المشكلات المطروحة في ظروف متباينة . وعلى هذا فإن الأمر قد ينطوي على مخاطر أساسية إلا أننا نعتقد أن من المحتمل أن يكون معامل الأمان المسموح به كبير ، إذ تمت الاستفادة من خبرات كثيرة كما نزع المهندسون إلى المبالغة في الحذر الشديد عند اسداء نصائحهم .

### ب - الهيدرولوجيا

إن المشكلات الهيدروليكية التي تطرحها الخزانات الضخمة هي الخسارة التي تتحقق عن طريق التبخر ، والرشح والترسيب وتآكل قاع النهر .

والخسارة عن طريق التبخر تؤدي إلى تساؤل الكمية المتوافرة سنويا . وقد قدرت التجارب التي أجريت عند الموقع ، الخسارة

السنوية عن طريق التبخر ب ٧ر٥ مليار متر مكعب ، وقد كان من الصعب تقدير آثار الرياح على سطح البحيرة حينما تمتلئ تقديرا يقينيا . وقد أشار النقاد الى أن الحسارة يمكن أن تتراوح بين ١٢ر٥ - ١٥ر٠ مليار متر مكعب . وفي هذه الحالة يمكن أن تخسر مصر معظم مورد المياه الاضافي المنتظر . وقد قدر هارولد كيلر Harlod Keller هذا الرقم ب ١٠ر٥ ، وقدره المسئولون الحكوميون بما يتراوح بين ٨ر٠ - ٨ر٥ مليار متر مكعب (٧) .

والرشح خطير لسببين : فيمكن أن يعرض للخطر استقرار الهيكل بالاضافة الى تقليل الكمية المتوافرة من المياه . ومن المتفق عليه بوجه عام أن الستارة والرمال المدموكة توفر عامل أمان كاف . وفي الواقع كان واضعو التصميم السوفييت واثقين تماما من عامل الاستقرار لدرجة أنهم اعتزموا في احدى مراحل بناء السد على التخلص من الستارة الترابية ، ويمكن ، بطبيعة الحال ، أن يكون خطيرا ما يقع أثناء التنفيذ من أخطاء في قلب السد غير المنفذ للماء أو الستارة ، وليست هناك من وسيلة لكي نعرف في الوقت الحاضر، ما اذا كان السد خاليا من مثل هذه العيوب ، كما أن التقديرات الخاصة بالحسارة المائية الناجمة عن الرشح ليست مؤكدة ، فهذا مجال تكتنفه خلافات مريرة . ان الدكتور عبد العزيز أحمد الذي أقدم على مجازفات شخصية خطيرة بانتقاده المشروع كله عام ١٩٦٠ ، قدر أن الحسائر السنوية قد تصل الى ٩ مليارات متر مكعب (٨) . ولو كان مصيبا فيما ذهب اليه لا انتهى الأمر بأن تحصل مصر على قدر من المياه أقل من قبل . وقد اعتمدت حجته على ظاهرة عدم استقرار متوسط تصريف النيل ، فقد كان أكثر انخفاضا على نحو خطير في السنوات الخمس عشرة التي تلت اقامة خزان أسوان القديم ، مما كان عليه هذا المتوسط خلال الثلاثين عاما السابقة . والسؤال المطروح هو ما اذا كان التغيير يرجع الى رشح كبير أو أنه أمر



مستقل تماما عن خزان أسوان . ويبدو أن حجته دحضتها التجارب التي أجريت عند الخزان القديم ، والحسابات التي قام بها المستشارون السويديون على الحجر الرملي النوبي وكذلك ما رآه الخبراء هيرست وبلاك (٩) . وعلى أية حال فإن الطمي المترسب في الخزان يسد جميع التجويفات سدا محكما . وجيولوجيا الموقع قائمة على أساس منع حدوث رشح كبير . وهناك رأى سديد يقدر هذا الرشح بما يتراوح بين ٦ و ١٠ مليار متر مكعب .

ويجب ألا يؤثر الترسيب على الطاقة من المخزون الحي للسد فيما لا يقل عن ٣٠٠ الى ٥٠٠ سنة ، ولكنه يثير مشكلات في اتجاه مجرى النهر .

**أولا :** ان المياه النقية التي تتدفق من قناة التحويل لم تعد ترسب الطمي المخصص للأراضي التي تروى برى الحياض في مصر العليا .

**وثانيا :** ان سرعتها أكبر من سرعة المياه المحملة بالطمي ، لذلك سيؤدي الماء النقي الى نحر قاع النهر وخفض منسوب المياه وتعريض أساسات جميع الأشغال الكبرى المقامة على النيل للخطر .

**وثالثا :** فستحرم صناعة الطوب من مصدر هام من مصادر تزودها بالمواد الأولية .

وقد بولغ في دلالة الأثر الأول نظرا لأن معظم الأراضي الزراعية التي تروى بالرى الدائم لم تعد تستفيد من فاعلية الطمي في خصوبة الأرض ، على الرغم من أن الرواسب السنوية على جسور النيل وقاع القناة استخدمت لاستصلاح الأراضي ولتحسين الناحية

المادية للتربة المجهدة . ويمكن حل المشكلة الثانية فى اقامة  
انشاءات عند مواقع جميع الخزانات الكبرى لحمايتها .

### ( ج ) البيئة

ان المشكلات البيئية معقدة . فمن المحتمل أن يؤثر جدا وجود  
البحيرة الطبيعية الهائلة على مناخ الصعيد الجاف ، كما قد  
يؤدى الى زيادة سقوط الأمطار ، وهو ما قد يكون مكسبا . ولكن  
من المحتمل أن يفضى التحول الى نظام الري الدائم فى مصر العليا  
الى نشر البلهارسيا فى هذه المنطقة . ويجب أن يضع أى تقييم للسد  
فى اعتباره مثل هذه التكاليف الاجتماعية : خفض انتاجية العمل ،  
وزيادة النفقات الطبية وما شاكل ذلك . وعلى الرغم من أن تعاسة  
المرضى تعتبر عنصرا من عناصر التكاليف فهى لا تخضع للحسابات  
الاقتصادية .

ويؤثر السد العالى على الأوضاع البيئية فى البحيرة وفى البحر  
المتوسط على مسافة ٧٠٠ ميل . والمواد الغذائية العالقة فى البحيرة  
ملائمة للحياة الحيوانية وتخلق امكانية هائلة لصناعة صيد  
الأسماك . ولعل هذا يعوض الضرر الذى تشهده منطقة شرقى  
البحر المتوسط حيث حرمت الأسماك من المواد الغذائية التى كان  
النيل يجلبها اليها من قبل . وأخيرا فإن التوازن بين تآكل البحر  
وترسبات الطمي بالقرب من مصبى النهر قد تأثر على نحو عكسى ،  
لذلك قد يتطلب الأمر اقامة منشآت هندسية لحماية الشاطئ .  
وتقوم الحكومة المصرية الآن بدراسة المشكلة بالتعاون مع الأمم  
المتحدة .

### ( د ) قضايا اجتماعية

لقد سبق أن ذكرنا التكاليف الاجتماعية المترتبة عن انتشار  
البلهارسيا . وقد أدى كذلك بناء السد الى انتقال السكان من

النوبة الى مستوطنات جديدة في مصر العليا ، وستغمر مياه الفيضانات مدينة وادى حلفا في السودان مما يدفع السكان الى الاستيطان في منطقة أخرى . ومن الصعوبة بمكان تقدير تكاليف الانتقال الاجبارى للمواطنين . ومن المشكوك فيه أن تكون التعويضات التى تم صرفها للنوبيين الذين تركوا بلادهم وتكاليف توطينهم من جديد مقياسا كافيا للتكاليف الاجتماعية . ويبدو أن التعويض لا يقابل كل رأس المال الذى ضاع ( الحقول ، والنخيل ، والقرى ) . وليست هناك من وسيلة لتقدير الخسائر والمكاسب الخاصة بالرفاهية والناجمة عن التغيرات الثقافية والبيئية . وقد تلائم مجموعة الفرص الاقتصادية الجديدة بعض الناس ، بينما يجد فيه الآخرون أنفسهم غير قادرين على تقبلها أو عاجزين عن ذلك . وقد اختلف رد فعل الأقليات التى انتزعت من موطنها بالنسبة لوضعها الجديد : فقد كان التغيير الاجبارى حافزا فى بعض الحالات على تحقيق تقدم اقتصادى بالاضافة الى أنه يساعد على تحقيق الصفات الانسانية الكامنة وفى حالات أخرى فقد تعجز الأجيال الأولى عن التكيف مع الأوضاع الجديدة .

### ( هـ ) الزراعة

ان دلالات السد العالى بالنسبة لثلاثة جوانب هامة من جوانب الزراعة المصرية تستحق أن تعلق عليها . والجانب الأول يتعلق باستخدام المخصبات التى ستكون الزراعة فى حاجة اليها بدلا من الطمى فى منطقة أراضى الرى الدائم . ومع هذا فيجب أن نلاحظ أنه لا يتعين اعتبار كل المستلزمات الاضافية على أنها تكاليف اضافية لبناء السد . فزيادة استخدام الأسمدة نتيجة ادخال تعدد المحاصيل فى مصر العليا لا يشكل تكلفة صافية . ثانيا : قد تتأثر التربة المصرية على نحو عكسى بالمياه الحالية من الطمى من ناحيتين : ( أ ) قد

تزيد كمية الملح نتيجة تبخر المياه في بحيرة ناصر و ( ب ) ستحرم التربة من مواد معدنية معينة ( وهي تختلف عن الأسمدة العضوية ) ترسبها المياه المحملة بالطمي في الأراضي التي تروى بهذه المياه . وتنسحب حجج مشابهة على الصرف . فسوف يكون الصرف مطلوباً في منطقة رى الحياض حيث دأبت مياه الفيضانات المتراجعة على اكتساح الأراضي . وقد يقتضى الأمر اتخاذ احتياطات جديدة في مناطق أخرى بسبب زيادة درجة الملوحة . ولكن يجب كذلك ألا يؤخذ توسيع نطاق الصرف نتيجة العمل بنظام المحاصيل المتعددة على اعتبار أنه تكلفة صافية . ويتعلق الجانب الثالث بتحصيل مقابل للماء ( \* ) . فالماء من عوامل الانتاج التي تتسم بالندرة في مصر ومع هذا فيحصل عليه الفلاحون بالمجان . ويستخدم نظام الحصص في توزيع هذا المورد الثمين بدلاً من استخدام الثمن . وتختلف حصص الماء باختلاف المحاصيل ، وعلى الرغم من أن الحكومة تتحكم ، الى حد ما ، في الدورات الزراعية إلا أن الفلاحين يتمتعون بقدر من الحرية في تحديد المحصول . وليست هناك حاجة للاسهاب في شرح القول بأن هذا النظام يؤدي الى ظاهرة اللاكفاية في التخصيص من خلال الاستخدام المفضى الى الضياع لمدخل يتسم بالندرة . .

---

(\*) كانت الحكومة قد استقدمت الخبير الفرنسى مسيو ر. ديمون فأشار الى ضرورة استخدام الثمن كوسيلة لتخصيص الماء باعتباره عاملاً من عوامل الانتاج كالارض ورأس المال والبلدور وغيرها وبخاصة بعد اقامة السد العالى وما أنفق على اقامته من تكاليف . واتباع هذا الاسلوب الذى يستند الى قواعد اقتصادية سليمة يفضى الى القصد فى استعمال الماء ولذلك نتيجة مزدوجة : الاولى توفير مياه الرى لاستخدامها فى رى مساحات جديدة ، والثانية عدم ارهاق نظام الصرف . وقد اشارت الصحافة المصرية ، فى حينه الى هذا الراى . ولكن يظهر أنه رفض استناداً الى أسباب سياسية اذ كيف تلجأ اليه حكومة تنادى بالاشتراكية . فالراى العام لا يتقبل أن يباع ماء الرى على الرغم من أن بيع مياه الشرب فى المدن أمر مألوف (المترجم)

وقد أدى السد الحالى بطبيعة الحال الى زيادة المياه المتاحة . ولكن لا تزال كمية الماء محدودة ، ودفع المجتمع ثمنا باهظا فى سبيل الحصول على المزيد منها . وتعد الحجة الرسمية التى تشير الى وجود « المزيد من الامدادات الوفيرة » لتبرير عدم تسعير المياه حجة تنطوى على مغالطة لأن الاحتياجات زادت أيضا . وتمثل الحجة الحقيقية المعارضة لتسعير المياه فى أن المكاسب التى تتحقق من وراء التوزيع الأكثر كفاءة قد تكون أقل من تكاليف التنفيذ . واذا وضعنا فى الاعتبار طبيعة نظام الري فى مصر فسنجد أنه من المحتمل أن تكون النفقات الادارية والنفقات الرأس مالية ضخمة . ولم يدرس الذين انتقدوا الطريقة الحالية لنظام الحصص هذه المشكلات بجدية حتى الآن .

### الفوائد المتوقعة من السد العالى

- هذه هى القائمة الرسمية للمنافع المتوقعة من السد .
- ( أ ) زيادة مساحة الأراضى المزروعة ، ١٢٢ من المليون فدان .
- ( ب ) زيادة المساحة المحصولية ٨٥٠ ألف فدان بتحويلها من رى الحياض الى الري الدائم فى مصر العليا .
- ( ج ) زيادة صافى الناتج الزراعى الناشئ عن تغيير أنماط المحاصيل .
- ( د ) زيادة فى الانتاجية تعزى الى الحماية من أخطار الفيضان .
- ( هـ ) خلق مورد جديد للطاقة الكهربائية .
- ( و ) فوائد شتى تتضمن تحسين الملاحة فى النيل وصناعة صيد الأسماك فى بحيرة ناصر .

## ( أ ) الأرض المزروعة

كانت محاولات توسيع مساحة الأرض المزروعة من السمات الدائمة للتنمية الزراعية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين . وكانت المياه هي العنصر الرئيسي بطبيعة الحال ، ومع هذا فقد استصلحت الحكومة وكبار الملاك والشركات المتخصصة ٤٠٠ ألف فدان بين عامي ١٨٩٢ - ١٩٥٢ . وقد ساعدت التعلية الثانية لخزان أسوان وبناء خزان جبل الأولياء في السودان إبان الثلاثينيات ، ساعدت على زراعة هذه الأرض المستصلحة . وقد جرى معظم العمل في الوادي لا سيما في مستنقعات شمال الدلتا . وكان الاستثناء الوحيد هو محاولة ناجحة قام بها منظم يوناني اسمه entrepreneur جياناكليس في الصحراء الغربية بالقرب من مديرية البحيرة . وكان جياناكليس مبتكرا رائعا وطويل الأناة . فقد أعاد زراعة العنب في مصر وخلق صناعة النبيذ . ولا ريب في أن التقدم كان يسير ببطء ولكن جياناكليس ، على عكس ، معظم المنظمين التابعين للقطاع الخاص ، كان راغبا في الاستثمار بصفة مستمرة لمدة خمسة عشر أو عشرين عاما قبل أن يجنى الثمار .

وكان استصلاح الأراضي جزءا من برنامج الضباط الأحرار . فقد أعقب القرار الخاص ببناء السد العالي على الفور ، مشروع آخر لاستصلاح الأراضي عام ١٩٥٣ في الصحراء الغربية وهو مشروع مديرية التحرير الشهيرة . ومن الواضح أن جياناكليس كان هو النموذج الأمثل . ولكن ثبت أن المشروع باهظ التكاليف للغاية وبالأحرى غير ناجح . وقد حجبت الدعاية التي عملت لمديرية التحرير ( حيث تركزت الأضواء على استصلاح الصحراء ) الجهد الأهم الذي بذل في وادي النيل . وقد انتوت الحكومة استصلاح ٢٥٥ ألف فدان بين عامي ( ١٩٥٢ - ١٩٥٩ ) ٢٣٤ ألف فدان منها في

الوادي و ٢١ ألفا خارجه . وقد تم فعلا استصلاح ٧٩ ألف فدان خلال هذه الفترة ( منها ٧٤٥٠٠ ر في الوادي بمساعدة وكالات العون الأمريكية و ٤٥٠٠ فدان في الصحراء ) . وقد تطلب بدء انشاء السد العالي عام ١٩٦٠ بذل مجهود أكثر أهمية . وتم خلال العشر السنوات التالية استصلاح ٨٠٥ آلاف فدان . ويبين الجدول رقم ١/٥ الأرقام السنوية .

#### جدول ٥ - ١

الأراضي المستصلحة بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٧٠ بألف فدان

العام	الأرض المستصلحة	العام	الأرض المستصلحة
١٩٦٠ - ١٩٦١	٢٨٣	١٩٦٥ - ١٩٦٦	١١٦٤
١٩٦١ - ١٩٦٢	٨٩٣	١٩٦٦ - ١٩٦٧	٥٢٧
١٩٦٢ - ١٩٦٣	١٢٢٣	١٩٦٧ - ١٩٦٨	٣٤٠
١٩٦٣ - ١٩٦٤	١٥٩٤	١٩٦٨ - ١٩٦٩	٤٥١
١٩٦٤ - ١٩٦٥	١٣٧٠	١٩٦٩ - ١٩٧٠	٢١٠

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، والدليل الإحصائي والكتاب السنوي - طبعات مختلفة .

وقد حددت الأرقام المؤقتة لعام ١٩٧٠/١٩٧١ مساحة الأراضي المستصلحة ب ٢١ ألف فدان خلال ذلك العام . وقد تحقق الجهد الأكبر بين عامي ١٩٦٢ - ١٩٦٦ . ولكن المساحة التي استصلحت بعد عام ١٩٦٦ تعتبر منخفضة على نحو يبعث على الازعاج . ولم تتحقق قط أهداف استصلاح الأراضي . وقد استهدفت الخطة الخمسية الأولى ( ١٩٦٠/١٩٦١ و ١٩٦٤/١٩٦٥ ) استصلاح ٨٨٥ ألف فدان ( منها ١٠٠ ألف فدان شمالي مديرية التحرير و ٣٠٠ ألف فدان في الواحات وسيناء والباقي في وادي النيل ) .

وقد انخفض هذا الرقم عام ١٩٦٢ الى ٧٢٣ ألف فدان ( منها ٥٢٠ ألف فدان في وادى النيل و ٢٠٣ آلاف فدان في الصحراء ) . ولكن لم يستصلح فعلا سوى ٥٣٦ ألف فدان وتمثل نسبة ٨٧٪ من المستهدف بالنسبة للوادي و ٤١٪ بالنسبة للصحراء . وكان هدف عامى ١٩٦٥/١٩٦٦ متواضعا نسبيا حيث بلغ ١٧٥٠ و ١٧٥٠ فدان للعامين ، وقد تحقق الهدف فعلا ( ١٠ ) . ومن الواضح أن الحكومة قد أعادت النظر فيما كانت تتوقعه وقللت منه جزئيا بسبب العقبات المالية وارتفاع تكاليف استصلاح الأراضي ( التى قدرت عام ١٩٦٠ بمبلغ ١٩٠ جنيها لكل فدان وارتفعت الى ما يربو على ٣١٠ جنيها عام ١٩٦٩ ) ، وكذلك وبسبب الصعوبات التى واجهتها فى المناطق الصحراوية لا سيما فى الوادى الجديد .

ويرجع الفضل للسد العالى فى استصلاح ٦٥٠ ألف فدان من ٨٠٥ آلاف فدان استصلحت بين ١٩٦٠ - ١٩٧٠ . وتعتمد زراعة المساحة الباقية اما على مصادر أخرى للمياه أو على الفائض النيلى الصغير المتوفر بعد السد . ولم تتحقق الزيادة المتوقعة وقوامها ١٢ من المليون فدان . واذا استمر استصلاح الأراضي فى السبعينيات بمعدله السنوى الحالى ويتراوح بين ٢٠ و ٣٠ ألف فدان فسوف يتطلب استكمال الهدف عشرين عاما .

والسؤال الذى يطرح هو ما اذا كانت مصر لا يزال لديها ٥٥٠ ألف فدان من الأراضي المناسبة لاستصلاحها ، ويشير تقرير مشوش أعدته منظمة الأغذية والزراعة عام ١٩٦٦ الى أن مصر لم يعد لديها هذه المساحة القابلة للاستصلاح ( ١١ ) وقد قامت مجموعة من الخبراء الدوليين بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٦٤ بمسح ١٤٥ مليون فدان وظهر من هذا المسح ان تربة ٨٨ ألف فدان فقط من الدرجة الأولى ( أى بها امكانية عالية تشبه الأرض المزروعة فى وادى النيل ) و ١٩٠ ألف فدان من تربة الدرجة الثانية ( تربة من نوع جيد بها طين ثقيل



وبعض الرمال التي تتميز بالطفل الرملى وتربة غنية ثقيلة وبعض الطفل الرملى الحشن ) ، و٥٦٥ ألف فدان من الدرجة الثالثة وتتصف بنوعية متوسطة جدا ( وقوامها جميعا ٨٤٥ ألف فدان ) . ومساحة الأراضي التي استصلحت منها اiban الستينيات ليست معرفة (فالدراسة تكون قد تضمنت أو لم تتضمن الأراضي التي أدرجت ضمن برنامج للاستصلاح وتلك الجارى استصلاحها فعلا ) . ومع هذا فمن المحتمل أن يكون بعض من أفضل الأراضي قد استصلح فعلا خلال الأعوام الأخيرة . وعلى أحسن الفروض فمصر لديها الآن نحو ٥٠٠ ألف فدان من الدرجة الثالثة ولكن ليس لديها الا القليل جدا بالنسبة للفئات الأعلى ، وأسوأ الفروض أن هناك ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ ألف فدان من الأراضي المتوسطة لا تزال متاحة . وقد تبلغ تكاليف استصلاح الأراضي أربعمئة جنيه لكل فدان بأسعار عام ١٩٧٠ ، والعائدات المتوقعة منخفضة جدا بحيث تجعل الاستثمار غير مجز .

ولا يمكن الاستدلال من احصائيات استصلاح الأراضي ، على الزيادة في المساحة المنزرعة . وفي معظم الحالات هناك فترة فاصلة تتراوح بين ثلاثة وستة أعوام بين استصلاح الأراضي وظهور المحصول الأول . وفي هذه المرحلة كانت جودة الأرض منخفضة بوجه عام ولن تتحقق الامكانية الكاملة لهذه الأرض في أقل من أربع لست سنوات . وعلى الرغم من استصلاح ٩٠٠ ألف فدان منذ عام ١٩٥٢ فلم تتجاوز الزيادة في المساحة المنزرعة بعد ما بين ٣٦٠ و ٤٠٠ ألف فدان .

### ( ب ) المساحة المحصولية

لقد فسر على نحو خاطئ ، في معظم الأحيان ، أن تحويل ٨٥٠ ألف فدان من رى الحياض الى الرى الدائم ينطوى على زيادة مقدارها ١٧ مليون فدان في الأراضي في هيئة مساحة محصولية . وقد طرحت ثلاثة افتراضات خاطئة : الأول ان التحويل ينطوى على

اتباع زراعة ثلاثة محاصيل بدلا من محصول واحد ، وهو افتراض غير سليم لأن الدورة الثلاثية التي يفضل تطبيقها حاليا تغل أقل من ثلاثة محاصيل في العام . والثاني ان جميع المساحة التي تروى برى الحياض أنتجت محصولا سنويا واحدا فقط . والواقع ان زراعة ٦٢٥ ألف فدان في مصر العليا قد اعتمدت على الفيضان كلية . وأنتج محصول قمح اضافي من الأرض الباقية عن طريق ضخ مياه الآبار . والثالث هو ان افتراض التحول من محصول الى ثلاثة محاصيل يعنى أن جميع المحاصيل تبقى في الأرض فترة زمنية قصيرة نسبيا . والواقع ان قصب السكر الذي زرع في مساحة ١٣٥ ألف فدان من منطقة رى الحياض عام ١٩٦٦ شغل الأرض لمدة عشرة أشهر ومن ثم لا يترك المجال لزراعة محصول ثان . والواقع اننا يمكن أن نتوقع أن يؤدي تحويل ٨٥٠ ألف فدان من رى الحياض للرى الدائم ( الأمر الذي استكمل تقريبا في عام ١٩٧٢ ) الى ادخال تعدد المحاصيل في ٤٩٠ ألف فدان فقط .

### ( هـ ) أنماط المحصول

ان أهم فائدة تتحقق من السد العالي تختص بالتغيرات في تخصيص المحاصيل . ومع هذا فلم تلق من الدعاية الا أقل قدر . وهناك عاملان هامين وثيقا الصلة بالموضوع : الأول هو الزيادة في كميات المياه التي يمكن ان تتوافر ، والآخر هو تحسين النظام الموسمي الذي يتيح تخصيص كمية أكبر من المياه للمحاصيل الصيفية . وهناك فوائد ذات شأن تأتي نتيجة للتحول عن زراعة القطن في مصر العليا الى زراعة قصب السكر . والتحول من زراعة القمح لزراعة الأرز في أجزاء من الدلتا ، ومن زراعة الأذرة النيلي الى زراعة الأذرة الصيفي . وتتطلب زراعة قصب السكر مياهها أكثر مما يحتاجها القطن . وتلائم زراعة قصب السكر على نحو أكبر

نسبية في أوائل الستينات • ولكن أوضاع السوق العالمية تتغير بصفة مستمرة • وتعتبر مشكلات التحديد الأمثل لنسب الأراضي الأوضاع الزراعية في مصر العليا حيث تدر دخلا صافيا أكبر لكل التي ترزغ أرزا وقمحا وقطنا بالغلة التعقيد • وغلة الأذرة الصيفى أعلى بنسبة ٢٠٪ على الأقل من غلة الأذرة النيلية ومن هنا تبدو واضحة فوائد إعادة تخصيص المحاصيل •

وفي مقال كتبه واين • ف • أوين Wyn. F. Owen عام ١٩٦٤ أعرب عن شكوك جدية حيال قدرة الزراعة المصرية على الاستجابة للوضع الجديد عن طريق التغييرات البسيطة في انماط المحاصيل (١٢) •

ومن حسن الحظ أنه كان على خطأ • ففي عام ١٩٥٢ بلغت مساحة مناطق زراعة الأذرة الصيفى والأذرة النيلى ٢٧ ألف فدان و ١٦٧٧ر٠٠٠ فدان على الترتيب وبلغت في عام ١٩٧١ على الترتيب أيضا ١٧١ر٠٠٠ فدان و ٣٥١ ألف فدان • وزادت المساحة المنزرعة من قصب السكر من ٩٢ ألفا الى ١٩٣ ألف فدان خلال نفس الفترة كما ارتفعت المساحة المنزرعة أرزا من ٥٤٥ ألف فدان في المتوسط بين ١٩٥٠ - ١٩٥٤ الى ١٤٠ر٠٠٠ فدان بين ١٩٦٧ - ١٩٧١ • وبدون أن يشير المرء الى أن هذه التعديلات قد حققت الحد الأمثل فبوسعه أن يلاحظ أنها تكشف عن استجابة بالغلة الأهمية •

وقد يكون المجال لا يزال متاحا لمزيد من التغييرات • ومن بين ومع هذا فإن زراعة البرسيم والأرز أو الأذرة بدلا من القمح لقيت الموضوعات التي تخضع لمناقشة مطولة القمح الذي شجعت الحكومة دوما على زراعته من خلال تقديم اعانات وفرض زراعته اجباريا • فدان • والأرز محصول للتصدير بدا أن مصر تتمتع فيه بمزية

التشجيع في معظم الاحيان . والبرسيم مكمل للقطن في دورات المحاصيل المصرية ومدخل من مدخلات انتاج الماشية وعلى هذا قد يترتب على التوسع الكبير في زراعة البرسيم دون ربطه بسياسة تربية الماشية ، أن يفضى الى ايرادات حدية متناقصة على نحو كبير . ويجب أن تتأثر إعادة تخصيص الموارد بين محاصيل الحبوب بالأسعار العالية النسبية لأن هذه المحاصيل قابلة للتجار فيها ، ويجب أن تستهدف سياسة الحكومة المزيد من المرونة المحدودة التي تتيحها العراقيل المادية والتكنولوجية . ويعتبر نقل مؤشرات الاثمان الصحيحة أمرا ضروريا . وتبدو السياسات الحماية التي تفرض لاي محصول من الحبوب على حساب المحاصيل الأخرى أمرا غير معقول اقتصاديا كما يبدو من العسير تبريره استنادا الى اعتبارات غير اقتصادية .

وقد دفع واين أوين Wyn Owen في مقاله الذي كتبه سنة ١٩٦٤ بأن مياه السد العالي ستستخدم بالكامل اذا ما أعيد تخصيص المحاصيل مع وجود فائض قدره ٤٠٠ ألف فدان في الأرض المنزرعة . وعلى هذا تثور قضية التوزيع الأمثل ، للقدر الزائد من المياه ، بين الأرض القديمة وتلك الجديدة . ويتحقق الوضع الأمثل حينما يتساوى صافي عائد الوحدة الحدية من الماء في جميع الأغراض التي تستخدم فيها . ويعتبر صافي العائد في الأرض القديمة هو الفرق بين القيمة المضافة للمحصول البديل والقيمة المضافة للمحصول الأصلي لكل وحدة زائدة من المياه المستخدمة وذلك بعد طرح الفائدة والاستهلاك الخاصين بالاستثمار الإضافي الذي قد يكون مطلوبا ( والصرف أساسا ) . أما في الأرض الجديدة فالعائد هو القيمة المضافة للمحصول لكل وحدة مياه بعد استبعاد الفائدة المحسوبة على نفقات استصلاح الأراضي . ويبدو أنه ما من أحد حاول القيام بهذه الحسابات . ومن المحتمل أن

العوائد التي تتحقق من وراء التوسع « الأفقي » كانت في البداية أكثر ارتفاعا من تلك المترتبة على إعادة توزيع المحاصيل في المساحات القديمة . ولكن مع زيادة نفقات استصلاح الأراضي وتضاؤل جودة الأراضي المقرر استصلاحها ، فقد تتضاءل الميزة النسبية الى أن تختفى في نهاية الأمر . ويجب عند هذه النقطة التوقف عن استصلاح الأراضي وتوجيه الموارد للمساحات القديمة ( والتساؤل هو : هل وصلنا الى هذه النقطة أم لا ) .

### ( هـ ) فوائد السيطرة على الفيضان

وهذه فوائد ضئيلة نسبيا . فالمياه الزائدة من الفيضان تقلل من الناتج في المنطقة التي تروى بالحياض . وقد يؤدي التحول الى الري الدائم ، والسماح بقدر أكبر من المرونة في توقيت عمليات زراعية معينة ( الري والغرس ) ومن خلال مد موسم نماء المحصول، قد يؤدي هذا أيضا الى انتاجية أكبر . وفي نهاية الأمر فان النظام السائد للسد العالي يوفر الموارد التي كانت مخصصة من قبل لحماية الجسور واصلاح أضرار الفيضان .

### ( و ) الكهرباء

تتمتع محطة الكهرباء المائية في السد العالي بطاقة تبلغ ١٠ آلاف مليون كيلووات ساعة أو ضعف طاقة المحطات الحرارية الموجودة وقت استكمال العمل بها . وقد بلغ اجمالي الاستهلاك عام ١٩٧٠ نحو ٧ آلاف مليون كيلووات ساعة ويعد القدر الزائد في الكهرباء ضخما في الوقت الحالي مثلما يتضح من الأرقام القياسية التالية :

رقم قياسي الاستهلاك ( ١٩٥٢ = ١٠٠ ، ١٩٦٩ / ١٩٧٠ = ٦٦٠ ) .

رقم قياسي الطاقة ( ١٩٥٢ = ١٠٠ ، ١٩٦٩ / ١٩٧٠ = ١١٣٥ ) .

وبما أن تكاليف تشغيل محطات الكهرباء المائية منخفضة جدا فإن التكاليف الحدية للكهرباء عند المنبع هي صفر اليوم .

### ( د ) مكاسب أخرى

ان تحسن الملاحة فى النيل مكسب ضئيل . ويتطلب تطوير صناعة صيد الاسماك فى بحيرة ناصر استثمارات هامة فى ثلاجات التخزين والنقل . ومطلوب فى هذا الصدد أيضا القيام بدراسات عن مدى امكان التنفيذ .

### الخلاصة

ان السد العالى مشروع استثمارى ضخيم ومعقد : وهو مثل مدرسى جميل « لعدم القابلية للتجزئة » . وعلى الرغم من أن الغرض الرئيسى منه هو توفير الماء والكهرباء الا أن الآثار المترتبة عليه قد تكون واسعة النطاق وتنطوى على تكاليف ومكاسب متنوعة . وهذه لها طابع الوفورات الخارجية ، ومن العسير تقييم بعضها لأنها غير ملموسة ، نتيجة لردود الفعل غير المباشرة ذات الطبيعة المعقدة أو نتيجة لعدم الافتقار الى توافر المعرفة .

وتضمن المميزات الخاصة بالبناء للسد حياة مادية طويلة ( اذا لم تحدث حروب نووية ) . وقد يمتد عمره المادى الى ما بعد عمره الاقتصادى ، كما أن فترة الحضانة طويلة أيضا . وعلى الرغم من أن بناءه قد استكمل فى أقصر فترة ممكنة ، الا أن تشييده استغرق ما يزيد على سبع أو ثمانى سنوات . وعلى هذا فالمطلوب فترة مماثلة لملء الخزان الهائل ، وقد تكون هذه الفترة ثمانية أو عشرة فيضانات سنوية متعاقبة . والسد العالى أساسا مشروع « وسيط » وفائدته تعود على الصناعات التى ستقام لاستغلال كهربائه وعلى المشروعات الزراعية التى ستستخدم مياهه ولا بد من

أن تمر فترات زمنية طويلة قبل امكان استغلاله بالكامل . ولا يمكن تنفيذ جميع المشروعات المتعلقة به على الفور نظرا لاتساع نطاقها وتضمنها مشروعات مكملية . وأحيانا تكون فترة حضانه هذه المشروعات طويلة جدا : فقد يستغرق استصلاح قطعة أرض زراعيه مثلا أكثر من عشرة أعوام . ويعتمد تدفق الفوائد في المستقبل الى حد ما على النمط الزمني للاستثمارات المكملية ومن المحتمل أن يزيد عبر السنين . وعلى هذا ينطوى السد العالي على معدل اجتماعي منخفض جدا للتفضيل الزمني نظرا لأن الفترة الاصلية التي تحققت خلالها تكاليف بالغه الضخامة مع فوائد حالة ضئيلة هي ، فترة طويلة نسبيا ( تستغرق خمسة عشر عاما على أقل تقدير ) .

ومحاولة اجراء تحليل التكاليف والمكاسب الخاصة بالسد هي محاولة غير مستطاعة في هذه المرحلة فهو عمل يتطلب ابداعا . وسيكون من المطلوب طرح معلومات دقيقة عن السمات المميزة والنمط الزمني لجميع المشروعات المتعلقة بالسد . وسوف يفسد عدم التيقن الذي يكتنف هذا النمط الزمني هذه العملية حتى اذا حدث وكان هناك ملف كامل عن المشروعات ( والدراسات الخاصة بها ) . ويجب تقييم المشروعات بدقة مسبقا Ex Ante . أما التداريب التي تجرى لاحقا Ex post فهي ذات صبغة أكاديمية بحثية وبخاصة في حالة مشروع لن يتكرر ثانية في المستقبل على عكس مصنع أو كوبرى . وعلى أية حال لم تحن الفرصة المناسبة للتحليل اللاحق Ex post لأن المشروعات المكملية التي يعتبر السد العالي بدونها أثرا تذكريا عقيما ، لم تستكمل بعد .

وليست هناك من اجابة للسؤال الذي يطرح عما اذا كانت مصر قد أصابت أو أخطأت في بناء السد عام ١٩٦٠ . فمن ينادون بأنها كانت مخطئة يجب أن يدركوا أن الدول ليس لها مطلق الحرية في اختيار توقيت تنفيذ المشروعات الكبيرة التي تنطوى على مساعدة

أجنبية ضخمة . وقد استغلت مصر الحرب الباردة . وكانت الأوضاع الدولية في الخمسينيات فريدة من نوعها . وقد لا تتكرر ثانية الفرصة التي أتاحتها لمصر . ومن ينادون أن مصر كانت على حق يقومون بالتقويم قبل الأوان أو يقدمون على تقويم غير كامل .

وفي النهاية يجدر بنا أن نتذكر أن أهمية السد تتجاوز الاقتصاديات . فقد تكون له ردود فعل اجتماعية هامة وإن كانت بطيئة إذا ما دخلت الكهرباء القرى وأثرت في أنماط الحياة والاتجاهات في ريف مصر . وعلى الرغم من أنه لا يزال هناك عمل كثير يتعين أدائه فإن السد قد خلق احساسا بالقدرة على الانجاز وبالكبرياء الوطني . وجعل مصر كذلك سهلة المنال على نحو خطير في حالة نشوب حرب . وقد يكون له وزن في صياغة السياسة الخارجية فضلا على قيامه بدور في الصراع داخل الشرق الأوسط في المستقبل . هذه الأمور من بين التكاليف والمكاسب التي لا يمكن لرجال الاقتصاد تقديرها ولكنها ذات أهمية أيضا .

وتتركز المهمة الكبرى اليوم في الافادة من السد العالي على أفضل وجه . ويتطلب هذا تقييما دقيقا للمشروعات المكملة التي ستحقق فوائده المحتملة . وتتعلق القضايا الزراعية بتوزيع المياه بين المساحة القديمة والجديدة ، وتكاليف الفرصة الضائعة Opportunity Cost الخاصة باستصلاح الأراضي الصحراوية . ويجب أن يراعى في تقويم المشروعات الصناعية أن ينظر للكهرباء المتولدة في أسوان أو في أي موقع آخر تصل اليه الكهرباء من خلال شبكة النقل الحالية ، على اعتبار أنها سلعة مجانية . كذلك يجب أن تأخذ الاستخدامات الأخرى التي تنطوي على استثمار جديد في التوزيع ، هذه التكاليف الرأسمالية في الاعتبار : ونذكر على سبيل المثال مشروعات ادخال الكهرباء للقرى للاستخدامات المنزلية والانتاجية ، وصناعة صيد الأسماك والسياحة في بحيرة ناصر .



والواقع أنه يجب أن يصبح السد العالى عنصرا رئيسيا فى خطة جديدة طويلة المدى . لقد غير على نحو له مغزاه من سمات الاقتصاد وأضاف الى موارده ، وطرح مجموعة جديدة من الروابط المحتملة بين جميع القطاعات الهامة كما فرض محددات جديدة . وتجاهل هذه الحقائق مضيعة للوقت وأمر خطير فى نفس الوقت . والفوائد التى ضاعت نتيجة التأخير غير الضرورى فى استغلال الطاقة الموجودة قد ضاعت الى الأبد . وينطوى التأخير فى اصلاح الآثار العكسية المترتبة على وجود السد العالى فى حالات معينة فى الأقل القليل ، على أضرار وخسائر فادحة . ولكن ليس هناك من دليل بعد على أن السد العالى ودلالاته قد أصبحت جزءا لا يتجزأ من التفكير الرسمى الخاص بسياسات التخطيط والتنمية . ومن سوء الحظ أن استكمال بناء السد قد حدث فى فترة اتسمت بصعوبات مالية وسياسية . فقد أدى الصراع العربى - الاسرائيلى الى تحول موارد نادرة عن الاستثمار فى أغراض التنمية وتوجيهها الى الانفاق على الأسلحة والدفاع . ولم يصبح للتنمية الاقتصادية اليوم الأولوية الرئيسية . فالحكومة لديها مشاغل أخرى وطاقاتها موجهة نحو غايات أخرى . وحتى مع هذا يمكن عمل الكثير على نحو أكبر مما قد يبدو أنه متوقع فى الوقت الحاضر وذلك للتحقق من بعض المكاسب الكامنة للسد داخل نطاق هذه القيود .



## الفصل السادس

# تغييرات تنظيمية

## مقدمة

لم يكن اهتمام الضباط الأحرار بالتنمية الاقتصادية مقصورا على التوسع فى مساحة الأرض المنزرعة وإعادة توزيع الملكية الزراعية، وتوحي التدابير التى اتخذوها خلال السنوات الأولى للثورة بأنه كانت لهم أهداف أخرى منذ البداية . ويتعلق أول هذه الأهداف بتنويع الهيكل الاقتصادى من خلال التصنيع أساسا . وقد انطوى هذا فى احدى المراحل على تشجيع أكبر للصناعة التابعة للقطاع الخاص ، واشتراك الحكومة فى مشروعات صناعية جديدة ، وزيادة معدل الاستثمار العام فى الكهرباء والزراعة وبعض الخدمات .

وسرعان ما تطور هذا وأدى الى تحول النظام الاقتصادى من المشروع الحر الخاص مع تدخل معتدل من جانب الحكومة ، الى وضع جديد أضحي فيه اشتراك الدولة فى الاقتصاد عن طريق التخطيط وعن طريق عمليات القطاع العام الكبير اشتراكا له مغزاه .

والحاجة الى تنويع الاقتصاد فكرة قديمة وهامة من أفكار الحركة الوطنية وترتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم آخر هو التمصير . فالمثقفون وبعض الساسة المصريون رفضوا دوما اعتماد الاقتصاد القائم على تخصصه الضيق فى تصدير القطن ، على الظروف العالمية التى تخرج عن نطاق رقابة الدولة وسهولة تعرضه للأزمات الاقتصادية الدولية والحروب ، وهو ما اتضح بجلاء فى الفترة بين عامى ١٩١٤ و ١٩٤٥ . ورفضوا أيضا السيطرة التى تمارسها

الجالية الأجنبية الصغيرة والمزدهرة ( التي بلغ تعدادها ١٤٦ ألف نسمة عام ١٩٤٧ ) والشرقيون المتمصرون الذين يتشبهون بالأجانب أكثر من تشبههم بالمصريين الوطنيين في ثقافتهم وعاداتهم ومصالحهم وطرق معيشتهم . وقد لقيت هذه الأهداف الخاصة بالحركة الوطنية ( تمصير الاقتصاد وتنويعه ) تعبيرا ملموسا وان كان محدودا ، في العشرينيات مع تأسيس بنك مصر اذ قام طلعت حرب وشركاؤه بانشاء أول بنك يملكه الوطنيون ويسيطرون عليه بصورة مطلقة . وكان الهدف من ذلك هو تحويل رأس المال المصرى من الزراعة الى قطاعات أخرى من أجل انشاء سلسلة واسعة من الشركات الجديدة ( فى الصناعة ، والتجارة ، والتأمين ، والبناء ، والنقل ) التى قام المصريون بتمويلها بالكامل وادارتها .

ومع هذا كان انشاء بنك مصر مبادرة خاصة تلقى أحيانا التشجيع والمساعدة وفى أحيان أخرى يقوم السياسة بالهجوم عليها وعرقلتها فى ذلك الوقت . وكانت الحكومات حتى الحرب العالمية الثانية تجبن بوجه عام عن اتخاذ اجراءات تفضى الى تحقيق تنويع هام فى الهيكل الاقتصادى . ومن المسلم به حقا أنه قد تم تشكيل لجنة عام ١٩١٧ لدراسة وضع الصناعة واحتمالاتها ولوضع توصيات جديدة . ولكن لم يعقب التقرير (١) . الا نشاط قليل ، وكانت التعريفات الجمركية التى بدأ فرضها عام ١٩٣٠ ورفعت فى عدة مناسبات بعد ذلك ، كانت مصدرا للإيرادات . ومع هذا ساعدت صناعة النسيج الناشئة وأضحت بعد الحرب أداة هامة فى السياسة الاقتصادية . وقد تم وضع برنامجين خمسين للانفاق العام على الرى ولدعم الصرح التمهيدى الاجتماعى ووافق البرلمان عليهما عامى ١٩٣٥ ، ١٩٤٧ ، ولكن التنفيذ كان فى هذه المرة غير كامل ، ويتسم بالتباطؤ . ولم يحدث أن تصور أحد ذلك الحين ، اجراء تغييرات فى النظام الاقتصادى عن طريق التأمين والتخطيط الشامل . وأغلب

الظن أن ذلك كان بعيدا عن الأذهان تماما (٢) . ومع هذا اتخذ نظام الحكم القديم خطوات نحو التمسير لا سيما إبان أواخر الأربعينيات حينما فرض حدا أقصى للنسبة المئوية للعمال اليدويين الأجانب ( واقتصر على نسبة ١٠٪ ) وعلى الموظفين ( بنسبة ٢٥٪ ) ( \* ) وعلى نسبة رأس المال الذى يملكه غير المصريين فى الشركات المساهمة ( ل ٤٩٪ ) وأصبحت اللغة العربية هى اللغة الرسمية التى تمسك بها الدفاتر وجميع الوثائق التجارية . وفى النهاية استكملت عملية تمسير النظام القضائى عام ١٩٤٨ بإلغاء المحاكم المختلطة ( \*\* ) .

وبدا أن الثورة قد عقدت العزم منذ البداية على تنفيذ التنوع الاقتصادى كهدف بحماس أكبر مما أبداه نظام الحكم القديم . ولذلك قامت فى عام ١٩٥٢ بإنشاء مؤسسة جديدة هى « المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى » من أجل دراسة مشروعات الاستثمار ، وهو المجلس الذى أصبح بعد ذلك « لجنة التخطيط » وقد نزع الضباط

---

( \* ) يرجع هذا الى نص المادة ٩٢ والمادة ٩٣ من القانون المعدل رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات الوقائع فى ١٠ يناير سنة ١٩٥٤ ( المترجم ) .  
الواقع أن نص المادة ١١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ لا ينهى الى هذه النتيجة والنص يجرى كالآتى :

( ١ ) يجب برص ٤٩٪ على الأقل من أسهم شركات المساهمة عند تأسيسها فى اكتاب عام يقصر على المصريين من الأشخاص الطبيعيين و الاعتباريين لمدة شهرين لم يكن قد تم بالفعل حصول المصريين على هذا القدر .  
( ٢ ) واذا لم تستوف النسبة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة بمجرد عرضها فى الاكتاب العام جاز تأسيس الشركة دون استيفائها كلها أو بعضها ( المترجم ) .

( \*\* ) أول قانون صدر بإيجاب استعمال اللغة العربية فى علاقات الأفراد الحكومية ومصالحها رقم ٦٢ فى ٢٠/٨/١٩٤٢ ثم صدر القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ بوجوب استعمال اللغة العربية فى المكاتب واللافتات فى اقليمى الجمهورية ( المترجم ) .

فيما يتعلق بالتمصير الى التزام الحذر ابان السنوات الاولى لحكمهم ، وكان هذا يرجع جزئيا الى أسباب اقتصادية ( حيث كانوا يأملون في تشجيع الاستثمار الأجنبي ) ولكنه كان يرجع أساسا لأسباب سياسية في محاولة منهم لبث الطمأنينة في نفوس الدول الكبرى فيما يتعلق بنواياهم ولكسب التأييد والاعتراف وخاصة لانهم كانوا يشتركون في مفاوضات حساسة مع الحكومة البريطانية حول تصفية القواعد العسكرية . ومع هذا أدى تأميم قناة السويس بعد ذلك ( عام ١٩٥٦ ) الى سياسة تمصير جذرية امتدت ، في غضون بضع سنوات ، الى جميع أوجه النشاطات والمؤسسات الاقتصادية التي كانت لا تزال في أيدي الأجانب .

وكانت الرفاهية الاجتماعية هدفا عريضا آخر للثورة . وقد رأينا كيف أن قوانين الاصلاح الزراعي قد انعكس فيها هذا الهدف ، ولكنه استمر أيضا في مجالات أخرى وبصورة أساسية في ميدان التعليم ، والصحة ، وتوفير الخدمات الاجتماعية . وثمة صلة وثيقة بين التأميمات وما سمي « بالقوانين الاشتراكية » التي منحت مكاسب جديدة للعمال اليدويين في قطاعي البناء والصناعة وبين « جملة العمالة » التي ألزمت ادارات الحكومة والقطاع العام بتعيين أعداد كبيرة من العاملين الجدد (\*) .

ويمكننا أن نرى في مجالي التعليم والتشريعات العمالية عناصر استمرار بين الثورة ونظام الحكم السابق . فقد كان الانفاق العام

---

(\*) ما يسميه الكاتب بالكاسب الاشتراكية هي : حق العمال في نصيب معين من أرباح الشركات التي يعملون فيها واشتراكهم في ادارتها عن طريق انتخاب أربعة من مجلس الادارة وتحديد ساعات العمل بسبع ساعات في اليوم ، ووضع حد أدنى للأجور ؛ وتحميل الشركات بالمصروفات الطبية للعاملين فيها ( المترجم ) .

على التعليم آخذاً في الزيادة على نحو من السرعة منذ الثلاثينيات .  
وقد عمل طه حسين الأديب الضريع الذي أصبح وزيراً للتعليم قبل  
قيام الثورة مباشرة على نشر وجهة نظره بأن « التعليم يجب أن يكون  
بالمجان كالماء والهواء » . وفي عام ١٩٤٦ بدأت الحكومة برنامجاً  
لنشر الرفاهية في الريف ( يتضمن إنشاء المجموعة المشتركة في  
القرى وهي تضم في نفس المبنى حجرة عمليات ومدرسة ، ومركزاً  
للتوسع الزراعي ووحدة للشئون الاجتماعية ) ، ولكن هذا المشروع  
واجه صعوبات ترجع جزئياً إلى مشكلات اختيار الموظفين . ويرجع  
أصل التشريعات العمالية إلى العشرينات ولكنها طورت إلى حد كبير  
مع حلول الثورة .

ولا تحرم عناصر الاستمرار القائم بين نظامي الحكم القديم  
والجديد الثورة من أهميتها . فلم تبتدع الثورة العديد من الآراء  
والأهداف الجديدة . إذ من اليسير أن نرجع أصل أفكار ومشروعات  
معينة لفترات سابقة مثلما فعلنا بالنسبة للإصلاح الزراعي والسد  
العالي . ومن السهل أيضاً أن نجد سوابق لعدد من السياسات  
الحديثة . ولكن الثورة كان لديها في حالات معينة ارادة انتهاج هذه  
السياسات وفي أحيان أخرى كانت لديها الوسائل اللازمة لايجاد  
أوضاع ملائمة بوصفها موضع التنفيذ والعون اللازم لذلك . ويمكن  
الاختلاف بين الحكومة القديمة والحكومة الجديدة - وهي اختلافات لها  
أهميتها - في نوع العمل الذي كان ناصر على استعداد لممارسته ،  
وفي سرعة التنفيذ واتساع نطاقه . وسوف نناقش في هذا الفصل  
التخطيط والتأميم وظهور القطاع العام . وفي الفصل القادم  
سنناقش القضايا المتعلقة بالتصنيع وبالسياسة الاجتماعية .



## التخطيط :

### ( أ ) المجلس الدائم للانتاج القومى :

أصدرت الحكومة المرسوم رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٢ الذى يقضى بإنشاء مجلس دائم للانتاج القومى ، وهو هيئة مستقلة تابعة لمجلس الوزراء ، يرأسها رئيس الوزراء . ودورها يتلخص فى دراسة مشروعات التنمية فى الزراعة ، والكهرباء ، والتجارة ، والنقل ، والصناعة ، ودراسة الوسائل اللازمة لتشجيع الصناعة من اجل « تطوير التصنيع فى القطاع الرئيسى للاقتصاد » واعادة تنظيم الأسواق المحلية وتنشيط الصادرات ، واجتذاب رأس المال الاجنبى والمحلى ، وتغيير الهيكل الضريبي و هيكل التعريفات الجمركية . وفى النهاية اقتراح التشريعات . ولم تكن المهمة عريضة فحسب ولكنها كانت ملحة أيضا نظرا لان المجلس أعطى مهلة عام واحد فقط لوضع برنامج لمدة ثلاث سنوات . وكان للمجلس سلطة المبادأة فى تنفيذ المشروعات سواء بطريق مباشر أو بالتعاون مع وكالات حكومية أخرى أو بالاشتراك مع القطاع الخاص . وكان من المتوقع أن يقوم بمتابعة التنفيذ والأداء وتقديم تقارير سنوية .

وقام المجلس ( وهو يضم وزراء ، ومهندسين ورجال اقتصاد ، وصناعة وبنوك بجانب متخصصين آخرين ) بإنشاء عدة لجان . ويبدو أنه قد مارس عمله على وجه السرعة وبدرجة عالية من الكفاءة اذا حكمنا على ذلك من المدى المتسع للمشروعات التى كانت موضع دراسة ، ومن المسح الطموح لموارد البلاد الذى أجرى خلال العام الأول . ويكشف تحليل لميزانية المجلس الخاصة بالتنمية خلال العامين الماليين ١٩٥٤/١٩٥٥ و ١٩٥٥/١٩٥٦ عن نمط يثير الاهتمام مع وجود الصرح التمهيدى للتنمية الذى يستأثر بأكبر قدر من المخصصات . ويتضح أيضا اهتمام الثورة المبكر باستصلاح

الأراضي فضلا عن التركيز على الكهرباء باعتبارها شرطا لازما للتصنيع . وقد ارتفع نصيب الصناعة على نحو ملاحظ في العام الثاني بعد أن كان ضئيلا في العام الأول . وتكمن الجدة في هذا البرنامج بالمقارنة بميزانية الحكومة في العهود السابقة على وجه التحديد ، في ظهور الصناعة كعنصر من عناصر الانفاق العام وفي المخصصات الضخمة للكهرباء واستصلاح الأراضي .

#### جدول ٦ - ١

ميزانية التنمية للمجلس الدائم ١٩٥٤ / ١٩٥٥ و ١٩٥٥ / ١٩٥٦

	١٩٥٥/١٩٥٦	%	١٩٥٥/١٩٥٤	%
الرى والصرف	٩٧٨٠	٢٣	٦٩٠٥	١٣
الزراعة	٤١٦٧	١٠	٢٧١٨	٥
استصلاح الأراضي	٦٤٧٨	١٥	٩٠٤٣	١٧
السد العالي	-	-	٢٨٥٠	٥
الصناعة				
( تضم البترول والتعدين )	٣٠١٧	٧	٨٢١٣	١٥
الكهرباء	٧٢٩٠	١٧	١٠١٦٨	١٩
النقل	١١٤٢٠	٢٧	١٣٨٥١	٢٥
التخزين (صوامع الحبوب)	١٠٠	١	٥٠٠	١
الاجمالى	٤٢٢٥٢	١٠٠	٥٤٢٤٨	١٠٠

المصدر : كونت هذه الارقام من تقرير بالعربية للمجلس الدائم للإنتاج القومى سنة ١٩٥٥ .

ولا يمكننا الا أن نختلف مع ما ذهب اليه أوبرين بقوله « ان معظم الاستثمارات التي اقترحها المجلس ظلت تمثل نفقات عامة تقليدية » مثل الرى والصرف والنقل . ذلك لأن البنود التي كان يعنيها بلغت نسبتها ٥٠ ٪ من الميزانية عام ١٩٥٤/١٩٥٥ و ٣٨ ٪ عام ١٩٥٥/١٩٥٦ .

وتكمن أيضا أهمية المجلس الخاص بالتصنيع فى اختيار المشروعات التي تولى اهتماما خاصا لصناعات السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة . وكان من بين المشروعات الأولى التي أوصى المجلس بها مصنع الحديد والصلب ، ومصنع لانتاج عربات السكك الحديدية والاثنان فى حلوان فضلا على مصنع للأسمدة فى أسوان . وقد قامت الدولة وغيرها من المؤسسات العامة فى عام ١٩٥٧ بتمويل هذه المصانع وأعد المجلس خططا لمصنع الورق تكون فيه الحكومة المساهم الأكبر ، وشجع على انشاء مصنع خاص لانتاج الكابلات الكهربائية عام ١٩٥٣ حيث تم انشاؤه برأسمال فرنسى - مصرى مشترك . وانشاء شركة النسر الشهيرة لصناعة الاطارات الداخلية والخارجية للسيارات . وقد حصلت على عقد حكومى لتوريد جميع الاطارات التي تحتاجها المصالح العامة . وهكذا بادر المجلس باحداث تغييرات هيكلية هامة فى مجال التصنيع عن طريق انشاء صناعيتين جديدتين تماما هما : صناعة المطاط وصناعة الحديد والصلب . وفى القطاعات المتعلقة بالتصنيع لقى كل من الكهرباء والبتروول اهتماما كبيرا . وكان العمل قد بدأ فى سنة ١٩٤٧ لانشاء محطة كهرباء مائية عند خزان أسوان القديم فى عهد الحكومة السابقة واستؤنف فى عام ١٩٥٣ بعد أن كان قد تعرض لتأخير مستمر وأعطيت أولوية كبرى لانشاء محطتين للكهرباء الحرارية ( شمال القاهرة والتبين ) . وقدم قانون التعدين لعام ١٩٥٣ حوافز جديدة للتنقيب عن البترول الذى ضعف بعد الحرب العالمية الثانية . ومنحت الشركات امتيازات جديدة من أهمها

الامتياز الممنوح لشركة كورونودا للبترول بالصحراء الغربية ( عام ١٩٥٤ ) ، كذلك زادت طاقة معمل التكرير التابع للحكومة في السويس . وبدأ في عام ١٩٥٤ انشاء معمل تكرير آخرين أحدهما في الاسكندرية والثاني في مسطرد بالقرب من القاهرة .

ويجب أن نتبع في أساس المجلس ونشاطاته المبكرة ، تطورين تنظيميين ( هما التخطيط والقطاع العام ) اكتسبا اهمية في السنوات الأخيرة . ومن المثير للاهتمام الاشارة في هذا الصدد الى أنه قد زعم أن أحمد فؤاد الاقصادى الماركسى قريب الصلة جدا بناصر الذى أوحى بقرار انشاء هذا الجهاز . وقد أدرك الدارسون للاقتصاد المصرى الصلات بين المجلس ومؤسسات التخطيط التى خلقتة . وقد وصف بعضهم على نحو مناسب السنوات بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٥٧ بأنها سنوات « تخطيط جزئى » . غير أن دلالة مشاركة الحكومة في صناعات جديدة لم تلق اهتماما كافيا على الرغم من أنها كانت علامة لا تخطئ على مولد القطاع العام . وجدير بالذكر أن هذه المشاركة تعتبر من جانب الحكومة تخليا عن دورها التقليدى الذى كان يدعو لانشاء مؤسسات جديدة خارج الاطار الوزارى ووضع نواة لبيروقراطية جديدة مع اهتماماتها الراسخة .

### (ب) الانتقال الى التخطيط الشامل :

كان التحول سريعا في مجال التخطيط . فقد تم في مارس ١٩٥٥ تشكيل لجنة قوامها من الوزراء تسمى لجنة التخطيط القومى ( وكانت في واقع الأمر لجنة فرعية تابعة للوزارة ) وكلفت هذه اللجنة بمهمة « صياغة مشروع خطة شاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية القومية ولا تكمن دلالة هذا القانون في اللجنة التى قضى بتشكيلها ولكن في أنه ذكر صراحة لأول مرة كما يبدو عبارة خطة شاملة . وتم ، في يناير ١٩٥٧ ، انشاء هيئة جديدة تحمل

نفس الاسم ، وكان لها هيكل ذو مستويين أحدهما اللجنة العليا برئاسة رئيس الجمهورية وهى مسئولة عن وضع الخطوط العريضة للخطة والموافقة النهائية عليها ، والأخرى لجنة التخطيط البحت وتعرف عادة باسم ( NBC أى لجنة التخطيط القومى ) . وقد استوعبت هذه اللجنة جميع اللجان والمجالس التى كانت تعنى بالتخطيط من قبل .

وألغى رسميا مجلس الانتاج القومى والهيئة الشقيقة المسماة مجلس الخدمات العامة ( التى أنشئت عام ١٩٥٣ لاداء مهام شبيهة بمهام مجلس الانتاج وتختص بالتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية ) لأنهما كانا يجمعان فى آن واحد بين وظيفتى التخطيط والتنفيذ ( ويتمثل فى ادارة نصيب الحكومة فى الشركات المختلطة ) ، وهما وظيفتان تؤديان بدرجة من الكفاية أكبر لو قام بكل منهما هيئات منفصلة عن الهيئات التى تمارس الوظيفة الأخرى ، والواقع أنه فى نفس اليوم الذى صدر فيه قانون التخطيط القومى فى ١٢ يناير ١٩٥٧ صدر مرسوم آخر بتكوين المؤسسة الاقتصادية Economic Organization ) وهى هيئة عامة تتولى مصالح الحكومة فى القطاع المختلط .

وقد يبدو لأول وهلة ، وكما أكد مرارا جميع الكتاب الذين كتبوا عن الاقتصاد المصرى ، أن الحكومة المصرية كانت « تعنى الدخول فى نطاق الأعمال عام ١٩٥٧ » . وكان على لجنة التخطيط القومى أن تضع خطة خمسية تفصيلية وشاملة ( تنفذ أصلا خلال السنوات الميلادية من ١٩٦٠ - ١٩٦٤ ، ثم تعدلت بعد ذلك فأصبحت للسنوات المالية ١٩٦٠/١٩٦١ - ١٩٦٤/١٩٦٥ ) وذلك باعتبارهما مرحلة أولى لبرنامج عشرى . ولذلك أعطيت لجنة التخطيط القومى الوقت الكافى لاعداد وثيقة التخطيط وهى ظاهرة تبعث على الدهشة اذا وضعنا فى الاعتبار أن الحكومة الثورية طالبت

عام ١٩٥٢ بوضع تصميم مبدئي للسد العالى فى غضون ثلاثة أشهر ، وطالبت المجلس الدائم للانتاج القومى بوضع ميزانية للتنمية خلال عام من انشائه .

وكان من المقرر أن يستمر « التخطيط الجزئى » خلال فترة الثلاث السنوات التى أنقضت بين الغاء المجلس الدائم للانتاج القومى: وفى عام ١٩٥٧ وضع الوزراء المختصون برنامجين حسيين للصناعة (١) والزراعة ووفق عليهما على أن يبدأ تنفيذهما فى العام التالى . ومن المفارقات أن الانتقال من ميزانية التنمية الخاصة بقطاعات متعددة يعدها المجلس الدائم للانتاج القومى الى خطه شامله نعهدها لجنة التخطيط القومى قد تأثر ببرامج الاستثمار العاطله عن التنسيق والتي أعدتها هيئات تختص بالمصالح الخاصة بأقسامها أكثر من اهتمامها بمتطلبات الاقتصاد الأكثر شمولاً . ولعل عزيز صدقى الذى كان نشيطاً وطموحاً ويشغل فى ذلك الحين منصب وزير الصناعة كان مسئولاً الى حد كبير عن هذه التطورات بحثاً عن دور لنفسه ولوزارته المنشأة حديثاً معاً . وعلى الرغم من أنه ينسب اليه النشاط المفاجئ الذى شهدته التصنيع فإن أضراراً كثيرة وقعت . فأولاً يبدو أن وزارة الصناعة كانت تهتم بكم المشروعات التى تقوم بها أكثر من اهتمامها بكيفية ( فقد كان الطموح يفضى الى افتتاح مصنع كل يوم ) وكانت الخطة الصناعية الأولى وثيقة ، تتسم بالفوضى والعجلة ومسئولة عن عدد من المغامرات المشؤومة . وثانياً تنزع البرامج الخاصة بالقطاعات الى أن تكون معيبة على نحو متأصل نظراً لانعدام اطار الاقتصاد الجمعى الذى يضمن أن تحقيق التساند الأساسى بين المشروعات وبقية الاقتصاد قد أخذ فى الاعتبار . وثالثاً كان لتوزيع وظائف التخطيط على الوزارات خلال هذه الفترة دلالات بالنسبة للخطة الخمسية الأولى نظراً لأن لجنة

---

(\*) أطلق رسمياً على هذا البرنامج الاستثمارى اسم خطة التصنيع الأولى .

التخطيط القومى أصبحت مقيدة فى اختيار المشروعات المناسبة بالقوائم التى تملئها الوزارات وبالأولويات الواردة بها .

### الخطّة الخمسية الأولى وما بعدها :

لقد كتب الكثير عن الاعداد للخطّة الخمسية الأولى ومحتوياتها حيث أعدت أربعة مجلدات باللغة الانجليزية عن الاقتصاد المصرى ، واستكملت فى أوائل الستينيات حينما ظهر أن الخطّة بدت أهميتها القصوى على الرغم من أنها لم تكن قد نفذت بالكامل . فليرجع القارئ الذى يعنى بالأمر الى هذه المراجع وسوف نركز هنا على بضع نقاط بارزة وعلى قضايا قد يختلف رأينا حيالها عن رأى المعاصر (\*) .

ولعل العمل التمهيدى لوضع مسودة للخطّة كان أهم حدث مثير ومجز فى تاريخ التخطيط فى مصر . وقد استعانت لجنة التخطيط القومى بأفضل الكفاءات فى البلاد وفى الخارج . لقد قاموا بتجميع قدر هائل من المعلومات الاحصائية عن تطور الاقتصاد بعد الحرب العالمية الثانية وحاولوا وضع جداول المدخلات والمخرجات ، ومجموعات متناسقة من الحسابات القومية ، وموازن السلع لعامى ١٩٥٤ و ١٩٥٩ وحاولوا تجربة عدد من نماذج التخطيط . ويدين الدارسون للاقتصاد المصرى بعدد من المصادر القيمة للمعلومات النوعية لهذا العمل ، وقد أفاد علم التخطيط الاقتصادى من التقدم النظرى الذى حققه فريش Frisch و تنبرجن Tinbergen وهانسن Hansen وآخرون خلال فترة عملهم مع هيئات التخطيط المصرية . وتجدر الإشارة ، على سبيل المثال ، بأنه يبدو أن طريقة بتبرجن المسماة بطريقة شبه المدخلات والمخرجات والتى أشارت لأول مرة الى استخدام الأسعار العالمية كأسعار ظل Shadow Prices

---

(\*) ان مناقشة الانجاز الفعلى خلال فترة الخطّة تمثل جزءا لا يتجزأ من الفصل الثامن .

( وهي فكرة شرحها بعد ذلك هانسن في محاضراته التي ألقاها بناء على دعوة من وليتل وميرليس (X)، والمسماة بمحاضرات DE VRIES في الوجيز الخاص بتقييم المشروعات (٦) ويبدو أنها قد تطورت خلال فترة الاعداد للخطة المصرية . ومع هذا فلم يستفد من كل هذه الأعمال التمهيدية الا قليل في رسم الخطة .

وثمة تحليل موجز عن محتويات الخطة نورده فيما بعد . فكان الهدف بعيد المدى هو مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات . أما الهدف الأقرب فهو رفع مستوى الدخل القومي بنسبة ٤٠٪ خلال الخمس السنوات الأولى . وهناك ناحيتان تثيران الاهتمام في هذه الخطة هما : برنامج الاستثمار ومجموعات الحسابات القومية التي توضح بالأرقام وجهات نظر الهيئة المعنية بالتخطيط فيما يتعلق بكيفية تطوير الاقتصاد .

ان النمط القطاعي للاستثمار كما هو وارد في الخطة والذي جاء في الجدول ٦ - ٢ بطريقة مفصلة نوعا ما يكشف شيئا عن الأولويات ومجالات الاهتمام الخاص . وعلى عكس الرأي السائد فان الزراعة لم تهمل لصالح الصناعة فنصيبها من اجمالي الاستثمار في الخطة يعادل نصيب التصنيع . وينزع المرء الى القول بأن المخططين فسروا حرفيا مفهوم التوازن بين القطاعات ، وهي فكرة ترددت كثيرا في مذكرات لجنة التخطيط القومي وغيرها من الوثائق . ومن اليسير أن ترى ظواهر معينة تشارك فيها الخطة ميزانيات التنمية الباكورة ومنها على سبيل المثال المخصصات الكبيرة نسبيا للكهرباء ،

---

(\*) أقام تلاميذ De Vries مؤسسة باسمه في ٢ مايو ١٩٥٤ لمناسبة عيد ميلاده السبعين والاستاذ De Vries ( ١٨٨٤ - ١٩٥٨ ) كان أول أستاذ للاقتصاد في مدرسه هولندا للاقتصاد Nethers Land School of Economics التي تأسست سنة ١٩١٣ ( المترجم ) .



واستصلاح الأراضي ، والنقل وما يتعلق بالتنقيب عن البترول وإنتاجه وهو ما يستغرق جميع الاستثمارات الخاصة بالتعدين . ويتركز الاهتمام في التصنيع على صناعات السلع الوسيطة ( ٣ ب - ٣ ج في جدول ٦ - ٢ ) والتي كان نصيبها نحو ٥٣ ٪ من اجمالي مخصصات التصنيع ( ٥٧ ٪ من صافي الاستثمار المخطط في هذا القطاع ) . ومع هذا أغفلت السلع الرأسمالية ، ذلك لأن معظم الاستثمارات تحت البند ٣ د « آلات ومعدات النقل ، أدرجت تحت بند السلع الاستهلاكية المعمرة والسيارات الخاصة ، والانحياز الى المدن في قطاع الاسكان » واضح للعيان . وفي الواقع لم توضع التدابير اللازمة بالنسبة للقرى القديمة في وادي النيل والدلتا نظرا لأن البند رقم ٦ ب يتضمن مشروع توطین النوبيين الذين شردهم السد العالي ، والاسكان في الأراضي المستصلحة حديثا . وفي مجال النقل حظيت السكك الحديدية كالعادة بنصيب الأسد . والاهتمام منصب في الخدمات على التعليم . ولكن هذا البند صغير نسبيا ( ٢٤ ٪ اجمالي استثمارات الخطة ) وعلى الرغم من أهمية مشكلة السكان والأمراض المتوطنة التي تشكل عوائق أمام التنمية الاقتصادية فإن موارد ضئيلة تشمل تنظيم الأسرة ، خصصت للشئون الصحية . ويبدو أن السياحة أهملت على الرغم من أنه كان من الممكن ترقيةها لكي تحقق فوائد جمة في أوائل الستينيات . وثمة ظاهرة جديرة بالاهتمام في الخطة هي أنه تم توجيه مخصصات البحث العلمي خطأ الى الطبيعة النووية والى انشاء جامعة جديدة في الوقت الذي كان يمكن استخدامها على نحو أكثر فائدة في البحث الصناعي ( مثل تكييف التكنولوجيا المستوردة مع الظروف المصرية واستنباط منتجات جديدة من مواد خام محلية ) ، أو في الزراعة ( لاستنباط بذور ولأساليب فنية جديدة للإنتاج ) أو في الأغراض الطبية .

جدول ٦ - ٢

جولة الاستثمارات الاجمالية في الخطة الخمسية الاولى  
( ١٩٦٠/١٩٦١ - ١٩٦٤/١٩٦٥ ) للقطاعات  
بالاسعار الثابتة في عامي ( ١٩٥٩/١٩٦٠ )

بالليون جنيه		النسبة المئوية	
الزراعة	٢٨٢٢	٢٢٤	١٠٠.٠
( ١ ) التوسع الرأسي	٥.٨	١٢٢	١٠٠.٠
( ب ) استصلاح الاراضي	١٧٢٤	٤٥٢	٤٥٢
( ج ) الري والمرف	١١١٧	٢٩٢	٢٩٢
( د ) السد العالي باستثناء الكهرباء	٤٧٢	١٢٢	١٢٢
٢ - التعدين ويشمل البترول الخام والتعقيب عنه	٥٢٤	٢٣	٢٣
٣ - التمهيد	٢٨٢٢	٢٣٤	٢٣٤
( ١ ) المواد الغذائية والمنسوجات والملابس	٧٩٨	٢٠.٨	٢٠.٨
( ب ) الخشب والورق والعلف والكيماويات والبترول - الامداد	١٥٤.٩	٤.٠٤	٤.٠٤
( ج ) المعادن الاساسية ومنتجاتها	٤٨٦	١٢.٧	١٢.٧
( د ) الآلات ومعدات النقل	٦٢١	١٦.٤	١٦.٤
( هـ ) بنود اخرى (متها قطع الفيان)	٤٧٤	٦.٧	٦.٧
٤ - الكهرباء ( تتضمن محطة كهرباء السد العالي )	١٢٨.٥	٨.٥	٨.٥
٥ - النقل - المواصلات - التخزين	٢٦٩.٢	١٦.٤	١٠٠.٠

٢٧٠٢	١٠٠٠٠	( أ ) المسكن الحديدية
٢٠٠٥	٥٥٠٢	( ب ) النقل البرى
١٤٠١	٢٧٠٩	( ج ) الانهار - البحار - الجو -
		انابيب البترول
١٢٠٠	٢٥٠٠	( د ) قناة السويس
١١٠٦	٢١٠٢	( هـ ) الاتصالات اللاسلكية
٢٠٦	٩٠٨	( و ) التخزين
<hr/>		
٨٠٦	١٤٠٠٠	٦ - الاسكان
٨٠٠٧	١١٢٠٠	( أ ) فى المدن
١٩٠٢	٢٧٠٠	( ب ) فى القرى
٢٠٩	٤٧٠٦	٧ - مرافق عامة
٦٠٢	١٠١٠٧	٨ - خدمات
٢٨٠٥	٢٩٠٢	( أ ) التعليم
٨٠٨	٩٠٠	( ب ) الصحة
٦٠٠	٦٠١	( ج ) البحث العلمى
٩٠٥	٩٠٦	( د ) السياحة
٢٧٠٢	٢٧٠٨	( هـ ) بنود أخرى
٧٠٢	١٢٠٠٠	٩ - تغييرات فى رأس المال
١٠٠٠٠	١٠٦٢٦٠٤	الاجمالى

ملاحظة : ارقام الاستشعار لا تشمل الارضى .  
المصدر : الاطار العام للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يوليو ١٩٦٠ ، يونيو ١٩٦٥ . القاهرة ١٩٦٠

وفى النهاية لم ينس رجال التخطيط المصريون التغييرات فى المخزون السلعي ، وهو ما يغفله المخططون عادة فى خطط عديدة . ولكن يبدو أن الزيادة المستنبطة ( ١٢٠ مليون جنيه مصرى ) كبيرة على نحو غير مناسب (\*) . ولكن ما اذا كانت لجنة التخطيط القومى قد اعتقدت أن التوسع المستهدف فى الصناعة والزراعة سيؤدى الى مثل هذا التكوين السلعي الهام . أما اذا كان المخططون قد سمحوا بكميات أكبر مما هو مطلوب منه كعنصر يعوض التقديرات الناقصة لبنود الاستثمار الأخرى ، فانه ما زال سؤالاً مطروحاً .

ويعتبر المستوى الاجمالى للاستثمار مرتفعاً نظراً لأنه ينطوى على معدل الاستثمار يزيد على ٢٠٪ خلال الخمس السنوات اذا ما قورن بمعدل الاستثمار الفعلى الذى يبلغ ١٤٪ تقريباً فى عام ١٩٥٩/١٩٦٠ . ونظراً لأن الخطة لم تطرح تفصيل أرقام الادخار بين المدخرات المحلية والمدخرات الأجنبية فلا يمكن أن يقال الكثير عن الاقتراض الأجنبى ، ومشكلات تمويل تراكم رأس المال من عام ١٩٦٠/١٩٦١ ، ١٩٦٤/١٩٦٥ . وقد نرعت مناقشة ما كتب عن هذا الموضوع الى التصيل . ومع هذا أشار المخططون الى أن الاقتصاد سينتهى بوجود فائض فى ميزان المدفوعات قدره ٤٠ مليون جنيه فى العام الأخير من الخطة ومن ثم ستتزايد المدخرات المحلية بأسرع من الاستثمار خلال فترة الأعوام الخمسة . وما زالت الافتراضات التى تكمن وراء هذا التفاؤل محيرة للغاية .

وتوحى تنمية القطاعات كما تصورها المخططون الى أنهم قللوا من أهمية الصعوبات التى كبحت جماح التوسع الذاتى لقطاع الخدمات فى اقتصاد يتسم بمعدل عال من النمو السكانى . وقد

---

(\*) ان متوسط الزيادة السنوية وقدرها ٢٤ مليون جنيه تمثل ١٥٪ من اجمالى الناتج القومى فى منتصف عام الخطة ١٥٧٠ مليون جنيه عام ١٩٦٢ و ١٩٦٢ بالاسعار الثابتة ١٩٥٩/١٩٦٠ ) .

توقعوا أن ينخفض نصيب الزراعة في اجمالي القيمة المضافة من ٣١٢٪ عام ١٩٥٩/١٩٦٠ الى ٢٨٪ عام ١٩٦٤/١٩٦٥ ، مع ارتفاع نصيب الصناعة ( التعدين والتصنيع والكهرباء ) من ٢١٢٪ الى ٣٠٪ وانخفاض نصيب القطاع الثالث (\*) ( ويتضمن الانشاء والنقل ) من ٤٧٦٪ الى ٤١٥٪ خلال نفس الفترة . ويختلف هذا النمو عن التطورات السابقة في شيئين : انه ينطوى على انخفاض في نصيب الخدمات في الدخل القومي بالرغم من ارتفاعه المستمر منذ الحرب العالمية الثانية ، وينطوى أيضا على معدل للنمو الصناعي أسرع مما تحقق حتى ذلك الحين . والواقع ، فمن المنتظر ، أن تساهم الصناعة ب ٢٦٧ مليون جنيه في زيادة اجمالي الناتج القومي المخطط (بتكلفة عوامل الانتاج) وقدرها ٥١٣ مليون جنيه أو بمعدل يزيد على ٥٠٪ . ومن المتوقع أن تنمو الزراعة بأسرع من قطاع الخدمات ( زيادة قدرها ٢٨٪ و ٢٢٪ في اجمالي المساهمة في الناتج القومي على التوالي ) .

وتكشف مقارنة الزيادات المستهدفة في العمالة باجمالي القيمة المضافة عن الافتراضات الخاصة بنمو انتاجية العمالة . ومن المتوقع أن يزيد اجمالي القيمة المضافة لكل عامل بين عامي ١٩٥٩/١٩٦٠ و ١٩٦٤/١٩٦٥ وفقا للنسب المئوية التالية : الزراعة ١١٪ ، والصناعة ٤٨٪ والتشييد ٥٪ والنقل ١٣٪ ، والتجارة ٢٨٪ ، والخدمات ١٠٪ . وتبدو هذه الأرقام لأول وهلة معقولة بالنسبة للزراعة ومتشائمة على نحو غير ملائم بالنسبة للنقل نظرا للزيادات التلقائية في حركة المرور في قناة السويس ، وبالغة السخاء بالنسبة للصناعة حيث يبدو من غير المتصور تماما أن يبلغ معدل نمو انتاجية العمل ٨٪ في المتوسط كل عام ، على الرغم من ( أو ربما بسبب ) التأكيد على القطاعات التي تتسم بكثافة رأس المال .

(\*) ويقصد به قطاع الخدمات - أي بعد استبعاد قطاعي الزراعة والصناعة

لا المترجم .

ومن العسير فهم المعدل المنخفض فى قطاع التشييد الذى يدل على وجود بسيط أو على عدم وجود تغيير على الإطلاق فى أساليب البناء الفنية ، وذلك فى خطة تتضمن السد العالى . والاشغال الهندسية الثقيلة والهياكل الصناعية المعقدة . ويبدو كما لو كانت لجنة التخطيط القومى قد افترضت درجة عالية من نقص العماله فى التجارة . ومن ثم المعدل المرتفع نسبيا فى هذا القطاع ( ٥ ٪ كل عام ) . وبما أن الانتاج فى الخدمات يوازى الأجور بوجه عام فان مفهوم انتاجية العمل ليس له معنى كبير فى هذا القطاع . ويفيد توقع لجنة التخطيط القومى ببساطة الى أنهم توقعوا أن ترتفع الأجور الحقيقية فى قطاع الخدمات بمعدل ٢ ٪ تقريبا كل عام .

وكما ذكرنا آنفا لم يستغل المخططون بدرجة كافية العمل التمهيدى والنصيحة التى تلقوها . وعلى الرغم من أن قدرا كبيرا من اللوم يقع على النوعية المنخفضة للبيانات ( الخاصة بجداول المدخلات والمخرجات وغيرها من التركيبات الاحصائية ) وعلى تعقيد نماذج التخطيط التى أعدت فى فراغ ، فان هناك أوجه قصور أخرى لا يزال يعوزها التفسير أو يبدو من الصعوبة بمكان تبريرها . وهى تعزى ، فى الواقع ، الى الوقت غير الكافى حيث أرغمت اللجنة العليا لجنة التخطيط القومى ، على إعادة النظر فى المعدل المستهدف لنمو الانتاج وتعديله من ٣٥ ٪ الى ٧٠ ٪ كل عام . ولكن النقطة الغامضة فى القصة هى السبب الذى دفع لجنة التخطيط القومى لأن تختار فى البداية مثل هذا الهدف المنخفض . واذا حكمنا على الوضع من حيث أداء الاقتصاد بعد عام ١٩٤٥ فللمرء أن يتساءل عما اذا كانت هناك حاجة لأية خطة أو جهد خاص كى يحقق الاقتصاد معدل تنمية أقل مما تحقق الآن . وكان الوقت متوفرا ، فى الواقع ، ولكنه تبدد من ناحية نظرا لأن جزءا كبيرا منه أنفق فى المسودة التمهيدية وتبدد من ناحية أخرى لأنه أسىء استغلاله نظرا لتحويل

الموارد لاعداد نماذج لا يمكن تطبيقها . ويبدو ايضا أن انماهج والمبادئ والمعايير التي استخدمت في رسم الخطه كانت خاصته من بعض النواحي .

وتنقسم مناحي النقد . الى ثلاث فئات عريضة . وتتعلق الاولى بعدم وجود خطوط عريضة لسياسة تنفيذ الخطه ولا تبرز هذه القضية ، الى حد كبير ، بالنسبة للاستثمار نظرا لانه كان يتوقع من الحكومة والمشروعات العامة أن تأخذ معظم المشروعات الجديدة غيرها من استثمارات والمدخرات ، والانتاج ، والعمالة ، والصادرات وميزان المدفوعات . وقد انطوت الخطه على تنبؤات خاصه بكل هذه المجاميع وافترضت أن القطاعات الاقتصادية التي تدرج من المستهلك الى الشركات الخاصة والقطاع العام ستستجيب تلقائيا الى حوافز النفقات الاستثمارية على نحو خليق بتحقيق توقعات الخطه . وقد أكد أوبرين هذا الافتقار الى التنسيق مع القطاع الخاص في عمليه التخطيط ، وانعدام سياسات اقتصادية جمعيه صريحة خليقة بان تساعد الحكومة على التوصل الى الاستجابات المرغوب فيها (٧) . وقد انتقد هانسن ومرزوق الخطه لا بسبب فشلها في تحديد سياسات معينه ( ومن الأفضل ترك هذا الأمر للميزانيات السنوية بغرض تحقيق المرونة ) ولكن بسبب عدم وجود دراسات أولية عن مدى واقعية الأهداف وتناسق التنبؤات فيما يتعلق بالمجموعات البديلة من التدابير الخاصة بالسياسة (٨) . وتكشف هذه الانتقادات شيئا ما عن الطبيعة الحقيقية للخطه الخمسية الأولى التي لا تخرج عن كونها برنامجا عاما للاستثمار يختلف عن ميزانيات التنمية السابقة عليه والخطط الجزئية نتيجة لتغطيته ، بطريقة أكثر منهجية ، جميع قطاعات الاقتصاد .

ولذلك تتعلق المجموعة الثانية من النقد الموجهة الى معايير الاستثمار وطرق تقييم المشروعات ، تتعلق بالجزء الأساسي من الخطه

أى بما قدمته فعلا وليس بما زعمت أن تكونه . وكما ذكر من قبل ، كان مما يغفل يد لجنة التخطيط القومى عن اختيار مشروعاتها الاجراءات التى عهد بمقتضاها للوزراء بمهمة الالتقاء وتحديد الأولويات . وكان يتعين أن ينطوى الاجراء السليم على تعاون أوفى بين لجنة التخطيط القومى وبين وكالات رسمية وهيئات تابعة للقطاع الخاص واتباع جميع الأطراف المعنية معايير موحدة وما كان يحدث هو أن يقع الاختيار على مشروعات ( بدرجات متباينة من الكفاءة والدقة ) وفقا لوسائل مختلفة وغير محددة . ونحن نشك فى ان المهندسين والفنيين قاموا بدور هام ( بالنسبة للسد العالى ) ، فى المبادرة والاعداد لدراسة معظم المشروعات ليس فى وزارة الرى والأشغال العمومية فحسب بل أيضا فى وزارتى الزراعة والصناعة . وإذا أرادوا مؤازرة مشروع يرغبون فى تشجيعه أوردوا بعض التقديرات الأولية للقيمة المضافة لكل وحدة من رأس المال المستثمر، وللمدخرات المحتملة من العملة الأجنبية ولنتائج العمالة اذا كانت هامة .

وأغلب الظن أن تعظيم نسبة القيمة المضافة الأولية الى رأس المال هو المعيار المألوف استخدامه . وقد انتقد هانسن ومرزوق هذا الاجراء على أساس أنه يعالج عوامل انتاج غير رأس المال ، لا سيما العمل ، على اعتبار أنها مورد لا يدفع فيه ثمن . وتثير هذه القضية المعقدة الخاصة بأجر الظل للعمل Shadow Wage of Laboor وينادى هانسن ومرزوق بأن هذا النوع من الأجر يجب أن يعادله فى الزراعة أجر السوق الذى يعكس الانتاجية الحدية للعمل فى ذلك القطاع (٩) . ولكن يجب أن نتحفظ بشأن هذا القول لأنه :

( أ ) يتجاهل دلالات النمو السكاني على الانتاجية الحدية للعمل والأجور فى الزراعة .

( ب ) انه يفترض أن العمل هو عامل من انتاج متجانس



يستخدم استخدما كاملا في جميع قطاعات الاقتصاد . وبما ان المشروعات تخلق عمالة خلال فترة عمرها فيجب ان يعكس سعر الظل المناسب للعمال الندرة النسبية في المستقبل أكثر من عكسه ها في الوقت الحاضر . وقد ينطوي النمو السكاني على سعر ظل أقل من الأجر الذي يسود السوق اليوم . وفي مصر تخلق عدة مشروعات عمالة لفئات معينة من العمال الذين لولا ذلك لكانوا يعملون في وظائف غير انتاجية في الحكومة أو لظنوا بدون عمل في القطاع الخاص بالخدمات . ومن السخرية أنه في الوقت الذي قد تكون فيه معدلات أجر الظل للعمال غير المهرة ايجابية ، فان معدلات أجر القوة العاملة المتعلمة ( باستثناء المديرين والفنيين والخبراء ) تقترب أحيانا من الصفر (\*) . ولا يمكن انتقاد الخطة المصرية على نحو له ما يبرره قانونا بسبب انحيازها الى ايجاد عمالة زائدة على الحد عند اختيار المشروعات ( لم تعط العمالة على العكس من ذلك الوزن الكافي وكان يتعين على الحكومة اصلاح هذا العيب بالتوسع في الوظائف الحكومية ) ولكن يمكن انتقادها بسبب عجزها عن تقويم الندرة النسبية لفئات شتى من العمال ومن الموارد الأخرى غير موارد رأس المال .

وكان تعظيم مدخرات العملة الصعبة يمثل حجة أخرى تطرح غالبا لتعزيز المشروعات « الجيدة » التي يقع عليها اختيار القائمين بالتخطيط . ويرقى هذا الى مرتبة أولية لمبدأ الاستبدال بالواردات أو قاعدة الاكتفاء الذاتي ، وهو ما قد يفشل في تحقيق الغرض منه لتجاهله نظرية المزايا النسبية ومعالجته جميع الموارد المحلية على اعتبار أنها سلع لا يمكن تسويقها . ومن سوء الحظ أن نصيحة تبرجن الممتازة بشأن استخدام الأسعار « الأجنبية » أو بدقة أكبر

---

(\*) يجب التفاضى بطبيعة الحال عن التكاليف الاجتماعية للاستهلاك الزائد على الحد اذا ترتب على المشروع الجديد مكاسب أكبر من التي تتحقق في عمل بديل .

الأسعار عند الحدود في تقويم المشروعات لم تلق آذانا صاغية . وعلى الرغم من أن مقدمة الخطة جاء بها « . وفوق هذا وذلك فإن التوسع في القطاعات المختلفة قد روعى فيه تحسين موقفنا مع العالم الخارجى لكى تتحول من دولة مستوردة الى دولة مصدرة (\*) ٠٠٠ (١٠) ، فأن برنامج الاستثمار والقطاعات الاخرى من الخطة لم تعالج هذا الهدف بطريقة فعالة ومن المتوقع أن نهتم الصادرات بنفسها وأن تسد تلقائيا الثغرة بين الانتاج والطلب المحلى كما لو كانت الأسعار وتنشيط التجارة والعلاقات بالأسواق الخارجية ، كلها أمور لا علاقة لها بموضوع البحث .

وتختص الفئة الثالثة للملاحظات المنطوية على النقد بعدد من التنبؤات التى ظهرت مسبقا أو مؤخرا بعد وقوعها . وتتصل احداها بمستوى الواردات الذى كان من المتوقع هبوطه من ٢٢٩ر٢ مليون جنيه الى ٢١٤ر٩ مليون جنيه ( بالأسعار ١٩٥٩/١٩٦٠ ) وذلك فى الفترة بين عامى ١٩٥٩/١٩٦٠ و ١٩٦٤/١٩٦٥ وهناك تساؤلات أخرى عن التنبؤ بمدخرات قطاع العائلات التى كان من المتوقع أن ترتفع من ٢٦ر٣ مليون جنيه الى ٨٠ مليون جنيه بما تنطوى عليه من زيادة الميل الطبيعى للادخار من أقل من ٢٥٪ فى ١٩٥٩/١٩٦٠ الى ٧٥٪ فى ١٩٦٤/١٩٦٥ . وتشير ثالثة الى ظاهرة تدعو الى الدهشة بالنسبة للتنبؤ بالقيمة المضافة فى قطاع التشييد والتى كان من المتوقع انخفاضها ( بالأسعار الثابتة ) من ٥٢ مليون جنيه الى ٥١ مليون جنيه بين سنة الأساس ونهاية الخطة على الرغم من برنامج الاستثمار الهائل . ومع هذا فإن أخطاء الاجتهاد أمر محتم فى مجال ما كان يعتبر محاولة أولى بأى حال من الأحوال . وكما قال هانسن ومرزوق « لا يتوقع أى أحد من الخطة الأولى لدولة أن تكون نموذجا » (١١) .

---

(\*) هذه العبارة نقلت من الاصل العربى مباشرة ( المترجم ) .

واذا وضعنا كل هذه الاعتبارات موضع نظر فان الحطة الخمسية الاولى لمصر تعتبر بالرغم من التنبؤات الاقتصادية الجمعية ومحاولات ربط الاستثمار بمعدل تنمية مرتفع للاقتصاد ، كهدف يعتبر بالنسبة لميزانيات التنمية السابقة ، والخطط الجزئية التي جرت العادة على اصدارها مسودة للاستثمار العام . وعلى الرغم من أنه تم انشاء جهاز للمتابعة الا أن الاجراءات التنظيمية الخاصة بالتنفيذ لم تتحقق قط . والواقع أن الخطط السنوية التفصيلية لم تكن تستكمل غالبا الا بعد بداية العام التي تختص به بستة أو تسعة أشهر . ولم يكن لدى وزارة التخطيط أية وسيلة للتأثير على السياسة الاقتصادية أو توجيه النصيح فيما يختص بها أو تنفيذها ، تلك السياسة التي ظلت حقا مقصورة على ادارات أخرى .

وقد قضى التخطيط الشامل نجه في مصر مع الحطة الخمسية الاولى . ومن بين الجوانب المؤسفة لهذه التطورات أن مصر فقدت عددا كبيرا من أقدر رجالات الاقتصاد والتخطيط فيها خلال الستينيات . فالكثيرون منهم وقد ثبتت عزائمهم أو أغرتهم احتمالات المكاسب الكبيرة ، شغلوا مناصب في منظمات دولية أو في الدول العربية الغنية المنتجة للبترول ، وتوقفت عملية التعليم والتدريب وعجزت البلاد عن الاستفادة الكبيرة من الخبرة التي اكتسبها الفريق الأول . ولم تخرج الحطة الخمسية الثانية الى حيز الوجود قط على الرغم من أنه من المعروف أن هناك مسودة أعدت لها . ومن المفترض أنه قد تم العمل بخطة ثلاثية مؤقتة لأعوام ١٩٦٥/١٩٦٦ و ١٩٦٧/١٩٦٨ ، ولكننا عجزنا عن تتبعها . ولا بد أن الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٦٧ قد حالت لفترة دون بذل أية جهود جديدة . وفي عام ١٩٧٢ أعلن عن خطة عشرية جديدة ولكن من الحمق في هذه المرحلة محاولة تحليل المعلومات النحيلة المتاحة على أساس محتوياتها .

وبعد عام ١٩٦٤/١٩٦٥ ظلت توضع برامج الاستثمار العام السنوية كما تدرس مشروعات جديدة ، ولعل الاهتمام بالاستثمار العام ظل أكثر عناصر تاريخ التخطيط في مصر تباتا ولم يختلف نمط الاستثمار عن طريق القطاعات في هذه البرامج على نحو كبير جدا في البداية ، عن ذلك النمط الخاص بالخطة الخمسية الاولى . ولم تمنح الطاقة المفرطة في الصناعة المخططين من تخصيص مبالغ كبيرة نسبية لهذا القطاع . فقد زاد نصيب الصناعة في أواخر الستينات ، بعد استكمال بناء السد العالي . ونحن نميل الى اخذ بما نادى به هانسن من أن دولة نامية يمكن أن تنطلق على نحو أفضل اذا ما خصصت مواردها المهنية النادرة لإنشاء ملف للمشروعات « الحسنة » بدلا من محاولة اتباع أسلوب التخطيط الشامل . كل هذا بطبيعة الحال ، مشروط بأن تكون مهمة تقييم المشروعات وإدارة الاقتصاد من خلال سياسات ضريبية ونقدية وتجارية على يد أشخاص قادرين .

## القطاع العام :

### ( أ ) ظهوره وتطوره :

طراً تحول هائل على النظام الاقتصادي المصرى فيما بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٦٤ . فحينما تولى الضباط الأحرار الحكم كانت الملكية العامة لوسائل الانتاج مقصورة على أجهزة الرى ، والنقل ( وبينها السكك الحديدية ) ، ومعمل تكرير البترول فى السويس وبضعة مصانع حربية والقدر الضئيل جدا من الأرض المنزرعة التى تمتلكها مصلحة الأملاك . ولم يحل عام ١٩٦٣ الا وكانت الملكية العامة قد امتدت الى جميع المنشآت المالية والمرافق العامة ، والنقل ( باستثناء سيارات الأجرة ) والى كافة المؤسسات الصناعية ذات الحجم الهام ولشركات البناء ، ومنشآت النقل ، ومحلات البيع الكبرى والفنادق

الكبرى . ويسيطر القطاع العام أيضا على تجارة التصدير والاستيراد وتسويق المحاصيل الزراعية الهامة . ومع هذا ظلت المباني في المدن ( باستثناء حالات مصادرة الأملاك بصفة دائمة وأخرى مؤقتة \* ) ومعظم تجارة القطاعي ، وجزء من تجارة الجملة ، وبضع شركات في جميع القطاعات الاقتصادية في يد القطاع الخاص . ولم يبلغ الإصلاح الزراعي - كما ذكرنا في فصل سابق - الملكية الخاصة في الزراعة . ولكن استصلاح الأراضي في الصحراء ظل في أيدي الحكومة مع وجود ترتيبات قريبة الشبه بمزارع الدولة عن طريق قيام منظمات عامة بالزراعة المباشرة فيها .

وقد شهدت السنوات العشر التالية على الانقلاب العسكري التوسع في الملكية العامة والسيطرة على قطاعات اقتصادية هامة . وقد تم كل هذا في خطوات غير مترابطة . وكما ذكرت من قبل يتعين تتبع أصول القطاع العام في الأيام الأولى للثورة قبل تأميم المصالح البريطانية والفرنسية عام ١٩٥٦ بوقت طويل . وقد اتخذت الخطوات الأولى في هذا المضمار عام ١٩٥٢ بإصدار قانون الإصلاح الزراعي ، وإنشاء المجلس الدائم للإنتاج القومي والقرار الخاص بإعطاء أولوية عاجلة لاستصلاح أراضي الصحراء . وما لبثت أن أضحت هيئة الإصلاح الزراعي على الفور مختصة بإدارة المزارع التي نزع ملكيتها من أصحابها . ومن ثم ذات اختصاص في الإنتاج الزراعي والتجارة . وقد رأينا كيف أن الهيئة ظلت لديها مساحات شاسعة من الأراضي خلال الخمسينات وأوائل الستينات نتيجة للفترة الزمنية التي كان لابد من أن تمر بين نزع ملكية الأراضي

---

(\*) الواقع أن مصادرة الأملاك بصفة مؤقتة شيء منفصل عن مصادرتها نهائيا . فالأول لا يحرم من حيث المبدأ الملاك من حقوقهم ولكنه يؤدي لنزع الملكية في حالات عدة . وفي حالات أخرى استعاد الملاك ممتلكاتهم أو حصلوا على تعويضات مالية .

وتوزيعها على ملاك جدد . وقد ناقشنا فعلا دور المجلس الدائم  
للانتاج القومى . وفى نهاية الأمر أصبحت الحكومة تمارس نشاطات  
استثمارية انتاجية من نوع آخر مع تأسيس الهيئة الدائمة لاستصلاح  
الاراضى والهيئة العامة لمديرية التحرير . ومن الواضح أن هذه  
الاجراءات الأولية التى أثمرت عن ظهور قطاع عام جديد اقترنت  
باهتمام الضباط الأحرار بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وفى يوليو ١٩٥٦ أعلن ناصر تأميم قناة السويس . وسلسلة  
العلاقة السببية المباشرة التى أدت لهذا الاجراء الذى اتخذ انتقاما  
سافرا من حكومتى الولايات المتحدة وبريطانيا لسحب عروضهما  
 لتمويل السد العالى ، معروفة تماما . وعلى هذا بدا بوضوح الارتباط  
بحاجة البلاد للتنمية الاقتصادية . ولكن كانت هناك قوة فعالة  
أخرى تتمثل فى الرغبة فى الاستقلال الاقتصادى الوطنى الذى  
انطوى على تمصير الأصول الأجنبية الكبرى . واعتقادنا أن هذه  
الأهداف كانت نصب أعين الثورة منذ البداية . وقد قدمت أحداث  
عام ١٩٥٦ ببساطة فرصا استغلها ناصر بقدر من الجرأة . ومن  
العسير الاعتقاد بأن البرنامج المبدئى لحركة ثورية استلهم زعماءها  
الكثير من سنوات تكوينهم فى الثلاثينيات حيث كان المثقفون  
والجماعات السياسية الجديدة يدعون بقوة الى فكرة التمسير  
والاستقلال الاقتصادى الوطنى ، من العسير الاعتقاد ألا يتضمن  
هذا البرنامج تأميم قناة السويس فى نهاية الأمر .

وكانت هيئة قناة السويس تمثل اضافة ضخمة للقطاع العام .  
ومن الطبيعى أن تؤدى حرب عام ١٩٥٦ الى مصادرة رؤوس الأموال  
البريطانية والفرنسية فى مصر ورؤوس أموال بعض اليهود المقيمين .  
وهكذا أصبحت الحكومة مالكة لسبعة بنوك تجارية هامة ، ولؤسسات

متخصصة في الائتمان مثل البنك العقاري ، وبنك الأراضي وخمس شركات تأمين كبرى . وقد أتاح هذه التدابير للدولة السيطرة على ما يزيد على نصف القطاع المصرفي وأكثر من ثلثي جميع عمليات التأمين في مصر . وعلى الفور تلت هذه الحراسات اجراءات التمصير . فقد قضت قوانين أرقام ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ الصادرة في يناير ١٩٥٧ أن تقوم جميع البنوك الأجنبية ، وشركات التأمين ، والفروع المحلية للشركات التجارية الأجنبية بتعديل وضعها القانوني لتصبح « شركات مساهمة مصرية » يمتلك المصريون أغلبية أسهمها وتصبح الادارة مصرية فيها كذلك . وفي سنة ١٩٦١ وضعت المصالح البلجيكية تحت الحراسة كنوع من الاحتجاج على اغتيال لومومبا .

وقد زاد نصيب الحكومة في مجال الصناعة والمال على نحو كاف بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٦ لتبرير انشاء مؤسسة جديدة هي المؤسسة الاقتصادية في يناير ١٩٥٧ . وقد بلغ قيمة ما تملكه الحكومة في المشروعات المختلطة قبل الحراسات التي فرضت عام ١٩٥٦ نحو ١٧ مليون جنيه . وبلغ رأس المال المدفوع في الشركات التي سيطرت عليها المؤسسة الاقتصادية بعد تأسيسها مباشرة ٥٩ مليون جنيه (١٢) . وواصلت المؤسسة الاقتصادية توسيع نطاق نشاطها بسرعة من خلال التأمين وانشاء شركات جديدة بعد أن خلفت المجلس الدائم للانتاج القومي في القيام بدور المستثمر الحكومي .

ومنذ ذلك الحين وتفسر ثلاثة عوامل يعزز كل منها الآخر على نحو متبادل ، التوسع السريع في القطاع العام عن طريق موجات متعاقبة من التأمين . والعامل الأول هو التمصير الذي كان يوسع الحكومة انتهاجه بسهولة كبيرة بعد عام ١٩٥٦ بعد أن عزز فشل التدخل العسكري الأجنبي في حرب السويس من وضع نظام الحكم داخليا وأزال العقبات الخارجية أمام سياسته . والعامل الثاني الاتجاه الشديد نحو التنمية التي اقتضت تنفيذ برامج التنمية مع

قدر كبير ومتزايد من الاستثمار العام . ومن الطبيعي أن يفضى هذا العامل الى زيادة تدخل الحكومة فى الاقتصاد ولكنه أثار أيضا مشكلات تتعلق بتمويل الخطط ، وأبرز قضية التعاون مع القطاع الخاص . ويمكن النظر الى التأمين على أنه حل بسيط نسبيا وان كان حلا جذريا لكلتا المسألتين . والعامل الثالث هو أن قوة اندفاع الحكومة نحو التدخل فى الاقتصاد وتوسيع القطاع العام نفسه ، قد يعتبر اندفاعا قويا جدا مقيسا بالاتجاه المصرى . فتأمين الشركات الكبرى التى تنتمى الى أحد القطاعات أدى الى مزيد من التأمين نظرا لاحتياج الحكومة عن مشاركة آخرين فى السيطرة على قطاع لها فيه النصيب الأكبر . ويفسر هذا جزئيا بالمركزية التى تتسم بها الدولة المصرية Monolithic ، كما تفسره نزعات ناصر نفسها . أضف الى ذلك أن القطاع العام المصرى الذى كان كبيرا فعلا فى عام ١٩٥٧ ، كان ينزع الى نشر نشاطاته وبسط نفوذه ، وهو أمر مألوف بالنسبة لجميع الهيئات العملاقة . وقد عززت بعض نجاحاته الباكورة وعلى الأخص نجاحات هيئة قناة السويس التى تتمتع بالكفاءة وحسن الادارة ، من هذا الميل . كذلك زادت منه الضغوط الداخلية من ناحية موظفى الحكومة الذين يشعرون دائما بالغيرة من القطاع الخاص وبخاصة قد أصبح لديهم الآن مجال جديد لوظائف ممتعة ، وفرصة لترقية أسرع ، وسلطة أكبر للمموحين وثروة أكبر للمرتشين ، وعززت هذا التدخل الضغوط الخارجية الخاصة بتشغيل خريجين جدد ، ومن ينضمون الى القوة العاملة فضلا على الضباط المتقاعدين ، وأنصار النظام من السياسيين الذين لم تعد الحكومة قادرة على أن توفر لهم عددا كافيا من الوظائف المجزية .

وحجتنا فى ذلك أن هذه القوى أكثر صلة بتفهم التأمين ونماء القطاع العام من التفسيرات البديلة التى تركز على تعديلات أيديولوجية



واضحة أو ردود فعل خاصة و متهورة ، للاحداث الخارجية في الكونغو أو في سوريا مثلا : ان المبادئ الاشتراكية تشكلت في مرحلة لاحقة ، وبذلك تكون قد قدمت أساسا منطقيا لاحقا لحركات سابقة ، وحجة مناسبة لتصرف آخر . ان بعض الحوادث ، كالانفصال السوري ، تفسر توقيت بعض القرارات . وتفسر هذه القرارات الأسباب الحالة أكثر من الاتجاهات الجوهرية . ويتماشى هذا التأكيد على القوى الاجتماعية والاقتصادية مع وجهة النظر القائلة بأن التأميم هو في نهاية الأمر عمل سياسي يرتبط باندفاع عبد الناصر المستمر نحو السيطرة ، نظرا لأن الضغوط الاقتصادية والدوافع التي تعمل داخل اطار تاريخي بعينه تكمن وراءه ، في أحيان كثيرة ، قرارات سياسية من هذا النوع .

ومن ثم فقد حدث في الفترة بين عامي ١٩٥٧ ، ١٩٦٠ توسع سريع في المؤسسة الاقتصادية ليس فقط من خلال الاستثمار العام . ولكن عن طريق ضم عدد من المشروعات الكبيرة التابعة لمؤسسة مصر وامبراطورية عبود وذلك قبل أن يرد ذكر الاشتراكية لفترة طويلة . ويبدو أن العوامل التي ناقشتها من قبل كانت تؤتي آثارها وقد أفضت في فبراير ١٩٦٠ الى تأميم بنك مصر ، تلك الشركة المصرية البحتة التي غالبا ما مارست عملها وهي على اتصال وثيق بالحكومة . ونظرا لأن القطاع العام قد امتدت سيطرته بعد عام ١٩٥٦ الى جزء كبير من النشاطات المصرفية للبلاد فلا بد من أن يكون الدافع للاستيلاء على أحد البنوك الكبيرة الباقية والذي كان منافسا قويا ومنشأة مكمله ، لابد ان كان كبيرا . والأهم من ذلك هو أن نظام الحكم يتوخى الحذر حيال المراكز المستقلة للقوة الاقتصادية التي كثيرا ما كان يشك في أنها تمثل معارضة سياسية مقنعة وقادرة على تأخير تنفيذ خطط التنمية ان لم يكن احباطها . ولكن هل كان هذا التهديد وهميا أم حقيقيا ؟ فهذا أمر آخر . ولكن هذا

الموقف انعكس في أوائل عام ١٩٥٧ من خلال قانون يقضى بحرمان أى بنك من امتلاك ما يزيد على ٢٥٪ من أسهم أى شركة مساهمة . ومن الواضح أن هذا القانون كان موجهاً ضد بنك مصر وكان يستهدف الحيلولة دون ظهور مجموعات اقتصادية مشابهة . وكان نظام الحكم أيضاً بحاجة إلى السيطرة على وسائل تمويل برامجه ، وضمان التعاون المطلق من أجل تنفيذها . وكانت نزعات النظام الأوتوقراطية إلى تفضيل عملية الاندماج ، أكبر من النزعات إلى إقامة وسائل مرنة من التعاون .

ويكمن المنطق الذى أدى إلى ضم بعض الشركات جبراً إلى المؤسسة الاقتصادية وادماج بنك مصر فى القطاع العام ، وراء موجات التأميم الكبيرة التى شهدتها شهرا يونيو ويوليو من عام ١٩٦١ . وكان أمام الحكومة خبرات كبرى مثل مشاركتها فى القطاع الحديث للاقتصاد ، وتمصير الأصول الأجنبية ، وسيطرة الدولة على المصادر الهامة للربح والتمويل ، وإزالة المراكز القوية للقرارات الاقتصادية التابعة للقطاع الخاص ، ولم يكن هناك أى سبب يبرر التوقف فى منتصف الطريق . وقد سبق التأميم الذى وقع فى منتصف عام ١٩٦١ الانفصال السورى ( ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ ) الذى لا يمكن اعتباره رد فعل سياسى لحدث خارجى كالذى وقع فى عام ١٩٥٦ ( قناة السويس ) أو بعد ذلك فى أكتوبر ١٩٦١ . ولكن لعل ما عجل باتخاذ القرار هو الصعوبات الاقتصادية فى الداخل وتتمثل فى عجز واضح عن تحقيق أهداف الخطة خلال العام الأول ، وكارثة محصول القطن عام ١٩٦١ ومشكلات خلق فرص للعمالة .

وقد خلقت قوانين يوليو ١٩٦١ احتكار الدولة لشراء القطن ، وتمصير جميع الشركات التى تتعامل فى تجارة القطن ، وتمكين القطاع العام من الحصول على ٥٠٪ من رأس مال شركات تصدير

القطن . وأممت شركة البوستة الخديوية وكانت جزءا من امبراطورية  
عبود . كما أممت أكبر أربع شركات لحلج وكبس القطن . وقضت  
القوانين ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ الصادرة في يوليو ١٩٦١ ، بتأميم جميع  
البنوك والشركات وشركات التأمين التي كانت لا تزال ملكا للقطاع  
الخاص فضلا على تأميم خمسين شركة صناعية وتجارية كبرى ،  
ومنشآت لنقل وتأمين نصف رأس مال ثلاث وثمانين شركة في  
مجال التصنيع والبناء ، وأخيرا اشتراك الدولة في خمس وأربعين  
شركة صناعية متوسطة الحجم عن طريق تحويل جميع الأسهم  
التي يملكها أفراد وتزيد على ١٠ آلاف جنيه للقطاع العام . وتم  
بموجب القانونين ١٢٢ ، ١٢٣ نقل امتيازات المرافق العامة ( مرفق  
الكهرباء في الاسكندرية والترام في القاهرة ) للقطاع العام (١٣) .  
وقد اتاح انفصال سوريا عن جمهورية مصر العربية فرصة  
للحراسات التي تتسم بطابع العقاب بوضوح ( أكتوبر - نوفمبر  
١٩٦١ ) . فقد كان نظام الحكم بحاجة الى كباش فداء . ولأنه  
ما من أحد في مصر ربما باستثناء الحكومة كان مسئولاً عن الكارثة  
بأى وجه ، فقد بدا من الملائم مواصلة عملية التأميم في ظل ذريعة  
جديدة . فقد أخضعت للحراسة في ٢٢ أكتوبر أملاك ١٦٧ عائلة  
مصرية غنية معظمها من أصل شرقي . وفي نوفمبر امتدت القائمة  
الى مائتي شخص تقريبا . وبالرغم من أنه قد تم رفع الحراسة  
بعد ذلك ، في بضع حالات فردية قليلة فان الاجراء كان مساويا  
للمصادرة التامة في غالبية الحالات وهكذا اكتسب القطاع العام  
جانبا آخر من ذبيحة الثروة الخاصة .

ولم تمتد سياسة التأميم لتشمل شركات ومؤسسات خاصة  
صغيرة سواء في مجال التجارة أو الصناعة أو التشييد أو النقل .  
فقد كان نظام الحكم معنيا بالشركات ذات الحجم الكبير والمتوسط  
في القطاع الحديث نظرا لأنه من اليسير نسبيا ادارتها فضلا على

توفيرها مصدر ربح للدولة ومصدر عمالة للضباط والتكنوقراطيين  
فالمؤسسات الصغيرة لم يكن لديها شيء ذو قيمة تقدمه . ولم تمتد  
السياسة لتشمل الأراضى الزراعية والعزب القريبة من المدن لأن نزع  
الملكية المتواتر كان خليقا بإثارة مشكلات إدارية يصعب حلها . ولعل  
الأهم من ذلك أنه كان كفيلا بجلب عداء الطبقات المتوسطة ، تلك  
الجماعات الاجتماعية التى كان نظام الحكم يعبر عنها . وقد أثر  
الإصلاح الزراعى وتأميم القطاع الحديث أساسا على البورجوازيين  
الأغنياء ، وهم مجموعة صغيرة من المصريين المرتبطين سياسيا بنظام  
الحكم القديم والأجانب الذين كان ولاؤهم للدولة موضع شك فى  
أحيان كثيرة . ولو تم تطبيق إصلاح زراعى جذرى على نحو أكبر  
ونزعت ملكية الممتلكات فى المدن على نطاق واسع لأفضى الى تجريد  
الضباط والتكنوقراطيين ، وموظفى الحكومة وملاك الأراضى فى  
الريف من ممتلكاتهم ، أى أن ذلك كان يشمل جميع أعضاء وأقارب  
وأنصار نظام الحكم ذاته . وقامت عقبات سياسية أمام التوسع فى  
الملكية العامة خارج نطاق المؤسسات الحديثة . ولكن لم تكن هناك  
عقبات كبيرة أمام الاستيلاء الكامل على ما بقى فى القطاع  
الحديث . والواقع أن سلسلة القوانين والقرارات التى صدرت بين  
عامى ١٩٦٢ - ١٩٦٤ أدت الى استكمال عملية الاستيلاء . فقد  
أُمت بصورة كاملة الشركات ذات الملكية المختلطة بعد قوانين يوليو  
١٩٦١ ، وتحولت الى القطاع العام الشركات التى لم تشملها القوانين  
السابقة . وبحلول نهاية عام ١٩٦٤ كانت الحكومة قد امتلكت  
معظم الأصول ووسائل الإنتاج فى القطاع الحديث ، ولم تلبث  
الحركة التى بدأت فى عام ١٩٥٢/١٩٥٣ باشتراك الحكومة على  
نحو صغير فى التعدين والصناعة ، ان أفضت الى تغيير طابع النظام  
الاقتصادى بأجمعه فى غضون اثنى عشر عاما ، من خلال خطوات  
متتابعة .

ويجدر بنا أن نشير في هذا المقام الى تطورين صغيرين وان كانا يبعثان على الاهتمام ، الأول هو ظهور قطاع خاص « جديد » يتكون أساسا من الشركات الصغيرة ، ومن ورش الإصلاح والشركات التجارية الوسيطة التي اشترك بحذر في تأسيسها في معظم الأحيان العاملون في القطاع العام . وحجم هذا القطاع وأهميته غير معروفين ولكن ثمة دليل على وجود نوع من الصلة بين الشركات التابعة للقطاع العام والشركات الخاصة أو الوسطاء سواء عن طريق عقود أجنبية أو أحيانا عن طريق عمليات السوق السوداء كما أشارت الى ذلك تقارير تنشر في الصحف المصرية من وقت الى آخر .

ويتعلق التطور الثاني بتحركات ضعيفة نحو الليبرالية . فقد قامت الحكومة بعد الحرب العربية الاسرائيلية بالتخفيف من القيود المفروضة على النشاط الخاص في تجارة التصدير . ويمكن قياس مدى الاستجابة من خلال الزيادة في صادرات « سلع القطاع الخاص » مثل منتجات الجلود ، والصناعات اليدوية ، والفواكه والحضر بعد عام ١٩٦٧ . فقد ارتفعت قيمة صادرات الأحذية على سبيل المثال من ١٨٩ ألف جنيه عام ١٩٦٥/١٩٦٦ الى ٨٤٤ ألف جنيه عام ١٩٦٧/١٩٦٨ و ١٠٨٠٠٠ ر.٤ جنيه عام ١٩٦٨/١٩٦٩ كما ارتفعت قيمة الصادرات من الأثاث من ٨٥ ألف جنيه الى ٩٦ ألف جنيه الى ٧٦٦ ألف جنيه في السنوات نفسها . وقد شهدت صادرات حقائب اليد ، والسلع الخاصة بالسفر والأفلام (١٤) زيادة مماثلة ( x ) .

وفي عام ١٩٧٢ رفعت الحراسة عن عدد من الحالات وظهرت مؤخرا جدا اقتراحات مفادها أن تبيع الحكومة للقطاع الخاص

---

(\*) الواقع ان معظم هذه الزيادة كانت نتيجة للتصدير الى بلاد الكتلة الشرفية التي تربطها بمصر اتفاقيات تجارة ودفع ( المترجم ) .

مشروعات معينة (\*) . ومع هذا فليست هناك دلائل بعد على أى تراجع ذى شأن عن السياسات السابقة . فالقطاع العام لا يحتفظ فحسب بالأهمية التى اكتسبها عام ١٩٦٤ ، ولكنه يواصل الاطراء من خلال استثمارات جديدة .

وفى مناقشتنا لموضوع توسيع القطاع العام فى مصر اخترنا التأكيد على الأصول الباكرة للحركة ذاتها والقوى التى تكمن وراءها . وقد ركز أنور عبد الملك وتبعه أوبرين فى ذلك الى حد ما ، على عناصر التماسك وبتحديد أكثر على التغييرات الواضحة فى المواقف حيال القطاع الخاص والبورجوازية الصناعية فى أواخر الخمسينيات (١٥) . وقد اتجها الى مقابلة السنوات الباكرة للثورة حينما سعى النظام الى تعاون الرأسماليين المحليين والأجانب ، بالفترة اللاحقة حينما قام عبد الناصر بتأميم ممتلكاتهم وغير شكل النظام الاقتصادى . وللتاريخ أكثر من جانب واحد ولكن الجوانب المختلفة قد يكمل بعضها البعض . ومع هذا فنحن نعتقد أن موت القطاع الخاص الحديث جاء نتيجة قوى مارست تأثيرها منذ البداية وسرعان ما استجمعت قوتها الدافعة ، أكثر من أن يجيء نتيجة تحولات جوهرية فى مواقف عبد الناصر . وبورجوازية الرأسمالية اذا وضعنا فى الاعتبار طريقة تكوينها وتجانسها السياسى والسلطة الاقتصادية المركزة فى يديها لم تعد أمامها فرص كبيرة للبقاء فى ظل حكم عبد الناصر . وقد تحرك ضد هؤلاء البورجوازيون حينما

---

(\*) مازال هذا الاتجاه قيد البحث ولم يتبلور بعد الى تشريعات محددة ومع هذا فهو آخذ فى الازدياد . وهناك اتجاه آخر وهو الغاء المؤسسات العامة . وقد وافق مجلس الشعب فى يوليو ١٩٧٥ على قانون يقضى بالغاء هذه المؤسسات كحلقة وسيطة بين الوحدات الانتاجية وبين الوزارات ( باستثناء خمس مؤسسات هى مصر للطيران ، واللحوم ، والدواجن ، والبتترول والكهرباء ) . وقد قضى القانون بتكوين جمعية عمومية لكل شركة ( المترجم ) .

بدأت له الظروف ملائمة وحينما بدأ أن الضغوط التي ترتبت عن سياساته الى حد ما ( التمصير وتورط الدولة فى الاقتصاد ، وانشاء قطاع عام ، والتخطيط والرقابة ) قد قللت من مجال الفرص المتاحة أمامه .

### (ب) القطاع العام والاقتصاد :

ان أى تقويم للقطاع العام المصرى وأهميته للتنمية الاقتصادية هو تقويم غير تام بالضرورة وتجريبي اذا أخذنا فى الاعتبار الوضع الحالى للبحث . ومن المشكوك فيه أن تتيح الأوضاع السياسية الى مصر أية دراسات عميقة للموضوع لفترة طويلة . وسوف نقتصر فى الحديث فى هذا الجزء على بضع ملاحظات أولية حول القضية . ومن الضرورى أن نميز بين نوعين من الأسئلة أحدهما يتعلق بالمنشآت التى تكون الحكومة قد أنشأتها أو ساعدت فى إقامتها - كنتيجة لبرامج التنمية المتعددة ، والآخر يتعلق بالتأميم ذاته . والمجموعة الأولى تضم سؤالين هامين هما : هل وقع اختيار السلطات المعنية بالتخطيط على مشروعات لها معدل من العائد الاجتماعى أكبر أو على الأقل معادل لمشروعات بديلة ، وهل كانت إدارة القطاع العام لهذه المشروعات على درجة عالية من الكفاءة . وتتداخل المجموعة الثانية مع الأولى بالنسبة لموضوع الكفاءة ولكنها تنطوى على سؤال آخر يتعلق بأهمية التأميم للتنمية الاقتصادية .

وقد أشرنا من قبل الى أن طرق تقييم المشروعات التى اتبعتها مجلس الانتاج القومى وغيره من الهيئات الأخرى كانت طرقا معيبة وأنه لم تبذل أية محاولات جادة لتحديد الوضع الأمثل لتوزيع الموارد النادرة القابلة للاستثمار على القطاعات المختلفة . وهذا وضع شائع فى الدول النامية وفى دول أخرى . وليست دلالة ذلك أن جميع المشروعات التى وقع عليها الاختيار لن تجتاز الاختبارات ،

ولكن تتمثل دلالة ذلك فى أن خطر اتخاذ قرارات خاطئة ولاسيما بالنسبة للمشروعات الجدية هو خطر كبير . وليس من ريب فى أن موارد قد تبددت فى مشروعات كان الدافع وراءها هو تحقيق أهداف عسكرية كما حدث فى صناعة الطائرات التى استنفدت نحو من ثمانين مليون جنيه دون أن يكون لها أى عائد ملموس . ومع هذا أفلا تنهض الأغراض غير الاقتصادية مبررا لجميع أخطاء التخطيط وقد أدى عدم الاهتمام بالروابط التى تربط بين القطاعات بعضها البعض الى اقامة مصانع الألبان فى الحطة الصناعية الأولى بدون الاستثمار المكمل فى انتاج الألبان . ولم تقوم تقويما سليما تكاليف استراتيجية اقامة صناعات جديدة لتعويض الواردات مع تأكيدها على فروع معينة من فروع الانتاج مثل الصلب ، وسيارات الركوب وغيرها من السلع الاستهلاكية المعمرة ، ذلك لأن أهداف الاستراتيجية أخذت بيسر جدا على أنها لا سبيل الى اجتنابها . وفى النهاية فمن الخطر النزوع الى تجنب التقييم الدقيق لمشروعات من المتوقع أن تخسر فى المدى القصير على أساس أنها قد تحقق مؤثرات خارجية ضخمة فى المدى البعيد . ان اختيار هذه المشروعات قد يتطلب دقة وحذرا أكبر مما تحتاجه المشروعات الأخرى نظرا لعدم التيقن والصعوبات التى ينطوى عليها تقييم الآثار الخارجية .

وتواجهه جميع المنشآت العامة سواء التى أنشأتها الحكومة مباشرة أو التى أمتتها ، قضايا الادارة والتشغيل الكفء - ونادرة جدا البيانات العملية الخاصة بانجاز الهيئات فى مصر . وينطوى أيضا التقييم الكامل على عقد مقارنات مع المنشآت التى يديرها القطاع الخاص ، وهى مقارنات يصعب عقدها . ويمكننا ، مع هذا ، استخلاص نتائج معينة من الوقوف على الهيكل الادارى للقطاع العام وبالمبادئ التى تحكم عملياته .



دعنا نلاحظ من البداية أنه قد لا تكون هنالك من الناحية النظرية على الأقل علاقة بين نوع الملكية وقضية الإدارة . فالإدارة والملكية منفصلان بوجه عام في الشركات الحديثة الكبرى والرقابة التي يمارسها حملة الأسهم في الشركات في عدة دول متقدمة ليست بذات أهمية . ويكمن وجه الاختلاف الرئيسى بين شركة خاصة وأخرى عامة في أن الأولى تقوم بتوزيع بعض الأرباح على حملة الأسهم بينما تقيد الثانية للدولة . ولكن يجب ألا تهمنا هذه الاختلافات إذا ظلت الأرباح في القطاع العام مؤشرا هاما للنجاح ومن المحتمل في غيبة سوق للأوراق المالية أن يكون الاعتماد في تقويم النجاح على اجتهد لوزارة أو لجنة عامة . وعلى هذا يمكن أن تدار المؤسسات العامة بنفس المبادئ التي تحكم الشركات الخاصة ، وأن يمنح المدبرون والموظفون في الشركات العامة الحوافز اللازمة لتحقيق انجاز ومبادرة وابتكار أكثر كفاية .

وقد نضيف أنه يتعين ، في الواقع ، أن يسمح للمنشآت العامة بما تتميز به المشروعات الخاصة من حرية ، وأن تعطى نفس الحوافز نظرا لأن اسهامها في التنمية الاقتصادية للبلاد وقدرتها على تخصيص الموارد النادرة تخصيصا يعتمد بطريقة جزئية على هذه العوامل .

ولا يمكن للشركات أن تخطط الانتاج أو الاستثمار على نحو سليم إذا كانت وسيلة وصولها الى السوق مقيدة . ويمكن أن تتمخض حرية الوصول الى الأسواق الأجنبية المحتملة وتنشيط الصادرات ، عن مكاسب اقتصادية هامة نظرا لأن الشركات ستكون أحيانا قادرة على استغلال الطاقة الزائدة وتعتمد على المواهب الخاصة لموظفيها ومبادراتهم . والاستقلال في تحديد الأسعار ( باستثناء حالة الاحتكار ) أمر ضروري لتخصيص الموارد بكفاية . كما أن شيئا من حرية التصرف يتعلق باختيار الموظفين ، وتحديد الأجور،

وأخيرا يتعين أن يسمح للشركات بأن تنمو وتتنوع وتتوسع كلما لاحت لها فرصة مربحة ، وينطوى ذلك على درجة من الحرية - استخدام جزء من أرباحها في التوسع أو الحصول على قروض من البنوك وغيرها من المؤسسات المالية بغرض الاستثمار - قد تبدو متعارضة مع متطلبات التخطيط الشامل . ولكن صعوبة التوفيق بين الهدفين قد لا يمكن تذليلها . ففرض قيود على حرية الشركات في الاستثمار يحمل بين طياته خسائر اقتصادية للاقتصاد لأن قدرة المديرين التنظيمية لن تستغل استغلالا كاملا ، والدافع على الابتكار واستكشاف فرص جديدة سيكون بعيد المنال (١٦) .

وفي مصر لا تتمتع الشركات والهيئات العامة بوجه عام بهذا النوع من الحرية (\*) ، اذ ينزع الهيكل الهرمي للدواوينية المصرية الى أن يسود القطاع العام فالشركات العامة التي تمارس نفس النشاط قد ضمت الى الهيئة العامة التي تشرف على عملياتها وتسيطر عليها . ويتعين أن تعرض كل القرارات العامة على المؤسسات وتوافق عليها والمؤسسات تتبع وزارات معينة ، والمديرون في القطاع العام

---

(\*) حدث في حالات قليلة أن منحت الهيئة العامة لمديرية التحرير وهيئة قناة السويس والسد العالي درجة كبيرة من الاستقلال لها ولديرها . ولكن هذا الاجراء نظر اليه على أنه استثنائي يبرره أهمية الهدف المنشود أو ما يتطلبه من عمل عاجل . وقد توقع الضباط الاحرار اكتساب شهرة سياسية كبرى من ارتصلاح أراضى مديرية التحرير كما أن الاداء الكفاء لقناة السويس كان ضروريا لصورة مصر الدولية ، كما كان استكمال السد العالي بسرعة ضروريا لأغراض سياسية واقتصادية . ويبدو أن هيئة مديرية التحرير أساءت استخدام الامتيازات التي حصلت عليها ، وأحسننت قناة السويس استغلالها بينما لم يدخر الجهاز المسئول عن السد العالي لا الجهد ولا المال لاستكمال بنائه في موعده ولا شك في أن نظام الحكم كان قادرا على ابداء المرونة والتخلى عن المبادئ الجامدة أو غير العملية في حالات معينة ، وأكبر مثال على ذلك التعاون في بناء السد مع عثمان أحمد عثمان صاحب شركة الانشاء الكبرى التي لم تؤمم .

يتمتعون بطبيعة الحال بقدر معين من الاستقلال فى تصرف الشئون اليومية لمنشآتهم . وعلى الرغم من أن أهداف الإنتاج لم تفرض بصفة عامة إلا أن الرقابة الخاصة بالتجارة الخارجية تمثل نوعاً من التدخل فى خطط الإنتاج الخاصة بهم . وثمة قيود توجد فيما يتعلق بمسائل العمالة ، وتحديد الأسعار ، والاستثمار ووسيلة الوصول إلى الأسواق للحصول على مدخلاتهم وبيع منتجاتهم . وتقف قوانين العمل حائلاً دون فصل العمال إلا فى حالات استثنائية للغاية . وفى مثل هذه الحالات تمر طلبات الفصل فى إجراءات طويلة ومعقدة . وتتحدد الأجور طبقاً لقواعد جامدة وتستند العلاوات إلى أساس فريد من نوعه هو مدة الخدمة ولا تتحدد بالكفاءة والأداء ، ونظام اشتراك العمال فى الأرباح الذى استحدث فى عام ١٩٦١ يوفر حافزاً جماعياً وإن كان محدوداً . ومع هذا فشل نظام الأجور فى توفير أى حافز فردى . ويتم تسويق المنتجات الصناعية والزراعية الرئيسية إما بواسطة المؤسسة التى تتبعها الشركة وإما عن طريق مجلس عام . ودخول السوق بصورة مباشرة لم يكن متاحاً إلا لبضع سلع وخدمات فمعظم المعاملات بين الشركات وبقية الاقتصاد لا يكون إلا عن طريق هيئات عامة . وتقدم طلبات الاستيراد بوجه عام إلى الهيئات العامة التى تتعامل فى التجارة الخارجية بعد موافقة هيئات مراقبة النقد على تخصيص النقد الأجنبى . وتأخذ معظم طلبات التصدير نفس المسار . وفى هذا المجال ، مرة أخرى ، توجد استثناءات وبوسع بعض الشركات العامة الاستيراد مباشرة بعد الحصول على ترخيص بذلك . ويسمح للشركات التى تصدر جزءاً كبيراً من إنتاجها بالمبادأة فى تنشيط المعاملات مع العملاء الأجانب . ولكن نظراً لأن قسماً كبيراً من تجارة مصر الخارجية يتم وفقاً لاتفاقيات ثنائية ، فالمجال

أمام مثل هذه النشاطات هو مجال ضئيل . ويتم تبادل الآراء بين الشركات ، والمؤسسة الخاصة والوزارة المعنية بمسائل الأسعار والاستثمار ولكن القرارات النهائية تبقى لدى السلطات العليا . وليس للشركات من حيث المبدأ الحق فى استخدام أرباحها أو إيراداتها من العملة الأجنبية ولكن لا ريب فى أنها تحيل الى نجاحاتها أو ما يحتمل أن تحققه حينما تتقدم بطلب للحصول على اذن استيراد أو حينما تضغط من أجل الحصول على مخصصات خاصة فى خطة الاستثمار السنوية . ولا تستبعد الهياكل التنظيمية الجامدة تماما الحوار أو تبادل وجهات النظر أو المعلومات أو الأخذ بزمam المبادرة . فانتفاء الشركة الى القطاع العام لا يجرّد الشركة تماما من شخصيتها أو يحرمها من حوافزها للنجاح ولكن مجال المبادرة محدود للغاية ولا يتضاءل كذلك الحافز على الأداء الكفء . والأهم من ذلك أن النظام لا يعترف بدور الشركة باعتبارها « المصدر الرئيسى للنمو الحركى الحقيقى » (١٧) .

ومن بين القيود الكثيرة المفروضة على شركات القطاع العام ، نجد أن الثمن والقيود المفروضة على التجارة الخارجية تؤدى الى كفاءات هائلة . وتعد مشكلة تحديد الأسعار معقدة للغاية بسبب تعدد الأهداف التى تحاول الحكومة تحقيقها بأداة واحدة . وللرقابة على الأسعار تاريخ طويل فى مصر . وهى بهذه المثابة قد سبقت ظهور القطاع العام الكبير . ولكنها كانت قاصرة على عدد محدود من السلع وعلى الايجارات . وكان الهدف الرئيس هو تحسين توزيع الدخل من بعض النواحي . وقد استخدمت سياسات الاسعار فى أوقات مختلفة أساسا للتأثير فى تخصيص المحصول بين القطن والقمح . والرقابة على الأسعار يمكن استخدامها لتحقيق أغراض توزيعية وأخرى تخصيصية فى حالة الاحتكارات ما دامت تستطيع أن تحقق من ناحية تخفيض أرباح الاحتكار ، ومن ناحية

أخرى تسد الفجوة بين التكاليف الحدية والأسعار . وتعتبر درجة التركيز في الصناعة المصرية مرتفعة ، وعلى هذا فمن المحتمل أن تكون القيود على الاسعار التي فرضت على منتجات صناعية معينة في الخمسينات قد أنتجت منافع اجتماعية . وقد خلق التوسع في القطاع العام في الستينات وضعا من شأنه أن قامت الحكومة بتحديد مجموعة كبيرة من الأسعار . والطريقة المستخدمة بوجه عام ( التكاليف مضافا إليها ربح عادل ) هي طريقة معيبة أصلا . فهي لا تقيد المستهلك بالضرورة نظرا لأن السلع التي أنتجت بطرق تنطوي على عدم الكفاية تستمر في أن تكون سلعا باهظة التكاليف . وهذه الطريقة لا تفرق بين الشركات الاحتكارية والشركات الأخرى كما أنها تقضى على مؤشر هام للاداء عندما تتيح للشركة أن تحصل على قدر من الربح أيا كان مستوى تكاليفها .

ولا يمكن الدفاع عن طريقة تحديد السعر التي تنطوي على اضافة الربح على التكلفة على أسس توزيعية . فتحديد السعر على أساس التكلفة الحدية ( وهو ما يصعب تطبيقه عمليا ) هو الطريقة المناسبة اذا كانت الحكومة تهتم بسلوك الشركات الاحتكارية . ولكن في حالات أخرى تعتبر الضرائب والاعانات الأداة الملائمة . وفي الواقع لا تستهدف سياسة الأسعار والضرائب في مصر ( فيما عدا سلعا قليلة مثل الخبز والايجارات ) تحسين توزيع الدخل . وفي الزراعة ، كما رأينا في فصل سابق ، تستخدم الأسعار كأداة ضريبية . فالاعتماد الشديد على الضرائب غير المباشرة الذي يؤثر على الأسعار بالنسبة للمستهلك ، له تأثير عكسي على توزيع الدخل بسبب الضريبة ثقيلة الوطأة على سلع مثل المنسوجات ، والسكر ، والشاي ، وكلها بنود هامة في الميزانية العائلية للفئات ذات الدخل المنخفض ، وغالبا ما رفعت معدلات الضرائب غير المباشرة ابان الستينات ، كما ارتفع نصيب الضرائب غير المباشرة في

اجمالى الناتج القومى محسوبا بأسعار السوق من ٦٦٪ عام ١٩٥٩/١٩٦٠ الى ١٤٪ عام ١٩٦٩ / ١٩٧٠ . أضف الى ذلك أن الأسعار قد ارتفعت فى عام ١٩٦٥/١٩٦٦ على مجموعة كبيرة من السلع من بينها الوقود والاسمدة والمستحضرات الطبية .

ويساهم نظام تحديد الأسعار ( مع عوامل أخرى بالطبع كالقيود على التجارة الخارجية ) فى سوء تخصيص الموارد ويفضى الى عدم الكفاءة وهو لا يزود الشركات بحسافز ضعيف للوفر فى التكاليف ويقصر دون معاقبة الصناعات التى لا تتسم بالكفاءة ويعجز عن الكشف عنها .

ونظرا لأن الأسعار لا تتكيف بحرية فان الأسعار قلما يتعادل فيها العرض مع الطلب . وليس ممكنا يستغرب أن يتراكم المخزون السلعى فى صناعات معينة بينما يوجد هناك نقص حاد فى المعروض من سلع أخرى . وتستجيب الحكومة من أن لآخر لهذا الوضع عن طريق خفض أسعار معينة واستيراد البضائع الضرورية التى يفيض الطلب عليها عن العرض . ولكن هذه الاجراءات نفسها تتسم بعدم الكفاءة وهى كذلك باهظة التكاليف مثل جميع الاجراءات الطارئة . فالنقص المتكرر تعقبه تخمة مؤقتة للسوق وينزع المستهلكون الى التخزين ، وغالبا ما تتبع طلبات الاستيراد العاجلة وجود أسعار مرتفعة نتيجة لها .

وعلى هذا فان سياسات الأسعار فى مصر من شأنها أن تحقق من خلال استخدام وسائل قاصرة لتحديد الاسعار ، مجموعة متنوعة من الأهداف المتعارضة . ولا يمكن أن تستهدف أداة وحيدة للسياسة تحقيق نجاح توزيع الدخل ، وتخصيص الموارد ، والسيطرة على الطلب الكلى ، والأداء الكامل للطاقة وزيادة الدخل (١٨) . ولذلك يقتضى الأمر إعادة النظر الكامل فى

السياسة ، وقد فهمنا أن الحكومة معنية بهذه المشكلة فى الوقت الحاضر ( X ) .

وليس من الضرورى أن نضيف أن ادارة التجارة الخارجية بما تقترن به من قيود واجراءات معوقة ، ونظام التراخيص الذى يشجع الشركات على المبالغة فى احتياجاتها التى تتقدم بها لوزارة الخزانة من أجل الحصول على عملة أجنبية ، والتأخير فى اصدار التراخيص ، كلها عناصر تشجع على عدم الكفاءة . ويعتبر النقص فى المواد الأولية وقطع الغيار سببا مألوفا فى وجود طاقة انتاجية معطلة . وهنا مرة أخرى تتعقد المشكلة لأن خطط الاستثمار عجزت عن أن تضع فى اعتبارها المزايا النسبية ومشكلات ميزان المدفوعات . وتؤدى أوجه القصور التنظيمية والاقتصادية فى القطاع العام الى الحد من امكانيات التصدير بأسعار رخيصة وهو ما قد يخفف من وطأة الصعوبات .

وهناك ناحيتان لقضية التأميم والأداء الاقتصادى هما : كفاءة الشركات التابعة للقطاع الخاص بالنسبة للشركات العامة ، وتوزيع الأرباح . أما بخصوص الناحية الأولى فإن المناقشات التى جرت فى مصر قد أفسدها الاصرار والتعريضات التى لا تستند الى أساس . اذ ليس هناك من الأسباب ما يبرر الاعتقاد بأن مديرى القطاع العام كمجموعة أقل قدره أو كفاءة عن أسلافهم فى القطاع الخاص . وقد تؤثر المحسوبية السياسية فى اختيارهم كأعضاء فى النظام الجديد ، ذلك لأن المحاباة العائلية والاجتماعية كانت سائدة فى القطاع الخاص . وقد ينادى المرء بأن الحكومة قادرة على الوصول الى مجموعة من الكفاءات أكبر مما يستطيعه القطاع الخاص لأنها تختارهم من مجموعة اجتماعية أعرض . وقد فرقنا بين ثلاثة أسباب رئيسية لعدم الكفاءة هى : الافتقار للحوافز ، والقيود على الأسعار

---

(\*) لم يزل الحال على ما كان عليه فى هذه المسألة ( المترجم ) .

والتجارة الخارجية . وبالتأمين أو بدونه كان الاقتصاد سيعانى من آثار التشريعات العمالية ( لا من تشريعات الأجور ) ، ومن قيود معينة على الأسعار ، ومن سياسات التجارة الخارجية التى تنتهجها الدولة . وهكذا فمن أين يكون الوضع قبل التأمين أفضل من ناحية الكفاءة من زوايا معينة هى : قدر أكبر من الاستقلال فى تحديد الأسعار ، حرية أكبر فى الابتكار والمقدرة على تزويد العمل بحوافز الأجر . ولكن كل هذا يتطلب التحفظ بالاستقلال فى الأسعار قد يؤدي الى نزعة احتكارية لتحديداتها ، وحرية الابتكار قد تكون غير ذى موضوع اذا افتقرت الشركات الى المقدرة الضرورية أو اذا افتقرت الى الحافز على الابتكار بسبب الحماية التى تتمتع بها أسواقها . وباختصار فان شعورنا هو أن التأمين يكون قد انطوى على خسائر للاقتصاد من هذه الأوجه ، ولكنها خسائر ضئيلة . ويمكن أن ترد عدم الكفاءة بدرجة ملحوظة الى ظواهر أخرى للنظام والى سياسات أخرى .

ويمكن أن يسهم التأمين فى النمو الاقتصادى اذا ما تمخض عن نسبة أكبر من المدخرات . وفى مصر لاشك فى أن التأمينات أدت الى زيادة إيرادات الحكومة ولكن السؤال هو ما اذا كان الميل الطبيعى للادخار للدولة أكبر من الميل الطبيعى للادخار عند الرأسماليين . واذا كان الأمر كذلك فالسؤال هو ما اذا كانت المكاسب قد تبذرت نتيجة تضائل الأرباح بعد التأمين . ونحن لا نزال عاجزين عن قياس أثر التأمين على المدخرات وربما سنعجز عن الاجابة عن هذه الأسئلة .

ومع هذا فقد يكون هناك دليل غير مباشر يبعث على الاهتمام . فتشير دراسة قام بها البنك الأهلى حول سلوك الشركات الى أنها كانت توزع بحلول عام ١٩٦٠ نحو ثلثى أرباحها على حملة الاسهم . ويوحى هذا بأن الميل الطبيعى للادخار فى مجال الأعمال ( وليس



هو بالضرورة الميل الطبيعي للدخار لدى الرأسماليين ( كان ضئيلا نسبيا ) وفى دول مثل المملكة المتحدة تحتفظ الشركات بثلثى أرباح الشركات ( . وقد وجدت الحكومة أنه من العسير تماما أن تبرر التأميم استنادا الى هذه الأسس نظرا لأنها انتوت استثمار جميع الارباح التى تعتبر حقا لوزارة الخزانة . والواقع أن الاستهلاك العام قد نما بسرعة كبيرة فى الستينات ( يرجع الى الفصل الثامن ) . ومن العسير القول ، بطبيعة الحال ، ما اذا كانت هذه الزيادة فى الاستهلاك العام كانت لابد من أن تتحقق بأى حال من الأحوال . وكل ما يمكننا فى هذا المجال فقط هو طرح أسئلة ثم نترك للقارئ حرية التوصل الى النتائج .



## الفصل السابع

### التحريض :

تقدم الصناعة والبنية  
الأساسية الاجتماعية

---

« سنطلب منكم حسابا لاناس جدد اناس.  
ممن يستمع لآرائهم في ادارة المسائل  
الانسانية ، لا في مبادرة الاعتدالين »  
سان جون بيريز

---

## التصنيع

( أ ) مقدمة : للتطورات الصناعية في مصر تاريخ طويل وساحر . لم تستهل الثورة هذه التطورات وانما أعطت الثورة للدولة الدور القيادي في تعزيز الصناعة لأول مرة ، بعد محمد علي وربما بعد اسماعيل . وفي سنة ١٩٥٢ أسهم القطاع الصناعي في مصر بحوالى ١٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج Factor Costs : وتمكن قطاع الصناعة من توفير عمل لما يزيد قليلا على ٨٪ من القوة العاملة وأسهم ب ٩٦٪ فقط من إيرادات العملة الأجنبية الناتجة من الصادرات السلعية . وعلى الرغم من أن القطاع كان ولا يزال صغيرا ، فقد كان ينمو بسرعة كبيرة فى أواخر الثلاثينات وبعد الحرب العالمية الثانية . وقد لعبت الحرب دورا هاما فى تمهيد السبيل لتطورات تالية . ومع أن تعطل التجارة الدولية عرقل تراكم رأس المال ، فقد خلق سوقا

نتمتع بحماية طبيعية ارتفع فيها الطلب على السلع المنتجة محليا بفضل تقلص الواردات وزيادة حاجيات المؤسسة العسكرية الضخمة للحلفاء . وكانت تلبية بعض هذا الطلب مهمة شاقة بالنسبة للصناعات القائمة . وقد حصلت على مساعدة فنية وأشكال أخرى من المساعدة من مركز تموين الشرق الأوسط ( X ) . وقد كان مؤسسة ناجحة جدا أنشأتها الحكومة البريطانية لتحسين وتنظيم الامدادات من السلع الأساسية في المنطقة . الا أنه كانت هناك آثار ديناميكية أيضا . فقد أدى نقص الواردات الى أن رسمت للمنظمين خريطة السوق . ومكن الاغراء بتحقيق أرباح عالية ، المواهب المتوارية من الظهور . وثمة دليل على وجود نشاط ابتكارى هام . وقد دعمت الحرب الصناعات الصغيرة ، والورش الصغيرة ، حيث تكونت المهارات واكتسبت الخبرة . وعلى أية حال ، فقد كان ما يلي أكثر أهمية بالنسبة للتطورات المستقبلية : ( أ ) تراكم الأرباح (\*\*) ( وشهدت به الميزانيات العمومية للشركات الصناعية والتجارية ) الذى استخدم فى تمويل الرخاء الاستثمارى فى فترة

---

(\*) الواقع ان هذا المركز اشتركت فيه كل من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والى حد ما روسيا ( المترجم ) .

(\*\*) هناك دليل أقوى وأوضح من ذلك بكثير وهو الارصدة الاسترلينية التى تراكت لمصر لدى انجلترا خلال فترة الحرب العالمية الثانية ( ١٩٣٩ - ١٩٤٥ ) كنتيجة مباشرة لنظام النقد المصرى الذى كانت تشده الى الجنيه الاسترلينى أمرا س قوياً . وهذه الارصدة تعتبر فى الواقع ، تراكمات وأسمالية حقيقية من النوع الذى يستخدم فى تمويل التنمية الاقتصادية بمعناها الذى ظهر ابتداء من الخمسينات . ولكن ضعف الصناعة البريطانية نتيجة للحرب وعدم كفاية الانتاج البريطانى المدنى للوفاء بحاجاتها الداخلية منه ، أفضى الى عدم استطاعة مصر استخدام هذه الارصدة فى شراء ما يلزمها من سلع استثمارية . ( انظر كتابا للمترجم عن الارصدة الاسترلينية تقرير فان زيلند - بيروت ١٩٧٣ ) .

ما بعد الحرب • و (ب) تشغيل المؤسسة العسكرية حوالى ٢٠٠٠٠٠ عامل زودوا الصناعة بعد الحرب بقوة عاملة ضخمة مدربة وذات خبرة •

وقد شجعت الحماية الجمركية الاستثمار الصناعى بعد الحرب • فقد رفعت التعريفات الجمركية فوق مستوياتها السابقة على الحرب بالنسبة لعدد من السلع ، كما يظهر من الجدول ٧ - ١ ومع أن الارتفاع كان هاما ، فقد كانت درجة الحماية الاسمية فى ١٩٥٢ أدنى بكثير فى مصر منها فى تركيا مثلا •

#### ٧ - ١

الرسوم الجمركية كنسبة مئوية من القيمة «(سيف)» CFI لواردات مختارة

السلعة	١٩٣٧	١٩٥٢
سكر مكرر	٢٥	٦٠
فواكه وخضراوات معلبة	٢٠	٣٠
غزل قطن	٢٥	٤٠
غزل صوفى	٢٠	٢٥
منسوجات قطنية	٢٠ - ٢٥	٢٠ - ٤٠
منسوجات صوفية	٢٥ - ١٧	٢٥ - ١٧
صابون	١٧	٣٠
ورق	١٥ - ٢٠	٣٥ - ٤٥
اسمنت	٢٠	٤٠

المصدر : U.N., The Development of Manufacturing Industry in Egypt, Israel and Turkey, New York, 1958, p. 129.

وأحدى سمات تطورات ما بعد الحرب المثيرة للانتباه هي التغيرات فى الهيكل الصناعى • ومع أن صناعة السلع الاستهلاكية - المنسوجات والغذاء بشكل رئيسى - توسعت بسرعة ، فقد بدأ

يحدث تنويع فى السلع المعمرة الاستهلاكية . وفى سنة ١٩٤٦ أسس عبود شركة السماد فى السويس ، وأنشأ فورد مصنعا صغيرا فى الاسكندرية لتجميع أجزاء السيارات بعد الحرب مباشرة . . وبدأ هنرى رباط فى تجميع أجزاء الثلاجات و سلع معمرة استهلاكية أخرى قبل الخمسينات . وتأسس أول مصنع لمنتجات البلاستيك فى الاسكندرية على يد شافرمان عند نهاية الحرب مباشرة . وكان هناك تقدم ملحوظ فى صناعات الورق والزجاج ، والأسمنت ، والمستحضرات الصيدلانية ، وإنتاج الحديد من الخرقة المعدنية ، والنحاس والمنظفات وبعض المواد الكيميائية الأخرى .

والسمة الثانية هى ارتفاع معدل توسع الطاقة الإنتاجية . وقد مال بعض دارسى الاقتصاد من المصريين مؤخرا الى التقليل من شأن هذا الارتفاع ، اما لأن هذا النمو لا يشهد به سلوك الأرقام القياسية المتاحة عن الإنتاج واما لأن القول المأثور التقليدى فى مصر هو أن التصنيع بدأ بعد سنة ١٩٥٢ . وبعض الأدلة على هذا النمو يقدمه رأس المال للمجموعة الصناعية الذى قدره هانسن ومرزوق (١) ، وميد (٢) ، وما برو (\*) (٣) ، ومؤلف رضوان (٤) الأحداث والأكثر تفصيلا . كما يمكن جمع دليل غير مباشر من تحليل يستقى من التاريخ المالى للشركات الصناعية المساهمة فى مصر (٥) . ولا شك فى أن ازدهارا استثماريا قد حدث .

ومع كون مسألة ما اذا كان من شأن التصنيع أن يستمر بنفس المعدل بقيام الثورة أو بدونه ، مسألة مثيرة للانتباه ، فهى

---

(\*) لقد وجد ميد ، فى ثلاثة تقديرات بديلة ، أن قيمة رأس المال تضاعفت تقريبا بين سنتى ١٩٤٥ و ١٩٥٠ ، وتضاعفت مرة أخرى بعد سنة ١٩٥٠ ، ولكن فى خلال عشر سنوات . والتناقض فى تقدير هانس وتقديرنا الخاص أقل إثارة ، ولكن معدل النماء يظهر انه أعلى قبل سنة ١٩٥٠ منه بعد ذلك .

تحمل كل مجازفات التحليل المضاد لما هو واقعي . وفي الحقيقة فقد أخذ الجهد الاستثماري يتراخى بعد سنة ١٩٥٠ أى قبل الثورة مباشرة . الا أن ذلك كان من الممكن أن يكون ظاهرة دورية عادية ، أو نتيجة مؤقتة لانخفاض أسعار القطن ، ومن ثم انخفاض فى الدخول فى أعقاب الازدهار الكورى ، أو نتيجة عدم الاستقرار والقلق السياسى قبل الثورة . ومن الصعب الاجابة على ما اذا كان الركود ظاهرة قصيرة الأجل فى أساسها أو أنه كان يعكس مشكلات أكثر جوهرية لصناعة تتكيف مع معدل نمو أدنى بعد أن استنفدت أغلب الفرص السهلة لاقامة صناعات سلع استهلاكية أساسية تحل محل السلع المستوردة . وأحساسنا هو أنه لو كان المناخ السياسى مختلفا ولو عادت أسعار القطن الى حالتها الطبيعية ، لاستمر رجال الأعمال فى كلا الاتجاهين للضغط من أجل تعريف جمركية أعلى ( أو تعريف جديدة ) ومن أجل الاستثمار . فرأس المال الخاص لا ينفر أيدلوجيا من الاستثمار فى هذا النمط من الصناعة أو ذاك ، وانما هو ببساطة ينفر من الخسائر الخاصة . واذا كان الهدف هو تنويع الهيكل الصناعى بصرف النظر عن المزايا النسبية فربما تنجح التعريفات الجمركية والقيود المفروضة على الواردات فى تحقيقه بنفس طريقة التخطيط والاستثمار العام . والفرق الرئيسى بين النظامين يتصل بتوزيع الدخل وهذا الفرق هام بالتأكيد . وبوسع المرء أن يتخيل بسهولة قيام مصر بالتصنيع بمعدل مماثل وبهيكل مماثل تماما فى ظل نظام سياسى آخر . وعلى أية حال ، فنحن نشك فيما اذا كان من شأن الصناعة أن تكون أكثر كفاءة وماذا كان من شأن عمالها أن يكونوا أفضل حالا . والمجتمع المصرى أكثر سعادة بكثير فى ظل سيطرة الرأسماليين الأجانب والوطنيين .

والشئ الجديد الذى قدمته الثورة ليس هو المبادرة وليس هو توسيع مدى التصنيع ، وانما ، كما أكدنا فى الفصل السابق ، هو منذ البداية ادخال أشكال جديدة لتدخل الحكومة .



## (ب) تغيرات الهيكل الصناعي

ان اتجاه التغيرات واضح من الجدول ٧ - ٢ . فالمنسوجات التي كانت سائدة فعلا في سنة ١٩٥٢ ، زاد نصيبها في القيمة المضافة الاجمالية بالأسعار الجارية . وهذا الاتجاه . ودليل آخر على زيادة انتاج المنسوجات وصادراتها يلقيان ضوءا على سمة هامة من سمات التصنيع المصري في الفترة التي نستعرضها : فقد حاول المخططون الاستفادة من المورد الزراعي الرئيسي للبلاد . واستهدفوا تحويل الاقتصاد من اقتصاد متخصص في تصدير سلعة أولية . الى اقتصاد صناعي متخصص في تحويل تلك السلعة . كما أن الهبوط في نصيب صناعات « المأكولات والمشروبات » التي يبدو أن معدل نموها كان أبطأ من معدل نمو أغلب الصناعات الأخرى ، يعتبر كذلك طعنا على الارتباطات بالزراعة . ان نمو الانتاج الزراعي من المواد الغذائية هو أدنى من نمو الطلب . ومصر التي كانت في النهاية مصدرا للمواد الغذائية قبل الحرب ، أصبحت على نحو متزايد ، في النهاية مستوردا هاما . ومن أجل هذا فالزراعة تعتبر قيّدا على توسع الصناعة الغذائية . وقد انخفض نصيب صناعات السلع الاستهلاكية الأساسية ( المنسوجات والغذاء ، والمشروبات والدخان ) من ٦٤ر٨٪ الى ٥٥ر٦٪ بين التاريخين . ويقابل هذا تطور هام في السلع الكيماوية و السلع وسيطة أخرى كالورق والمعادن الأساسية . ومع أن نصيب الآلات في القيمة الاجمالية المضافة قد زاد بشكل ملحوظ ابتداء من قيمة أولية صغيرة جدا ، فلم تنجح مصر في تطوير صناعة السلع الرأسمالية على أي نحو هام . فبند « الآلات » يشمل في الأغلب ، السلع الاستهلاكية المعمرة . وأنه لما يثير الانتباه أن التحامل على الصناعات الرأسمالية الملحوظ في كثير من البلدان النامية في ظل المشروع الخاص ، يتعين أن يكون موجودا أيضا في

اقتصاد مخطط . وينشأ التحامل عادة ، لأن هيكـل التعريفـة الجمركية الأسمية يوفر حماية قليلة أو لا يوفر حماية ما للسلع الاستثمارية من أجل تشجيع الاستثمار ، ويوفر حماية أكبر للسلع الوسيطة . والنتيجة هي أن الحماية الفعالة لصناعات السلع الرأسمالية هي حماية سلبية . وفي مصر يظهر انعدام وجود تطورات هامة في قطاع السلع الرأسمالية تفضيلات المخططين أكثر مما يبين نتائج التقويم الجاد للمشروع . ولا شك في أن في وسع مصر انتاج أنماط معينة من الآلات بشكل أكثر كفاءة من انتاج السلع الاستهلاكية المعمرة والسيارات . وربما كانت الوفورات الخارجية أكثر أهمية في هذا القطاع مما هي عليه في أى قطاع آخر لأن الانتاج كثيف من ناحية العمل الماهر . وفي النهاية قد تؤدي صناعة السلع الرأسمالية الى ابتكارات تكنولوجية صغيرة ، في الآلات الزراعية مثلا . ومهما كانت غير واضحة للعيان ، التغيرات الفنية التي تكيف الآلات للظروف المحلية ، فبوسعها أن تسهم بشكل هام في الانتاجية .

ومن ثم فنلنمط التغير الهيكلي الذي حدث في الصناعة المصرية هو نمط نموذجي لأغلب البلدان النامية . ولا يبدو أن المرحلة التي تم الوصول اليها في الوقت الحاضر هي مرحلة تصنيع متقدم ، لأن أنصبة صناعات السلع الانتاجية ، بالرغم من أنها أعلى بدرجة هامة مما هي في سنة ١٩٥٢ ، لاتزال صغيرة نسبيا . على أن تقدم صناعات السلع الوسيطة كان لافتا للنظر ، فقد اشتمل على كثير من التنويع . والقطن الذي كان مكانه في الصادرات آخذا في الهبوط ( أنظر الفصل ٨ ) ، لا يزال السلعة الرئيسية التي يدور حولها نشاط اقتصادي كبير . فقد أصبح مدخلا هاما للانتاج الصناعي . وهو يحتفظ بشكل غير مباشر بنصيبه في الصادرات على شكل غزل ومنسوجات .

الجدول ٧ - ٢  
هيكل القيمة الاجمالية المضافة في الصناعة  
١٩٥٢/٦٦-١٩٦٧

( نسب مئوية )	١٩٥٢	١٩٦٧/٦٦
الماكولات والمشروبات	٢٢ر٤	١١ر٩
الدخان	٧ر٤	٤ر٤
المنسوجات	٣٣ر١	٢٨ر١
الملابس	١ر٩	١ر٢
الخشب والمنتجات الخشبية	١ر٦	١ر٢
الورق والمنتجات الورقية	١ر٣	٢ر٨
الطبع والنشر	٢ر٨	٢ر١
الجلد والمطاط	٠ر٩	١ر٣
الكيمياويات	٧ر٤	١٢ر٧
الفحم والبتروول	٨ر٦	٥ر٢
المنتجات غير المعدنية	٤ر٣	٤ر٢
المعادن الأساسية	١ر٦	٣ر٩
المنتجات المعدنية	١ر٧	٣ر٣
الآلات	٠ر٧	٤ر٤
معدات النقل	٣ر١	٢ر١
سلع أخرى	١ر٢	١ر٢
	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر : مصلحة الاحصاء والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

احصاء الانتاج الصناعى عن السنوات موضع البحث .

### (ج) نمو الانتاج

لما كان الخلل يعترى المفاهيم الخاصة بالأرقام القياسية الرسمية للانتاج الصناعى التى نشرها ( الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ) ، ولأن الرقم القياسى الذى كانت تعده ادارة البحوث بالبنك الأهلى المصرى قد توقف عن الصدور ، فسوف

نقوم تحركات الانتاج بعد ١٩٥٩ / ١٩٦٠ عن طريق الرقم القياسى للقيمة الاجمالية المضافة بالأسعار الثابتة . وتنطوى البيانات الواردة فى الجدول ٧ - ٣ على المتوسط السنوى للنمو المحسوب على أساس الفائدة المركبة وقدره ٥٧٪ خلال الفترة مريض الدراسة . ومع أن الرقم القياسى الخاص بالبنك الأهلى قد يظهر الانتاج الصناعى بأقل من حقيقته نظرا لأنه لم ينجح فى أن يتضمن منتجات جديدة، فالصورة العامة التى تعطيها هذه الأرقام القياسية دقيقة الى حد ما . ومعدلا متوسطا للنمو الحقيقى يقرب من ٦٪ خلال فترة طويلة نسبيا هو انجاز يثير الإعجاب . وقد تم الحصول قبل ١٩٦٣/١٩٦٤ على معدلات سنوية أعلى بكثير مما هى فى بقية الفترة . والحقيقة أن معدل الزيادة السنوى كان ينخفض سنة بعد سنة ابتداء من ١٩٦٣/١٩٦٤ عندما بلغ أقصى حد له وهو ١٢٥٪ فى ١٩٦٧/١٩٦٨ عندما كان مستوى الانتاج أدنى منه فى السنة السابقة . ونقطة التحول هذه فى أداء نمو الصناعة الذى أثر على الاقتصاد كله ، سوف تناقش بتفصيل أكبر فى الفصل التالى . ويكفى القول هنا أن السبب الظاهر هو القيود التى فرضت على الاستيراد فى أثر العجز الذى لم يسبق له مثيل فى ميزان المدفوعات . ومن المحتمل أن تكون الاحصاءات قد بالغت قليلا فى شأن التحسن الذى حدث بعد ١٩٦٨/١٩٦٩ . ومن المحتمل أن يكون الانتاج الصناعى فى أوائل السبعينات قد نما بمعدل يدور بين ٥٪ و ٦٪ ولكن هذا التقدير تقدير أولى جدا .

وتؤكد البيانات المتعلقة بالانتاج نمط النمو التفاضلى بين الصناعات الذى يكشف عنه تحليل التغيرات الهيكلية . ويبدو أن الانتاج المادى فى المنسوجات قد زاد بحوالى نفس المعدل الذى زاد به القطاع بأكمله ، فى حين أن انتاج الكيماويات نما بنفس السرعة مرتين تقريبا (٦) . ويبدو أن التنوع داخل نطاق فروع الصناعة الذى يبدو من ظهور منتجات جديدة فى الاحصاءات ، كان تنوعا أكثر

أهمية في الخمسينيات مما هو في الستينيات . والحقيقة أن أغلب المنتجات الجديدة التي قدمت لأول مرة كانت إما من جانب المجلس الدائم للانتاج القومى والخطة الصناعية الأولى أو من جانب المشروع الخاص . ولم تأت الخطة العامة بجديد على نحو كبير جداً في هذا الصدد . فقد كان الجهد الاستثمارى الرئيسى موجهها نحو خطوط الانتاج القائمة أكثر منه نحو خطوط جديدة . ومن ثم فقد حدث تركيز على المنسوجات والأسمدة ، والأسمنت والمنتجات البترولية والكيمياويات الأساسية .

#### الجدول ٧ - ٢

الارقام القياسية الخاصة بالانتاج والقيمة المضافة الاجمالية بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٦٠/٥٩ ، ١٩٥٢ - ١٩٧٠/٦٩

الرقم القياسى للانتاج	الرقم القياسى للانتاج	السنوات	الرقم القياسى للانتاج	السنوات	القيمة الاجمالية المضاف بأسعار ٦٠/٥٩
١٠٠	١٠٠	١٩٦٠/٥٩	١٠٠	١٩٥٢	١٠٠
١٠٣	١٠٣	١٩٦١/٦٠	١٠٣	١٩٥٣	١١١
١١٢	١١٢	١٩٦٢/٦١	١١٢	١٩٥٤	١١٧
١١٩	١١٩	١٩٦٢/٦٢	١١٩	١٩٥٥	١٢٨
١٢٠	١٢٠	١٩٦٤/٦٣	١٢٠	١٩٥٦	١٤٤
١٢٧	١٢٧	١٩٦٥/٦٤	١٢٧	١٩٥٧	١٥٠
١٥١	١٥١	١٩٦٦/٦٥	١٥١	١٩٥٨	١٥٤
١٥٧	١٥٧	١٩٦٧/٦٦	١٥٧	١٩٥٩	١٥٥
		١٩٦٨/٦٧			١٤٧
		١٩٦٩/٦٨			١٦١
		١٩٧٠/٦٩			١٧٢

المصادر : ١٩٥٩/١٩٥٢ البنك الاهلى المصرى والنشرة الاقتصادية (اعداد متنوعة)  
١٩٧٠/١٩٥٩ . وزارة التخطيط ، تقارير المتابعة .

## ( د ) الأداء :

هناك جوانب أخرى كثيرة لقضية الأداء . فاسهامات قطاع ما فى الزيادات فى العمالة ، والدخل القومى والمدخرات وايرادات العملة الأجنبية تشكل معيارا هاما . كما أنه بوسع أى قطاع اقتصادى المساهمة بشكل غير مباشر فى نشاط ونمو قطاعات أخرى عن طريق الارتباطات التبادلية ، والوفورات الخارجية ، وآثار الانتشار الأخرى . كما أن بوسعه المساهمة فى نموه الخاص به بأحداث التقدم الفنى ومن ثم زيادات ذاتية فى الانتاجية الكلية .

وسوف تناقش مساهمة الصناعة فى العمالة جنبا الى جنب مساهمة قطاعات أخرى . وباختصار فالصناعة - لأسباب تتعلق بحجمها الاستهلاكى الصغير وطبيعة فنون الانتاج التى تتطلب رأسمال مكثف وغياب انتاج تقليدى هام فى مصر - قد استوعبت نسبة صغيرة من زيادة القوة العاملة . وقياس المساهمات غير المباشرة هو أكثر صعوبة . وقد كان فى وسع الصناعة خلق عمالة فى الزراعة مثلا ، بأن تحدث من خلال طلبها الخاص بها تغييرا فى أنماط المحاصيل وعن طريق محاصيل تحتاج الى عمل مكثف . وربما كان من شأن هذا أن يحدث الى حد معين باستبدال الخضراوات بالمحاصيل الحقلية . ولكن دور الطلب الصناعى الوسيط فى هذه التغييرات صغير . والارتباط الرئيسى الذى ينتمى الى الماضى بين الزراعة والصناعة هو القطن . ولما كان ينتج ويصدر مع وجود الصناعة أو بدونها فلا يحتمل أن تحدث آثار عمالة هناك . أما المساهمات غير المباشرة فى العمالة فهى أكثر أهمية فيما يتعلق

بخدمات معينة - التجارة ، الموارد المالية والنقل - ويمكن ارجاع ما يتراوح بين نصف وثلثي زيادة العمالة في هذه القطاعات الى التصنيع . ونفس الاستنتاج ينطبق على قطاع التشييد على الرغم من أن توفير العمالة يكون أهم خلال فترة الاستثمار وحدها . وفي التجارة والنقل ، تتوافر العمالة بشكل أكثر دواما لأنها تساعد في معالجة الناتج . وفي مصر ، أدى تأميم الصناعة بالحكومة الى خلق هيكل فوقى ادارى ضخمة . ومع أن أثر العمالة غير المباشر هذا هام ، فقد يكون لنا العذر اذا ترددنا في اعتباره نفعا بكل ما فى الكلمة من معنى .

وقد حددنا اسهام الصناعة فى الزيادات التى تحققت فى الدخل القومى فى الفصل التالى . ومما لا يدعو للدهشة أن هذه المساهمة بالرغم من أنها أصغر مما أسهمت به الخدمات فى الستينيات ، لا تزال هامة جدا . وسيكون من شأن قياس مساهمة الصناعة بالأسعار العالمية بدلا من الأسعار المحلية لقاء مزيد من الضوء على فعاليتها . وقد قامت بهذه المحاولة وزارة التخطيط (٧) وقام بها بصورة شخصية دارسون بحثوا فى صناعة النسيج (٨) . ولكن تفسير النتائج ، كما هى الحال فعلا بالنسبة لمنهج التقييم بالأسعار العالمية ككل يجب أن يكون فى منتهى الحرص . والقياسات عن طريق الأسعار العالمية فى جوهرها يجب أن تكون بسيطة ذات معنى نسبيا ( فقط على أية حال ، لتقييم توزيع الموارد فى ظروف ثابتة ) ، اذا كانت المنافسة فى الأسواق الأجنبية أقل اتساما بالنقص واذا كان فى الامكان افتراض وجودها فى حالة تشغيل كامل واتسام الموارد فيها بمرونة كاملة . وتواجه مصر طلبا عالميا

على قطنها طويل التيلة ، أقل من أن يكون تام المرونة . ومرونة منحني الطلب هذا ، ومن ثم شكل منحني الدخل الحدى ، يصعب التحقق منهما وهما يميلان الى التغير بشكل مستمر من سنة الى أخرى .

وثمة تعقيد آخر فى التجارة الثنائية التى مارستها مصر بشكل متزايد بعد ١٩٥٦ ، ليس مع بلاد الكتلة الشرقية فقط ، وانما أيضا ، وبشكل هام جدا فى السنوات الأخيرة ، مع البلدان النامية بما فى ذلك الهند وسيلان والعالم العربى . ومع أن اتفاقيات التجارة الثنائية تعكس الى حد معين الأسعار العالمية التى تزود المفاوضين بنقاط واضحة تحدد المعالم ، ومع أنه ليس هناك دليل ثابت على خسائر هامة نجمت عن تجارة مصر مع الكتلة السوفيتية (٩) ، على عكس آراء واسعة الانتشار جدا ، فالنظام ليس كاملا ويجعل من التقييم شيئا معقدا . وفى النهاية فالموارد فى مصر كما هى فى كل البلدان النامية وبدرجة أقل فى أى مكان آخر ، ليست لها قدرة تامة على الحركة وتشغيلها ليس تاما . وفى مجال نماء سكاني سريع ووجود فرص اقتصادية محدودة ، يميل العمل الى أن يصبح زائدا على الحاجة أكثر فأكثر ، ليس بالضرورة فى الزراعة فحسب وانما فى باقى قطاعات الاقتصاد . وهناك موارد لا يمكن تسويقها . وتوحى هذه التحفظات بأن الحسابات التى تبين أن مصر تفقد عملة أجنبية عندما تقوم بتصنيع القطن بدلا من أن تصدره خاما ، يجب ألا تقبل على علاقتها ، وأن التقديرات الكمية للخسائر المعنية لا يمكن الاعتماد عليها الى حد بعيد . ولكن المحاولة ذات مغزى فى مجال واحد . فترتيب نشاطات النسيج المختلفة - أيا كانت الخسائر أو المكاسب الفعلية - من ناحية ربحية العملة



الأجنبية ، هو ترتيب صحيح . وتحقق مصر أقصى فائدة من تحويل فطنها مرتفع الجودة الى عزل ربيع جدا او منسوجات مرتفعه الجودة . ولما نالت الدرجة او الجودة ادنى ، نالت الفائدة اقل . وفي موضع ما على هذا الترتيب - وهذه هي النقطة التي يصعب بحديثها والتي قد تتغير مع الزمن - يصبح من المحتمل ان يحمى بيع الفطن خاما ، ربعا البر . والنتيجة المؤيدة هو أن إعادة توزيع الموارد من انتاج المنسوجات الواطنة الرتبة الى المنسوجات عاليه الرتبة هي في مصلحة مصر الاقتصادية . وثمة اقتراح ممكن التحقيق ، ولكن الدليل عليه لم يتأكد بشكل كاف ، هو انه يجب استيراد فطن قصير التيلة مقابل منسوجات منخفضة الجودة ، للاستهلاك الكبير . ومشكلة مصر الصناعية الرئيسية هي أنه نظرا للطبيعة الخاصة لمادتها الخام الرئيسية ، فان عمليات تصنيعها تستلزم عمليات ذات رأس مال مكثف ومتقدم - وهي مشكلة ربما تفسر فشل صناعة النسيج عند منعطف القرن حينما رفضت الحماية الجمركية . وبرزت اصاعب التي واجهتها هذه الصناعة منذ بدايتها منذ أربعين سنة طويلة مضت . ومازق مصر ليست بسيطة ، فهي بلد يفتقر الى الموارد الطبيعية والمادة الخام الرئيسية التي يبدو أنها تقدم فرصة واضحة للتصنيع يثبت في النهاية أنها تتطلب فورا طرق انتاج معقدة وعلى درجة كبيرة من الكفاية . وتشكو مصر في مشكلة العمالة ومع ذلك فامكانياتها الطبيعية تستلزم تصنيفا يتطلب رأس مال كثيف جدا وعلى وجه التحديد في الفرع الذي قد تجد فيه بلدان أخرى فرصا لطرق الانتاج التي تتطلب عملا كثيفا .

ويصعب القول ما اذا كانت الصناعة توفر مدخرات بالنسبة لكل وحدة من وحدات الدخل أكثر مما توفره قطاعات أخرى . ووجهة نظر الاقتصادى الكلاسيكى هي أن الميل الطبيعى للادخار لدى الرأسماليين - أو الدولة في حالة الملكية العامة لوسائل

الانتاج - أعلى مما لدى الملاك العقاريين أو الفلاحين . وفى اقتصاد مغلق ، ترتبط مشكلة المدخرات بمكونات الناتج من السلع الانتاجية والاستهلاكية . ولكن تهتم بدرجة كبيرة بالتجارة ، وفيما عدا حالات الجمود قصيرة الأجل التى قد تكون هامة جدا ، ترتبط مشكلة المدخرات فى المدى الطويل بالتجارة الخارجية . وإذا أخذنا الحسابات القومية على علاقتها فانه يبدو واضحا أن القطاع الحديث فى مصر يسهم بدرجة كبيرة فى المدخرات المحلية لأن مشروعات التأمين الاجتماعى التى تقدم موارد مالية هامة ممكنة التطبيق فى هذا القطاع فقط .

وترتبط قضية الأداء فى مجال التصدير ، ارتباطا وثيقا بالمناقشة السابقة الخاصة بصناعة النسيج اذ أن نمو صادرات السلع المصنعة هو من حيث الجوهر نمو المنسوجات ( انظر الجدول ٨ - ٥ ) . وكان هناك تحول مستمر فى هيكل صادرات النسيج عن الغزل (مع أنه لا يزال مسئولا عن النصيب الأكبر) الى الأقمشة القطنية وفى نطاق الغزل حدث تحول من النمرة الخشنة الى النمرة المتوسطة والرفيعة . وهذه علامة مشجعة الى أبعد حد . غير أنه ليس واضحا ما اذا كان ميزان إيرادات العملة الأجنبية الناتجة من صناعات تعويض الواردات ( التى تتضمن خسائر معينة ) والأداء فى مجال التصدير ( الذى تساعده الإعانات المالية ) هاما أو ايجابيا .

وتقديرات نمو الانتاجية الاجمالية فيما بين سنة ١٩٤٧ وسنة ١٩٦٥ باستخدام دالة كوب - دوجلاس للانتاج Cobb-Douglas Production Function (١٠) ، توحي بمعدل نمو منخفض جدا قوامه نصف فى المائة سنويا . وهذه النتائج لا تثير الدهشة اذ أن الصناعة فى البلدان النامية لا تولد تقدما فنيا كبيرا قبل أن تبلغ مرحلة متقدمة نوعا ما . وقد قدر هانسن

ومرزوق ، بأربعة في المائة سنويا ، نماء انتاجية العمل في مجال الصناعة . وهو رقم قياسي منحاز جدا يعكس اسهام الاستثمار وأثر التغيرات الهيكلية في الصناعة أكثر مما يعكس التحسينات في جودة العمل اذا ظلت جميع الأشياء والعوامل والعناصر الأخرى دون تعديل Ceteris Paribus في الخمسينيات (١١) . وفي الستينيات ، زادت العمالة بنسبة ٥٣٪ وزادت القيمة المضافة بالأسعار الجارية بنسبة ٧٢٪ وهذا يوحي بمعدل نمو انتاجية للعمل يكاد يزيد على ١٢٪ سنويا ، مع مراعاة التخفيض الذي يعمل حسابه في ساعات العمل . ويفسر هذا جزئيا بزيادة عدد العاملين من العمال والموظفين زيادة كبيرة بعد سنة ١٩٦٢ وارتفاع الطاقة الانتاجية الزائدة التي لم تعوضها أية تخفيضات في العمالة ( بسبب القوانين الاشتراكية ) بعد ٦٣/١٩٦٤ .

والأسف على أخطاء ماضية معينة في الاستثمار الصناعي أمر لا جدوى منه : فما مضى فات . والمهمة الملحة هي أولا : تحسين أداء الصناعات القائمة ، وضمان أن تغطي عائداتها المحسوبة حسابا صحيحا ، التكاليف المتغيرة على الأقل . وقد يتطلب هذا تغيرات بعيدة المدى في السياسة الاقتصادية . وثانيا : تحسين كل من طرق تقييم لمشروع وطرق التخطيط للاستثمارات المستقبلية . وليس أمام مصر من خيار سوى التصنيع - والقضية الصعبة هي اختيار نمط يتمشى ، بأكبر قدر ممكن ، مع الفوائد النسبية في الحاضر والمستقبل .

### السياسات الاجتماعية

لا توجد حكومة حديثة لا تأبه كلية بالرفاهية الاجتماعية ، وبالعامل ، وبظروف العمالة والتعليم والصحة . وفي مصر ، أبدت الحكومات السابقة على الثورة بعض الاهتمام بهذه القضايا خلال

الحرب العالمية الثانية وبعدها . وقد تابعت الثورة اجمالا نفس السياسات ، ولكن فى هذه الناحية كسبت الحركة قوة دافعة ، مرة أخرى . من ناحية نتيجة لاصرار سياسي أكبر ، ومن ناحية أخرى نتيجة لضغوط داخلية ، وللحكمة التقليدية الخاصة بالتنمية الاقتصادية والتوقعات المتزايدة . ونادرا ما يكون ذلك نتيجة للأيدولوجية . وعلى أية حال ، فقد تحقق الكثير ، والفضل لناصر مع استثناءات واخفاقات هنا وهناك .

( أ ) العمل : تعكس التصرفات الأولى للثورة فى مجال العلاقات الصناعية ، تناقضات نظام عسكري حريص على سلطته ، ولكنه يعنى ، فى الوقت نفسه ، ببعض أشكال الرفاهية . ومن المحزن أن نعيد للأذهان أن أول ضحيتين لانقلاب غير دموى ومعتدل من ناحية أخرى ، كانا عاملين . أعدهما بدون إبطاء ، فى كفر الدوار بالقرب من الاسكندرية فى الرابع عشر من أغسطس سنة ١٩٥٢ لأنها قادا اضرابا واحتلا مصنعا . وما اذا كان الحادث يعكس ببساطة عصبية نظام لم يتجاوز عمره أسبوعين ، نظام لا يزال غير واثق من سيطرته على البلاد أو يعانى ، بصفة أساسية ، أكثر من غيره من عدم القدرة على السماح بالاضراب الصناعى وصور الاحتجاج الأخرى كذلك ، فهى مسائل سياسية هامة لا يمكن بحثها هنا بحثا كاملا . وقد يكفى القول بأن العصبية ربما تفسر العنف الذى اتسم به رد الفعل ، وعدم تسامح النظام ازاء ممارسة أية جماعة اجتماعية أو سياسية مسئولة عن سياستها العمالية ، سلطتها ممارسة ذاتية .

وقد أصبحت الاضرابات غير شرعية وأعيد تأسيس مجلس استشارى للعمل مع تمثيل النقابات فيه . وفى البداية شجع تكوين النقابات العمالية ، وفيما بعد أصبحت العضوية اجبارية بالنسبة الى فئات معينة من العمال (١٢) . ولكن حرية تصرف النقابات كانت

قليلة وهي خاضعة لرقابات مالية ، وسياسية وإدارية إذ أنها منظمة بنفس الهيكل الهرمي شأنها في ذلك شأن التعاونيات والقطاع العام بأسره . ومع أن النظام القديم لم يكن ليبراليا بشكل خاص مع العمال ، وكان يحظر على جماعات معينة - كموظفي الحكومة والعمال الزراعيين - تكوين نقابات لهم ، فقد حدثت فعلا اضطرابات هامة ، بما في ذلك اضطراب البوليس المعروف وبخاصة في سنتي ١٩٤٦ و ١٩٤٨ . أما الأجور الصناعية المتوسطة فقد ارتفعت بين سنتي ١٩٤٦ و ١٩٥٢ بحوالى ٤٥٪ نتيجة للاضطرابات وللنشاطات النقابية ولأسباب أخرى . وهذه الزيادات تناقض الركود النسبى لمتوسط الأجور الفعلية بين ١٩٥٥ - ١٩٦٢ (١٣) .

وقد وضعت حكومات سابقة حدا أدنى للأجور الصناعية هو مائة مليم فى اليوم ١٩٤٤ ومائة وخمسة وعشرون مليمًا فى سنة ١٩٥٠ ، ولكن لم يكن لهذه النصوص القانونية معنى ، نظرا لأن الحد الأدنى للأجور الذى تدفعه الصناعات فعلا كان قريبا جدا من هذه المستويات . وقد رفعت الثورة الحد الأدنى للأجور الى ٢٥٠ مليمًا فى ١٩٥٣ . ولكن هذا القانون لم يطبق بصورة جدية حتى بداية الستينيات . وعلى أية حال ، فقد أعطيت للعمال مزايا أخرى ، كمشروع تأمين جديد للعمال الصناعيين الذى يسهم فى تمويله أرباب العمل . . وكان المشروع الذى أدخل لأول مرة فى ١٩٥٦ ، مقصورا فى بداية الأمر على المنشآت الصناعية الكبيرة فى القاهرة والاسكندرية . لقد زيدت الاجازات المرضية المدفوعة ، ومكافأة نهاية الخدمة ( سواء كان ذلك اختياريا أو اجباريا ) . وكذلك زادت الاجازات العادية بأجر ، وجرى اخضاع حق رب العمل فى فصل العمال لقيود جديدة . والمنتهج الذى تتناول به الحكومة المصرية مشكلة العمل ، مألوف لدى بلدان نامية كثيرة : فبعد كبح نشاطات النقابات العمالية تحاول الحكومات استرضاء

القوة العاملة الصناعية الحضرية عن طريق تغييرات فى القوانين العمالية . وقد أدخلت تغييرات رئيسية فى التشريع والسياسات العمالية فى سنتى ١٩٦١ و ١٩٦٢ . وقد فرض مشروع المشاركة من الأرباح على المنشآت توزيع ٢٥٪ ( × ) من أرباحها الصافية ( بعد مختلف الاستقطاعات التى تشمل ٥٪ احتياطي تخصص لشراء سندات حكومية ) لصالح عمالها وموظفيها ، على أن يدفع خمسا المبلغ نقدا بنسبة المرتبات Fro Rata وبحد أقصى للفرد الواحد قدره خمسون جنيها مصريا ؛ ويخصص الخمسان لصندوق الخدمات الاجتماعية الذى يديره الموظفون والعمال . ويخصص الخمس الباقي لصندوق الأسكان . وجرى بعد ذلك تعديل هذه الشروط تعديلا طفيفا . فلآن يجرى دفع خمس المبلغ لمشروع التأمينات الحكومى وخمس ثالث لصندوق الخدمات الاجتماعية الخاص بالمنشأة . وقد استمر الجزء النقدي على نفس الأساس وألغى الجزء الخاص بالأسكان . وقد بلغت قيمة المبالغ النقدية المدفوعة للعاملين ٣٧٥ مليون جنيه مصرى فى ١٩٦٢ . ٥ ملايين جنيه مصرى فى عام ١٩٦٥/٦٤ (١٤) . وقد أعيد تنظيم عضوية مجالس ادارة الشركات،

(\*) ومما جدر ذكره فى هذا الصدد أن المؤسسات الصحفية تنفرد بوضع خاص فى هذه الناحية . وأية ذاك ان القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ الخاص بتنظيم الصحافة وانتهى آلت ملكيتها بمقتضاه الى الاتحاد الاشتراكي العربى ، والقرارات المنفذة له ، أعطت للعاملين فيها الحق فى الحصول على ٥٠٪ من الأرباح بعد خصم ١٠٪ ( مقابل احتياطي شراء السندات الحكومية والاحتياطي العام ) ، وجرت العادة على أن يوزع نصيب العاملين فى الأرباح كله نقدا . وليست هناك قاعدة موحدة تقضى على المؤسسات الصحفية جميعها اتباعها فى توزيع الربح على العاملين بل تقوم كل منها بوضع القواعد التى يراها دون معقب ولكن هناك عامل مشترك فى هذه القواعد هو انها تقوم على أساس أجر عدد من الأشهر بحد أقصى وبحد أدنى يقرره مجلس ادارة المؤسسة . وهذا وضع من الأوضاع التى تنفرد بها صناعة الصحافة فى مصر دون باقى الصناعات المصرية الأخرى دون دبرر المترجم .

وجرى تحديد عدد الأعضاء بسبعة من بينهم اثنان ينتخبان عن العاملين : واحد عن يتقاضون أجورهم بالأسبوع . وواحد عن يتقاضون أجورهم بالشهر (\*) وقد خفضت ساعات العمل الى ٤٢ ساعة أسبوعيا مع بقاء الأجر السابق . وعلى أية حال ، فقد منع العمال والموظفون من شغل وظيفتين ، وأصبحت التنقلات بين المنشآت أصعب ، وخصوصا في القطاع العام حيث يتعين الحصول قبل النقل على موافقة جهة العمل المنقول منها . وألغى التشغيل الإضافي ، من ناحية المبدأ على الأقل . ومن الواضح أن مختلف هذه الشروط كانت ترمى الى إتاحة فرص أوسع للعمالة . وكان يتعين الحصول على وظائف للمعينين الجدد . على حساب العاملين الموجودين . وقد طبق الحد الأدنى للأجر وقدره مائتان وخمسون مليما يوميا في القطاع العام . ( وأخيرا جدا طبقت هذه القاعدة على الصناعة في القطاع الخاص ) . وأرتفع متوسط أجور العمال اليدويين في الصناعة الحديثة ارتفاعا حادا بين سنتي ١٩٦٢ و ١٩٦٤ . ومن ثم ارتفع الرقم القياسي لمتوسط الأجر النقدي ( ٥٣/٥٤ = ١٠٠ ) بالنسبة الى العمال اليدويين في الصناعة من ١٢٨ في يناير ١٩٦٢ الى ١٦٩ في يناير ١٩٦٤ (١٥) . وأصبحت التأمينات الاجتماعية اجبارية وارتفعت مساهمة رب العمل من ٧ الى ١٧ ٪ من الأجر (\*\*).

---

(\*) تم أصبح المجلس مكونا من تسعة أعضاء : خمسة يعينهم الوزير المختص الذي تتبعه الشركة ، وأربعة ينتخبهم مجوع العاملين في المنشأة : اثنان عن الموظفين واثنان عن العمال . وأصبح لكل من رئيس وحدة الاتحاد الاشتراكي العربي ورئيس اللجنة النقابية الحق في حضور جلسات مجلس الادارة دون أن يكون لهم صوت محدود ( المترجم ) .

(\*\*) أصبحت حصة ما يدفعه أصحاب الاعمال مقابل التأمينات الاجتماعية ٢٠ ٪ ، وتتكون من : ١٥ ٪ قسط تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء ، ٣ ٪ قسط التأمين ضد اصابات العمل ، ٢ ٪ قسط التأمين ضد البطالة . أما العامل نفسه فتبلغ حصته ١٠ ٪ وتتكون من ٩ ٪ قسط تأمين للشيخوخة والعجز والوفاء و ١ ٪ =

وأعطى العمال اليدويين الحق فى الحصول سنويا على أجازة عادية قدرها أربعة عشر يوما بالاضافة الى خمسة أيام عن الأعياد الرسمية (\*) . وزيدت الأجازة المرضية الى ١٨٠ يوما فى السنة يستحق العامل خلالها ٧٠٪ و ٨٠٪ من أجره الأساسى . وأصبح الفصل فى حكم المستحيل من الناحية القانونية ، ومن ناحية الواقع وبخاصة فيما بين ١٩٦٦/٦٣ عندما كان الاتحاد الاشتراكى العربى فى ذروة نشاطه الدفاعى عن العمال ضد أصحاب الأعمال فى القطاعين الخاص والعام على السواء . وقد نزع العمال الى اساءة استغلال نظم الأجازة المرضية ، والحصانة المطلقة ضد الفصل التى تمنعوا بها . وفى عام ١٩٦٦ جعلت الحكومة الفصل أيسر فى حالات سوء السلوك الشديد وشددت الرقابة الطبية على طلبات الأجازة (\*\*). وكما ذكرنا من قبل ، فقد طبقت كوادر موحدة

= قسط التأمين ضد البطالة ، بالاضافة الى ٣٪ مقابل الانذار الاجبارى الذى يرد له فى نهاية الخدمة مع فوائد احتسبت بطريقة معينة . ولكن ابتداء من أول سبتمبر ١٩٧٥ أصبحت الاقساط كالاتى طبقا للقانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ .

صاحب العمل	العامل
١٥٪	الشيخوخة والعجز والوفاة ١٠٪
٣٪	البطالة -
٢٪	اصابات العمل -
٢٠	١٠

(\*) عدل نظام الاجازات الاعتيادية والمرضية تعديلا جوهريا ( المترجم ) .  
 (\*\*) بعد صدور قوانين الرعاية الطبية استغل العمال هذا الحق اسوأ استغلال الى الحد الذى ضبطت فيه حالات كان العاملون يستبدلون فيها مواد الزينة بالأدوية التى يصفها لهم الاطباء ، صدر القانون بفرض عقوبة قاسية على كل من المريض الذى يضبط متلبسا بهذا العمل وكذلك الطبيب والصيدلى ( المترجم ) .



لتحديد الأجر فى القطاع العام كله : وتتضمن الجداول احدى عشرة فئة . وتكون الترقية داخل هذه الفئات . وفيما بين بعضها البعض ( فيما عدا الفئة الادارية العليا ) ، بالأقدمية المطلقة . وهذه القوانين التى لم تعدل من الناحية العملية ، تشكل أساس تشريع العمل الحالى . ولم يضاف سوى القليل بعد سنة ١٩٦٤ . وقد كانت قوانين العمل هذه تمثل فى وقت الثورة « الاشتراكية » تحسنا هاما فى ظروف العمل ولكن مرة وإلى الأبد . وأهم ميزة مادية منحت ( وهى مشروع التأمينات ) فى شكل فوائد مؤجلة . لقد ارتفعت الأجور النقدية بشكل ملحوظ خلال فترة قصيرة ولكنها مالت فيما بعد الى الاستقرار . وهكذا فالمكاسب الأولى فى الأجور الفعلية يلتهمها التضخم باستمرار . ان اعانة سنوية ( تبدأ ب ٧٢ جنيها مصريا للعاملين فى الفئة الحادية عشرة الى ١٤٤ جنيها مصريا للعاملين فى الفئة الأولى ) ، تمنع الآن لجميع العاملين فى القطاع العام ، وقد يكون ذلك بدلا من نصيبهم النقدى فى الربح أو قد يكون بدلا من الجزء الذى توقفت بعض المنشآت ، لسبب أو لآخر ، عن دفعه منذ أواخر الستينيات . ولم يتمكن من تحرى هذا الافتراض بدقة (\*) .

ولم تعمل قوانين ٦١ - ١٩٦٢ على تحرير نظم النقابات العمالية . ولم تكن ثمة علامات واضحة على عدم استقرار الوسط العمالى فى مصر حتى ١٩٦٨ . وفى مناسبات عديدة بعد الحرب العربية - الاسرائيلية ، حدثت اضرابات ومظاهرات بشكل رئيسى فى حلوان وشبرا الخيمة ، ضاحيتى القاهرة الصناعيتين الكبيرتين .

---

(\*) الواقع ان النصيب النقدى فى الربح مازال يدفع للعاملين حتى الآن . ولا يعرف أن هناك منشآت توقفت عن دفع شئ كانت تصرفه للعاملين من قبل وبظهر أن المؤلف يشير بذلك الى المبالغ التى تدفع للعاملين فى شركات لا تحقق ربحا ( المترجم ) .

وقد عبرت عن كل من الفشل السياسى الذى تقاسمه أغلب المصريين بعد الهزيمة ، ازاء الركود الذى وجد نزاع الشرق الأوسط نفسه فيه ، والضيم الصناعى . وقد نزعَت الحكومة الى الاستجابة الى هذه الاضرابات بتنازلات اقتصادية فورية تبعتها فيما بعد اجراءات أمن مشددة وأحيانا بعض الاعتقالات .

(ب) التعليم : لقد بذلت جهود ملحوظة بعد ١٩٥٢ لتوسيع نطاق التعليم العام المجانى . وقد ارتفعت نفقات الدولة على التعليم من حوالى ٢٣ مليون جنيه مصرى فى ١٩٥٣/٥٢ ( أقل من ٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى ) الى حوالى ١٢٦ مليون جنيه مصرى فى ١٩٧٠/٦٩ ، ( ٥٪ تقريبا من الناتج المحلى الاجمالى ) . وبالمثل زاد الاستثمار العام فى التعليم من حوالى ٢٥ مليون جنيه مصرى فى السنة الأولى للثورة الى ذروة بلغت ٣٣٣ مليون جنيه مصرى فى السنة الأخيرة للخطة الأولى ، وهى زيادة غير عادية قدرها ثلاثة عشر ضعفا . وبعد ١٩٦٥/٦٤ يدور مستوى الاستثمار حوالى ٢٥ مليون جنيه مصرى فى السنة ممثلا ما بين ٦٪ الى ٨٪ من الاستثمار السنوى الكلى فى الاقتصاد (١٦) . ويبين الجدول ٧ - ٤ الزيادة فى عدد التلاميذ والطلاب فى مختلف المراحل التعليمية . وأسرع نمو هو فى التعليم الفنى الثانوى الذى زاد من قاعدة صغيرة جدا . وهذه الفئة على أية حال خادعة فهى تشمل كل أنماط التعليم الثانوى غير التقليدى . وتميل المدارس التجارية الى أن تكون السائدة فى هذه المجموعة . وفى سنة ١٩٦٥ كان التدريب المهنى الأصلى يشكل ١٢٪ من المقيدى بالمدارس الثانوية . وعليه فانه ينبغى تصحيح الانطباع الذى مفاده أن عناية عظيمة قد أوليت للتعليم المتوسط من أجل ايجاد جيل مقبل من الفنيين ، والرسامين والملاحظين ومديرى العنابر من أجل الصناعة .

جدول رقم ٧ - ٤

عدد الطلبة والتلاميذ ( ٥٣/٥٢ ، ٧١/٧٠ )

السنّة	الابتدائي والاعدادي	الثانوي	الثانوي الفني	اعداد المدرسين	الجامعات
٥٣/٥٢	١٥٤٠.٢٠٢	١٨١٥٧٨٩	٢٣٥٣٦٦	٢٠.١٤٠	٤١٤٩٦
٧١/٧٠	٤٥٨٩١٢٨	٢٩٧٥٨٨٧	٢٧١٦٣٨	٢٥٥٢٦	١٧٦.٢٣
( ارقام قياسية )					
٥٣/٥٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٧١/٧٠	٢٩٨	٢٦٤	٨١٤	١٢٦	٤٢٥

المصدر : الجهاز المركزي للتنمية العامة والإحصاء ، المؤشرات الاقتصادية ،

واذا جمعنا التعليم الثانوى كله فى فئة واحدة ، فسنرى أن الجامعات اتسعت بأعلى معدل . والعوائد الشخصية من التعليم العالى هى فى آن واحد عوائد أكيدة وسخية بفضل سياسة التشغيل التى تتبعها الحكومة . فلكل الخريجين الحق فى الحصول على وظيفة إما فى الحكومة أو فى القطاع العام . وهدف هذه السياسة التى صيغت رسميا فى ١٩٦٢ ولو أنها كانت قد طبقت عمليا قبل ذلك بسنوات كثيرة ، هو توقي الظهور الخطير من الناحية السياسية للبطالة بين المتعلمين . وهو ظهور قد يكون غير مرغوب فيه من الناحية الاجتماعية . والسياسة اذن تدعم الطلب على التعليم العالى : والحكومة فى آن واحد ملتزمة بتشغيل المتعلمين ومدفوعة بالضغط عليها الى تعليم أولئك الذين يسعون الى وظيفة مجزية ومضمونة نسبيا . أما العوائد الاجتماعية للتعليم العالى فهى منخفضة وربما كانت سلبية بالنسبة الى فروع معينة كالآداب والتجارة (\*\*) والحقوق . ومن المثير للانتباه ملاحظة أن نسبة طلاب الآداب فى الجامعات قد انخفضت من ٥٢٪ فى ١٩٥٠ الى ٢٦٪ فى سنة ١٩٦٥ ، بينما زاد نصيب الطلاب فى الكليات العملية والفنية من ٢٥٪ الى ٤٠٪ فى نفس الفترة (١٧) . وقد حاولت الحكومة فى ١٩٦٨ تقييد التدفق على الجامعات بتحديد عدد الملتحقين الجدد بـ ٣٥٠٠٠ فى السنة . كما اشترطت أن يلتحق ٦٠٪ على الأقل

---

(\*) يبدو أن المؤلف مازال ينظر الى التعليم التجارى ( العالى والمتوسط ) نفس النظرة التى سادت فى أواخر الثلاثينيات وأوائل الأربعينيات يوم أن كان خريجو التعليم التجارى يفيضون على حاجة السوق ويوم أن هبط مستوى أجورهم نتيجة لزيادة العرض على الطلب . ولكن الحال قد تبدل بعد خروج الأجانب . والتوسع الهائل فى المجال الصناعى والمجال التجارى ، والصبح الطلب فى هذه الناحية يزيد على العرض . وهناك فئة معينة من خريجي التعليم التجارى كان الطلب عليهم ومازال يزيد كثيرا على الأعداد المتاحة منهم فى السوق وهم الذين يتقنون لغة أو لغتين أجنبيتين ( المترجم ) .

فى الكليات العلمية أو الهندسية و ١٠٪ فى معاهد اعداد المعلمين .  
وبرغم هذه الاجراءات فمن المحتمل أن يتجاوز عدد الخريجين  
احتياجات الاقتصاد الى مهارتهم لوقت طويل . ويبدو أن  
المهندسين الذين كان الطلب عليهم كبيرا من قبل هم الآن أكثر من  
اللازم .

وتظهر الأرقام المبينة فى الجدول ٧-٤ أن التعليم الثانوى-الفنى  
والتقليدى - جنبا الى جنب قد توسع بنفس السرعة التى توسع  
بها التعليم الابتدائى والاعدادى ( زيادة نسبتها ١٦٤٪ فى مقابل  
١٩٨٪ بين ١٩٥٣/٥٢ ، ١٩٧١/٧٠ ) . والحقيقة أن التعليم  
الثانوى اتسع بشكل أسرع ( فى ١٩٥٣/٥٢ ) كان يغطى التعليم  
الثانوى السنوات الخمس الأخيرة من الحياة المدرسية وهو الآن  
يشمل السنوات الثلاث الأخيرة ) . وآخر التقديرات المتاحة للالتحاق  
بالمدارس كنسبة من عدد السكان الذين هم فى سن الدراسة .  
هى تقديرات قديمة نسبيا حيث انها تتعلق بسنة ١٩٦٥ . ويبين  
من هذه التقديرات أن نسبة الأطفال الذين تشملهم الفئة من ٥ الى  
أقل من ١٤ سنة المسجلين فى المدارس زادت من ٢٦٪ فى ١٩٥٠ الى  
٤٦٪ فى ١٩٦٥ . بينما ارتفعت نسبة الأطفال الذين تشملهم فئة  
١٤ الى أقل من ١٩ سنة من ٧٪ الى ٢٩ ( ١٨ ) . ولا شك فى أن  
هذه النسب قد زادت بعد ١٩٦٥ . ويبدو أن التعليم الابتدائى لم  
يصبح عاما بعد ، ولكن هذا الافتراض لا يمكن إقامة الدليل عليه  
بشكل ثابت دون معرفة عدد المسجلين فى الفئة « ٦ الى ١٢ سنة » ،  
وهى فئة العمر الخاصة بذلك النوع من التعليم .

وفى مصر ، يسعى الى التعليم الثانوى أصلا أولئك الذين  
يهدفون الى الالتحاق بالجامعات . والمناهج الدراسية معدة لكى  
تسير فى ذلك الاتجاه . ويبدو أن البلاد فى موقف من شأنه أن تفيد  
من احداث تغيير السياسات التعليمية : مزيد من المدارس الثانوية

من الطراز المهني وقليل من التعليم العالي . ولا شك في أن الحوافز الاقتصادية والاجتماعية من شأنها أن تغرى طلابا كثيرين الى المزيد من التدريب المهني بدلا من التعليم الجامعي . والى عهد قريب كانت الحكومة تعين الخريجين من المدارس الفنية بمرتب ابتدائي قدره ثمانية عشر جنيها مصريا شهريا ، بينما كان يعين خريجو الجامعات بعشرين جنيها مصريا (\*) . ولو كان الأجر الابتدائي هو العنصر الوحيد الذي يؤخذ في الاعتبار ، لوجد الكثيرون أن أربع أو خمس سنوات تنفق في الجامعة دون كسب لا تساوي الفرق وقدره جنيهان . ولكن تطلعات خريج الجامعة تفوق بكثير تطلعات خريج المدارس الفنية ، كما أنه يحتل مركزا اجتماعيا أعلى . وعدم التوازن بين العرض والطلب على القوى البشرية يحتمل أن يستمر وجوده في الاقتصاد المصري . ما لم ترجع الحكومة عن التزامها بتوظيف كل الخريجين ويعمل على تحسين كادرات الفنيين المتوسطين .

وفي مجال اعداد المدرسين ، يبدو أن عددهم قد بلغ ذروة قدرها ٤٩٤٤٨ في ١٩٦٦/٦٥ ثم أخذ في الانخفاض بشكل مطرد (١٩) . وهذه في الحقيقة ظاهرة احصائية بحتة . ففي سنة ١٩٦٧ الحفت معاهد اعداد مدرسي المرحلة الثانوية بالجامعات وبهذا يكون الانخفاض في الاعداد هو مجرد انخفاض ظاهري ؛ وعلى أية حال فالمصادر التي نستقي منها الاحصائيات ، لا تزودنا بحلول تفيد في تعديلها (\*\*\*) . ويبدو أن اعداد المدرسين حتى ولو صرفنا النظر عن أرقام ما بعد ١٩٦٦/٦٥ - قد توسع على نحو أبطأ من توسع أنواع التعليم الأخرى . والمدرسون ، مع هذا هم مدخل من مدخلات الخدمات التعليمية ، وعدم تدريب أعداد كافية منهم ، لابد من أن

---

(\*) زادت مؤجرا الى خمسة وعشرين جنيها مصريا .

(\*\*) لم أستطع الوصول الى ما يقصده المؤلف من هذه العبارة (الترجم)

تفضى الى تدهور فى نوعية المدارس المصرية . والحقيقة أن نسب التلاميذ الى المدرسين قد زادت بين سنتى ١٩٥٣/٥٢ ، ١٩٧١/٧٠ ، من ٢٩ الى ٣٩ فى المدارس الابتدائية ، ومن ١٠ الى ٢٠ فى المدارس الثانوية الفنية . وقد تحسنت النسبة بين سنتى ١٩٥٣/٥٢ و ١٩٦٤/٦٣ فى المدارس الثانوية . فقد انخفضت من ٢٢ الى ١٤ تلميذا لكل مدرس ، ولكنها استعادت سيرتها الأولى وهى ٢٢ فى ١٩٧١/٧٠ بعد تدهور مستمر . وقد زادت نسبة التلاميذ الى فصول الدراسة زيادة طفيفة خلال الفترة نفسها فى المدارس الابتدائية ( من ٣٩ الى ٤٢ تلميذا لكل فصل ) . وفى الاعـداد (من ٣٦ الى ٣٩ ) ؛ وكانت الزيادات أكبر فى الثانوية الفنية ( ٢٦ الى ٣٤ ) ، بينما ظلت النسبة ثابتة تقريبا حول ٣٧ - ٣٨ فى المدارس الثانوية (٢٠) .

والواقع أن مباني المدارس تستخدم بكامل طاقتها ، ولا بد للفصل الصغير جدا فى القرية الذى يتسع لأربعين تلميذا من أن يكون مزدحما جدا . وفى القاهرة تعمل مدارس معينة فترتين . وأكثر السمات اثارة للقلق هى نسبة عدد المدرسين الى عدد التلاميذ . ان نوعية التعليم التى يقدمها نظام لا يناله الا نخبة مختاره الى حد ما ، وهو الذى كان سائدا قبل ١٩٥٢ ، كانت نوعية جيدة بقدر دون أن تكون عالية فى الارتفاع . ومما لاشك فيه أن الزيادات فى عدد الطلبة والتى لم تواكبها زيادة أكبر فى المدخلات والتسهيلات الأساسية ، قد أثرت بشكل مضاد على نوعيات الخدمات التعليمية .

### (ج) الصحة وضبط النسل

زادت النفقات العامة الجارية على الصحة بنفس معدل زيادة النفقات الجارية على التعليم تقريبا ( بنسبة ١١٪ فى المتوسط سنويا تقريبا بين ١٩٥٣/٥٢ و ٧٠/٦٩ ) . ولكن مستوى النفقات الذى

قدر ب ٣٨ مليون جنيه مصرى فى ١٩٧٠/٦٩ هو بطبيعة الحال أدنى بكثير (٢١) . وتمثل هذه المصروفات فى الوقت الحاضر حوالى ١٥٪ من الناتج الاجمالى المحلى . وقد تضاعف عدد الأسرة فى المستشفيات تقريبا من أقل قليلا من ٣٦٠٠٠ فى ١٩٥٢ الى حوالى ٧١٠٠٠ فى ١٩٧٠ . وهكذا تكون نسبة الأسرة فى المستشفى لكل ألف من السكان ٢١ ، وهو متوسط منخفض نسبيا يخفى مفارقات ملحوظة بين المناطق الريفية والحضرية . والواقع أن كل الوحدات الصحية الريفية - من المستوصفات القروية الى الوحدات المجمعة الشهيرة - لم تقدم سوى ٨١٤٩ سريرا فى ١٩٧٠ . ولكن عدد هذه الوحدات زاد بسرعة جدا فى الستينات فقد بلغ ١٧٨٦ وحدة عند نهاية العقد ؛ وعليه فكل قرية من اثنتين مزودة بشكل ما من أشكال التسهيلات الصحية العامة (٢٢) . والبيانات الخاصة بعدد الأطباء ضئيلة ومن الصعب تفسيرها . ومصر ، شأنها فى ذلك شأن كثير من البلدان النامية الكبيرة الأخرى ، تفقد عددا كبيرا من أطبائها عن طريق هجرة العقول . وتكاليف المجتمع الظاهرة فى هذه الهجرة عالية نظرا لأن كليات الطب تستنفد من الموارد بالنسبة للطالب الواحد أكثر من أية مؤسسة أخرى من مؤسسة التعليم العالى . ومن الصعب الوقوف على ما اذا كانت هذه التكاليف تجد تعويضا عنها عن طريق ما يحصل عليه الأفراد مما يحول اليهم من نقد أجنبى . ومن المعروف جيدا أن توزيع الأطباء بين أنحاء البلاد ، متفاوت الى حد كبير . وهنا مرة أخرى ، قد تساعد الحوافز الاقتصادية التى تمنح فى صورة بدلات ريفية أو إعفاءات ضريبية ، فى جذب الأطباء الشبان ، الى مدن وقرى المحافظات . أما الخدمة الاجبارية لفترات قصيرة بعد التخرج ، وهى الطريقة المفضلة فى مصر ، تسفر عن احباط كبير وتؤثر على نوعية الخدمات المقدمة وغالبا ما تفضى الى مساوىء .



وليس ثمة شك في أن تقدما ملحوظا قد أنجز وأن المصري العادى يتمتع الآن بمستوى صحى أعلى مما كان يتمتع به أسلافه منذ عشرين سنة مضت بفضل دخول أعلى من ناحية - وبفضل التسهيلات الطبية الأفضل من ناحية أخرى . ويبدو أن متوسط معدل استهلاك الأدوية للفرد الواحد قد زاد من ١٪ الى ٢٪ سنويا . ومما يثير الانتباه أن نلاحظ في هذا السياق أن عدد الصيدليات - وكلها تقريبا فى القطاع الخاص - قد زاد من ٦٨٠ فى ١٩٥٢ الى ١٩١٠ فى ١٩٧١ . وعلى أية حال ، فلا يزال هناك الكثير الذى ينبغى القيام به لتخليص مصر من الأمراض الطفيلية ، ولخفض مستوى وفيات الأطفال المرتفع نسبيا .

والتحسينات فى الحالة الصحية تزيد من قيمة سياسات ضبط النسل لأن انخفاض معدلات الوفاة فى فئات العمر الدنيا يمكن أن تكون له آثار هامة على مستوى الزيادة السكانية . وسياسات السكان ، على الرغم من أنها لازمة كما تبدو الآن فى مصر ، قد تصبح ملحة بشكل متزايد فى المستقبل . وقد كان موقف الحكومة ازاء تنظيم الأسرة وضبط النسل يتسم بشئ من التردد وبخاصة فى الخمسينات عندما توقعت الثورة أن تؤدى التنمية الاقتصادية فى نهاية الأمر الى أن تجد حلا لمشكلة زيادة السكان . ولم تدرك الحكومة أنه كان يتعين اتخاذ اجراء معين للبدء فى العمل على خفض معدلات المواليد أو التعجيل منه ، حتى أوائل الستينيات ، عندما بدأت المصاعب الاقتصادية التى تواجه مصر فى الازدياد . وقد أعلن ناصر فى ١٩٦٢ أنه أصبح من الضرورى وضع سياسة سكانية ، وجرى ادخال برنامج قومى لتنظيم الأسرة فى ١٩٦٥ . وفى فبراير ١٩٦٦ ، جرى توزيع حبوب منع الحمل بالمجان على مراكز الصحة العامة فى طول البلاد وعرضها ، على أن تتحمل المستفيدات منها

قيمة رمزية تدفع كل شهر . وقد قدر أنه جرى توزيع ٣٠٠٠٠٠٠ قرص من أقراص منع الحمل شهريا في ١٩٧١ ، وأن ١٢٠٠٠٠٠ لولب جرى تركيبها سنويا . وهذا الجهد الجديد والمتواضع نوعا لا يعتبر السبب الرئيسى فى الانخفاض الظاهر فى معدلات المواليد الذى بدأ حول ١٩٦٤ . ويعانى برنامج تنظيم الأسرة من قيود تفرضها الميزانية وانعدام المشروعات طويلة المدى ، وعزوف الوكالات الدولية عن تقديم عون مالى لبرنامج كهذا يتسم بالخلل .

### ( د ) الاسكان

أبدت الثورة منذ البداية بعض العناية بمشكلة الأسكان . وكانت الدوافع مختلطة . فعبد اللطيف البغدادى ، وهو واحد من الضباط الأحرار الذى تولى مسئولية الشئون القروية والبلدية فى الوزارات المبكرة ، كانت لديه خطط طموحة من أجل تجديد القاهرة . تضمنت ازالة الأحياء الفقيرة وانشاء شارع الكورنيش الشهير على ضفاف النيل ، واقامة ميادين جديدة وواسعة فى وسط العاصمة . وكان ثمة هدف آخر هو توفير مساكن رخيصة لقطاعات السكان الأكثر فقرا فى المدن . وقد أنشئت شركة عامة - تحولت فيما بعد الى مؤسسة - فى ١٩٥٤/٥٣ لذلك الغرض . ويشبه المشروع ميثله الفرنسى المسمى بـ *habitation à loyer modéré* ( المساكن ذات الايجار المعتدل ) . وقد نفذ بنشاط فى الخمسينات . وبنيت آلاف الشقق فى القاهرة فى حى زينهم الفقير وفى أحياء فقيرة أخرى مثل شبرا . وقد امتد المشروع ليشمل مناطق أخرى ؛ كما لعبت المؤسسة دورا هاما فى تعمير الحى العربى فى بور سعيد الذى قصف بالقنابل خلال حرب السويس . ولكن المساكن الشعبية مع ترحيبنا بها ، لم تفد سوى نسبة صغيرة من الفئة العليا من سكان المدن منخفضة الدخل - العمال الصناعيين وموظفو الحكومة من

الدرجات الدنيا وأمثالهم . خلال الستينيات بلغ الاستثمار العام فى الاسكان الحضرى الرخيص مستوى سنويا يتراوح بين ٥ ملايين و ٦ ملايين من الجنيهات المصرية ، ويمثل اضافة سنوية تتراوح بين ٨٠٠٠ و ١٠٠٠٠ غرفة (٢٣) . ولا يظهر أى اتجاه من هذه الأرقام التى توحي بأن ما خصص من الدخل القومى لهذه الاستثمارات أخذ فى الانخفاض . ويستثمر القطاع العام كل سنة مقداراً مماثلاً فى الاسكان « المتوسط » الذى يفيد منه بشكل رئيسى، الموظفون والعاملون فى القطاع العام . وترتبط أغلب برامج الاسكان الريفى ، اما بالمناطق المستصلحة حديثاً واما بمشروعات توطين النوبين .

وقد تزايد تراخى جهد الحكومة فى الستينات مع انخفاض ملحوظ فى الاستثمار الخاص فى الاسكان بين ١٩٦٠ ، ١٩٦٧ . وكان هذا الانخفاض يرد جزئياً الى التخفيضات الاجبارية للقيمة الايجارية الخاصة بالمنازل القديمة ، والقيود المفروضة على القيمة الايجارية على المنازل الجديدة التى كانت معفاة منها من قبل ، والى نظام صارم للترخيص وكلها اجراءات أدخلت فى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات ، كما كانت تعزى الى التضخم فى تكاليف البناء ، والى المخاوف الناشئة عن التأميم . وفى هذا ، المجال مرة أخرى ، حاولت الحكومة انجاز أهداف عديدة - توزيع الدخل ، اعادة تخصيص الاستثمار الخاص من الشقق والفيلات الفاخرة الى المساكن الرخيصة ، ومن قطاع الاسكان الى قطاعات اقتصادية أخرى - بأدوات ناقصة . ومع أن الاستثمار الخاص فى قطاع الأسكان قد زاد بعد ١٩٦٧ واستعاد المستوى الذى بلغه فى الخمسينات - استجابة لطلب مرتفع والغاء القيود على السواء ، فلا تزال مشكلة الاسكان حادة . وحتى الآن لم تخف المصاعب التى يواجهها أصحاب

الدخول المنخفضة والمتوسطة من سكان المدن ، ومشكلة الاسكان  
الريفى لم تمس بعد .

#### (هـ) خلاصة

أنه ينبغي تقييم المنجزات والاختراقات مع مراعاة كاملة  
للمصاعب التى يواجهها بلد فقير يعانى انفجارا سكانيا . ومصر  
ليس لديها من الوسائل ما يمكنها من اقامة دولة رفاهية شاملة .  
لقد تحقق الكثير - وبخاصة فى التعليم - وربما كان فى الامكان  
تحقيق ما هو أكثر ، على أن من واجب رجال الاقتصاد أن يحذروا  
من التقليل من شأن الضغوط التى يعمل السياسيون فى ظلها .  
ومهما كانت صغيرة ، فالانجازات يجب الاعتراف بها . وطبيعى  
أنه لا يزال يتعين تحقيق ما هو أكثر بكثير . والمساهمة الوحيدة  
التي تنتظر من تقييم للماضى هى المساعدة فى صياغة سياسيات  
أفضل للمستقبل .

## الفصل الثامن

النمو الاقتصادي  
والتغيرات الهيكلية

---

« وفي الاحتفاء بأشياء جديدة في طور النماء  
الا نجد نفمة من طبقة جديدة »

---

سان جرون بيرز

---

## مدخل :

مهدت فصول سابقة لتقييم تطور مصر الاقتصادية - وهو عملية بطيئة ولكنها معقدة في ظل الثورة . والتاريخ يفسر الظروف الأولى ؛ فالنمو السكاني والموارد الطبيعية تحدد التحدي - الفرص والقيود على حد سواء ، والسياسات - من الإصلاح الزراعي الى التصنيع - تمثل محاولات للتأثير على كل من الاداء في المدى القصير وفي المدى الطويل ، محاولات لتعجيل معدل سرعة التنمية الاقتصادية . وتدور الآن أسئلة : كيف عمل الاقتصاد ضمن هذه القيود وفي ظل هذه المؤثرات ، وكيف انطلقت التنمية الاقتصادية وما الذي أنجزته ؟ ولكل تقييم معايير عديدة خاصة به . وسنولى في هذا الفصل اهتماما بنمو الدخل القومي ومكوناته ، ومن ثم بهيكل الاقتصاد الآخذ بالتطور . وفي الفصل التالي سنناقش مشكلة العمالة نظرا لأن أحد أهداف التنمية الاقتصادية هو خلق وظائف إنتاجية ، وتوسيع نطاق فرص العمالة المتاحة لكل من يسهم في الاقتصاد وامتصاص البطالة . وسندرس في الفصل العاشر التغيرات في توزيع الدخل .

والنمو الاقتصادى معيار هام للنجاح ، ولكنه معيار منحاز ،  
فالتنمية الاقتصادية تعنى القدرة على احداث النمو داخل البلد  
ومساندته . والوسائل التى تحقق عن طريقها الزيادات فى الدخل -  
نمو الانتاج والمكاسب المفاجئة والاتساع المصطنع للقطاعات غير  
الانتاجية - لها أهميتها فى هذا الصدد . وفى بعض الاحايين يكون  
ثمن النمو الاقتصادى فى الحاضر على حساب النمو فى المستقبل :  
ونجاحات اليوم التى تعرض للخطر أداء الغد ، لا تقارن بالنجاحات  
التي ترسى الأساس لنمو اقتصادى معزز . ولهذا فمشكلات المدخرات  
وميزان المدفوعات وثيقة الصلة بالموضوع بخلاف مشكلات أخرى  
كثيرة .

ان التنمية الاقتصادية بالاضافة الى ذلك تشمل تحولات  
هيكلية . وعلى أية حال فليس العكس بالضرورة صحيحا . وتكون  
التغيرات الهيكلية مجرد انعكاس لتغيرات فى أنماط الاستهلاك  
والعمالة الناشئة عن تدفق عائدات خارجية ، كما هو الحال فى  
بعض اقتصاديات البترول ، وقد يعكس اتساع قطاع الخدمات ،  
« غير الرسمى » استجابة للضغط السكانية ، أو استيعاب العمالة  
الحكومية لعرض مفرط من القوة البشرية المتعلمة . وهذه التغيرات  
ليست فى حالة من هذه الحالات . علامة واضحة من علامات التنمية  
الاقتصادية ، وهى لا تزيد من قدرة البلاد على نمو اقتصادى مستمر .  
فهى فى أغلب الأحوال أعراض مصاعب ، وليست علامات تقدم .

وتفسير التغيرات الهيكلية فى مصر عنصر حاسم فى مجال تقييم  
الأداء فى البلاد فى العقود الأخيرة لأن التنويع الاقتصادى هو فكرة  
قديمة من أفكار الحركة القومية . وفى نفس الوقت هدف واضح  
لسياسات الحكومة . وكان من المفروض أن يقلل تنويع الاقتصاد  
من اعتماده على صادرات سلعة أولية ومن سهولة تأثره بالأحداث  
الخارجية ، أو بإيجابية أكثر ، أن يزيد من مرونة الاقتصاد ، بتمكينه

من الاستجابة استجابة ذات فائدة للظروف المتغيرة في السوق العالمية . فهل في وسعنا تفسير التغيرات الهيكلية في مصر خلال العقود الماضية باعتبار أنها تعكس تنوعا ذا هدف للاقتصاد ؟

## النمو الاقتصادي

يوضح الجدول ٨ - ١\* التقديرات الرسمية للنواتج المحلي الاجمالي بنفقات عوامل الانتاج بالاسعار الجارية والاسعار الثابتة . كما يشمل الجدول مجموعة أكثر اختصارا للنواتج القومي الاجمالي بأسعار ١٩٥٤ الثابتة . وبمناقشة المفاهيم والبيانات الرسمية مناقشة تفصيلية ، واجراء مقارنة مع منهج البحث المطبق في دراسات خاصة لتقديرات بديلة تغطي في كل الحالات فترات أقصر ، لن تبدل الصورة العريضة تبديلا هاما ، ومن ثم فلن يتناولها هذا الكتاب . والنقاط الرئيسية التي تستحق التأكيد عليها هي أن تقديرات الأسعار الثابتة الرسمية قد تظهر المعدل الفعلي للنمو الاقتصادي في أكثر من حقيقته وأن أرقام الأسعار الجارية تميل الى التقليل من شأن مساهمة قطاعات معينة بسبب تغطية ناقصة (قطاع التشييد وربما قطاع الخدمات ) أو بسبب تقويم معيب لبعض الخدمات المقدرة ( الاسكان ) . بينما نجد أن مساهمة قطاعات

---

(\*) تنسم هذه التقديرات بعدد من المآخذ التي ناقشها هانسن وميد(١) بشيء من الاستفاضة عن الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٦٢ ، وهانس (٢) عن الفترة ١٩٦٢ - ١٩٦٥ . ويهتم هذان المؤلفان أساسا بأرقام الأسعار الثابتة ، ويعترفان بأنه في حكم المستحيل إيجاد تقديرات أسعار جارية بديلة . ومن المحتمل أن تكون تقديرات ميد - هانس للأسعار الثابتة في الخمسينيات أعلى من الأرقام الرسمية على الرغم من أن لنا تحفظات على كليهما . وتختص انتقادات هانس بقطاع الصناعة وقطاع الكهرباء وبإدخال أرقام الأسعار الجارية ( قطاع التشييد مثلا ) في مجموع الأسعار الثابتة .



أخرى ، كالانتاج الصناعى ، قد يكون مبالغا فيها (\*\*) . وعلى الجملة فمن الصعب القول ما اذا كان حساب الدخل القومى بالأسعار الجارية يظهره بأكثر من حقيقته أو بأقل منها .

( أ ) معدلات النمو الاجمالية . تتضمن الارقام الرسمية المعدلات الآتية للنمو الاقتصادى الحقيقى وهى محسوبة على أساس المتوسط السنوى وبأسعار الفائدة المركبة : من ١٩٥٣/٥٢ الى ١٩٦٠/٥٩ : ٤ر٤٪ ومن ١٩٦٠/٥٩ الى ١٩٧٠/٦٩ : ٥ر٠٪ والمعدل الضمنى للنمو السنوى خلال الخطة الخمسية الاولى ( أى بين ١٩٦٠/٥٩ و ١٩٦٥/٦٤ ) هو حوالى ٦ر٤٪ وبالنسبة الى السنوات الخمس التالية ٣ر٥٪ تقريبا . وقد قدر هانسن وميد معدل النمو السنوى المتوسط للنتائج القومى الاجمالى ( بالاسعار الثابتة ) ب ٣ر٨٪ عن الفترة من ١٩٥٣/٥٢ الى ١٩٦٠/٥٩ (٣) . وقد قدرا أن الدخل القومى الاجمالى . بفضل ماحقته معدلات التبادل التجارى من مكاسب ، قد نما بمعدل أسرع بدرجة طفيفة قدره ٤ر٠٪ . والتفاوت بين تقديرهما والتقدير الرسمى - مع أنه ليس كبيرا جدا جدير بالملاحظة كمؤشر لمدى تصديق الأرقام . وبالنسبة الى فترة الحطة ، فاننا نميل الى قبول تقدير هانسن كمتوسط معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى قدره ٥ر٥٪ سنويا (٤) . واذا افترضنا على أساس نتائج هانسن أن المصادر الرسمية تميل الى المبالغة فى المعدلات الفعلية للنمو الاقتصادى بحوالى ١٥٪ . قد يجوز لنا تعديل متوسط معدل النمو الضمنى عن الفترة ١٩٦٥/٦٤ الى ١٩٧٠/٦٩ بحيث يصبح ٣ر٣٪ .

---

(\*\*) ان ما بدلناه لمشروع دراستنا عن التصنيع يؤيد هذه النتائج .

الجدول ٨ - ١ الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي  
( بملايين الجنيهات المصرية ) ١٩٥٢/٥٢ - ١٩٧٠/٦٩

السنوات	الناتج القومي بالأسعار الجارية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة	الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة
١٩٥٢/٥٢	١٩٥٢/٥٢	١٩٥٢/٥٢	١٩٥٢/٥٢	١٩٦٠/٥٩
١٩٥٣/٥٢	٨٠٦.	٩٩.	٨٠٦.	١٩٥٣/٥٢
١٩٥٤/٥٢	٨٤٧.	٩٨٩	٨٤٧.	١٩٥٤/٥٢
١٩٥٥/٥٤	٩٢٠.	١٠١٥	٩٢٠.	١٩٥٥/٥٤
١٩٥٦/٥٥	٩٦٥.	١٠٥٥	٩٦٥.	١٩٥٦/٥٥
١٩٥٧/٥٦	١٠٦٧.	١٠٧٧	١٠٦٧.	١٩٥٧/٥٦
١٩٥٨/٥٧	١١٢٦.	١١٤١	١١٢٦.	١٩٥٨/٥٧
١٩٥٩/٥٨	١١٥٧.	١٢٠٩	١١٥٧.	١٩٥٩/٥٨
١٩٦٠/٥٩	١٢٨٥٢	١٠٩١.	١٢٨٤	١٢٨٥٢
١٩٦١/٦٠	١٣٦٣٥	١١٣٩.	—	١٣٦٣٥
١٩٦٢/٦١	١٤١١٥	١١٩٠.	—	١٤١١٥
١٩٦٣/٦٢	١٥٦٢٨	١٣٢٤.	—	١٥٣٦٧
١٩٦٤/٦٣	١٧٣٩٦	١٤١٦٤	—	١٦٦٩٧
١٩٦٥/٦٤	١٩٧٥٠	١٤٨٠.	—	١٧٦٢٢
١٩٦٦/٦٥	٢١٢٤١	١٥٤٥.	—	١٨٤١١
١٩٦٧/٦٦	٢١٨٠٤	١٥٤٦.	—	١٨٦٥٩
١٩٦٨/٦٧	٢١٨٧٨	غير متاح	—	١٨٤٧٦
١٩٦٩/٦٨	٢٣٣٩٤	غير متاح	—	١٩٥٤٤
١٩٧٠/٦٩	٢٥٥٢٨	غير متاح	—	٢٠٨٩٣

ملاحظة : x أرقام معدلة .. ان أرقام الناتج المحلي الإجمالي هي بنفقات عوامل الإنتاج ، و مجموعة الناتج القومي الإجمالي هي بأسعار السوق .

المصادر : وزارة التخطيط ، وتقارير التابعة والبنك المركز المصرى ، والنشرة الاقتصادية ٨ ( ٣ - ٤ ) ١٩٦٨ .

D. Mead, Growth and Structural Change in Egyptian Economy, Homewood, Ill., 1967, p. 45 fort he constant price estimates. (Referred to as the Hansen-Mead Estimates in the text).

لقد كان أداء الاقتصاد خلال الفترة محل البحث غير مستو .  
وتعطى الأرقام الرسمية انطبعا بحدوث نمو سريع الى حد كبير بين  
١٩٥٣/٥٢ و ١٩٥٥/٥٤ ، وهو ما يتعارض مع صورة الركود التي  
يرسمها هانسن - ميد عن هذه السنوات ، وربما جاز رد هذا  
الركود الى انخفاض حاد في أسعار القطن فيما بين ١٩٥٠ و ٥٣  
ومن ثم الى أثر المضاعف Multiplier Effect لانخفاض  
إيرادات التصدير . وهناك اختلاف آخر بين التقديرات الرسمية  
والتقديرات الخاصة عن الفترة من ١٩٥٦/٥٥ الى ١٩٥٧/٥٦ .  
وفي هذا المجال توضح أرقام هانسن وميد عودة بطيئة الى  
الأحوال الطبيعية ، بينما تشف البيانات الرسمية عن انخفاض في  
مستوى الناتج الفعلي . واحساسنا هو أن سمات مجموعة هانسن  
- ميد مقبولة بدرجة أكبر مع تحفظ واحد هو أنها تجنح الى أن  
تظهر ناتج كل من قطاعي الصناعة والتشييد في السنوات المبكرة  
للفترة بأقل من حقيقته .

وثمة اتفاق عام على التطورات فيما بين ١٩٥٧/٥٦ و ٦٢/  
١٩٦٣ ( السنة الأخيرة من مجموعة هانسن - ميد ) . فقد تم  
تحقيق معدلات نمو مرتفعة بعد حرب السويس مباشرة ولمدة سبع  
أو ثماني سنوات حتى ١٩٦٤/٦٣ . وبعد تلك السنة ونحن هنا  
نعتمد على المصادر الرسمية وحدها - أخذت النسبة المئوية السنوية  
لزيادة الناتج المحلي الإجمالي تهبط بشكل ثابت من ٨.٧٪ في  
١٩٦٤/٦٣ الى ١٪ في ١٩٦٨/٦٧ . ويلي ذلك انتعاش قصير في  
سنتي ١٩٦٩/٦٨ و ١٩٧٠/٦٩ . وما زال أمامنا وقت طويل قبل  
التأكد مما اذا كان الاقتصاد قد واصل النمو في السبعينات المبكرة  
بمعدل ال ٥٪ أو ٦٪ التي ربما يكون قد تم الوصول إليها عند نهاية  
الستينات . وانطبعا ، على أية حال ، هو أن الأداء في الوقت  
الحاضر غريب ، الى حد بعيد .

ويجب التأكيد على سمة هامة من سمات التطورات بعد ١٩٥٦ .

لم تكن الحطة ولم تكن حرب ١٩٦٧ العربية - الاسرائيلية نقطة تحول في الأداء . فقد تم تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبيا في السنوات السابقة على الحطة مباشرة وفي سنوات شاذة خلال الحطة . والواقع ان الحطة واجهت بداية صعبة في السنة الأولى ؛ وفي السنة الثانية أثر انخفاض في محصول القطن بشكل عكسي على معدل النمو . وبالمثل ، لم تكن الحرب العربية - الاسرائيلية البائدة باحداث انخفاض في مستوى الأداء ؛ فقد كان هذا الانخفاض قد بدأ بالفعل قبلها بسنوات قليلة لأسباب مختلفة . ولقد كانت الحرب . بطبيعة الحال . عاملا أدى الى تفاقم الموقف ولكنها لم تكن السبب الابتدائي لمنجزات هزيلة جدا خاصة بمنتصف الستينات .

#### (ب) اسهامات القطاعات في زيادة الانتاج

يمكن تقييم مساهمة الأنشطة الاقتصادية المختلفة في زيادة الدخل القومي والنتائج القومي من تحليل الحسابات القومية على مستوى القطاعات . وقد كانت مساهمات القطاعات في زيادة قدرها ٢٩٤ مليون جنيه مصري في الناتج القومي الاجمالي فيما بين ٥٢ / ٥٣ و ١٩٦٠ / ٥٩ كما يلي \* :

#### النسبة المئوية

٢٢ و ٨	الزراعة
٢٤ و ٨	الصناعة والكهرباء
٥ و ٨	التشييد
١١ و ٦	النقل
٤ و ٧	الاسكان
١٥ و ٩	التجارة
١٤ و ٤	خدمات أخرى
<u>١٠٠ و ٠</u>	

\* على أساس مجموعة هانسن - ميد .

لقد زاد الدخل القومي الاجمالى خلال نفس الفترة بمقدار ٣١٢ مليون جنيه مصرى . وعلى هذا الأساس فان العوائد التى تحققت فى معدلات التبادل التجارى ، بلغت ٥٥% من زيادة الدخل .

وثمة ما يثير الاهتمام أن اسهام الصناعة والكهرباء فى زيادة الناتج القومى الاجمالى كانت من قبل أعلى من مساهمة الزراعة . واسهام قطاع النقل الذى يعتبر اسهاما هاما نوعا ما ، فيرجع الى حد كبير ، الى نمو الملاحة البحرية فى قناة السويس التى استردت بسرعة حالتها الطبيعية بعد التوقف القصير فى ١٩٥٦/٥٧ . أما القطاع الثالث ( الاسكان والتجارة وخدمات أخرى ) فقد ساهم بأكثر من ثلث زيادة الناتج ؛ فى حين أن قطاعى الزراعة والصناعة معا يعزى اليهما نصف المقدار الكلى تقريبا .

واذا أخذنا فى الاعتبار سنتى ١٩٦٠/٥٩ و ١٩٧٠/٦٩ فى التقديرات الرسمية للناتج المحلى الاجمالى بأسعار ١٩٦٠/٥٩ الثابتة ، لوجدنا أن نسب القطاعات فى زيادة الناتج بين هاتين السنتين هى كما يلى :

#### النسبة المئوية

١٥٠	الزراعة
٢٧٢	الصناعة والكهرباء
٨٣	التشييد
٢٧	النقل
٦٦	الاسكان
٧٥	التجارة
٣٢٧	خدمات أخرى
١٠٠٠	

وليس ثمة سبيل للتمييز بين إسهام الإنتاج والإسهام الناشئ من تقدم معدلات التبادل التجارى فى زيادة الدخل القومى نظرا لأن الأرقام القياسية لأسعار الواردات والصادرات التى كان يعدها البنك الأهلى قد توقفت عن الصدور ولأن وزارة التخطيط لاتقدم تقديرات منفصلة للنواتج القومى والدخل القومى بالأسعار الثابتة . وثمة دليل جزئى يشير الى أن معدلات التبادل التجارى - باعتبار ٥٩ / ١٩٦٠ سنة الأساس - تحركت تحركا طفيفا ضد مصر فى أوائل الستينات ولكنها تحسنت بشكل هام فى النصف الثانى من العقد . وهذا يحتمل أن يكون الإسهام النسبى الصافى لتغيرات معدلات التبادل التجارى فى زيادة الدخل ايجابيا فى الستينات وبنفس الدرجة من الأهمية التى كان عليها فى الفترة السابقة .

والسمة الجديرة بالملاحظة للستينات اذا ما قورنت بالعقد السابق عليها ، هى ارتفاع نصيب القطاع الثالث بالنسبة للقطاعات الأخرى فى زيادة الناتج المحلى الإجمالى (\*) . فأنشطة القطاع الثالث ، كما ذكرنا من قبل ، تسهم بحوالى ٤٧٪ كما يسهم البند الذى يطلق عليه اسم خدمات أخرى التى تشمل الحكومة بثلاث تلك الزيادة . وقد ظل نصيب الصناعة ( باستثناء الكهرباء ) ثابتا عند ٢٣٪ تقريبا . وإلى الكهرباء ترد الزيادة فى

---

\* المجموعة المستخدمة عن العقدين لا يمكن المقارنة بينها على نحو تام حيث أننا نستخدم الناتج القومى الإجمالى بأسعار السوق عن الخمسينات والناتج المحلى الإجمالى بنفقات عوامل الإنتاج عن الستينات . وعلى أية حال ، لا تنشأ تشويشات خطيرة فى هذه الحالة لأنه من المتقد أن الفارق بين الزيادات المطلقة فى الناتج المحلى الإجمالى بنفقات عوامل الإنتاج والناتج القومى الإجمالى بأسعار السوق فى الخمسينات هو فارق تافه .

الاسهام النسبى للقطاع الثانى فى الستينات اذا ما قورن بما كان عليه فى الخمسينات . أما الانخفاض فى نصيب قطاع النقل فى زيادة الناتج المحلى الاجمالى . من ١١٦٪ بين ١٩٥٣/٥٢ و ١٩٥٩/١٩٦٠ الى ٢٧٪ بين ١٩٦٠/٥٩ و ١٩٧٠/٦٩ ، فيعزى الى اغلاق قناة السويس فى ١٩٦٧ . واذا أخذنا فى الاعتبار بدلا من ذلك زيادة الناتج المحلى الاجمالى بين سنتى ١٩٦٠/٥٩ و ١٩٦٦/١٩٦٧ ، نجد أن النقل أسهم بنصيب هام ( قدره ١٥٪ ) قبل الحرب العربية - الاسرائيلية . وهذه الأرقام تظهر حجم الخسارة الناتجة عن اغلاق القناة ( جرى تعويضها جزئيا باعانات من الدول العربية تظهر فى الحسابات الخارجية ) ، كما تظهر فى نفس الوقت الأهمية المتزايدة لقطاع النقل قبل ١٩٦٧ . وأخيرا ، فمن الجدير بالملاحظة أن نصيب الزراعة قد انخفض من ٢٢٨٪ من زيادة الناتج المحلى الاجمالى فى الفترة ٥٢ - ١٩٦٠ الى ١٥٪ فى الفترة الثانية .

أما أن ثلث الزيادة التى تحققت فى الناتج المحلى الاجمالى فى الستينيات كان يرجع الى زيادة قطاع الخدمات - نتيجة لاتساع التشغيل فى الحكومة بصورة رئيسية - فهو أمر يثير بعض الشكوك فى أهمية النمو الاقتصادى الحديث . ومع أن الانتاج الحقيقى كان آخذا فى الازدياد فى قطاعى التعليم والصحة ( وقد يقدر بخمسة فى المائة نصيب هذين القطاعين فى زيادة الناتج المحلى ) ، فمن المشكوك فيه كثيرا ما اذا كان ناتج الخدمات الحكومية الأخرى يزداد زيادة معقولة . ولو كانت قد استحدثت وطبقت مفاهيم مناسبة للناتج الحكومى فى الحسابات القومية ، فإن المعدل الحقيقى لزيادة الناتج المحلى الاجمالى فى مصر قد يقل بما يتراوح بين ١٥٪ و ٢٠٪ مما تظهره الحسابات التقليدية . ولا حاجة بنا الى أن نضيف سياسة التشغيل التى تتبعها الحكومة - التى ترفع فى المدى القصير ظاهريا معدل نمو الاقتصاد - لها آثار عكسية على النمو الاقتصادى فى

المستقبل . فهي تقلل امكانية الاقتصاد الاستثمارية وتعمل على  
تفاقم العجز التجارى .

### (ج) تطورات القطاعات

يبدو أن القيمة المضافة الاجمالية فى الزراعة ( بالأسعار  
الثابتة ) قد زادت بمعدل مركب سنوى متوسط قدره ٢.٥٪ - ٢.٧٪  
خلال الفترة كلها . وقد نما الناتج الاجمالى ، واستنادا الى أرقام  
قياسية عديدة للانتاج ( كالأرقام الخاصة بمنطقة التغذية والزراعة .  
ووزارة الزراعة الأمريكية ، وعدد من الأرقام القياسية التى تصدرها  
هيئات خاصة ) بمعدل أسرع قوامه ٣٪ أو أكثر قليلا ، سنويا .  
ويعزى الفرق بين المجموعتين من الأرقام بشكل رئيسى الى الارتفاع  
المستمر فى نصيب المدخلات المادية فى الناتج الاجمالى ، وهو سمة  
معروفة من سمات التنمية الزراعية .

واذا تحدثنا بشكل عام ، فقد زادت القيمة المضافة فى الزراعة  
بنفس معدل زيادة السكان وزاد الناتج الاجمالى بمعدل أعلى بدرجة  
طفيفة . ولما كانت العمالة الزراعية قد جنحت الى الازدياد ، فى  
المتوسط ، بمعدل واحد فى المائة سنويا ، فقد يجوز لنا أن نستنتج  
أن المعدل السنوى لزيادة انتاجية العمل كان ١.٥٪ - ٢٪ خلال  
فترة ١٩٥٢ - ١٩٧٠ . ولا تظهر البيانات وجود فوارق هامة فى  
الأداء بين الخمسينات والستينات . ونحن لانشك فى هذا الصدد  
فى أن الحسابات القومية الرسمية قد جنحت الى اظهار نمو الزراعة  
فى الستينات ، بأقل من حقيقته ، ولكن ذلك قد يكون بقدر ضئيل .  
وثمة علامات مشجعة فى السنوات الأخيرة تدل على تحسن فى الأداء  
قد يساعد على تعزيزه الاستثمار فى الصرف واعادة تخصيص  
الأراضى لانتاج محاصيل ذات قيمة مرتفعة بدلا من انتاج محاصيل



ذات قيمة منخفضة . وهناك دراسة تثير الاهتمام قام بها جوى سكيج Joy Skegg بمدرسة لندن للدراسات الشرقية والافريقية ، تلقى ضوءا مثيرا للانتباه على مصادر النمو في الزراعة المصرية وتكشف عن المساهمة المتزايدة الناشئة عن تخصيص المحاصيل في السنوات الأخيرة (٥) . ووفقا لهذه الدراسة ، بلغت الزيادة في القيمة المضافة بين ١٩٥٢/٥٢ و ١٩٦٣/١٩٦٤ الناشئة عن زيادة المساحة وزيادة الغلات ، والتغيرات في نمط زراعة المحاصيل بلغت ٢٩٪ و ٦٧٪ و ٤٪ على التوالي . وغنما بين سنتي ١٩٦٤ ، ١٩٦٨ كانت نسب زيادات لهذه العوامل الثلاثة ٣٥٪ ، ١٨٪ و ٤٧٪ على التوالي . وثمة مجال لاحراز تقدم في الزراعة المصرية بالرغم من أن المساحة محدودة ، والغلات مرتفعة واستخدام الأرض استخدما كثيفا . وليست تغيرات الأنماط المحصولية سوى واحدة من وسائل كثيرة .

لقد ناقشنا نمو الانتاج الصناعي في فصل سابق ويكفي التذكير هنا بسمتين رئيسيتين : المعدلات المرتفعة نسبيا التي يبدو أنها تحققت بشكل مستمر تقريبا ( باستثناء سنة شاذة ) بين ١٩٤٦ و ١٩٦٣/١٩٦٤ ، والانخفاض الذي حدث في ١٩٦٥/٦٤ عندما بدأت معدلات النمو لكل من الناتج المحلي الاجمالي والقيمة المضافة الاجمالية في الصناعة في الهبوط الى أن بلغت قيما سلبية في ١٩٦٧/١٩٦٨ . ويبدو أن الانتعاش القصير في سنتي ١٩٦٨/١٩٦٩ ، ١٩٧٠/٦٩ لم يستمر في أوائل السبعينات .

ومن الصعب جدا الحكم على سلوك القيمة المضافة الاجمالية في قطاع التشييد بالاستناد الى الحسابات القومية الرسمية . وتوحي تقديرات هانسن - ميد بوجود معدل نمو حقيقي يبلغ قدره ٧.٧٪

فى المتوسط سنويا فيما بين ١٩٥٢/١٩٥٣ و ١٩٥٩/١٩٦٠ .  
أما البيانات الرسمية عن الستينات فهى خليط من أرقام الأسعار  
الثابتة والأسعار الجارية ولا يمكن الاستناد إليها . وقد حاول  
هانسن تعديل هذه البيانات بالنسبة للنصف الأول من الستينات  
بتطبيق رقم قياسى للعمل كمدخل على القيمة المضافة لسنة  
١٩٦٠/٥٩ فى قطاع التشييد ، وعلى هذا الأساس قدر المعدل الحقيقى  
لنمو فى هذا القطاع بـ ١٠ر٤ / سنويا بين عامى ١٩٥٩/١٩٦٠ و  
١٩٦٤/١٩٦٥ (٦) . وبتطبيق نفس المنهج على النصف الثانى من  
الستينات ، نجد أن المعدل الفعلى المتوسط لنمو القيمة المضافة  
الاجمالية فى التشييد يكاد لا يزيد على ٢٪ سنويا بين سنتى  
١٩٦٤/١٩٦٥ و ١٩٦٩/١٩٧٠ . وبهذا يكون المعدل المتوسط  
لlestينات أعلى بقليل من ٦٪ سنويا ؛ ولكن الحسابات القومية اذا  
أخذت على علاقتها تظهر معدلا قدره ٩ر٢٪ . وثقتنا ضعيفة فى  
البيانات الخاصة بالعمالة فيما يتعلق بقطاع التشييد نظرا لأنها  
تنطوى على تعديل احصائى ( لا يعرف حجمه ) من ١٩٥٩/١٩٦٠ و  
١٩٦١/١٩٦٢ ، يعطى انطبعا غير حقيقى عن توسع حاسم . فضلا  
على ذلك فان تقديرات النمو الفعلى القائمة المرتكزة على مدخلات العمل  
لا تفترض أية تغيرات فى انتاجية العمل . وبين حرب السويس والحرب  
العربية/الاسرائيلية نما قطاع النقل نموا سريعا . ويرجع ذلك  
الى حد بعيد، كما سبق، أن أشرنا الى ايرادات قناة السويس المتزايدة  
التي تمكنت مصر من الحصول عليها بعد تأمين هذا الممر المائى .  
ويقدر معدل النمو الفعلى لهذا القطاع بين ١٩٥٦/١٩٥٧ ، ١٩٦٦/١٩٦٧  
بـ ١١ر٢٪ سنويا . ومن الأجدر أن نضيف أن التوسع فى  
خدمات الاتصال السلكى واللاسلكى ، والتوسع فى نقل السلع  
والركاب ساعدا أيضا فى الاسهام فى نمو هذا القطاع ؛ وربما زاد

ناتج هذه الخدمات بمعدل سنوى متوسط يتراوح بين ٤٪ و ٥٪  
خلال هذه الفترة .

والبيانات الخاصة بالقيمة المضافة الاجمالية فى قطاع الاسكان يصعب تفسيرها شأنها فى ذلك شأن البيانات الخاصة بقطاع التشييد . وقد جرى باستمرار تصوير نصيب هذا القطاع بأقل من حقيقته فى الناتج المحلى الاجمالى ويرد ذلك ، من ناحية ، الى أن الايجارات الخاضعة للرقابة تشكل أساسا غير مرض للتقييم ، وترد من ناحية أخرى ، الى أن الخدمات المتولدة من المساكن التى يشغلها ملاكها لا تقدر قيمتها تقديرا سليما . وقد عدلت وزارة التخطيط أرقام القيمة المضافة بالنسبة الى قطاع الاسكان منذ ١٩٦٧/١٩٦٨ ، ولكنها لم توفق الى تعديل البيانات الخاصة بالسنوات السابقة على تلك السنة . وتفضى حسابات الاستثمار فى قطاع الاسكان فى الخمسينات والستينات ، الى الاعتقاد بأن متوسط معدل النمو فى هذا القطاع كان أقل من ٢٪ سنويا . وكان التوسع أسرع فى منتصف الخمسينات والمنتصف الثانى من الستينات مما كان عليه فى سنوات الحطة .

وتنزع الحسابات الرسمية الى اظهار التوسع فى قطاع التجارة والمال بأقل من حقيقته . وتتضمن مجموعة هانسن - ميد معدل نمو فعلى قدره ٣٥٪ سنويا بين ١٩٥٢ / ١٩٥٣ و ١٩٥٩/١٩٦٠ ، ومجموعتهما عن قطاع التجارة والمال محسوبة على أساس رقم قياسى للتدفق السلعى (٧) Commodity-Flow Index وتطبيق نفس الأسلوب على الأرقام الخاصة بالستينات ينتج متوسط معدل نمو سنوى قدره ٤٧٪ ، بينما تظهر الأرقام الرسمية للقيمة

المضافة الاجمالية الرسمية معدلا قدره ٢٩٪ فقط . ومع هذا  
فالحسابات الرسمية لا تظهر بأقل من حقيقتها على نحو مضطرب .  
وأغلب التناقض وقع فى السنوات بين ١٩٥٩/١٩٦٠ و ١٩٦٤/١٩٦٥ ،  
فهذه الحسابات تظهر زيادة ضئيلة بشكل غير معقول  
لا تتجاوز ١٨٪ فى هذه السنوات الخمس . ومعدل النمو الضمنى  
بين ١٩٦٤/١٩٦٥ و ١٩٦٩/١٩٧٠ هو أقرب كثيرا الى أرقامنا .

أما عن قطاع الخدمات فليس هناك الكثير مما يقال عنه نظرا  
لأن مشاكل تفسير مفهوم الناتج الحقيقى فى هذا القطاع من العسير  
معالجتها فى أغلب الأحوال . وتشتمل مجموعة هانسن - ميد على  
معدل نمو فعلى قدره حوالى ٢٥٪ سنويا من ١٩٥٢/١٩٥٣  
و ١٩٥٩/١٩٦٠ . ويبلغ معدل النمو الذى يظهر من الأرقام  
الرسمية ٧٪ سنويا فى الستينات . وقد اتسعت العمالة فى قطاع  
الخدمات خلال نفس الفترة بمعدل قدره ٤٪ سنويا . وإذا ما طبقت  
مبادئ الحسابات القومية ، فلا بد من أن نتوقع أن يكون الناتج  
الحقيقى قد حقق نموا بمعدل أسرع من العمالة نظرا لأنه ينبغى أن  
ندخل فى الاعتبار التغيرات الهيكلية فى عمالة « الخدمات » : نسبة  
المهنيين ، وعمال الخدمات الحديثة ، والموظفين الحكوميين من أصحاب  
الدرجات العالية وأمثالهم وهى النسبة التى تنزع الى الزيادة كلما  
واصلت التنمية سبيلها الى الاطراد . وأخذ كل هذا فى الحسبان ،  
على أية حال ، لا يفسر تناقضا كبيرا كالذى يوجد بين معدل نمو  
الناتج الحقيقى ومعدل نماء العمالة . ويبدو أن معدلا قوامه ٥٪ أو على  
الأكثر ٥ر٥٪ جدير بأن يصدق ظاهريا . ولا يزال الفارق بين نمو  
الخدمات فى الخمسينات ونموها فى الستينات صارخا . والسبب  
كما ذكرنا مرارا ، هو زيادة العمالة الحكومية .

## الجدول ٨ - ٢

الأرقام القياسية للقيمة المضافة الإجمالية الفعلية بالأسعار الجارية

حسب القطاعات ١٩٥٢ = ١٩٧٠

( ١ ) ١٩٥٣/٥٢ = ١٩٦٠/٥٩

خدمات أخرى	التجارة	الاسكان	النقل	التشييد	والكهرباء	الصناعة	الزراعة	
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠		١٠٠	١٠٠	١٠٠	٥٣/٥٢
١١٩	١٢٧	١٣٤	١٦٣		١٦٨	١٥٢	١٢٠	٦٠/٥٩
(ب) ١٩٧٠/٦٩ - ١٩٦٠/٥٩								
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٦٠/٥٩
١٣٣	١١٥	١٠٨	١٣٥	٢٠٤	١٩٠	١٤٤	١١٣	٦٤/٦٣
١٤٦	١١٨	١١٠	١٧٠	١٩٧	٢٢٨	١٥٠	١١٨	٦٥/٦٤
١٦٥	١٣٣	١١٥	١٩٣	١٨٨	٢٤٨	١٥٥	١١٧	٦٧/٦٦
١٧٥	١٣٤	١٦٥	١٠٩	١٦٣	٢٤٩	١٤٨	١٣٠	٦٨/٦٧
١٩٧	١٤٧	١٧٣	١٢٣	٢٤٢	٤٣٧	١٧٢	١٣٩	٧٠/٦٩

المصادر :

( أ ) محسوبة من د. ميد ؛ المصدر السابق ؛ ص ٤٥

( ب ) محسوبة من تقارير التابعة المصادرة عن وزارة التخطيط ؛

وربط هذه التطورات القطاعية بنمو الاقتصاد بين ١٩٥٢ و ١٩٧٠ ، يظهر أن الفترة التي اتسمت بوجود معدل أعلى للنمو الاقتصادى ( يبلغ حوالى ٧٪ سنويا بعد تعديله ) هى تلك الفترة الواقعة بين سنتى ١٩٥٧/٥٦ و ١٩٦٣/١٩٦٤ . وهذه هى بالتحديد الفترة التى حقق فيها كل من قطاعى الصناعة والنقل نموا بمعدل سريع : الأول بفضل الاستثمار والثانى بفضل الزيادة فى الملاحة البحرية ، وكان نماء قطاع الخدمات خلال أغلب هذه الفترة معتدلا نسبيا . ويبدو أن انخفاض نمو الناتج الصناعى بعد ١٩٦٣/١٩٦٤ واغلاق قناة السويس بعد ذلك بثلاث سنوات مسئولان الى حد كبير عن هبوط مطرد فى معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى خفف منه الى حد ما اتساع غامض فى الخدمات . وكانت الزراعة ، باستثناء هبوط محصولى عرضى كالذى حدث فى ١٩٦٢/٦١ ، تحقق نموا مطردا وان كان بمعدل منخفض ، وهى بهذا تقدم للاقتصاد دعما غير واضح وان كان راسخا .

### توزيع الناتج

ان تحليلا للموارد المتاحة لمصر واستخداماتها من أجل الاستهلاك والاستثمار ، لأمر ضرورى لتقييم أدائها الاقتصادى ، وقد يفسر هذا الصعاب التى واجهتها فى فترات معينة . كما يساعد على تكوين حكم على آفاق الاقتصاد فى المدى القصير والمتوسط . والبيانات المتصلة بالمسألة واردة فى الجدول ٨ - ٣ . ومع أن الجدول مقصور على سنوات قليلة وقع عليها الاختيار ، فهو يعكس بشكل دقيق نوعا ما تطور المجاميع الرئيسية . وسوف نقدم بيانات اضافية فى النص ، كلما كانت هناك ضرورة لذلك (٨) .

## ( أ ) الاستثمار والواردات

لنبدأ بالاستثمار لأهميته كمحدد للنمو الاقتصادي . وقد كانت نسبة الاستثمار ثابتة الى حد بعيد في الخمسينيات ، مع تقلبات صغيرة حول ١٣٪ و ١٤٪ وحدث أن وقع خلال السنوات الأربع الأولى للخطة ارتفاع بلغ حوالي ٢٠٪ في ١٩٦٣/١٩٦٤ ، صحبه ارتفاع مماثل في نصيب الواردات ولكن ثبت أنه ارتفاع عابر . وقد بدأ الاستثمار الثابت الاجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق ، بدأ في الانخفاض في ١٩٦٤/١٩٦٥ وهي السنة الأخيرة للخطة ، الى مستوى منخفض جدا بلغ ١١٪ / ١١٪ فلي ٦٧ / ١٩٦٨ : وقد استقر حوالى ١١٪ أو ١٢٪ عند نهاية العقد . وقد يكون قد هبط الى مستوى أدنى في أوائل السبعينات . والارتفاع في كل من معدلات الاستثمار والاستيراد في النصف الأول من الستينات لم تقابله زيادات مماثلة في نصيب الصادرات ومن ثم المدخرات المحلية . وقد أعقبت عجزا صغيرا نسبيا في ميزان المدفوعات يساوى ٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي في ١٩٦٠/١٩٦١ اختلالات كبيرة جدا تقدر بـ ٦٪ و ٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي في السنوات الثلاث التالية . وربما كانت معدلات العجز الفعلية أكبر لأن مشتريات الأسلحة لا تسجل مع الاتجاه الى اظهار النفقات الحكومية في الخارج بأقل من حقيقتها . ومع أن المساعدة الأمريكية بموجب القانون العام ٤٨٠ ، والقروض السوفيتية طويلة الأجل ذات الفائدة الضئيلة تعمل على سد العجز . فقد أرهق الاقتصاد . ان سحب المساعدة الأمريكية في منتصف الستينات واستنزاف النقد الأجنبي نتيجة لحرب اليمن وأخيرا الحرب العربية - الاسرائيلية ،

قد اضطرت مصر الى أن توقف نمو وارداتها بين سنتي ١٩٦٥/١٩٦٦ ، ١٩٦٨/١٩٦٩ . والواقع أن قيمة الواردات السلعية قد انخفضت من ٤٤٨ مليون جنيه مصرى الى ٢٦١ مليون جنيه مصرى بين هذين العامين .

وثمة ارتباط واضح بين نقطة التحول فى الأداء فى ١٩٦٥/٦٤ وعجز ميزان المدفوعات الخاص بسنوات سابقة . وكان لعدم القدرة على تحويل الواردات المتزايدة أثر على كل من الاستثمارات والأداء فى القطاع الصناعى . وفى ظل هيكل الصناعة المصرية الحالى ، نجد أنه من الضروري تحقيق زيادة فى حجم واردات المواد الخام والسلع الوسيطة لتعزيز نمو الناتج الصناعى . وقد كانت هناك آثار بعيدة لردود الفعل الأكثر شدة على هذه المسائل ، تفضى الى ظهور طاقة انتاجية زائدة هامة . ان التأخير فى استيراد قطع غيار أو وجود تخفيضات صغيرة فى تدفق الواردات الضرورية ، لها آثار غير متناسبة على الناتج لان الارتباطات بين فروع الصناعة تنقل الطاقة الانتاجية الزائدة من صناعة الى أخرى .

(ب) **الصادرات** : ان الاحتياجات المتزايدة من السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة المستوردة ( وهى مدخلات الاستثمار والانتاج ) لا يمكن تلبيتها فى المدى الطويل الا عن طريق انماء التصدير بقدر مماثل . وقد ثبت أنه لا يمكن الاعتماد على المساعدة الأجنبية بسبب التغيرات التى تطرأ فى مواقف الدولة المانحة من ناحية ، وبسبب مضامينها السياسية من ناحية أخرى . ومع أن



بالامكان الحصول على فوائد اقتصادية عظيمة من الاعانات فى المدى القصير أو المتوسط - وقد خففت المساعدات الأمريكية والسوفيتية فى الماضى والمنح العربية أخيرا ، من مشاكل مصر الحالية - فمن المؤكد أن الهدف البعيد المدى هو النمو الذى يغذى نفسه بنفسه . ومن الطبيعى أن يكون بوسع الاستثمار الخاص الأجنبى الاسهام فى هذا المجال بشرط أن يتم تقويم المشروعات بعناية وأن تؤخذ بعين الاعتبار آثارها الاجتماعية والسياسية . ولكن هنا مرة أخرى ترتبط الفوائد الاقتصادية الرئيسية بالنمو والصادرات .

ومع أن أداء مصر فى مجال النمو جدير بالثناء من نواح كثيرة ، فانه لم يساير احتياجات البلاد من الواردات المتزايدة فى أوائل الستينات . ويمكننا أن نرى من الجدول ٨ - ٤ أن قيمة الصادرات السلعية زادت ببطء نوعا ما بين ١٩٥٢/١٩٥٣ ، ١٩٥٩/١٩٦٠ ؛ وان الاداء خلال السنوات الثلاث الاولى للخطة كان غير مشجع الى حد بعيد ، بسبب هبوط محصول القطن الشهير من ناحية وبسبب الحلل الذى أصاب تنظيم التجارة الخارجية بعد التأميم ؛ وأن الزيادات الرئيسية فى قيمة الصادرات جرت على مرحلتين : الأولى بين ١٩٦٢/١٩٦٣ و ١٩٦٤/١٩٦٥ والثانية بعد الحرب العربية - الاسرائيلية . والاولى وهمية الى حد بعيد ، فهى تعكس مجرد تقويم محاسبى لقيمة الصادرات بالجنيهات المصرية بعد تخفيض قيمة الجنيه . أما الثانية فهى تعكس تحسنا فى أسعار الصادرات من ناحية ، وتأثير اكتشافات بترولية جديدة من ناحية أخرى . وتعكس وبدرجة أقل نشاطا تصديريا حفزته سياسات أكثر تحورا .

الجدول ٨ - ٣

تفصيل النتائج في سنوات مختارة ( ١٩٧٠ - ١٩٥٢ ) بالأسعار الجارية  
( بملايين الجنيهات المصرية )

الوارد						
٧٠/٦٩	٦٥/٦٤	٦٤/٦٣	٦٠/٥٩	٥٨/٥٧	٥٣/١٩٥٢	الاجمالي
٢٥٥٢٠٨	١٩٧٥٠٠	١٧٣٩٦٦	١٢٨٥٢٢	١١٢٦٠٠	٨٠٦٠٠	بنظقات مواصل الانتاج
٤١٨٠٥	٢٣٨٠٥	١٤٨٠٣	٩٠٢٤	٩٨١	٦٢٢٤	المصاريف غير المباشرة «صافي»
النتائج المحلي الاجمالي						
٢٩٧١٠٣	٢٢١٣٠٥	١٨٨٧٠٩	١٣٧٥٦٦	١٢٢٤٤١	٨٦٨٠٤	بأسعار السوق
٢٨٥٠٣	٤١١٠٤	٣٥٨٠٥	٢٨٣٠٠	٢٤٧٠٨	٢٣٤٠٠	صادرات السلع والخدمات
٣٩٩٠٤	٤٦٧٠٥	٤٩١٠٧	٢٨٠٠٩	٢٦٧٠٤	٢٤٩٠٣	واردات السلع والخدمات
١٤٠١	٥٦٠١	١٣٣٠٢	٢٠١-	١٩٠٦	١٥٠٣	الواردات الصافية
الواردات المتاحة						
٢٩٨٥٠٤	٢٢٦٩٠٦	٢٠٢١٠١	١٣٧٣٠٥	١٢٤٣٠٧	٨٨٣٠٧	الاجمالي
التفصيل						
٢٥٠٠٣	٢٥٨٠٤	٢٧٢٠٤	١٧١٠٤	١٦٥٠٤	١١٨٠٦	الاستثمار الثابت الاجمالي
x	٢٣٠٣	x	x	x	x	تغييرات الاحتياطي
٧١٧٠٠	٤٣٧٠٤	٤٠١٠٨	٢٢٨٠١	٢٠٠٠٠	١٤٢٠١	الاستهلاك العام
١٩٣٩٠٧	١٤٦٢٠٩	١٢٤٦٠٩	٩٧٤٠٠	٨٧٨٠٣	٦٢٢٠٣	الاستهلاك الخاص
٢١٠٦-	١٢٠٤	x-	x	x	x	إهلاك اعمالي
٢٩٨٥٠٤	٢٢٦٩٠٦	٢٠٢١٠١	١٣٧٣٠٥	١٢٤٣٠٧	٨٨٣٠٧	النتائج الكلية

## نسب مئوية

### الانصبة في الناتج المحلي الاجمالي باسماء السوق

الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي
الاستثمار	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي
الاستهلاك العام	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي
الاستهلاك الخاص	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي
الواردات الصافية	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي
المدفوعات المحلية	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي
الفرائب غير المباشرة	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي
الواردات	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي
الصادرات	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي

ملاحظة : الفرائب غير المباشرة : مستخرجة كعاصل طرح عن ١٩٥٢/١٩٥٢ و ١٩٥٨/١٩٥٨ . ويساوي نصيب المدفوعات المحلية نصيب الاستثمار ناقصا الواردات الصافية . ومقدار انصبة الاستثمار الاجمالي ، والاستهلاك ناقصا الواردات الصافية يساوي بحكم التعريف ١٠٠ الا اذا اجري تسجيل تبين احصائي . وأرقام الواردات والصادرات بالنسبة الى ١٩٧٠/٦٩٩ أرقام معدلة .

المصدر : أعدت استنادا الى بيانات وزارة التخطيط . ونحن نفترف بما قدمه سفير رضوان من مساعدة .

والشيء الذى يدل على الأداء البطيئ للصادرات السلعية هو هبوط نصيبها فى الناتج المحلى الاجمالى بنفقات عوامل الانتاج ، من أكثر من ١٩٪ فى ١٩٥٣/٥٢ ، الى حوالى ١٥٪ فى ١٩٦٠/٥٩ . وقد استمر هذا النصيب فى الهبوط حتى بلغ ٨ر١٢٪ فى ٦٩/١٩٧٠ . على أن نمو الصادرات غير المنظورة ( وبشكل رئيسى قناة السويس والسياحة كذلك ) ، كان من وسائل دعم التنمية حتى حرب يونيو . وقد زادت الصادرات غير المنظورة بحوالى ٩٠٪ بين ١٩٦٠/٥٩ ( حوالى ٩٣ مليون جنيه مصرى ) و ١٩٦٧/٦٦ ( ١٦٨ مليون جنيه مصرى ) وتعوض الاعانات التى حصلت عليها مصر من بعض البلدان العربية إيرادات قناة السويس على النحو الذى كانت عليه فى ١٩٦٦ ، ولكنها لا تعوض مصر عن الإيرادات الإضافية التى كان من شأنها أن تتحقق بعد ١٩٦٧ لولا نشوب الحرب .

#### الجدول ٨ - ٤

( قيمة الصادرات فى سنوات مخزنة بملايين الجنيهات المصرية )

السنوات	الصادرات السلعية	الصادرات غير المنظورة	الاجمالى
١٩٥٣/٥٢	١٥٧ر٦	٧٦ر٤	٢٣٤ر٠
١٩٦٠/٥٩	١٨٩ر٩	٩٣ر١	٢٨٣ر٠
١٩٦١/٦٠	١٨٩ر٠	٩١ر٤	٢٨٠ر٤
١٩٦٢/٦١	١٥١ر٠	٨٨ر٠	٢٣٩ر٠
١٩٦٣/٦٢	١٩٧ر٨	١١٨ر٩	٣١٦ر٧
١٩٦٤/٦٣	٢٣٨ر٢	١٢٠ر٣	٣٥٨ر٥
١٩٦٥/٦٤	٢٦٥ر٢	١٤٦ر٢	٤١١ر٤
١٩٦٨/٦٧	٢٤٦ر٥	٤٨ر٤	٢٩٤ر٩
١٩٦٩/٦٨	٣٠٤ر٣	٥٥ر٣	٣٥٩ر٦
١٩٧٠/٦٩	٣٢٨ر١	٥٧ر٢	٣٨٥ر٣

المصدر : وزارة التخطيط .

وتنوع الصادرات المصرية فى العقدين الماضيين هو مظهر مثير للانتباه من مظاهر أداؤها فى ١٩٥٢/١٩٥٣ كان القطن الخام يشكل ٨٤٪ من الصادرات السلعية . وكانت المنتجات الزراعية تشكل أكثر من ٩٢ فى المائة . وقد هبطت هذه الأنصبة بحلول ١٩٥٩/١٩٦٠ الى ٧١٪ و ٧٨٪ على التوالى ، واستمر هذا الاتجاه طوال الستينات . وفى ١٩٦٩/١٩٧٠ ، مثلاً كان نصيب القطن الخام حوالى ٤٩ فى المائة من الصادرات السلعية : وثمة دراسة هامة عن تنوع الصادرات قام بها مؤتمر هيئة الأمم للتجارة والتنمية UNCTAD تضع مصر فى أسفل قائمة تضم خمسة عشر بلداً من البلدان النامية \* فى ١٩٥٣ . ولكن مصر ارتفعت الى المرتبة الثامنة فى ١٩٦٨ ، عندما ظهر تنوع صادراتها بدرجة أكبر من الأرجنتين ، وأقل (وهذا أمر يدعو للدهشة) من غانا أو جمهورية الدومينيكان (٩) . ومع أن مصر أبعد من أن تكون المصدر الأكثر تنوعاً فى العينة ، فقد حققت مع ذلك تقدماً أعظم خلال الفترة محل البحث من أى بلد آخر . ولا يعنى التنوع ، على أية حال ، أن منتجات جديدة كثيرة لم تكن تشملها تشكيلة السلع المصدرة فى ١٩٥٣ أصبحت تصدر فى ١٩٦٨ ، بل يعنى أن نصيب السلع التى كانت تصدر من قبل بكميات صغيرة قد زاد على حساب القطن . وتركيب التشكيلة الحالية قد جعله أكثر توازناً : الارز ، وغزل القطن ، والمنسوجات والبتروول . التى أسهمت جميعها بأنصبة هامة . ويرتبط التنوع فى التصدير بتشكيلة السلع الزراعية ، حيث أفضى عدد من المنتجات غير الهامة الى زيادة حصتها فى التجارة الخارجية والى ارتفاع نسبة المنتجات الزراعية الى المنتجات غير الزراعية ارتفاعاً كبيراً .

---

(\*) الأرجنتين ، والبرازيل ، وبورما ، وسيلان ، وجمهورية الدومينيكان ، وغانا ، والهند ، وجامايكا ، وكينيا ، والمكسيك ، ونيجيريا ، والسودان ، وتانزانيا ، وترينيداد ، وتوباغو ، ومصر .

الجدول ٨ - ٥

أنصبة بعض منتجات رئيسية في الصادرات

( نسب مئوية )				
١٩٧٠/٦٩	١٩٦٥/٦٤	١٩٦٠/٥٩	١٩٥٢/٥١	
٤٩٠	٥٥٩	٧٠٨	٨٤٠	قطن خام
١١٥	٨١	٢٥	—	أرز
٧٢	٥٦	٤٢	٨١	منتجات زراعية أخرى
١٩	٣٩	١٧	—	بتروöl خام
—	١١	١٧	٠٨	معادن أخرى
١٤٢	١٤٠	٩٧	٣٣	منسوجات
٠١	٤١	١٥	١١	منتجات بترولية
١٥٥	٦٦	٦٩	١٤	منتجات صناعية أخرى
٠٤	٠٧	٠٩	١٣	منوعات وصادرات معادة
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	

ملاحظة : (ـ) هذه العلامة تشير الى أن النسبة لا تستحق الذكر .  
المصدر : محسوب بالاعتماد على المؤشرات الإحصائية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، أعداد مختلفة .

وسيتوقف أحداث تنويع آخر على الاكتشافات البترولية ، وفرص زيادة حجم الصادرات من الفاكهة والخضراوات التي هي الآن أبعد من أن تكون مستغلة استغلالا كاملا ، والتعديلات التي تجرى في السياسات الصناعية . ان المجال مازال واسعا ، والتقدم الذي تحقق في السنوات العشرين الماضية هو انعكاس لهذه الامكانية أكثر من كونه سياسات للتنشيط واعية . وعلى الجملة ، فبالرغم من سمات الأداء الممتعة ، فقد تخلت الصادرات عن الاقتصاد في وقت تقرر فيه أن يبدأ في مباشرة سياسات استثمارية طويلة المدى ، وفي وقت استمر فيه تزايد السكان والدخول دون أن

يقابله تزايد مماثل فى الانتاج الزراعى ، فى تضخيم قائمة المواد الغذائية المستوردة . ويرجع هذا الفشل بدرجة كبيرة ، الى الأداء البطيء الذى حققته الزراعة . ومن ناحية أخرى الى عجز الحكومة عن كبح نماء الاستهلاك واتباع سياسات من شأنها انتاج سلع تحل محل السلع المستوردة . وقد لاحت فرص ولا تزال موجودة فى الاقتصاديات البترولية العربية - مثلاً - حيث لم تحصل مصر بعد على نصيب هام من سوقها المزدهرة . ولا يرجع هذا الفشل الى الافتقار الى بعد النظر الذى يمكن اغتفاره بقدر ما يرجع الى ألوان من الجمود فى الهيكل الاقتصادى وفى طريقة النظر الخاصة بالسياسة الاقتصادية على السواء .

### ( ج ) المدخرات :

ان دراسة سلوك المدخرات لهى احدى البدائل لبحث المشكلات الاقتصادية على مستوى الدولة فى أى بلد من البلدان . ومع أن المعنى الاصطلاحي لاختلال التوازن بين الصادرات والواردات ، يتطابق مع عدم توازن المدخرات والاستثمارات ، فان الكثير قد يتحقق من تحليل هذين المتغيرين كل على حدة . والسمة الأكثر اثاراً للازعاج ، من سمات الأداء الاقتصادى فى مصر تتمثل فى الفشل فى رفع نسبة المدخرات المحلية . ومع أن البيانات المتعلقة بالمدخرات ذات سمعة سيئة فى مصر كما هى فى أى مكان آخر ( حيث تستخرج فى أغلب الأحوال كحاصل طرح تصيبه كل الأخطاء الاحصائية وكل ما تغفل الحسابات عن ذكره وبخاصة مشتريات الاسلحة والنفقات الحكومية ذات الطابع الخاص التى تصرف فى الخارج ) ، فثمة دليل غير مباشر يشير الى انعدام أى اتجاه صعودى فى نسبة المدخرات المحلية .

ويظهر الجدول ٨ - ٦ بعض البيانات - أيا كانت قيمتها - ويبدو أن الارتفاع الظاهر بين سنتى ١٩٦٥/٦٤ ، ١٩٦٧/٦٦ .

هو ارتفاع ناشئ من تغير السلوك الاحصائي الى حد كبير ، فقد بدأت التغيرات في المخزون السلعي تسجل فلي الحسابات ، مما أحدث ثغرة في السلاسل . ولتقدير الهبوط في نسبة المدخرات بعد حرب ١٩٦٧ ، ينبغي أن يكون مرتبطا بمستوى ٦٤ - ١٩٦٧ حيث ان كل هذه السنوات تنتمي لنفس السلاسل الاحصائية .

#### الجدول ٨ - ٦

##### نسبة المدخرات

السنوات	النسبة	السنوات	النسبة
١٩٥٢/٥٢	١١٠٩	١٩٦٥/٦٤	١٤٠٢
١٩٥٥/٥٤	١١٠٩	١٩٦٦/٦٥	١٤٠
١٩٥٧/٥٦	١٢٠٤	١٩٦٧/٦٦	١٤٠٥
١٩٦٠/٥٩	١٢٠٦	١٩٦٨/٦٧	٨٠٢
١٩٦١/٦٠	١٤٠٢	١٩٦٩/٦٨	٩٠١
١٩٦٢/٦١	١١٠٦	١٩٧٠/٦٩	١٠٠٦

ملاحظة : ان الفوارق الصغيرة في نسبة المدخرات كما تظهر في هذا الجدول وجداول أخرى ، ناشئة عن الأخطاء الاحصائية الموضحة في الجدول ٨ - ٣ .

المصدر : هذه الأرقام محسوبة من تقرير متابعة وزارة التخطيط وبيانات أخرى .

ان تحليل سلوك المدخرات الكلية في بلد كمصر يعتبر بالضرورة مناقشة لسياسة الحكومة . وفي الامكان - بصفة عامة - تقسيم الفترة الى جزئين : الأول من ١٩٥٢ الى أوائل الستينات ، والثاني بعد ذلك . وخلال الجزء الاول ظل كل من معدل المدخرات والاستثمار مستقرا نسبيا بالرغم من أن نسبة الاستثمار قد كانت أعلى ، بدرجة طفيفة ، عما كانت عليه قبل الثورة كنتيجة للارتفاع



الذى تحقق فى تكوين الأصول الثابتة الحكومية . وقد مولت الحكومة - الى حد كبير - استثمارات الجديدة بالاقتراض من البنك المركزى ( الأهلى آنذاك ) . وتتميز هذه الفترة بوجود تفاوت صغير بين نسب المدخرات ونسب الاستثمار ، منطويا على عجز فى ميزان المدفوعات بحجم مساو . وقد جرى تمويل هذا بسهولة بتخفيض الاحتياطات والأرصدة الاسترلينية التى ترجع الى زمن الحرب العالمية الثانية وبالإعانات الأجنبية . ولم يظهر فى هذا الجزء أى اتجاه فى مساهمة الاستهلاك الخاص أو العام ، فقد تقلب الأولى بدرجة طفيفة حول ٧٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى بأسعار السوق ، وتقلب الثانى حول ١٦٥٪ . ولم يبذل أى جهد خاص لزيادة اسهام الضرائب فى الناتج المحلى الاجمالى أو لتنشيط المدخرات العائلية أو مدخرات الشركات بدرجة هامة من خلال حوافز نقدية أو مالية .

أما سمات الجزء الثانى من الفترة فهى مختلفة من جوانب كثيرة . فقد تضمن تنفيذ الخطة رفع معدل الاستثمار بشكل رئيسى من خلال زيادة فى الاستثمار العام . وكانت التأميمات وسيلة ملائمة لتحويل مورد هام من موارد المدخرات الخاصة - أرباح القطاع الخاص الحديث - الى الدولة . وقد أتاح التأميمات الفرصة لرفع معدل المدخرات بافتراض أن ميول الحكومة الادخارية أعلى من ميول الرأسماليين . ومن المستحيل الاجابة عما اذا كان ثمة تحقيق لبعض هذا الاحتمال أم لا .

وعلى أية حال ، فمهمة رفع معدل المدخرات بـ ٦٪ أو ٧٪ لتتمشى مع الزيادة المستهدفة فى نسبة الاستثمار ، من شأنها أن تظل مهمة هائلة أيا كان نجاح التأميمات . وقد نجحت الحكومة فى رفع نسبة الاستثمار بشكل مطرد خلال السنوات الأربع الأولى للخطة ، الا أنه ليس ثمة انخفاض واضح خلال المدة من ١٩٦١/٦٠ الى ١٩٦٣/٦٢ ، فى أنصبة الاستهلاك العام والخاص عن مستوياتها

خلال الخمسينيات • ولا توجد كذلك زيادة فى نصيب الضرائب غير المباشرة فى الناتج المحلى الاجمالى • وبحلول ١٩٦٤/٦٣ كان الاقتصاد قد اكتسب سمات جديدة بالنظر الى أعلى معدل استثمار تحقق أبداً وأكبر عجز فى ميزان المدفوعات وارتفاع ملحوظ بلغ ٢١٣٪ فى الاستهلاك العام • وعوامل الارهاق الناشئة عن زيادة كهذه فى هذه الكميات الكلية للاقتصاد لا يمكن أن يتحملها فترة طويلة • وقد أدت التخفيضات العنيفة فى المساعدة الأمريكية التى وقعت بعد ذلك مباشرة الى زيادة تفاقم الموقف • وكان لابد من التنازل عن شئ ما ، ما لم يمكن العمل على زيادة المدخرات على نحو مفاجئ للغاية •

ومن سوء حظ آفاق التنمية الاقتصادية أن الاستثمارات هى التى تراجعت وليس الاستهلاك العام • فقد انخفض معدل الاستثمار تدريجياً من ١٩٪ فى ١٩٦٤/٦٣ الى ١٤٪ فى ١٩٦٧/٦٦ وهى السنة المالية السابقة مباشرة على الحرب العربية الاسرائيلية • وقد انخفض نصيب الاستهلاك العام بدرجة طفيفة جداً خلال هذه السنوات حتى وصل ٢٠٪ • وعلى الرغم من الارتفاع الملحوظ الذى تحقق فى الضرائب غير المباشرة التى زادت نسبتها الى الناتج المحلى الاجمالى من ٧٩٪ الى ١٢١٪ بين سنتى ١٩٦٤/٦٣ و ١٩٦٧/٦٦ ، وعلى الرغم من زيادات أخرى فى الضرائب المباشرة ، فمن المرجح أن يكون معدل المدخرات قد قصر عن تحقيق ارتفاع لا يزيد على ١٪ • وقد استخدمت الزيادة فى الضرائب ، بشكل رئيسى ، فى تمويل الزيادة فى الاستهلاك العام أكثر من استخدامها فى تخفيض نصيب الاستهلاك الكلى فى الاقتصاد • وقد تكون الظروف السياسية وسياسة العمالة التى اتبعتها الحكومة قد ضيقّت بشكل عنيف من مجال الاختيارات • وقد أكدت الحرب العربية الاسرائيلية كل هذه الاتجاهات ، وجعلت بذلك احتمالات المدى الطويل أسوأ بكثير •

فقد ارتفع نصيب الاستهلاك العام بشكل مطرد الى ٢٤١٪ فى ٦٩ / ١٩٧٠ بسبب نفقات الدفاع الى حد كبير ، واستمر هبوط نسبة الاستثمارات الثابتة الى ١١٪ و ١٢٪ . وعلى الرغم من أن نصيب الضرائب غير المباشرة قد استمر فى الزيادة حتى بلغ ١٤١ / فى نهاية الفترة ، فقد هبطت نسبة المدخرات الى أقل من ١٠٪ بكثير .

وبوسعنا أن نميز ثلاثة عناصر رئيسية تكمن وراء هذا التطور . فالعنصر الاول هو التضارب بين أهداف التنمية الاقتصادية الطموحة التى تتضمن استثمارات ضخمة فى مشروعات يتم نموها ببطء ، كالسد العالى والصناعة الثقيلة ، وبين الرغبة فى تحقيق هذه الأهداف دون تضحية نمو الاستهلاك الخاص . وقد حاولت الثورة التوفيق بين الخيارات بعيدة المدى والاخرى قصيرة الأجل بالاعتماد - الى حد كبير - على المعونة وعلى المصادرات السياسية أيضا ، لضمان الحصول على منافع كبيرة فى المستقبل دون تكبد تكاليف كبيرة فى الحاضر . ولكنه تبين أن المعونة تنطوى على كلفة سياسية واقتصادية كذلك ، كما ثبت أنه لا يمكن الاعتماد عليها . وقد أضافت التأميمات عناصر جديدة الى الاستهلاك العام . وباختصار ، كان التوفيق مستحيلا . وكان لابد من الاختيار ان عاجلا أو آجلا بين المستقبل والحاضر . والعنصر الثانى هو ظهور فائض من القوة البشرية المتعلمة ، نتيجة النمو السكاني واتساع الخدمات التعليمية . وهنا حاولت الثورة ، مرة أخرى ، أن تخفف الضغوط المباشرة عن طريق زيادة الاستهلاك العام وضحت الأهداف بعيدة المدى لحساب الحاضر . ثم ان أكثر الاستثمارات فى مجال التعليم سلبت أهميتها بالنسبة للتنمية الاقتصادية ، لأن التعليم أصبح بشكل جوهري جواز مرور الى وظيفة حكومية مضمونة وغالبا ما تكون غير منتجة . والعنصر الثالث هو نزاعات الشرق الأوسط السياسية من اليمن الى المشكلة العربية - الاسرائيلية .

ان تقويم ماهو متاح لمصر من خيار فى موقف يستنزف مواردها ،  
لمسألة تقدير سياسى . ولكن هذا مجال يسوده لسوء الحظ ،  
الأهواء العاطفية . وانه لأكثر حكمة بالنسبة لباحث اقتصادى  
أن يعالج المحيط الدولى بوصفه قيذا .

وعلى أية حال ، فمن الصعب استبعاد النتيجة القائلة بأن  
العوامل السياسية أثرت فى كافة المستويات على القرارات  
الاقتصادية للنظام ومن ثم ، الى حد معين ، على سلوك الكميات  
الجمعية الرئيسية . ان قرار فرض ضريبة أو عدم فرضها ، وتمويل  
التنمية على حساب فئة من فئات المجتمع لصالح فئة أخرى ،  
والاستجابة - عن طريق سياسة تشغيل بذاتها - لضغوط الفريق  
الاجتماعى الذى يمثله النظام ، وقبول أو رفض المساعدة الخارجية  
التي لابد من أن تكون مصحوبة بقيود ، وقرار تفضيل البدء فى  
استراتيجية للتنمية تنطوى على انجاز لا يقصد به الا الاعجاب على  
تعزيز الطاقة الانتاجية للبلاد بطريقة أبطأ ولكن أكثر انتظاما ، هي  
كلها الى حد ما ، اختيارات سياسية ولها مضامين سياسية  
بعيدة الأثر .

الا أنه بالامكان أيضاً تمييز نمط نموذجى لسلوك الثورة .  
وقد نوقش هذا من قبل فى الفصل الخاص بالتغيرات التنظيمية .  
لقد كان للنظام عدد محدود من الأهداف ، أو بعبارة مكسيم  
رودنسون Maxime Rodinson عدد من المشروعات (١٠)  
التي شرع فى تنفيذها دون رؤية متماسكة لمضامينها أو تقييم  
للبدائل . ولهذا فقد أجابت الثورة بتدابير خاصة Ad Hoc  
وان كانت تبهر العين أحيانا ، على الضغوط المتزايدة التي جاءت  
من ناحية وليدة مشروعاتها نفسها ، كما جاءت من ناحية أخرى  
نتيجة قوى اقتصادية وسياسية من صنعها هي . ومن المسائل  
الهامة مثلا ، أن الاستعانة بفرض ضرائب عديدة كان يرتبط

بالاحتياجات المتزايدة للاستهلاك العام ، لا بالاستثمار والتنمية الاقتصادية كهدف سابق . ان انعدام استراتيجية متماسكة ، والرد المتأخر على مشكلات غير متوقعة ولكن بعد ظهورها يفضيان الى تناقضات جديدة ويقيدان أكثر من ذلك المجال الضيق للاختيارات المتاحة لاقتصاد فقير عرضة لضغوط سكانية وصراعات خارجية . وفى النهاية ، يضحى بهدف التنمية الأولى نفسه .

### تغيرات هيكلية

ليست التنمية الاقتصادية مجرد نماء اقتصادى . وتحليل معدلات توسع مختلف القطاعات واسهامها فى زيادة الدخل القومى ، وكذلك القيود المفروضة على نمو الماضى والمستقبل الذى قد يخفى منجزات أخرى . فالتنمية الاقتصادية تنطوى على تحولات هيكلية - تنويع الأنشطة الاقتصادية وتكامل أكبر بين هذه الأنشطة ، من خلال روابط قوية ووسائل تنظيمية . وقد وصف تطور مصر الاقتصادية حتى فترة ما بين الحربين ، وبحق ، بأنه تطور غير متوازن نظرا لأن أغلب أنشطة البلاد الاقتصادية ، خارج نطاق انتاج المواد الغذائية فى قطاع الزراعة ، كانت تدور حول السلعة التصديرية الرئيسية - القطن . ومع أن التغيرات الهيكلية تسبق الثورة (حيث بدأت فى أواخر العشرينيات ، وأصبحت أهم بكثير خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها مباشرة ) فقد اتجهت سياسات النظام الاقتصادية بشكل صريح نحو تجديد وتنويع الاقتصاد .

### ( أ ) نمط الاستثمار

جاءت ، بصورة أساسية ، التغيرات فى مكونات الانتاج طبقا للقطاعات نتيجة عاملين هما : نمط الاستثمار والضغط السكانية . لقد تغير تركيب الاستثمار بشكل هام فيما بين السنوات الأولى

لثورة عندما كان التدخل الحكومى ، وان كان يتزايد تدريجيا ، لا يزال صغيرا جدا ، وبين الفترة التى بدأت بحرب السويس ، عندما بدأ جمال عبد الناصر تنفيذ مشروعاته الأولية على صورة أقوى ( انظر الجدول ٨ - ٧ ) . والسمة الهامة لهذا النمط هى الانخفاض الحاد فى نصيب الزراعة ونسبة الاستثمار الصغيرة الآخذة بالانخفاض فى قطاع الخدمات والاتجاه المتزايد فى نصيب الصناعة ( التحويلية والتعدينية ) . وقد أدى ابتعاد الموارد عن الاسكان بعد سنة ١٩٥٥ الى تمكين الاقتصاد من النمو بمعدل أسرع فى الجزء الثانى من الفترة دون ارتفاع نسبة الاستثمار . ويعتبر جزء من هذا الارتفاع الذى حدث فى معدل النمو ارتفاعا احصائيا ، يعكس اظهار الناتج الفعلى فى قطاع الاسكان بأقل من حقيقته نتيجة لتطبيق قاعدة محاسبية غير سليمة . ولكن هذا الابتعاد هام من وجهة نظر التنمية الاقتصادية حيث أن الاسكان يتيح تشغيل قليل بعد اتمام البناء ، ومن المرجح أنه يولد وفورات خارجية أقل وفائضا يمكن إعادة استثماره أقل مما فى القطاعات الأخرى . واذا طرحنا المسألة بشكل آخر ، فالمساكن هى - الى حد ما - سلع استهلاكية معمرة . وقد أنشئت النسبة الأكبر من المساكن الجديدة فى مصر لحساب الفئات ذات الدخل المرتفع . وكانت الحكومة على حق عندما قومت الاستثمار فى الزراعة والصناعة بقيمة اجتماعية أعلى . والهدف - كما يبدو - سليم . غير أنه من المحتمل أن تكون الحكومة قد ذهبت بعيدا جدا وبخاصة خلال الحطة عندما خصصت نسبة استثمار صغيرة جدا للاسكان . وقد فشلت لسوء الحظ فى تغيير مكونات هذا الاستثمار لمصلحة أصحاب الدخل المنخفضة فى الريف والحضر على السواء .

الجدول ٨ - ٧  
تخصيص الاستثمارات بين القطاعات ١٩٥٢ - ١٩٧٠  
( نسب مئوية )

الخدمات	الخدمات	الخدمات	الخدمات	الخدمات	الخدمات	الخدمات	الخدمات	الخدمات	الخدمات
الخدمات	الخدمات	الخدمات	الخدمات	الخدمات	الخدمات	الخدمات	الخدمات	الخدمات	الخدمات
١٠٨	٨٠٩	٢٢٥	١٤٥٧	٦٠	٢٢٨	١١٤	٥٧/٥٦-٥٢/٥٢	١ - متوسط	
١٠٤	١٢٥١	٢٢٥١	١٨٥٨	٤٠	٢٥٧	١٤٥٩	٦٠/٥٩-٥٨/٥٧	٢ - متوسط	
٢٥٦	١٠٠	١٠٥٧	١٩٥٢	٧٥٤	٢٦٦	٢٢٥٤	٦٥/٦٤-٦١/٦٠	٣ - متوسط	
١٥٥	٦٥٢	١٢٥٥	١٣٤٤	١٧٥١	٢٧٥٤	٢١٥٨	٦٨/٦٧-٦٦/٦٥	٤ - متوسط	
١٥٥	٨٥٢	١٢٥٦	٢٠٥٢	٩٥٢	٢٩٥٥	١٩٥٧	٦٩/٦٨	٥ - متوسط	
١٥٨	٨٥٢	١٠٥٢	٢٠٥٠	٧٥٧	٢٤٥٨	١٧٥٣	١٩٧٠/٦٩	٦ - متوسط	

المصدر : مله الارقام محسوبة بالاستناد الى تقارير ائتابة انصادرة عن وزارة التخطيط .

وارتفاع نصيب الزراعة - مع استبعاد الفترة التي بنى خلالها السد العالي من ١٦٦٠ إلى ١٩١٨ - ارتفاع ملحوظ على حد سواء في الخمسينات وبعد الانتهاء من السعر . يعكس هذا الارتفاع تخصيص الاستثمار لاستصلاح الأراضي ، والأعمال التي استلزمها تحويل ري الحياض الى ري دائم في صعيد مصر . ومشروع الصرف في الوجه البحري في السنوات الأخيرة ، وهو مشروع تأخر تنفيذه طويلا . وفي عهد ما بعد السد ، سيتوقف الاستثمار الثابت من النمط التقليدي - فيما عدا ما يتعلق منه بالصرف - عن أن يكون عاملا هاما في التنمية الزراعية . ونظرا لأن زيادات الغلة ، وبدرجة أقل النغيرات في أنماط المحاصيل كانت وستظل المصادر الأساسية للنمو الزراعي في مصر ، فإن تحقيق التقدم في المستقبل يستلزم مجموعة من التدابير تشمل التوسع في الخدمات ، والبحث العلمي ، والتسهيلات التسويقية وسياسات سعرية متطورة .

ان الارتباط بين النماء في قطاع الخدمات وبين الاستثمار هو ارتباط ضعيف جدا ، وبخاصة في مصر حيث تحقق اتساع ملحوظ ( وفقا لمفاييس تقليدية ) من خلال سياسة العمالة . فحوالي نصف ما خصص للاستثمار - وهو صغير في هذا القطاع ، يمثل جزء الموارد المخصص لخدمات التنمية كالتعليم ، والصحة ، والمراكز الاجتماعية والمرافق العامة . ويخص النصف الآخر من استثمارات قطاع الخدمات بشكل رئيسي الفنادق ، والمباني العامة لمصالح الحكومية وبعض الخدمات الخاصة . ان الهبوط التدريجي الذي اعترى نصيب الاستثمارات في قطاع الخدمات في النصف الثاني من السنينيات جدير بالملاحظة .



ومع أن نصيب الصناعة ( التعدين والتحويلية ) كان يتزايد طوال الفترة ، فلم يكن الارتفاع هاما جدا بين سنتي ١٩٥٢ و ١٩٦٥ . فقد زاد الاستثمار الصناعي بدرجة أسرع من زيادة المجموع الكلي ، ولكن بمعدل أبطأ من الاستثمار سواء في الزراعة ( حتى بعد استبعاد السد العالي ) أو النقل . وكان نصيب الاستثمار الصناعي خلال السنوات الثلاث الأولى للثورة مرتفعا نسبيا ، فقد كان متوسطه ٢٢.٥٪ وهذه دلالة على عنصر الاستمرار القوي بين التصنيع قبل الانقلاب وبعده . ومتى طبق معدل نمو صغير على مبلغ ابتدائي مرتفع نسبيا . لا تنتج زيادات مطلقة كبيرة . والحقيقة أن التصنيع في ظل الثورة كان هاما في هذه الناحية . إلا أنه من الخطأ افترض أنه تضمن تفيرا كبيرا جدا في نمط الاستثمار سواء في ظل الخطة الصناعية الأولى أو الخطة العامة . والظاهرة الأكثر إثارة للاهتمام هي الزيادة في نصيب الاستثمار الصناعي بعد ١٩٦٥ . ويعود هذا من ناحية إلى الانتهاء من السد العالي وإلى تحول مؤقت عن قطاع النقل بين سنتي ١٩٦٦/٦٥ و ١٩٦٨/٦٧ . ومن السهل التنبؤ بأن الجزء من الموارد الاستثمارية المخصص للتعيين والانتاج الصناعي سيستمر في الزيادة في السبعينات بسبب غياب مشروع رئيسي جديد كالسد العالي ، وانخفاض محتمل في نصيب الكهرباء ، بمجرد الانتهاء من خطوط الإرسال من أسوان وشبكة التوزيع . ومع أن البترول قد يظهر كقطاع جديد هام ، فمن المحتمل أن يستوعب التصنيع جزءا مرتفعا من مورد استثمار بطيء النمو . ومما يزيد الحاجة إلى تخطيط دقيق أن الصناعة مجال يسهل فيه ارتكاب أخطاء هامة . والمأمول أن يدرك المخططون على نحو . . . . .

متزايد استخدام الامكانية التي يتيحها السد المالي ، وفرض  
انماط جديدة من الاستثمار في الزراعة ، وبعض الخدمات  
كالسياحة واخيراً الحاجة الى تحسين كل من الهيكل الاساسي  
الاقتصادي والاجتماعي . ولعل التغيرات التي اعترت اطار  
السياسة الضرورى لتحسين تخصيص الموارد في الاقتصاد .  
ولاثارة استجابات دينمائية في المجالات الاقتصادية في الزراعة  
والتجارة وغيرهما لعلها كانت على درجة من الأهمية تعادل التغيرات  
في نماذج الاستثمار ونمطه .

### (ب) التحول الهيكلي وعلاقات القطاعات

ساعد كل من معدل الاستثمار ونمطه جنباً الى جنب عوامل  
اخرى ، التحول الهيكلي الذي بدأ في الثلاثينات ، على استمرار  
في ظل الثورة . ونمط التغير مألوف ، حيث تهبط نسبة قطاع  
الزراعة الى الناتج المحلي الاجمالي بصورة تدريجية ، وغالباً ما يكون  
ذلك لحساب الصناعة والتشييد في الفترات التي يرتفع فيها نشاط  
الاستثمار ، ويحتفظ قطاع الخدمات بنصيب كبير وثابت الى حد  
بعيد . ويفسر اغلب الاقتصاديين هذا التطور على أنه علامة من  
علامات النمو والتطور الاقتصادي . ومع هذا فان التغيرات في  
انصبة مخرجات القطاعات من الناتج المحلي الاجمالي ليست معياراً  
كافياً . فالمسائل الأكثر اثاراً للاهتمام ترتبط بدور القطاع القيادي  
في الاقتصاد ، ويتكامل فروع النشاط المختلفة لشبكة من  
العلاقات الأكثر احكاماً ، وبالتغيرات النوعية في كل من الهيكل  
الاقتصادي والمؤسسات التي تزيده من امكانية البلاد للنمو  
والتطور .

الجدول ٨ - ٨

انصبة القطاعات المختلفة في الانتاج المحلي الاجمالي بنفقات عوامل الانتاج

( نسب مئوية )

الخدمات	التجارة	الاسكان	النقل	التشييد	الصناعة والكهرباء	الزراعة	
٢٢٥٨	١٠٣	٦٤	٥٩	٢٧	١٥٣	٢٥٦	١٩٥٢/٥٢
٢٢٥٢	١٠٧	٦٦	٥٨	٢٨	١٧٢	٢٢٦	١٩٥٧/٥٦
٢١٥٢	١٠٥	٥٧	٧٢	٢٧	٢٠٧	٢١٥	١٩٦٠/٥٩
٢٢٥٥	٨٦	٤٥	٨٩	٥٢	٢٣١	٢٧١	١٩٦٥/٦٤
٢٥٦	٩١	٦٠	٥٥	٥٥	٢٢٢	٢٥١	١٩٧٠/٦٩

ملحوظة : الانتاج المحلي الاجمالي باسمار ١٩٥٤ الثابتة بالنسبة الى سنوات ١٩٥٢/٥٢ ١٩٥٧/٥٦ وباسمار ١٩٦٠/٥٩ الثابتة بالنسبة الى ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٧٠/٦٩ .

المصدر : الارقام محسوبة استنادا الى د . د . ميا ، مصدر سابق ص ٢٨٨ . وتقارير المتابعة المصادرة من وزارة التخطيط .

ان مسألة ما اذا كانت الصناعة قد لعبت دور القطاع القيادي في التطورات الأخيرة (١١) لمسألة ليست ذات أهمية عملية . ولربما وجدت ثلاثة معايير تحدد سمات القطاع القيادي .

( أ ) نمو مستقل استجابة للتجديدات الفنية أو لموارد طبيعية مكتشفة حديثا كانت حتى ذلك الوقت غير مستغلة أو استجابة لفرص السوق . (ب) نقل قوة دافعة للقطاعات الأخرى وبذلك يخلق طلبا جديدا لمنتجاتها ويسهم في تنميتها بتقديم مدخلات « جديدة » . (ج) مساهمة هامة في زيادة الدخل الإجمالي .

لقد توسعت الصناعة المصرية في البداية استجابة لفرص السوق التي دفعها حدث خارجي مثل الحرب العالمية الثانية أو السياسات الجمركية الحمائية . وهذا ممكن فهمه تماما - فقليل من البلدان بدأت بطريقة مختلفة وعلى أية حال ، فلم يتحقق الانتقال من المرحلة الأولى التي تتمتع فيها الصناعة الناشئة بالحماية الجمركية ، الى المرحلة التالية التي يبدأ فيها القطاع الصناعي القدرة على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية على السواء بعد ان أصبح أكثر كفاءة ديناميكية . وما اذا كان الوقت الذي انقضى بين الثلاثينيات والخمسينات يعتبر قصيرا جدا ، وما اذا كان رجال الأعمال يفتقرون الى القيادة أو تعوزهم الحوافز بسبب الضمان الذي تكبله أسواقهم المتمتع بالحماية ، لهى أسئلة تصعب الاجابة عنها . وربما كانت الاجابة مزيجاً من السببين وأسباب أخرى كذلك . ومع هذا فقد استمر التصنيع تحت اشراف الدولة ، ودخل مجالات جديدة حيث كانت عملية التعليم فيها أطول أيضا وامكانات المنافسة في السوق العالمية أكبر صعوبة أيضا . وبالرغم من نماء صادراتها وتنوعها ، فإن الصناعة المصرية تتطلع الى الداخل فيما يتعلق بالأسواق . ومن ثم فالمعيار الأول لم يتحقق تماما - لا الآن التصنيع كان مخططا ، بل لأنه لم يبلغ

المرحلة التى تفيد فيها الخطط من الفرص الفعلية المتولدة عن الأداء الديناميكي للصناعة نفسها .

ويشير المعيار الثانى للقطاع القيادى الى ارتباطاته . وللصناعة المصرية روابط سابقة قوية بكل من الزراعة ، المصدر الرئيسى للمدخلات المحلية وبخاصة لصناعة النسيج والمواد الغذائية ، وبالسوق العالمية التى تعتمد عليها فى الحصول على المواد الخام والسلع نصف المصنعة اللازمة لانتاج السلع الاستهلاكية المعمرة والكيماويات ، والسلع الوسيطة . ومن الصعب الوقوف الى أى مدى كانت فيه الصناعة سببا فى خلق طلب جديد بالنسبة للزراعة . ويبدو، على أية حال، ان الآثار التحويلية Diversion Effects ( من الصادرات المباشرة الى التصنيع المحلى ) كانت أكثر أهمية من الآثار الانشائية Creation Effects وارتباطات الصناعة السابقة بالزراعة ، ضعيفة على الرغم من أنها تقدم جزءا من استهلاك الأسمدة المتزايدة ، وهى لم تستنبط بعد مدخلات ومعدات مثل المضخات ، ومنتجات البلاستيك ، والكيماويات التى تتلاءم مع الظروف المحلية للزراعة المصرية ، وتكون قادرة على تعجيل نماء الإنتاجية . ومما لا ريب فيه أن التصنيع يشجع قطاع التشييد، ويزود بالروابط قطاع النقل وقطاع الخدمات الأخرى .

ومن المحتمل أن يكون المعيار الثالث قد تحقق بشكل أكثر كمالا ، بالرغم من أن أسهام قطاع الخدمات فى زيادات الناتج المحلى الاجمالى يتجاوز أسهام الصناعة .

ومما لا شك فيه أن العلاقات بين القطاعات ( اذا قيست بكثافة جداول المدخلات والمخرجات المتعاقبة ) قد أصبحت أكثر احكاما خلال هذه الفترة . ولكن السمة التى تثير الذعر والتي،

ذكرت طوال هذا الفصل ، هي النماء المستقل لقطاع الخدمات . وهو قطاع ارتباطاته ضعيفة جدا ببقية الاقتصاد . وكان معدل توسعه مطابقا تقريبا لمعدل زيادة الناتج المحلي الاجمالي حتى ١٩٦٥ ، كما كان أسرع بكثير بعد ذلك . ان توسعا لا يحفز ، الى حد بعيد ، توسع قطاعات أخرى وبالتالي يقصر دون مساندتها . انما يؤدي الى قيام نوع من الازدواجية الاقتصادية بين القطاع الحكومي وفروع الاقتصاد الانتاجية . فالأول ينمو استجابة لمشكلة السكان والعمالة بشكل طفيلي الى حد بعيد مما ينحرف بالموارد اللازمة لتنمية القطاعات الثانية ويعرقل أداءها الفعال كنتيجة لتوسعه الخاص به .

وهنا تنشأ قضية النوعية . فلا شك ان الدولة في الفترة الأخيرة خلفت مؤسسات جديدة ، لعبت دورا محددا في التنمية الاقتصادية - التعاونيات ومؤسسات الائتمان ، ومعاهد التخطيط والبحث . وقد افضى تحقيق درجة اكبر من محو الأمية ومن التعليم ، الى تغيير أساليب الحياة . وقد أدى ذلك ، ولا ريب . الى تحسين نوعية العمل المتاح حاليا للقطاع الحديث . وقد تكون لكل هذه التغيرات أيضا آثار مواتية على مشكلة السكان . ولكن ألوانا من الجمود الكبيرة لعلها غير ضرورية قد دخلت المنهج التنظيمي ولا سبيل الى الوقوف على مدى تبديدها لمكاسب أخرى .

## الفصل التاسع

# مشكلة العمالة

### العمالة غير الكاملة في القطاع الزراعي

غالباً ما يساء تفسير مشكلة العمالة المصرية . اذ جرى القول بأنها بطالة مقنعة في الزراعة . ومع ذلك فقد اتبى بنت هانسن لدحض هذه النظرة بطريقة مقنعة (١) . فالأدلة متوافرة على أن سلوك معدلات الأجر الزراعي توحى بأنها مرتبطة بالانتاج الحدى للعمل . كما أن نظرية أجر « حد الكفاف » الذى غالباً ما يرتبط بالبطالة المقنعة لا تثبت صحتها للحقائق الآتية : لقد اهتمت هانسن الى أن الأجور الحقيقية في قطاع الزراعة تنزع الى التقلب من فصل الى فصل ومن حول الى حول . كما أن البيانات التى وصلت بشأن ساعات العمل المبذولة - من مسح يعتمد على العينات قامت به منظمة العمل الدولية ومعهد التخطيط القومى عام ١٩٦٤ - لم تكشف عن بطالة كبيرة أثناء شهور النشاط المرتفع ( أى جمع المحصول ) ، الأمر الذى يوحى بأن البطالة ليست



ظاهرة ذات بال . وعلى أية حال فان البطالة الموسمية هي من سمات الزراعة في مصر كما هي في أنحاء أخرى من العالم .

ان عدم وجود البطالة المقنعة بالمعنى الضيق وهو انعدام الانتاجية الحدية لا يغنى بالضرورة أنه ليس هناك فائض في العمالة في مجال الزراعة .

ان النظام الزراعي في مصر ذو هيكل ازدواجي ، فهو يشتمل على المزارع الرأسمالية الواسعة التي يخلقها المستأجرون والأجراء كما يشتمل على المزارع الأسرية الصغيرة التي يفلحها أفراد الأسرة . وهناك أيضا مجموعة من العمال الذين لا يملكون أرضا . فملكية الأرض ليست موزعة بطريقة عادلة كما أن نسبة الأفراد الى الأرض تتفاوت بين المزارع الأسرية . وهناك أسواق لخدمات العمالة والأرض على السواء . وفي النهاية ، فانه يحق لنا ان نفترض أن ملاك الأراضي يسعون الى تعظيم أرباحهم كما يسعى المزارعون الأسريون الى تعظيم المنفعة الكلية . وليس بمستغرب ان نجد معدلات الأجور ( في نظام من هذا القبيل ) في سوق العمالة المفتوحة ، وقد اتصلت بالانتاجية الحدية للعمل . فسوق عمال الزراعة المؤقتين تكاد تكون سبوقا بمعنى أن كثيرا من المزارعين يطلبون العمل وان عددا ضخما من العمال الذين لا أرض لهم على استعداد لأن يعرضوا خدماتهم ، كما أن عقود العمل تمثل تمثيلا صحيحا للعقود القصيرة الأجل وان ملاك الأراضي ينزعون الى انتهاج مسلك تعظيم الربح . وفي ظل هذا النظام الزراعي فان المزارعين الأسريين الذين لديهم مساحة كبيرة نسبيا من الأرض يستأجرون عمالا أجراء ، كما أن المزارعين الآخرين أصحاب الملكيات الصغيرة اما أن يعرضوا خدماتهم للعمل خارج المزرعة أو يستأجرون أرضا . وعلى الرغم من هذه الملامح فان فروق أسعار عوامل الانتاج تنزع الى أن تسود . ولقد قلنا في موضع آخر ان

النقص الذى يعنى سوق الأرض ، والجمود الطفيف فى سوق العمل ، والقيود التقنية ، تحول درز تحقيق تساوى أثمان (٢) عوامل الانتاج . ان الملاحظة الشهيرة والتي مفادها أنه فى الزراعة الرديئة ترتفع كل من كثافة العمالة والعائد للفدان الواحد مع ارتفاع نسبة العمل الى الأرض فى المزارع العائلية ، هذه الملاحظة تتوأكب مع وجود هذه الفروق . وهذه الملامح دليل على عدم كفاية اعادة تخصيص العمالة على الأرض ومن ثم انعدام فعالية استخدام العمالة . ان أسواق عوامل الانتاج لا تستطيع القضاء على مشكلة التوظيف غير الكامل فى العمالة الأسرية اثناء المواسم الضئيلة أو الشديدة النشاط على السواء . وقد يكون لدى بعضهم استعداد لعرض المزيد من العمل اذا كان اتصالهم بسوق العمل - والأهم من ذلك - الى سوق الأيجار - خاليا من كافة القيود . وكان من نتيجة هذه القيود ان أصبح يتميز التوازن الذى تحقق بوجود منتجات حدية أقل للعمالة والتوظيف غير الكامل فى بعض المزارع الأسرية . أما العمال الذين لا يملكون أرضا - فعلى الرغم من وجودهم فى حالة من البطالة المقنعة - يحتمل أن يعانون من البطالة السافرة .

ان الدليل المتاح عن حجم فائض « العمالة العائلية » فى مصر موضع جدل . فلقد قدر محيى الدين على أساس الاحصاء الزراعى لعام ١٩٦١ ، أن ٢٥٪ من عرض القوى العاملة من الذكور يزيد على الحد اثناء الذروة الموسمية ( فالنساء والأطفال يتم تشغيلهم بصورة كاملة فى جمع القطن ) (٣) . وان البحث عن طريق العينات الذى قامت به منظمة العمل الدولية بالاشتراك مع المعهد القومى للتخطيط فى عام ١٩٦٤ يعطينا صورة مختلفة تماما : تشفىل كامل وساعات عمل طويلة جدا اثناء فترة الذروة الموسمية ،

وتشغيل غير كامل بدرجة قليلة تبعث على الدهشة أثناء فترة الركود (٤) ان المنهج الذى اتبعته الدراسة عرضة لانتقادات شديدة . وهناك أسباب وجيهة للاعتقاد بأن تقديرات محبى الدين تبالغ بدرجة كبيرة فى حجم العمالة غير الكاملة ( مفهوم الاحتياجات الخاصة بالعمالة تقتصر بدرجة كبيرة على العمل الميدانى من ناحية ومن ناحية أخرى بسبب أوجه قصور التعريف فى الاحصائية الزراعية التى تبالغ فى حجم قوة العمل ) . وطبقا لما ينادى به د . بلانك Planck ( وهو واحد ممن قاموا بتخطيط هذه العملية ) فالبحث الذى قامت به منظمة العمل الدولية بالاشتراك مع معهد التخطيط القومى كان ينزع الى المبالغة فى حجم العمل المنجز فعلا . وليس هناك من دليل يدعم نتائج مؤكدة : أن تقييمنا للموقف الذى وصلنا اليه بعد بحث دقيق للغاية قد أوضح أن القطاع العائلى فى الزراعة المصرية لم يكن فيه الا فائض عمالة قليل أثناء أوائل الستينات .

وتنطوى هذه النتائج على دلالات نظرية . فهى تشير الى أن الزراعة على النقيض من النظرة التقليدية لا تحتفظ دائما باحتياطى كبير من العمال الزائدين على الحاجة فى الاقتصاديات ذات العمالة الزائدة . ان المؤسسات الخاصة بالنظام الزراعى التى وصفناها لا تتيح ، بدرجة كبيرة ، امتصاص العمالة غير المنتجة . وهى تنحو نحو خلق بطالة سافرة عندما يقصر طلب العمل عن أن يتعادل مع العرض عند اجر حد الكفاف . ومن غير المحتمل أن يقوم الاقطاعيون باستئجار عدد من العمال يزيد على الحد الذى يتيح تحقيق الربح الأقصى . ان القطاع العائلى يتصل بالمزارع الرأسمالية من خلال سوق العمل . ومن ثم فهو ينقل جزءا من الفائض ليضيفه الى مجموعة العمال الذين لا يملكون أرضا . وهنا ، مرة أخرى ، قد تكشف العمالة الزائدة على الحد ، اللثام عن نفسها فى شكل

بطالة سافرة . ويقال غالبا ان التقايد تلزم كلا من ملاك الاراضى واصحاب المزارع العائلية بمعاونة العمل غير المنتج فى الزراعة غير المتقدمة . واننا لنذكر بالطبع ان الأنظمة الزراعية تتصف بسمات مركبة : ذلك ان عناصر الاقطاع الاجتماعى تتعايش مع الرأسمالية الاقتصادية ، ومن ثم فالقيم التقليدية تبقى لها أهمية خاصة . ومع ذلك ، فان النماء السكانى يحدث ضفوطا فى هذا النظام . ذلك لأن الالتزام الاجتماعى بتشغيل الأيدى العاملة الزائدة على الحاجة - وهو الالتزام المقبول فى حالة السكون - يصبح التزاما غير محدود الأجل ينحو الى الانهيار عندما يضيف معدل النماء السكانى المرتفع عاما بعد عام ، أعدادا جديدة الى قوام القوة العاملة .

ان قدرة زراعتنا ذات البنيان المزدوج ، على امتصاص العمالة عندما يزداد عدد السكان ونبقى الأرض محدودة الغلة لترتبط بمعدل التقدم الفنى وبطبيعته . وهناك أسباب تدعو الى الاعتقاد بأن هذه القدرة محدودة . ذلك ان تحقيق معدل مستمر من التقدم الفنى مساو لزيادة السكان هو فى المقام الأول أمر عزيز المنال . وثانيا ، ان التقدم الفنى لا يفضى بالضرورة الى أجور أعلى او الى تشغيل أكبر فى المزارع الرأسمالية حيث تنزع الفوائد الناجمة عنه الى أن تظهر فى صورة مزيد من الأرباح . ان التقدم الفنى قد يزيد قوة الاستيعاب فى المزارع العائلية ، ومع ذلك فان الابتكارات فى معظم الدول النامية تكون أكثر بطئا فى المزارع الصغرى منها فى المزارع الكبرى . وفى نظام زراعى من هذا القبيل نجد أن العوامل القسوية التى تؤدى الى إبعاد الأيدى العاملة عن الزراعة تنطلق من عقالها . وثمة مسألتان تستلزمان الدراسة فى هذه المرحلة : الأولى وتختص بانسحاب العمالة الزائدة الناشئة بصورة مستمرة عن زيادة السكان ، من الزراعة . والمسألة الثانية

تتصل بامتصاص هذه العمالة في مجالات وقطاعات أخرى في الاقتصاد .

### انسحاب العمالة من الزراعة

وانسحاب العمالة يأخذ شكلين : الهجرة من المراكز الريفية الى المراكز الحضرية ، وتحول العمالة داخل المناطق الريفية من النشاطات الزراعية الى النشاطات غير الزراعية . والهجرة هي الظاهرة الأكثر أهمية كنتيجة لوزنها في معظم الدول النامية في الوقت الحاضر ولما تنطوي عليه من دلالات اجتماعية واقتصادية واسعة . ومدى التحولات بين القطاعات المختلفة في عالم الريف يحده عدد من العوامل . فحجم القطاعات غير الزراعية ينحو لأن يكون صغيرا نسبيا خارج المدن . ففي مصر عام ١٩٦٠ في المناطق الريفية التي تشتمل على ٦٢٪ من اجمالي السكان ، كانت نسب العمالة في القطاعات المختلفة كما يلي :

الصناعة ٢٦٫٣٪ ، التشييد ٣٢٫٥٪ ، المرافق العامة ١٩٫٩٪ ، التجاره ٣٥٫١٪ ، النقل والمواصلات ٢٣٪ ، الخدمات ٢٩٫١٪ (٥) . وحتى لو كانت معدلات الزيادة في العمالة غير الزراعية في بعض الأوقات أعلى في الأقاليم منها في المناطق الحضرية ، فإن الزيادات الإضافية في عدد الأعمال قد تظل لفترة طويلة أكبر في المدن . وفي معظم الدول النامية تتضافر سياسات الحكومة ، واهتمامات الصفوة الحاكمة ، والرغبة الجامحة من جانب الصناعة والخدمات الجديدة لكي تتركز في المراكز الرئيسية ضد التنمية السريعة للمناطق الريفية . وهذه العوامل تقيد امتصاص العمالة في القرى وتزيد من سرعة معدل الهجرة .

ان سلوك السكان الحضريين الذي كشفت عنه تعدادات

السكان ، يشير بوضوح الى الهجرة الداخلية الضخمة التي حدثت في مصر خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية . وقد نتبنى تعريفات بديلة للمناطق الحضرية : الأول ويقتصر على عواصم خمس محافظات هي ( القاهرة ، الاسكندرية ، وبور سعيد ، الاسماعيلية والسويس ) والثاني يضم أيضا المدن الاقليمية ( عواصم المراكز والمحافظات الريفية ) .

والبيانات الواردة في الجدول ٩ - ١ تظهر انه في المدة ما بين سنتي ١٩٣٧ و ١٩٦٦ كان معدل التحضر أعلى بكثير وبصورة مستمرة من معدل الزيادة الطبيعية . وعلى أية حال حدث هناك تباطؤ ملحوظ في سرعة نمو عواصم المحافظات الخمس بينما ازداد معدل نمو مجموع السكان في الحضر من متوسط سنوى قدره ٣.٥٣٪ بين عامي ١٩٣٧ و ١٩٤٢ الى ٣.٧٤٪ بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٦ . ومما يثير الاهتمام أن نجد أن معدل النمو الذى طرأ على المدن الأصغر حجماً والذى كان أكثر انخفاضا من معدل النمو في المدن الخمس الكبرى بين عامي ١٩٣٧ ، ١٩٦٠ ، قد ارتفع خلال تلك المدة وتجاوز النمو الذى طرأ على المدن الكبرى في الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٦٦ .

ويمكن استخلاص عدد من النتائج بشأن الهجرة من هذه البيانات ، بافتراض أن نفس معدل الزيادة الطبيعية ينطبق على المناطق القروية والحضرية ( وهو افتراض قابل للتصديق في هدى مناقشتنا السابقة لأنماط الخصوبة بمصر ) . ففي حالة انعدام التقديرات المباشرة عن تيارات الهجرة الداخلية ، فملاذنا الوحيد هو الى التدابير غير المباشرة . وهذه التدابير تظهر أولا أن نسبة المهاجرين الى الزيادة الطبيعية في سكان الريف قد انخفضت من متوسط سنوى قدره ٤.٤٥٪ ( في الفترة من ١٩٣٧ - ١٩٤٧ ) الى ٢.٢٪ ( في الفترة من ١٩٤٧ - ١٩٦٠ ) ، ثم ارتفعت مرة أخرى

الى ٣٧٪ في الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٦٩ ( \*) . وبالرغم من أن معدل الزيادة الطبيعية كان أقل بدرجة كبيرة في الفترة الأولى منه في الفترات التالية ، فإن المناطق القروية ، احتفظت في الفترة ما بين ١٩٣٧ . ١٩٤٧ بجزء أقل نسبيا من الزيادة الطبيعية . وان ظروف الكساد التي انتابت الزراعة ابان الحرب العالمية الثانية ( فقد انخفضت المساحة المنزرعة قطنا بسبب تعطل التجارة ، كما تدهورت غلة المحاصيل الزراعية بسبب نقص الأسمدة ) الى جانب اتجاه العمالة الى المؤسسة العسكرية التابعة للحلفاء تفسر هذه الظاهرة . ولعل انتعاشة الزراعة ابان الخمسينات قد زادت من القدرة على امتصاص الأيدي العاملة . بيد أن اتجاه معدل الهجرة الى الارتفاع أثناء مضي التنمية قدما ما لبث أن ازداد رسوخا .

وثمة ظاهرة مثيرة للاهتمام هي ذلك التغير البادى في نمط الهجرة طوال تلك الفترة . ويبدو أن المعدل السنوى للهجرة الى المدن الخمس الكبرى هبط من ١٧٦٪ في الفترة من ( ١٩٣٧ - ١٩٤٧ ) الى ١٢٧٪ في الفترة من ( ١٩٦٠ - ١٩٦٦ ) في حين ازداد المعدل المماثل الخاص بالمدين الأخرى من ٨٦٪ الى ١٥٠٪ . ان التقديرات التقريبية لمتوسط التدفق السنوى للهجرة في الفترات الثلاث توضح ، بجلاء أكثر ، مدى الانقلاب الذي يبدو أنه حدث في الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٦٦ فان تيار الهجرة نحو المدن الخمس الكبرى لم يتفاوت كثيرا عن المتوسط السنوى الذى يقدر بسبعين ألفا بين الفترات . ولكن التدفق نحو المدن الأخرى يبدو أنه ازداد بثلاثة أمثاله من ٢٤ ألفا في الفترة الثانية الى ٧٢ ألفا في الفترة الثالثة .

(\*) حسبت هذه النسبة على النحو التالى :

$$\text{معدل الزيادة الطبيعية} - \text{معدل نمو سكان الريف} \times 100 = \text{معدل الزيادة الطبيعية}$$

الجدول ٩ - ١

مستوى وأنصبة ومعدلات النمو لسكان الريف والحضر

١٩٦٠ - ١٩٣٧

( ١ ) السكان ( أرقام مجردة )

السنوات	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦
إجمالي السكان المستقرين	١٥٩٢.٦٩٤	١٨٩٦٦٧٦٧	٢٥٩٨٤١٠.١	٢٠.٧٥٨٥٨
سكان الريف	١١٤٢٩٠.١	١٢٠٦.٣٥١.٠	١٦١٢.٣٩٨	١٧٦٩١٣٥٦
المحافظات الصحراوية	١.٩٦١.٠	١٦.٠٩٤١	٢١٢٦.٦	٢٥١٧٥٩
إجمالي سكان الحضر	٤٣٨٢٠.٨٣	٦٢٠.٢٣١٦	٩٦٥١٠.٩٧	١٢.٣٢٧٤٣
عواصم المحافظات الخمس	٢٣٧٨٧٤٥	٢٤٧٤٣٧٦	٥٥٩٨٠.٥٦	٦٩١٢٧٧٣
مدن أخرى	٢١.٣٣٨	٢٧٢٨٠.٤٠	٤٠.٥٢٣.٤١	٥١١٩٩٧.٠

(ب) الأنصبة في عدد السكان الإجمالي ( النسب المئوية )

	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦
إجمالي السكان المستقرين	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠
سكان الريف	٧١.٧٩	٦٦.٤٥	٦٢.٠٤	٥٨.٨٢
المحافظات الصحراوية	٠.٦٩	٠.٨٥	٠.٨٢	١.١٧
إجمالي سكان الحضر	٢٧.٥٢	٣٣.٥٧	٣٧.٩٤	٤٠.٠١
عواصم المحافظات الخمس	١٤.٣١	١٨.٣١	٢١.٥٤	٢٢.٩٨
مدن أخرى	١٢.٢١	١٤.٢٩	١٥.٦٠	١٧.١٢



(ج) معدلات متوسط الزيادة السنوية

١٩٦٦ - ١٩٦٠	١٩٤٧ - ٦٠	١٩٣٧ - ٤٢	
٢٠٤٧	٢٠٤٥	١٠٧٧	إجمالي السكان المستقرين
١٠٥٦	١٠٩١	٠٠٩٨	سكان
٦٠٧٨	٢٠١٧	٣٠٩١	المحافظات الصحراوية
٣٠٧٤	٣٠٤٦	٣٠٥٣	إجمالي سكان الحضر (*)
٣٠٥٨	٣٠٧٤	٤٠٣١	عواصم المحافظات الخمس
٣٠٩٧	٣٠٠٩	٢٠٦٣	مدن أخرى

(\*) تستبعد المحافظات الصحراوية التي تعتبرها الإحصاءات مناطق حضرية المصدر : هذه الأرقام مأخوذة من تعدادات السكان عن سنتي ١٩٦٦/١٩٦٠ .

وهذه نتيجة تدعو للدهشة : فهي توحى لأول وهلة بأن المدن الأكبر حجما قد اكتظت تماما . ان المهاجرين الذين نزحوا عن الأرض أو الذين أغرتهم فرص الحصول على دخل من القطاع الحضري قد انتقلوا أولا الى العواصم الكبرى . وفي وقت متأخر ، وبعد أن أصبحت فرص العمل أضيق عن ذي قبل نتيجة التدفقات الكبيرة من المهاجرين ، والمعدل المرتفع للزيادة الطبيعية ، بدأوا يبحثون عن فرص لهم في مدن أخرى . وهذا الافتراض الذي اقترح

فى بحث سابق (٦) ، يجب تمحيصه فى ضوء البيانات الجديدة الخاصة بنمو المدن فى الفترة ما بين ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ وهى البيانات التى لم تكن متوافرة آنذاك . وتشير هذه البيانات الى حدوث توسع هام فى مدينتين هما شبرا الحيمة والجيزة فى مشروع القاهرة الكبرى . وعلى الرغم من اختلاف الانتماء الادارى فى الجيزة وشبرا الحيمة ، فانهما تكونان من الناحيتين الجغرافية والاقتصادية جزءا من العاصمة . ان أخذ هذا العامل فى الاعتبار يقلل من الأهمية الكمية للانتقال الى المدن الاقليمية . غير أن هذه الظاهرة ( ترك العواصم ) ما زالت تشد الانتباه .

ويمكن تعليل ذلك التحول من ناحية بأفول نجم الاسكندرية التى فقدت فى عام ١٩٥٢ وضعها كعاصمة نانية ثم فقدت فيما بعد جاليتها الأجنبية الغنية النشطة ، كما فقدت جزءا من أهميتها كمركز تجارى ومالى . ويمكن تعليله أيضا بأفول نجم بورسعيد التى عاق موقعها المنعزل التنمية الصناعية . وقد جاء بعض هذا التحول نتيجة ظهور أسواق كنقطة جذب اقتصادية جديدة مع السد العالى ، ومناجم الحديد ومحطات الطاقة ، ومصانع الأسمدة ( زاد عدد سكان أسوان بأكثر من الضعف اذ ارتفع من ٦٣ر٠٠٠ عام ١٩٦٠ الى ١٢٨٠٠٠ عام ١٩٦٦ ) . وعلى أية حال فثمة مدن اقليمية أخرى استطاعت أن تجتذب المهاجرين أثناء تلك الفترة : مدينة المحلة الكبرى الصناعية ومدينة أسيوط التى افادت من وضعها كعاصمة اقليمية فى مصر العليا وكذلك الزقازيق والفيوم .

جدول ٩ - ٢ السكان ونمو المدن فيما بين ١٩٦٠ - ١٩٦٦  
( السكان بالآلاف )

المدن	السكان ١٩٦٠	السكان ١٩٦٦	الزيادة المئوية	الاتجاه المفترض للهجرة الصافي x
القاهرة	٣٣٥٣	٤٢٢٠	٢٥ر٨٥	+
الجيزة	٤١٩	٥٧١	٣٦ر٢٨	+
شبرا الخيمة	١٠١	١٧٣	٧١ر٢٩	+
القاهرة الكبرى	٣٨٧٣	٤٩٦٤		+
الاسكندرية	١٥١٦	١٨٠١	١٨ر٨٠	+
بور سعيد	٢٤٥	٢٨٣	١٥ر٥١	-
السويس	٢٠٦	٢٦٤	٢٨ر١٥	+
مدينة الاسماعيلية	١١٦	١٤٤	٢٤ر١٣	+
طنطا	٢٠٠	٢٣٠	١٥ر٠٠	-
الحلة الكبرى	١٨٨	٢٢٥	١٩ر٧٠	+
المنصورة	١٦٧	١٩١	١٤ر٣٧	-
أسيوط	١٢٧	١٥٤	٢١ر٢٥	+
الزقازيق	١٢٥	١٥١	٢٠ر٨٠	+
دمنهـور	١٢٧	١٤٦	١٤ر٩٦	-
الفيوم	١١٢	١٣٤	١٩ر٦٤	+
أسوان	٦٣	١٢٨	١٠٣ر١٧	+
المنيا	١٠٠	١١٣	١٣ر٠٠	-

ملاحظة : x على افتراض وجود زيادة طبيعية موحدة ( هي ٧٤ و ١٥٪ أثناء ست سنوات ) .

المصدر : الكتاب الإحصائي السنوى ١٩٥٢ - ١٩٧١ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

ان الهجرة الداخلية ظاهرة معقدة • ولكن بالرغم من أهميتها الاجتماعية والاقتصادية فمصر تعوزها الدراسات العملية الخاصة بهذا الموضوع • وان الكتابات النظرية يسيطر عليها نموذج

تودارو ( Todaro ) ( ٧ ) الذى يؤكد على قوة الجذب التى تتمتع بها المدن . ( واصالة تودارو تكمن فى العلاقة التى ترى بين الهجرة وبين البطالة الحضرية ) . ولكن فى بلدان مثل مصر حيث يوجد بها نقص فى الأراضى ، فمن المحتمل أن يولد النمو السكاني طردا من الريف . ولا يختص تودارو الا بجزء واحد من المشكلة . وفى ظل النظام الزراعى الذى سلف تصويره ، فإن النمو السكاني ، مالم يلازمه معدل مرتفع من التقدم الفنى ، فسوف ينحو الى خفض الأجور فى سوق الزراعة أو أنه يزيد من تواتر حدوث البطالة السافرة بين العمال المعدمين . وقد يقلل ذلك من الدخول ومتوسط حجم مساحة مزارع العائلة ، ومن ثم يخرج المزيد من العمال الى سوق العمل الخارجى .

ويمكننا أن نتخيل موقفا فى القطاع الصناعى الحديث تظل فيه الأجور العينية ثابتة نوعا ما ( ولقد أوضحنا فى موضع آخر ) ( ٨ ) أن هذا الموقف قد حدث بوضوح فى الخمسينات فى مصر وهناك دليل مماثل على حدوثه فى الهند ) . وفى الاقتصاد الذى يتسم بندرة الأرض يمكن لمعامل تفاوت الأجر بين الريف والحضر أن يزداد من خلال انخفاض الأجور الزراعية ، لا كما يفترض غالبا ، فى ضوء التجربة الأخيرة فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، برغم زيادة الحد الأدنى القانونى للأجور أو متوسط الأجور فى الصناعة ، ويقوم الجدل على أنه فى بلد مثل مصر ، قد تستمر الهجرة ولو بمعدل منخفض حتى ولو ظلت أجور القطاع الحديث ثابتة ولم تنجح العمالة الحديثة فى أن تتسع . وقد يحاول المهاجرون الدخول فى القطاع « غير المعترف به » الذى لم يتلق دوره فى استيعاب الأيدي العاملة ، ما يستحقه من اهتمام أو يحاولون خلق أعمال فيه . ( ويميل النظريون الى أن يجمعوا بين العمالة فى هذا القطاع والبطالة السافرة ) . ومن الطبيعى أن يكون الاستيعاب الذى يقوم به هذا القطاع محدودا . وقد يتم التوصل الى إيجاد التوازن عندما

يتساوى متوسط دخول العمال المعدمين الذين يعملون فى الزراعة مع دخول العمال غير المهرة فى القطاع الحضرى غير الرسمى . وفى المجال الديناميكى يعتمد الاستيعاب على نمو الطلب على الخدمات غير المعترف بها فى الوقت الذى يرتفع فيه الدخل بالمدينة .

وعلى أية حال دعنا نلاحظ أن الضغوط السكانية تؤدي الى زيادة الانفاق على هذا البند من خلال طرق عدة . ومن بين أكثر هذه الأوجه إثارة للاهتمام خلق خدمات جديدة ، فأى مراقب عابر بالقاهرة أو غيرها لابد من أن يكون قد لاحظ القدرات على التجديد وخلق الأعمال التى يتمتع بها الباعة الجائلون ومن يعملون فى الخدمات الأخرى وقيام بعض الشبان ببيع الزهور عند اشارات المرور هو خدمة جديدة من بعض النواحي : وكذلك الراحة التى تتحقق عند شراء السلع بدون أن تضطر الى مغادرة السيارة وأنت فى طريقك الى المنزل وبدون تبديد أى وقت إذ أن عملية البيع والشراء تتم فى لحظة ميته لا تستفيد منها . والخدمات الجديدة التى قد تكون غالبا غير مطلوبة هى حيلة لتحويل الدخل ، ويبدو أن نطاق هذه النشاطات يكون ذا بال فى المدن . ان العامل الذى لا يملك أرضا وهو العامل الذى نبذته الزراعة قد يستخدم القطاع غير المعترف به كباب يوصله الى القطاع الحديث ، ولكنه قد يمضى بقية حياته هناك . ان وصول المهاجر الريفى الى القطاع الحديث قد يكون غير ميسور لبعض الوقت للافتقار الى الخبرة ، وعدم القدرة على التكيف مع متطلبات نظام العمل ، وعدم الاعتياد على البيئة التكنولوجية ، كما أن ظروف الأجور والتشغيل قد لا تحمله فورا على اتخاذ قراره بالهجرة الى المدينة .

ومدار جدلنا هو أن محددات الهجرة يجب ألا تكون مرتبطة فقط بعامل التفاوت فى الأجر بين الحضر والريف وباحتمال العثور على عمل . ففى كثير من الحالات تتضافر عوامل الطرد فى الزراعة مع مرونة القطاع غير الرسمى فى المساعدة على حدوث الهجرة .

وفى واحدة من الدراسات النادرة حول الهجرة الداخلية فى مصر يقول ج . أبو لغد G. Abu Lughod ان هناك نوعين من المهاجرين القرويين : « الشباب النابه الذى ينزع سعيا وراء التعليم أو المزيد من الفرص » ، ومعدمو القرية . (٩) والفئة الأخيرة لها الغلبة فى العادة . كما أن الدراسة التى قامت بها منظمة العمل الدولية والمعهد القومى للبحوث عن طريق العينة قد أثبتت أن الجانب الأكبر من المهاجرين يأتى من الفئات الفقيرة . ولقد اتضح من المقابلات التى أجريت مع ٤٢٢ مهاجرا أن ٢٦٪ منهم جاءوا من أسر كانت الواحدة تكسب قبل الهجرة أقل من خمسين جنيها مصريا فى السنة و ٤٠٪ منهم من فئة تكسب من ٥١ الى ٧٥ جنيها مصريا فى السنة و ٢٢٪ من أسر ذات دخل يتراوح بين ٧٦ الى ١٠٠ جنيه سنويا و ٨٪ فقط من عائلات ذات دخل أعلى من ١٠٠ جنيه مصرى فى السنة (١٠) ولقد اتضح من دراسة أخرى قام بها المعهد القومى للبحوث فى المناطق القروية عام ١٩٦٥ ، أن ٢٣٪ من عينة مكونة من ١٦٣٠ رجلا يرغبون فى الهجرة . وكان الجانب الأكبر من هذه العينة يتكون من العمال الذين لا يملكون أرضا (٤٢٪) . ومرة أخرى نجد أن معظم الذين أعربوا عن رغبتهم فى الهجرة (٢١٪) ينتمون الى عائلات تكسب أقل من مائة جنيه مصرى فى السنة (١١) . والتعليم هو عامل آخر من العوامل التى تحدد الهجرة ، فبينما عوامل الطرد قد تكون لها الغلبة فيما يتعلق بالعمال المعدمين وأفراد العائلات التى تمتلك بعض الأراضى ، فإن التعليم يؤثر فى الرغبة فى الهجرة بالنسبة لجماعات أخرى . ومرة أخرى يكون معامل تفاوت الأجر بين الريف والحضر بالنسبة للعمال غير المهرة ليس هو على الدوام العامل المؤثر . فالشباب المتعلم يتوق الى الحصول على الأعمال التى لا توجد بالقرى . فالتعليم العالى يحوله الى ساكن من سكان الحضر منذ اللحظة التى يلتحق فيها بالجامعة أو بأية معاهد أخرى للتعليم ، فالزراعة بالنسبة له ( مثله مثل أى شخص يولد فى

المدين ) ، نادرا ما تمثل خيارا حقيقيا . بيد أن المستويات التعليمية الأقل لا تستبعد ، على نفس النحو ، الزراعة كبديل وقد تخلق موقفا من نوع نموذج تودارو . وتخلق فروقا فى الدخل بين الزراعة والقطاع الحديث حيث يزيد التعليم من فرص الوصول الى هذا القطاع ، وتكاليف البحث عن عمل ، والمكافآت المضافة لأجل ( من ناحية الدخول المرتبة لمدى الحياة ) التى قد تنشأ نتيجة للانتظار وكذلك احتمالات العثور على وظيفة خلال فترة معينة من الوقت ، كلها متصلة بالقرار الخاص بالهجرة .

ان العلاقات التى تربط الهجرة ، والتنمية الاقتصادية والتعليم هى علاقات معقدة . فالتعليم ينتشر ، والطلب على خدماته يزيد بازدياد التنمية الاقتصادية . والتعليم مرتبط بفرصة الحصول على وظائف طيبة ودخول كبيرة . واذا امتد التعليم الى المناطق الريفية فان ذلك يشجع على الهجرة لأن جانبا كبيرا من هذه الوظائف يوجد فى المدن . ولكن عندما يبدأ عرض الأيدي العاملة المتعلمة - بعد وقت - بحيث يزيد على الطلب فان موقفا جديدا ينشأ . فالبطالة بين المتعلمين سوف تزداد وقد تصبح ذات بال اذا سمح لها بالنمو دون قيد . بيد أن معدل الهجرة قد لا يتباطأ الا بعد فترة ركود طويلة ، ذلك أن التوقعات لا تتواءم مباشرة . وكلما تطور هذا الموقف ، فمن المحتمل أن يرفع أصحاب العمل الحد الأدنى من المؤهلات التعليمية للوظائف المعروضة . وكلما زاد المستوى الأدنى لهذه المؤهلات زاد الطلب على المزيد من التعليم ، وعلى سنوات دراسة أطول وعلى الدراسات العليا . ويتملك الحكومات عادة القلق ازاء الاستياء السياسى المتولد فى نفوس الذين يعانون من البطالة . وقد تصبح سريعة التأثير لضغوط المطالبة بالمزيد من المدارس والجامعات . وفى مصر استجابت الحكومة بتوسيع التعليم وبالزام نفسها فى عام ١٩٦٢ بتشغيل جميع الخريجين . وهذه السياسات تزيد من الأمانى ، وتزيل أى شك فى المزايا

الاقتصادية للتعليم بالنسبة للفرد القادر على السعى اليه . وهذه السياسات تخفض أو تكبح البطالة التي قد تؤدي بطريقة أخرى ، بعد فترة من الوقت الى تشييط هم شباب الريف المتعلم عن الهجرة . وهكذا تبدأ عملية حلزونية : مزيد من التعليم ، والاستمرار في خلق أعمال غير منتجة الى أن تصل هذه السياسات الى المناطق القروية فتزداد الهجرة .

ومما لا شك فيه أن هذه القوى قد نشطت في مصر أثناء الفترة التي تغطيها الدراسة التي قمنا بها . كما أن التأثير الكمي لهذه القوى على الهجرة يصعب تقييمه : وبسبب تقدم التعليم في المناطق الريفية خلال العقود الماضية ، فإننا قد نفترض أن دوره بالنسبة للهجرة لم يكن دورا يمكن اهماله .

### امتصاص الأيدي العاملة :

ان تزايد السكان يثير مسألة استيعاب الأيدي العاملة في القطاعات العديدة للاقتصاد : الهجرة الداخلية بوصفها القضية الأكثر التصاقا بالعمالة في المدن . وسوف نستخدم مصدرين للبيانات هما : تعدادات السكان عن الفترة من ١٩٣٧ الى ١٩٦٠ ، وتقديرات وزارة التخطيط عن الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٧٠ . وسوف يتم تحليل الفترتين كل على حدة بوصفهما مجموعتين من الأرقام ليس بينهما اتساق تام .

وتظهر أهم التطورات التي وقعت في الفترة الممتدة من ١٩٣٧ حتى ١٩٦٠ في الجدول ٩ - ٣ . فقد ازدادت قوة العمل الاجمالية بأكثر من ١٠٩١ من المليون فيما بين عامي ١٩٣٧ و ١٩٦٠ ، بيد أن الزيادة كانت أكثر من ذلك بكثير ابان العقد الأول - وثمة ظاهرة تثير الاهتمام تتمثل في أنه في الفترة ما بين ١٩٤٧ و ١٩٦٠ ازدادت قوة العمل بمعدل أكثر بطئا من اجمالي السكان ( أي بأقل من ١٪ مقابل ٢.٥٪ سنويا ) . كما أن معدل الانضمام



الى قوة العمل - حوالى ٣٧٪ فى عامى ١٩٣٧ ، ١٩٤٧ - انخفض الى اقل من ٣٠٪ فى عام ١٩٦٠ . ان التغيرات فى التكوين الخاص بالأعمار الناشئة عن الزيادات فى معدل زيادة السكان وتوسيع نطاق التعليم الإلزامى هى المسئولة عن هذه الظاهرة ولكنها قد تعكس أيضا عجز النظام الاقتصادى عن توفير الحوافز الضرورية التى من شأنها أن تجتذب المزيد من الناس من احتياطات الأيدي العاملة الى قوة العمل .

أما الزراعة ، فعلى الرغم من نصيبها المبدئى ( ٦٣٪ فى عام ١٩٣٧ ) فانها لم تقدم اسهاما هاما فى التشغيل الجديد ابان هذه الفترة . والحقيقة ، أن قوة العمل الزراعية لم تستطع التوسع فيما بين عامى ١٩٣٧ و ١٩٤٧ ، كما أن الزيادة فيما بين ١٩٤٧ و ١٩٦٠ كانت معتدلة نسبيا . ولقد استنفدت الزراعة أقل من ( ٤٠٠.٠٠٠ ) من الزيادة التى بلغت ( ١.٩١٧.٠٠٠ ) خلال الفترة كلها . ولقد كان على ١.٥ مليون أن يجدوا أعمالا لهم فى القطاعات الأخرى . كما أن العمالة فى الصناعة زادت بأكثر من الضعف خلال الفترة . بيد أن الزيادة المطلقة ( ٣٦١.٠٠٠ ) كانت فى هذا القطاع أقل من الزيادة فى قطاع الزراعة . هذا وقد ازدادت العمالة فى الصناعة من قاعدة صغيرة للغاية ( حيث كان نصيبها من المجموع الإجمالى ١٦٪ فقط عام ١٩٣٧ ) . وفيما يتعلق بالنمو السريع فى الانتاج الصناعى غداة الحرب العالمية الثانية ، فقد اتسع نطاق العمالة فى قطاع الصناعة بأفضل معدل ( ١.٩٪ سنويا فيما بين ١٩٤٧ و ١٩٦٠ اذا ما قورن بمتوسط معدل نمو الانتاج الصناعى الحقيقى الذى يقدر بما يتراوح بين ٧٪ ، ٨٪ ) . ان طبيعة التطور الصناعى الحديث ذاتها ( وهى تؤدى الى التكنولوجيا التى تحتاج الى عمل أقل ) وتنطوى على تحولات هيكلية نحو الصناعات التى تستلزم رأس مال مكثف كالكيميائيات ، والبتروول ، والورق ، والمعادن - توضح هذا السلوك . ان الجزء

الأكبر من الزيادة في قوة العمل - تقدر بحوالى ١١ مليون من ١٩٩ مليون - قد أوجد عمالة في القطاع الثالث ( الذى يضم نشاطات لم تستطع الاحصاءات تحديدها ) . ولقد ازداد نصيب القطاع الثالث في العمالة الاجمالية من ٢٤٪ عام ١٩٣٧ الى ٣١٪ عام ١٩٦٠ . ولكل عمل جديد في قطاع الصناعة تم تشغيل ثلاثة أشخاص آخرين في قطاع الخدمات . وهى نسبة مرتفعة بدرجة ملفتة للأنظار اذا وضعنا في الاعتبار مرحلة التنمية الاقتصادية التى كانت تمر بها مصر آنذاك . وبينما يقوم قطاعا التشييد والنقل بتشغيل ١٦٩٠٠٠ عامل اضافى فقط ، فان معظم التوسع حدث فى قطاعات الحكومة والتجارة والخدمات الشخصية وفى القطاع غير المعترف به الذى يبدو أن الفئة المسماة « المنوعة » تدرج تحته .

#### الجدول ٩ - ٢

قوة العمل والعمالة حسب القطاعات ١٩٣٧ - ١٩٦٠  
بالآلاف

البيان	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠
قوة العمل	٥٨.٩٠٢	٦٩٩٤٠٦	٧٧٢٦٠٦
الزراعة	٤.٢.٠٤	٤.٨٥٠٧	٤٤.٦.٠٤
التعدين والمحاجر	١.٠٨	١٣.٠	٢١.٠١
الصناعة	٣٥٢.٧	٥٦.٠٦	٧١٣.٠١
الكهرباء والغاز والماء	٢١.٠	٢٢.٦	٢٦.٨
التشييد	١٢.٠٧	١١٣.٣	١٥٨.٠٨
النقل	١٣٨.٩	٢.٣.٣	٢٦.٠٢
التجارة	٤٣٩.٥	٥٩.٠٤	٦٤١.٠٤
خدمات أخرى	٧.١.٧	٨.٥.١.٨	١٣٦٩.٠٤
منوعة	٣.٥	٣٥٣.٩	١١٩.٣

المصدر : تعداد السكان لعام ١٩٦٠ المجلد الثانى الجدول التكميلى رقم ٤ .

كما أن توزيع العمالة على أساس المراكز الحضرية ( لمحافظة العواصم الخمس ) والأقاليم على سنوات الاحصاء الثلاث سوف

تساعدنا على تحليل نمط الاستيعاب فى المناطق الجغرافية المختلفة .  
 والبيانات المستعملة قد قام ميد Mead (١٢) بتعديلها وهى  
 تشمل البالغين ( أكثر من ١٥ عاما ) .  
 وليس بمستغرب ، ونحن بصدد مناقشة الهجرة أن نرى  
 أن نسبة زيادة العمالة بين ١٩٣٧ و ١٩٦٠ كانت أكبر بكثير فى  
 المدن الرئيسية ( ١٢٩٪ ) منها فى الاقاليم ( ٣٥٪ ) . والسمة  
 الهامة هى الزيادة فى العمالة فى « الخدمات » بالأقاليم . والقطاع  
 الثالث بالرغم من نصيبه المبدئى الصغير ( ١٨٪ عام ١٩٣٧ ) قد  
 استوعب عددا من العمال أكبر من العدد الذى استوعبته الزراعة -  
 أى ٢٠٩ر٠٠٠ مقابل ١٦٢ر٠٠٠ بين عام ١٩٣٧ وعام ١٩٤٧  
 ٤١٨ر٠٠٠ مقابل ٣٨٣ر٠٠٠ فيما بين ١٩٤٧ و ١٩٦٠ .

#### الجدول ٩ - ٤

قوة العمل والعمالة فى المحافظات الحضرية والاقاليم ١٩٣٧ - ١٩٦٠  
 بالآلاف

المحافظات الحضرية	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠
التشخيص الاجمالى	٦١٧	٩٤٣	١٤١٢
١ - الزراعة	٢٦	٢٧	٦٥
٢ - الصناعة	١٣٠	٢٢١	٢٤٦
٣ - الخدمات	٤٦١	٦٩٤	١٠٠١
الاقاليم			
التشغيل الاجمالى	٣٨٤٠	٤٣٠٣	٥١٨٢
١ - الزراعة	٢٩٥٠	٣١١٢	٣٤٩٥
٢ - الصناعة	٢٠٠	٢٩٣	٣٧٠
٣ - الخدمات	٦٩٠	٨٩٩	١٣١٧

المصدر : د . ميد « النمو والتغير الهيكلى فى الاقتصاد المصرى » ، هو موود -  
 الجزء الثالث ١٩٦٧ صفحات ٣٧ - ٣٩ .

ونتيجة لذلك ازداد نصيب التشغيل فى قطاع الخدمات الى

٢٥٪ . كما أن نصف الأعمال الجديدة في الأقاليم قد أنشئت في القطاع الثالث .

ان التغيرات في نمط العمالة الخاص بالقطاع بعد عام ١٩٦٠ وهي التي تم تقييمها لسوء الحظ باستخدام مجموعة مختلفة من الاحصاءات - تسير في نفس الاتجاه العام . ولكن هناك اختلافات محددة فمعدل الزيادة في اجمالي العمالة كان أسرع بكثير مما كان عليه فيما بين سنتي ١٩٤٧ و ١٩٦٠ ( ٢٦٪ مقابل ١٠٪ ) أي ما يقرب من النماء السكاني . ولقد اتسع نطاق العمالة في الصناعة بأسرع من ذي قبل ، ولا يرد هذا الاتساع الى معدل الاستثمار الأعلى بقدر ما يرد الى سياسات العمالة . ففي أعقاب التأمين في عامي ١٩٦١ ، ١٩٦٢ أجبرت الحكومة شركات القطاع العام على تشغيل عدد من الأفراد يزيد على احتياجاتها الفعلية .

#### الجدول ٩ - ٥

العمالة حسب القطاعات من ١٩٦٠/١٩٦١ الى ١٩٦٩/١٩٧٠  
( أ ) الأعداد الاجمالية بالآلاف

١٩٦٩/٧٠	١٩٦٤/٦٥	١٩٦٠/٦١	
٨٢٧٤٠٧	٧٣٧٣٠٩	٦٥١١٠٩	العمالة الاجمالية
٤٠٤٨٠٣	٣٧٥١٠٠	٣٦٠٠٠٠	الزراعة
٩١٦٠١	٨٢٥٠٠	٦٢٥٠٦	الصناعة
٢٢٠٨	١٨٠٠	١٣٠١	الكهرباء
٣٨٧٠٩	٣٤٥٠٢	١٦٦٠٠	التشييد
٣٤٧٠٢	٢٨٣٠٩	٢٥٢٠٧	النقل
٨٠١٠٧	٧٢٩٠٧	٦٦٣٠٠	التجارة
١٧٥٠٠٧	١٤٢١٠١	١١٩١٠٥	الخدمات

#### ( ب ) انصبة القطاعات الرئيسية ( نسب مئوية )

١٩٦٩/٧٠	١٩٦٤/٦٥	١٩٦٠/٦١	
٤٨٠٩	٥٠٠٩	٥٥٠٣	الزراعة
١١٠٣	١١٠٤	٩٠٨	الصناعة والكهرباء
٣٩٠٨	٣٧٠٧	٢٤٠٩	القطاع الثالث

متوسط المعدلات السنوية للنمو ( نسبة مئوية )

١٩٧٠ - ٦٩	٦٠/٧٠/٦٩	٦٥/٦٤ - ٦١/١٩٦٠	
٢٠٦	٢٠٣	٢٠٢	العمالة الإجمالية
١٠٣	١٠٥	١٠٠	الزراعة
٤٠٤	٢٠٢	٧٠١	الصناعة والكهرباء
٤٠٢	٢٠٢	٥٠٣	القطاع الثالث

ملاحظة : البيانات نختص بالسنوات المالية . ويبدو أن العمالة في الزراعة مقصورة على البالغين من الذكور . والصناعة تشمل على التعدين . ويبدو أن التقديرات مقصورة على العمالة داخل المؤسسات وبذلك يستبعد الحرفيين . والخدمات تشمل على الحكومة ، ولكن لا تشمل الجيش .

المصدر : من وزارة التخطيط « تقارير المتابعة » اعداد مختلفة .

ان الزيادة الواضحة في قطاع التشييد تبدو مبالغاً فيها . خالسد العالي ، وأعمال الري واستصلاح الأراضي ، والاستثمارات التي تمت طبقاً لمشروع السنوات الخمس ( ١٩٦٠/١٩٦١ ، ١٩٦٤/٦٥ ) لا تمل الا جزءاً من الزيادة . وهنا ولمرة أخرى ، استوعب القطاع الثالث الجانب الأكبر من الزيادة ( حوالي ٥٨ ٪ ) من قوة العمل . ونظراً لأن شأنه شأن حجم الجيش (المستبعد من البيانات) قد اتسع نطاقه بدرجة كبيرة أثناء الستينات ، فإن الأرقام تنزع الى اظهار نمو القطاع الثالث باقل من حقيقته .

ويبدو أن استيعاب العمالة في قطاع الخدمات قد احتوى التهديد بحدوث بطالة سافرة إذ أن هناك دليلاً ضعيفاً على وجود بطالة ذات بال على الأقل حتى ١٩٦٥ أو حتى ١٩٦٦ . ولقد كشف تعداد عام ١٩٦٠ عن وجود ١٧٥٠٠٠ متعطّل أي أقل من ٢٥ ٪ من قوة العمل ، كما أظهرت الدراسة الميدانية بالعينة التي أجريت

فى الستينيات الى أن البطالة الحضرية تقدر بحوالى ٣٤٪ . وكل ذلك ، على أية حال ، يتطلب كثيرا من التحفظات . كما أن مفهوم « البطالة السافرة » لا يعنى الكثير فى الدول المتخلفة اللهم الا فيما يتعلق ببعض فئات العمال - وهم المهرة والمتعلمون فى القطاع الحديث . وليس من اليسير الفصل بين الأنواع المختلفة للبطالة فى الزراعة ، كما لا يسهل تقديم تفسير خلو من الغموض ، لمعدلات الاشتراك المنخفضة فى قوة العمل التى يمكن أن تعكس انسحابات طوعية أو جبرية ، كما أنه من المستحيل فعلا التمييز ، عند حافة قطاع الخدمات ، بين أولئك الذين يقومون بأعمال ذات قيمة وبين العاطلين .

#### الخلاصة

ان التطورات التى سجلها هذا الفصل تميظ اللثام عن شىء يتجاوز هيكل العمالة فى اقتصاد يتسم بندرة الأرض ، وطبيعة استجابة هذا الهيكل للانفجار السكانى . ففى مصر أسهمت الزراعة بنصيب محدود فى العمالة الجديدة بسبب ضيق الموارد ، والمؤسسات والانتاجية المنخفضة والتكنولوجيا ذات العمل الكثيف فى المزارع العائلية والتى من شأنها أن تحد من مدى معامل الاحلال . ولم يقدم التصنيع حلا فوريا . فعلى الرغم من المعدلات العالية لتكوين رأس المال ومعدلات نمو الانتاج ، فان عدد الأعمال الذى يضاف كل عام كان وسيظل لفترة طويلة ضئيلا نسبيا . ان الحجم المبدئى لقطاع الصناعة - وهو دليل على التأخر وسبب له فى نفس الوقت - مسئول الى حد كبير عن هذا الوضع . لقد حادت مصر عن نمط التنمية الذى وصفه كلارك (١٣) وفيشر (١٤) ومن ثم خرجت عن التجربة التاريخية للدول المتقدمة التى أقامت عليها أنماطها . ان البلاد تنتقل من مرحلة كانت تسودها الزراعة الى مرحلة ثالثة يتسع فيها بدرجة كبيرة نصيب نشاطات القطاع

الثالث . أما المرحلة الوسيطة الطويلة التي يسبق خلالها نمو الصناعة ، نمو الخدمات فيبدو أنه قد أهمل . ولم تتبع مصر أيضا ، نمط لويس حيث يتم إعادة توزيع العمالة من الزراعة الى الصناعة وحيث يعاد استيعاب البطالة الريفية تدريجيا .

وبدلا من أن يحدث ذلك حدثت إعادة التوزيع لصالح قطاع الخدمات ، وهو قطاع مختلط يضم الكثير من النشاطات المشكوك في قيمتها الاقتصادية . ان استيعاب البطالة في نطاق الخدمات ، الذي قد يبدو لأول وهلة كحل للمصعاب التي يخلقها الانفجار السكاني ، يثير في الحقيقة طائفة من المشكلات . فتحول العمالة من الزراعة حيث كانت تلك العمالة ستصير غير مستغلة استغلالا كاملا بدرجة متزايدة ، الى أعمال قليلة الأجر والانتاجية في نشاطات خدمات معينة لا يماثل إعادة تخصيص العمل للصناعة . فالعمالة لا تتعاون مع رأس المال في هذه النشاطات ومن ثم لا تولد فائضا اقتصاديا . كما أنه من غير المحتمل أن يسهم نمو هذه النشاطات في التنمية الاقتصادية عن طريق الوفورات الخارجية ( External Economies ) أو التقدم الفني . ان إعادة التخصيص التي تتم في اقتصاد يكون فيه فائض من العمالة هي - الى حد بعيد - تحويل لمحل الفقر ، والتشغيل غير الكامل ، والانتاجية المنخفضة ، من قطاع في الاقتصاد الى قطاع آخر أو من منطقة جغرافية الى أخرى .

لقد خلقت الحكومة في مصر جانبا كبيرا من الأعمال الجديدة التي صارت متوفرة فيما بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٧٠ . وتذهب التقديرات الى أن أعداد المستخدمين فيها ( باستثناء الجيش ) قد ازداد من أقل من ٣١٠.٠٠٠ في عام ١٩٤٧ الى حوالي ٧٧٠.٠٠٠ عام ١٩٦٠ و ١.٣٥٠.٠٠٠ عام ١٩٦٦ - ٦٧ . ومن الصعب أن نعتقد أن هذا التوسع الضخم كانت تبرره احتياجات الادارة العامة ،

أو أنه أفضى الى زيادة مناظرة في الانتاج الحقيقي لخدمات الحكومة .  
ان البطالة السافرة قد تم تفاديها أو احتواؤها عن طريق خلق عدد  
غفير من المستخدمين الذين يستغلون استغلالا كافيا ، ومستخدمين  
وموظفين حكوميين محبطين وغير أكفاء بالضرورة . وهنا مرة أخرى  
يحتمل أن يكون الاسهام في التنمية الاقتصادية سلبيا بسبب  
الآثار الاقتصادية الجمعية الناشئة ، عن عجز الميزانيات ، على الطلب  
الاجمالى وعلى الأسعار وعلى ميزان المدفوعات ، وتحويل الموارد من  
الاستثمار الى الاستهلاك . ان إعادة تخصيص العمالة التى يقسرها  
بعض النظريين بأنها « محرك التنمية » قد تشتمل هنا على تحولات  
فى الدخول بقدر ما تشتمل على نموها . ويجب ألا تنتقد  
الحكومات ، دون وجه حق ، بسبب سياساتها - فان المآزق التى  
تعرض لها تلك الحكومات خطيرة وحرقتها فى الاختيار مقيدة . ان  
عدم كفاية سياساتها يعكس ، الى حد بعيد ، الموارد غير الكافية  
لدولة متخلفة تواجهها مشكلة السكان ومعرضة لضغوط داخلية  
 وخارجية تطالبها بسرعة التنمية .



## الفصل العاشر

تَقْرِراتٌ تَوْزِيعُ الدُّخْلِ

---

.. وتكن المقصود هو الانسان ! والانسان  
نفسه عندما يصبح اذن موضع الاهتمام «  
سانت جون بيرز

---

## مقدمة

ان تقويم التنمية الاقتصادية بمصر خلال السبعين سنة  
الماضية قد يكون عملية ناقصة ما لم يتضمن تحليلا للتغيرات التي  
لعترت توزيع الدخل . وتكتسب هذه المسألة أهمية في نطاق هذه  
الدراسة وداخل مضمار التنمية الاقتصادية الأكثر شمولاً . ان  
السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي ترسمها الثورة غالباً  
ما تحركها أو على الأقل تبررها أهداف توزيعية ، كما أن الكثير من  
هذه السياسات - مهما كانت أهدافه المحددة - كان لها تأثير متفاوت  
على دخول الجماعات الاجتماعية المختلفة . وإذا توخينا المزيد من  
التعميم ، فإن التحسينات التي جاءت في مستوى معيشة الطبقات  
الفقيرة ، وانخفاض درجة التفاوت في الدخل المصحوب بزيادات  
في دخول الطوائف الأقل ثراءً ، وتوزيع أفضل للخدمات العامة مثل  
التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية ، وتوفير مزيد من الفرص  
المتساوية للفقراء كلها معايير وثيقة الصلة بتقييم التنمية  
الاقتصادية . ومن الأمور التي تعتبر في حد ذاتها ، ذات أهمية ،  
القيام بدراسة التغيرات التي اعتورت أنماط توزيع الدخل الناشئة  
عن التفاعل الطبيعي للقوى الاقتصادية والديموجرافية في اقتصاد

يتسم بفائض العمالة . وعلى نحو أكثر أهمية ، فإن اهتمامنا - وكما يوحى بيتا الشعر الموجودان على رأس هذا الفصل - ينصرف الى السكان الحقيقيين - الفلاحين والعمال ، والكتبة من موظفى الحكومة الى جانب آخرين كثيرين - أو فى حالة عدم وجودهم - ينصرف الى الفئات التى ينتمون اليها . والأسئلة هى : كيف سارت الأمور بالنسبة لمختلف فئات الشعب فى ظل الثورة ، وأيهما استفاد اقتصاديا وأيها تحمل خسائر نتيجة للسياسات والأداء خلال العشرين سنة الماضية ، وما مدى ما عاد على كل واحدة منها ؟

ان التغييرات التى تلحق متوسط الدخل الحقيقى للفئات المختلفة المتصلة بعضها ببعض محسوبا بالأرقام المجردة ، والتغيرات النسبية للفئات هى الجوانب الجديرة بالبحث ، فالتنمية الاقتصادية تنطوى على نماء الدخل وعلى تحولات هيكلية . ومن الممكن أن نتخيل حالتين متطرفتين : واحدة منهما تتراكم فيها جميع المكاسب فى هيئة متوسط أعلى للدخول للفئات المميزة المختلفة بيد أن نصيبها فى العدد الإجمالى للسكان يظل ثابتا . وفى الثانية يظل متوسط الدخل ثابتا ولكن حجم الفئة الأكثر رعاية يزداد بالنسبة لحجم الفئات الأخرى . وقد يطلق على الحالة الأخيرة وضع عام لنموذج لويس نظرا لأن نموذج التنمية الاقتصادية عنده فى الظروف التى يكون فيها فائض من العمالة يؤدي الى ارتفاع نسبة قوة العمل الصناعية بالنسبة لقوة العمل الزراعية دون أحداث تغييرات فى مستوى الأجور الحقيقية . ان المزايا التى تحدث لمرة واحدة فى الأجور تعود على العمالة المحولة من الزراعة الى الصناعة ، ولا تعود على العمال الذين يشتغلون بالفعل فى هذين القطاعين . وفى الواقع العمل يكون مكان التغييرات التى تعترى توزيع الدخل بين هاتين الحالتين المتطرفتين اللتين قد تفيدان كنقطتين يمكن الرجوع

اليهما . وسوف يكون من الطريف أن نتعرف على ما اذا كان الموقف  
المصري يقترب من واحدة من هاتين الحالتين أم لا .

إن العوامل المؤدية للتغيرات في توزيع الدخل متعددة الى حد  
أنه قد يكون من غير المجدي محاولة حصرها . والواقع أن التغيرات  
التي تعتري جميع المتغيرات الاقتصادية والديمجرافية ، والمؤسسات  
والسياسات التي درست في هذا الكتاب هي فلي صميم الموضوع .  
فإن توزيع الدخل يتصل في المقام الأول بتوزيع الثروة البشرية  
وغير البشرية في المجتمع . واستصلاح الأراضي ، والتأمينات  
كلها وثيقة الصلة بهذا التحليل . أن توزيع الدخل هو النتيجة  
لقوى السوق التي يتم توجيه عملياتها والتأثير عليها عن طريق  
السياسة داخل اطرار تنظيمية معينة . وأن التغيرات التي تحدث  
في محددات هذه القوى ( كالعرض ، والطلب ومدى أوجه القصور  
في السوق . ومن ثم بعض المتغيرات مثل الانتاجية والنماء السكاني  
والهجرة وما الى ذلك ) . وفي التنظيمات أو قل ، في السياسات  
الخاصة بالدخل أو الأسعار أو العمالة هي موضع اهتمام . ونظراً  
لأن الاهتمام منصب على الدخل المتاح للقطاع العائلي ، فإن التأثير  
المختلف للضرائب وتحويلات الدخل ، والتغيرات التي تطرأ على  
معدل التبادل التجاري الخارجي والداخلي ، كلها مسائل تستأهل  
النظر . وفي النهاية فإن استهلاك السلع العامة المجانية وهي عنصر  
من عناصر الدخل الحقيقي له اتصال بهذا الموضوع .

ان ما يعوق القيام بتحليل شامل وواسع لتوزيع الدخل هو  
عدم توفر البيانات ومدى هذه الدراسة (١) . فنحن على سبيل  
المثال غير قادرين على أن نفسح مجالاً لمنحنيات لورينز  
( Lorenz Curves ) ولا أن نحسب معاملات جيني Gini Coefficients .  
وهذا عائق نأسف له بعض الشيء ، لأن هذه التدابير

التي تتفاوت نسبيا من عدة نواح ، ان عاجلا أو آجلا ، لا تكشف عن أى الفئات قد تحسن حالها وأيها قد ساء حالها أثناء العملية . وبالرغم من أن التحليل فى هذا المجال سوف يكون جزئيا والنتائج غير نهائية ، فان القيام بمحاولة لتقييم اتجاه ( وفى بعض الحالات تقييم المدى ) التغيرات الرئيسية فى توزيع الدخل قد تعطينا نتائج مثيرة للاهتمام .

### المزايا الاستهلاكية للنمو الاقتصادى

الاستهلاك هو من بين الأهداف الرئيسية للنشاط الاقتصادى - سواء للاستخدامات الآنية أو المؤجلة . ومن ثم فان الاستهلاك الحقيقى للفرد الواحد ( per Capita ) هو مؤشر هام للمزايا الفورية التى يحصل عليها المصرى المتوسط من النمو الاقتصادى خلال العقدين الماضيين . ويقدم الجدولان ١٠ - ١ ، ١٠ - ٢ بعض البيانات المتصلة بهذا الموضوع - كاستهلاك الخاص للفرد الواحد الذى خفض على أساس الرقم القياسى للتكاليف المعيشية ، مثل التقديرات الخاصة بمتوسط استهلاك السعرات الحرارية ، والبروتينات والمنسوجات . والتخفيض عن طريق استخدام الرقم القياسى الرسمى لتكاليف المعيشة قد يبالغ فى اظهار نمو الاستهلاك الحقيقى للفرد بأكثر من حقيقته . ولكن تقييم الانحرافات المتعلقة بالموضوع ، أمر غاية فى الصعوبة . وثمة نقطة ضعف خطيرة فى البيانات تتمثل فى أن أرقام الاستهلاك الخاص فى الحسابات القومية تحسب بطريق الاستبعاد ، ومن ثم لا يمكن الاعتماد عليها الى أبعد الحدود .

وفى مجال تفسير الجدول يكون من الضروى أيضا أن نضع فى اعتبارنا الآثار الناجمة عن الضرائب غير المباشرة التى لا يمكن استخلاصها من المجموع الكلى بأسعار السوق الجارية . ومن غير

المحتمل أن الفشل في استبعاد الضرائب غير المباشرة يشوه كثيرا جدا الصورة فيما بين ١٩٥٢ و ١٩٦٢ إذ أنها كانت تميل الى الزيادة أثناء هذه الفترة بنفس المعدل الذى يزيد به الناتج المحلى الاجمالى ، والاستهلاك الاجمالى الخاص . ومع ذلك ففي الفترة ما بين ١٩٦٢ و ١٩٧٠ ازدادت الضرائب غير المباشرة بمعدل أسرع من الناتج المحلى الاجمالى بأسعار السوق وحتى بمعدل أعلى من الاستهلاك الاجمالى الخاص . وهكذا كان الاستهلاك الخاص الحقيقى للفرد الواحد يتزايد بمعدل أبطأ بكثير - قلى الستينيات - مما يظهر عليه فى الجدول ١٠ - ١ \* . وهذه الاعتبارات قد أظهرت على نحو أكثر تناقضا مما يبدو من الجدول ، الفرق بين معدلات النمو العالية فى الخمسينات وأوائل الستينات والمعدلات المنخفضة للغاية خلال بقية الفترة . وان سلوك استهلاك الفرد الواحد من الأسعار الحرارية والبروتينات يؤيد الى حد ما هذه النتائج بالرغم من أن البيانات هناك توحي بأن نقطة التحول قد حدثت بعد سنوات قليلة . غير أن هذا الاختلاف قد يمثل ببساطة التعديلات المتأخرة فى تشكيلة الاستهلاك لأن الناس قد يوفرّون نفقات أخرى أمام حاجتهم للطعام .

---

\* كانت حساباتنا على أساس الافتراض المعقول غير المشفوع بالبراهين. والذى يذهب الى أن ثلاثة أرباع اجمالي الضرائب غير المباشرة تقع على كاهل الاستهلاك الخاص ، وأن متوسط معدل النمو السنوى للاستهلاك الفردى كان يقدر بصفر فيما بين ٦١/١٩٦٠ و ٧٠/٦٩ وكان سلبيا عقب ١٩٦٤/١٩٦٥ .

لجندول، ١٠ - ١

الارقام القياسية للاستهلاك الاجمالي واستهلاك الفرد الواحد ( ١٩٥٢/١٩٧٠ :

السنوات	الارقام القياسية للاستهلاك الاجمالي الخاص	الارقام القياسية للاستهلاك الخاص للفرد الواحد	الارقام القياسية للاستهلاك للفرد الواحد (بالاسعار الثابتة)	متوسط معدل النمو السنوى للاستهلاك الحقيقى
٥٣/٥٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٥٧/٥٦	١٢٥	١١١	١٠١	١١١
٦١/٦٠	١٥٩	١٢١	١٠٣	١٢٨
٦٧/٦٦	٢٦١	١٤٠	١٣٣	١٤٠
٧٠/٦٩	٣١٢	١٥٦	١٤٠	١٤٣

المصادر : الأرقام محسوبة على أساس بيانات من وزارة التخطيط . تقارير المتابعة وتعدادات السكان والمؤشرات الإحصائية للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، وإليك الاهلى المصرى ، الانترة الاقتصادية أعداد مختلفة،

الجدول ١ - ٢

الاستهلاك الفردي من الغذاء والمنسوجات

السنوات	السعرات الحرارية في اليوم	البروتينات بالجرام في اليوم	الاقمشة القطنية بالكيلوجرام في العام
٥٢/٥١	٢٣٢٤	٣٤٧	٢٥٠٠
٦١/٦٠	٢٥٣٠	غير متوفر	٢٣٢٢
٦٤/٦٣	٢٩٣٠	٤٩٠	٢٥١
٦٧/٦٦	٣٠٦٤	٤٦٧	٢٨٥
٦٩/٦٨	٢٨٩١	٤٣٦	٢٩٩

المصادر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الزيادة في السكان في جمهورية مصر العربية ، ١٩٦٩ ، المؤشرات الإحصائية .

وقصارى القول ان معدل نماء الاستهلاك الخاص للفرد الواحد الذى يقدر بـ ٢١٣٪ سنويا على أساس الأرقام الواردة فى الجدول ١ - ١٠ قد لا يكون فى الواقع قد تجاوز ١٦٪ سنويا ، والمكاسب التى تم تراكمها كانت قبل عام ١٩٣٦ أو ١٩٦٤ . وقد ازداد استهلاك الفرد من السعرات الحرارية والبروتينات بمتوسط معدل سنوى قدره ٢٧٪ و ٣٧٪ على التوالى ، كما ازداد متوسط المعدل السنوى للمنسوجات بـ ٢٤١٪ . ويبدو أن هذه المعدلات تتمشى مع المعدل المقدّر بـ ١٦٪ لاستهلاك الفرد الحقيقى .

ان المزايا التى تتحقق من النمو الاقتصادى تتخذ أيضا شكل استهلاك فردى أعلى من السلع العامة مثل التعليم ، والصحة ، والخدمات الاجتماعية ، والمرافق العامة وما شابه ذلك . ولقد تم استعراض التطورات التى وقعت فى هذه المجالات فى فصل سابق . لقد كان نمو هذا النوع من الاستهلاك وبصفة خاصة بالنسبة



للتعليم نموا سريعا • وعلى اساس الاستنتاج زادت النفقات العامة العينية للفرد الواحد على التعليم ، بمعدل سنوى للنمو قدره ٤٩.٩٪ سنويا ( مع تخفيض النفقات الحكومية الاجمالية بالاسعار الحالية على أساس رقم قياسى مركب يشتمل على الأجور فى الحكومة والأرقام القياسية لأسعار الجملة ) • أما استهلاك الخدمات العامة مثل الدفاع ، أو الأمن الداخلى أو القضاء فينطوى على مفهوم صعب نظرا لأنه قد تكون هناك علاقة بين كيف ( وفى بعض الحالات حقيقة ) الخدمة المقدمة والنفقات العامة • وأخيرا دعنا نلاحظ التدهور الواضح فى درجة قيام المرافق بواجباتها فى المدينة ، هذا التدهور الناجم عن عدم القدرة على توسيع نطاق شبكة النقل العام بحيث يجارى الطلب عليها (\*) •

### بعض ملامح الدخل والثروة فى عام ١٩٥٢

مما لاشك فيه أن توزيع الدخل كان لا يتسم بالتوازن ، على نحو كبير ، عندما استولى الضباط الأحرار على مقاليد الأمور عام ١٩٥٢ • ذلك أن استقطاب المجتمع المصرى بين جماعة صغيرة من العائلات الغنية جدا - والعديد منها ، بما فيها الأسرة المالكة ، لا ينحدر من أصل مصرى - وبين السواد الأعظم من الشعب الفقير ، جاء نتيجة عوامل تاريخية واجتماعية واقتصادية معقدة • وإن سوء توزيع الدخل والثروة وهى الصفة التى تشترك فيها معظم الدول المتخلفة ، كان قد تفاقم فى مصر بسبب بعض ملامسات تاريخية خاصة بها فى القرن التاسع عشر ( ألا وهى تكوين الاقطاعيات الواسعة عن طريق الهبات التى منحها الحاكم أو الدولة ) ، ثم بعد ذلك عن طريق نظام « الحرية الاقتصادية » (Laissez-faire)

---

(\*) وكافة المرافق العامة الأخرى : المياه والكهرباء والمجارى وغيرها

( المترجم ) :

هو النظام الذى يتيح ، فى بلد يفتقر الى المهارات البشرية ومعرض للضغط السكانية ، للأقلية الضئيلة أن تختص بفوائد النماء الاقتصادى .

وقد كان تركيز الثروة ظاهرا وأكثر ما يظهر فى الأرض اذ أن حوالى ألفين من الأفراد الذين يمثلون عددا أقل من العائلات كانوا يملكون حوالى ٢٠٪ من المساحة المنزرعة . ولكن هذا التركيز كان هو السمة المميزة للقطاعات الأخرى من الاقتصاد . ولم تكن تنطوى سوق العقود الآجلة للقطن فى الاسكندرية على أكثر من أربعة وعشرين بيتا من بيوت السماسرة . كما أن صادرات القطن التى كانت تمثل أكثر من ٨٠٪ من صادرات البلاد ، كان يقوم بها عدد صغير من البيوتات الكبيرة التى يسيطر عليها عمالقة مثل فرغلى باشا ، ويحيى باشا وروبرت حورى . وقلة من الآخرين . وقد كان هناك ستة بنوك ، من الأربعة والعشرين بنكا العاملة فى مصر عام ١٩٥٢ ، تقدم ٧٨٪ من السلف و ٨٥٪ من الودائع . وقد كان بنك باركليز وحده مسئولا عن ٥٦٪ من الودائع وفى قطاع الصناعة سادت بعض الاحتكارات أو احتكارت القلة فى كثير من الصناعات ومن بينها الصناعات الكبيرة نسبيا مثل تصنيع المواد الغذائية والمنسوجات . وقد كانت هناك مجموعتان قويتان هى بنك مصر وعبود يمتلكان جانبا هاما من رأس المال المصرى المستثمر فى القطاع الحديث . ولقد قام بنك مصر بإنشاء تسع وعشرين شركة فى أوقات مختلفة بعد تأسيسه عام ١٩٢٢ . وكانت رئاسة مجالس إدارات هذه الشركات تعطى عادة لأعضاء مجلس إدارة البنك . ولقد كشفت إحدى الصحف عام ١٩٦٠ عقب تأميم البنك أن خمسين شخصا كانوا يمتلكون ٤٢٪ من الأسهم منهم عشرة كانوا يمتلكون ٢٠٪ فى حين كان يمتلك عبود وحده ١٤٪ (٢) . وان قوائم كبار المساهمين وملاك الشركات الكبرى فى القطاع الخاص التى نشرت عقب التأميمات والحراسة التى تمت عام ١٩٦١ تضم ستمائة اسم

يبدو أن بعضها يتكرر غالبا . وبتحليل تكوين مجالس ادارة الشركات الصناعية عام ١٩٤٧ ، وجدنا أن تسعمائة وستين شخصا ( منهم ٢٦٥ اسما مصريا من الأسماء المعروفة ) كانوا يشغلون جميع الوظائف وأن عددا لا بأس به منهم يرأسون العديد من مجالس الادارات أو يكونون أعضاء فيها . ولم يحدث حتى عام ١٩٥٤ أن حدد القانون (\*) الذى قصد به اصلاح الشركات ، عدد عضوية مجلس الادارة المسموح بشغلها للفرد الواحد . بست وحدد مناصب عضو مجلس الادارة المنتخب باثنين . ومن ناحية ثانية لا يعرف سوى القليل ، عن توزيع العقارات الموجودة فى المدن وهو أمر يتطلب بحثا مضنيا فلى أرشيف مصلحة الضرائب حتى اذا أمكن الوصول اليه . أما فيما يتعلق بتجارة الجملة ، والتصدير والاستيراد فهناك فى الاحصاءات ما يدل على درجة كبيرة من تركزها لدى البعض .

ان البرجوازية المالكة للأرض والبرجوازية الصناعية لم تكن تمثل فئتين تختلف الواحدة عن الأخرى . وعلى الرغم من أن هناك حالات جديدة بالذكر لملاك أراض كبار جدا ، لم يحدث أن امتلكوا سهما واحدا فى شركة من شركات القطاع الحديث ، وحالات أخرى لرأسماليين جدد لم يكن لديهم سوى القليل من الأرض أو ليس لديهم شئ منها على الاطلاق . وعلى الرغم من ذلك فقد كانت ثروة البرجوازية المصرية والأجنبية موزعة على الأرض ، والعقارات فى المدن ، والسندات الحكومية والأسهم . كما أن الدرجة العالية

---

(\*) المقصود هو القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المعدل للقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٧ . وقضت المادة ٢٩ انه لا يجوز لأحد - بصفة شخصية أو بصفته نائبا - عن الغير - أن يجمع بين عضوية مجالس ادارة أكثر من ست شركات المساهمة . ولا تدخل فى حساب هذا النصاب عضوية مجالس ادارة شركات المساهمة التى لم يعرض على انشائها خمس سنوات ( المترجم ) .

من التركيز لم تكن تنطوي على غياب الرأسماليين الصغار : ذلك أن بنك مصر قد شجع ملاك الأراضي المتوسطين ، والمهنيين الموسرين ، وموظفي الحكومة ، والمستثمرين ( من أراضى أو سندات ) والتجار على اقتناء أسهم الشركات .

ولقد كانت التفاوتات فى الدخول الناتجة عن هذا التوزيع للثروة ، كبيرة بدرجة مفرطة . ففي عام ١٩٥٠ بلغ دخل الأسرة التى لا تمتلك أرضا حوالى ستة وعشرين جنيها مصريا فى السنة . ولعله كان هناك ١٣ مليون أسرة مثلها ( أنظر الإحصاء الوارد فيما بعد ) فى حين أن ملاك الأراضي الذين يملكون خمسمائة فدان - وكان هناك ٦٠٠ مثلهم يملكون أرضا تزيد مساحتها على هذا القدر - كان يحصل على ثلاثين جنيها فى السنة ايجارا للفدان الواحد أى كان يبلغ دخله الإجمالى فى السنة خمسة عشر ألف جنيه مصرى يضاف الى ذلك نصف هذا المبلغ ذلك اذا قام هو بزراعة الأرض بطريقة مباشرة دون تأجير . وقد كان تأثير ضرائب الأراضي طفيفا على هذا الدخل الذى كانت تكمله - على أية حال - عائدات من موارد أخرى للثروة . ففي عام ١٩٥٢ كان العامل غير الماهر فى صناعة البناء أو فى الصناعة يحصل على أجر يتراوح بين خمسة عشر وعشرين قرشا فى اليوم أو ما يتراوح بين ٤٠ الى ٦٠ جنيها فى السنة . فى حين كان هناك الرأسمالى الذى يملك ١٠٪ من أسهم شركة نسيج تقوم بتشغيل خمسة آلاف شخص . ان متوسط الأجور يساعدنا على الوقوف على قيمة الأجور ونصيبها من القيمة الكلية المضافة ونصيب الربح الإجمالى .

وأخيرا اذا افترضنا أن ١٠٪ من الأرباح الإجمالية كانت توزع فى هيئة كوبونات ( ففي عام ١٩٥٨ كانت الأرباح الموزعة تمثل ٤٠٪ من الأرباح الإجمالية فى المتوسط ، ولكن ينبغي أن نلزم الجانب المنخفض تماما ) ، فان الدخل الإجمالى للرأسمالى من أسهمه فى الشركة لابد أنه كان يصل الى عشرين ألف جنيه عام ١٩٥٢ .

# التغيرات

## ( أ ) الزراعة

ان قانون الاصلاح الزراعى هو العامل الرئيسى فى التغيرات التى اعتبرت توزيع ملكية الأراضى الزراعية ومن ثم فقد كان له تأثير غالب على التغيرات التى لحقت توزيع الدخل . ان التأثير الفورى للقوانين المتتالية كان هو القضاء على الفئة العليا الناشئة عن توزيع ملكية الأرض ، وبذلك يتحسن التوزيع النسبى للدخل والثروة . وفى الفترة الانتقالية التى تم فيها إعادة توزيع المزارع الكبيرة التى نزع ملكيتها من أصحابها ، كان الاصلاح الزراعى ينطوى على تحول بسيط فى الدخل من كبار ملاك الأراضى الى الدولة . كما أن التحسينات التى أدخلت على التوزيع النسبى للدخل لم تكن مصحوبة بارتفاع فورى فى دخل المستفيدين المحتملين من الاصلاح الزراعى اذ أنه لا يوجد دليل على أن هيئات الاصلاح الزراعى كانت تدفع للعمال فى الاقطاعات المنزوع ملكيتها أجورا أعلى من أجر السوق . وبالرغم من أن الايجارات التى حددت عقب قانون الاصلاح الذى صدر فى عام ١٩٥٢ كانت أقل من ذى قبل ، فإن هذا الانخفاض كان بسبب ظروف السوق بقدر ما كان بسبب الشروط التى قضى بها القانون ، وانه لمن الصعب تكوين رأى بشأن مدى تحسن احوال المستأجرين للمزارع الكبيرة التى كانت تديرها هيئات الاصلاح عقب نزع الملكية .

وعلى أية حال فانه كان يجرى باستمرار إعادة توزيع الأرض . ( بالرغم من أن الفترات التى تمر بين الاستيلاء على الأراضى وبين توزيعها على المستفيدين يعنى أن هيئة الاصلاح كانت تحتفظ برصيد كبير ) . ولكن نوضح هنا مرة أخرى أن المرحلة الأولى من الاصلاح الزراعى لم تكن تنطوى على حصول المستفيدين على دخول

أكثر ارتفاعا . وكما شرحنا فى الفصل الرابع فإن المستفيدين حتى عام ١٩٥٨ كانوا مسئولين عن دفع التعويض الكامل لثمن الأرض بالاضافة الى رسوم اضافية كما أن الدين كانت تحسب عليه فائدة ٣٪ .

وقد قدر صعب SAAB أن التكاليف السنوية عن كل فدان ربما وصلت الى مستوى الايجارات التى كانت تدفع فيما مضى (٣)، ان لم تكن أعلى منها ، وهكذا ظل الدخل المتاح للمستفيدين منخفضا كما كان من قبل وبهذا تكون المزايا الحقيقية قد أرجئت ثلاثين عاما . ومن ناحية أخرى فإن أصحاب الأراضى تسلموا من الدولة سندات لا قيمة لها فى حقيقة الأمر .

وهكذا وحتى عام ١٩٥٨ أصبحت الدولة ، على نحو ما ، هى المستفيد الرئيسى من الدخول المحولة عن طريق الاصلاح . ومع ذلك تم تغيير القانون فى عدة مناسبات عقب عام ١٩٥٨ ودائما ما كان التغيير لصالح المستفيدين من الاصلاح الزراعى ، فمنذ عام ١٩٦٤ كان القسط السنوى للسداد يصل الى مبلغ اسمى . وبعد هذه التغييرات كان نقل الملكية ينطوى على زيادات كبيرة فى الدخل للمستفيد . ان المبلغ الذى قد يزداد به الدخل قد يكون مساويا للأيجار منقوصا منه ١٠٪ و ١٥٪ تمثل ضريبة الأراضى مضافا اليها رسوم المستأجر السابق . ومبلغ مماثل بالاضافة الى عنصر الربح بالنسبة لمن كان عاملا أجيرا .

وعلى الرغم من أن البيانات غير كاملة بدرجة كبيرة فانه من الممكن عقد مقارنات تقريبية بين بعض ملامح توزيع دخول الزراعة عام ١٩٥٠ وعام ١٩٦٥ . ولقد قدرنا عدد الأسر غير المالكة للأرض ( التى تعرف بأنها ليست مالكة ولا مستأجرة للأرض ) فى عام ١٩٥٠ ب ٢٧٠٠٠ أسرة وفى عام ١٩٦٥ ب ٩٦٠٠٠ أسرة (٤) . وكان متوسط الأجور اليومية للذكور البالغين يتراوح

بين عشرة قروش واثنى عشر قرشا ، وبين عشرين واثنين وعشرين قرشا ، وكان عدد أيام العمل فى السنة ١٥٠ و ١٨٠ يوما على التوالى . وبناء على افتراضات معينة خاصة بتكوين الأسرة العاملة وبمعرفة تفاوت الأجور على أساس الجنس والسن . يكون فى الامكان تقدير متوسط الدخل السنوى للأسرة التى لا تملك أرضا ب ٢٦ جنيها مصريا عام ١٩٥٠ و ٥٩ جنيها مصريا عام ١٩٦٥ . ونظرا لأن تكاليف المعيشة القروية قد ازدادت بحوالى ٧٠٪ بين هذين العامين ، فيبدو أن الزيادة فى الدخل الحقيقى تصل الى ٣٣٪ الأمر الذى ينطوى على متوسط معدل نمو يقدر ب ١٩٪ سنويا . ومن الممكن أن يكون بعض هذه المكاسب قد فقد بعد عام ١٩٦٥ ولكن لعدم توافر المعلومات الحديثة بشأن الأجور فانه لا يمكن التقدم باقتراحات محددة . والجانب المثير للاهتمام فى هذا التغير هو الهبوط فى الأرقام المطلقة الخاصة بالأسر التى لا أرض لها ( كما عرفناها ) وكذلك الارتفاع فى الدخول الحقيقية . كما أن نصيب الأجور المدفوعة من القيمة الاجمالية المضافة ( أى نصيب العمال المعدمين من الدخل الزراعى ) يبدو أنه قد انخفض قليلا من ٩٪ الى ٨٪ . وفى عام ١٩٥٠ كانت حوالى ٧٨٧.٠٠٠ أسرة ريفية ( كمستأجرين أو كملاك ) تمتلك مساحات تقل عن خمسة أفدنة للواحدة . وهنا مرة أخرى يكون من الممكن القيام بتقديرات تقريبية لمتوسط دخلها من البيانات الخاصة باجمالى القيمة المضافة للفدان الواحد ، وبالإيجارات وتكوين الحيازات . ويقدر متوسط الدخل بعد خصم ضريبة الأراضى ولكن دون خصم اجمالى المصروفات الرأسمالية بثمانية وسبعين جنيها مصريا فى السنة ، كما أن نصيب هذه الفئة من الدخل الزراعى الاجمالى هو ١٧.٥٪ . وعلى أية حال فان هذا المتوسط يخفى نوعين من تفاوت الدخل : الأول

هو التفاوت بين الملاك والمستأجرين وهو فى نطاق ١٠٠٪ للفدان الداخلى فى الحيازة ، أما التفاوت الثانى فهو بين الحيازات ذات المساحات المختلفة . كما أن التقديرات الخاصة بعام ١٩٦٥ تقريبية بدرجة أكبر . ويقدر عدد الحيازات الصغيرة بـ ١٠٠٠٠٠٠٠٠ ، ومتوسط الدخل السنوى بحوالى ١٢٥ جنيها مصريا ، كما أن نصيب هذه الفئة من الدخل الزراعى الاجمالى فيقدر بـ ٣٤٪ . ولأن تغيرات متوسط الدخل بالنسبة للفلاحين الملاك يتأثر على نحو شديد بالتغيرات التى تعثرى تركيب فئة الملكية موضع البحث ، فانه يكون من المفضل تقييم التحسن الحقيقى من واقع نمو الدخل الحقيقى للفدان الواحد . وان عقد مقارنة بين ١٩٦٥ و ١٩٥٢ ( لأن سنة ١٩٥٠ كانت سنة ازدهار ولا تصلح أساسا للمقارنات . اذ أن الدخل العائد من مصادر أخرى غير الأجر فى مجال الزراعة المصرية آنذاك كان متأثرا على نحو قوى بأسعار القطن فى العالم ) ، يشير الى أن القيمة المضافة الاجمالية للفدان الواحد التى خفضت عن طريق استعمال رقم قياسى تكاليف المعيشة فى الريف ، قد زادت بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ ، ٢٥٪ ، أو بمتوسط معدل نمو سنوى يتراوح بين ١٥٪ و ١٨٪ . ان القيمة المضافة الاجمالية مؤشر غير دقيق ، وان كان غير مضلل كثيرا ، للدخل الخاص بصغار الملاك . فان بعضا منهم - على أية حال - يستأجرون الأيدى العاملة . فاذا حسبنا صافى الأجور فاننا نجد أن المعدل الحقيقى للنمو فى الدخل سوف ينخفض . وبالنسبة للمستأجرين الصغار فيتعين حساب صافى الايجارات أيضا . ولعل المستأجرين قد استمتعوا بمعدل أعلى لنمو الدخل الحقيقى فيما بين ١٩٥٢ و ١٩٦٥ اذ أن الايجارات لم ترتفع بنسبة ارتفاع القيمة الاجمالية المضافة . ولكن ليست هناك بيانات كاملة . وأخيرا دعونا نشير الى أن فئة « من يحوزون أقل من خمسة أفدنه » كانت تضم عام ١٩٦٥ المستفيدين من الاصلاح الزراعى . وأن الزيادة فى دخل



هذه العناصر الجديدة أكبر بكثير من الزيادة التي تحققت للملاك القدامى الذين تشملهم الفئة .

وثمة تغيير هام فى توزيع الدخل الزراعى فيما بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٦٥ يتمثل فى اختفاء فئة الحيازة التى تزيد على مائة فدان « من هيكل الملكية » . ان فئة « المائة فدان فما فوق » كانت تمتلك فى عام ١٩٥٠ ما يقدر ب ٢٥٪ من الدخل الزراعى الاجمالى . وقد وصل متوسط الدخل من الأرض ١٤٠٠٠ جنيه مصرى فى السنة ، أى ٥٤٠ ضعفا لدخل الأسرة التى لا تمتلك أرضا . ومع ذلك ، وفى عام ١٩٦٥ كان هناك ٤٢١٠٠٠ فدان موزعة على حيازات تبلغ كل منها مائة فدان وكانت تمثل حصة تقدر ب ٤٪ من الدخل الاجمالى للزراعة . ويقدر متوسط الدخل فى هذه الفئة ب ٧٠٠ جنيه مصرى سنويا قبل حسم الضرائب . وعلى الرغم من أن الضرائب تحسم جانبا هاما ، فقد ظلت هناك أوجه تفاوت ضخمة فى الدخل بين العمال الذين لا يملكون أرضا وكبار ملاك الأرض الباقين فى عام ١٩٦٥ . وعلى أية حال فان تحديد الحد الأقصى الجديد للملكية بخمسين فداناً سوف يقلل من أوجه التفاوت مرة أخرى .

ونورد فيما يلى مقارنة لأنصبة الدخل الزراعية الخاصة بالفئات المختلفة ، تلخص ذلك :

الفئة	١٩٥٠	١٩٦٥
أسر لا تملك أرضاً	٩٠	٨٠
أصحاب حيازات تقل عن ٥ أفدنة	١٧٥	٢٤٠
أصحاب حيازات المائة فدان فما فوق	٢٥٠	٤٠
	٥١٥	٤٦٠

ويبدو أن هناك زيادة حدثت فى نصيب الفئة المستثناة من التحليل ( وهى بصفة رئيسية الحيازات التى تبدأ من خمسة

أفدنة حتى أقل من مائة فدان ) . وليس هذا مثيرا للدهشة لأن هذه الفئة تضم كلا من ملاك الأرض الكبار السابقين الذين ترك للواحد منهم أقل من مائة فدان ، والذين قد لا يزالون يمتلكون من ٣٪ الى ٤٪ من الدخل الاجمالى للزراعة ، كما تضم الفئة المستقرة تمام الاستقرار وهى المكونة من ملاك الأرض المتوسطين الذين لم ينخفض نصيبهم من الأرض المنزرعة على نحو كبير .

### ( ب ) الصناعة

لقد أدت التأميمات تلقائيا الى تحسين التوزيع النسبى للدخل والثروة عن طريق تحويل ملكية وسائل الانتاج فى مجالات واسعة من القطاع الحديث ، الى الدولة . ولقد كانت الاجراءات من حيث الأساس تهدف الى سحب حق الملكية ولا تستهدف إعادة التوزيع كما أنها لم تؤد ، مباشرة على الأقل ، الى زيادات فى دخول الطوائف الأخرى . ومع ذلك فلقد صحبتها القوانين الاشتراكية التى أعطيت مزايا للعمال . فلقد أزاحت الأعضاء المنتدبين وأعضاء مجالس الشركات وأحلت محلهم رجالا جددا ازدادت دخولهم - على أرجح الاحتمالات نتيجة لهذا الاحلال . وساعدت الحكومة على خلق أعمال جديدة، وأسرعت من هجرة الأجانب ، الأمر الذى فتح فرصا للمصريين فى عدد من النشاطات . كذلك كانت حالات فرض الحراسة تنطوى على دخول أعلى لموظفى الحكومة والموظفين الآخرين الذين عينوا حراسا على الممتلكات الموضوعة تحت الحراسة . ومع ذلك فان التغيير الرئيسى الذى حدث كان هو الانخفاض الكبير فى حجم الربح فى القطاع العائلى ونصيبه من الدخل . كما أن الاتجاه التوزيعى للتغيرات واضح ، بيد أنه من المستحيل تقييم مدى هذه التغيرات .

ومن الأيسر التثبت من التغيرات التى حدثت للدخل الناتج لغير أصحاب حقوق عوائد التملك - أى معظم العمال والموظفين - فى الصناعة .

## الجدول ١٠ - ٣

المعالة ومتوسط الدخل في الصناعة من ١٩٥٢ الى ١٩٦٧/١٩٦٦

مقدرا بأجنيهاات	متوسط الدخل السنوى	الوطنية	حصة فترة العمل	بالآلاف	العمل	القدرة
١٩٦٧/٦٦	١٩٥٢	١٩٦٧/٦٦	١٩٥٢	١٩٦٧/٦٦	١٩٥٢	
(نسبة مئوية)	(نسبة مئوية)					

٤٥٠ (٥٧٥)	٣١٢	٠,٩٥	٠,٤٥	٨٠	٣٢	موظفون
١٦٨ (٢٠١)	٨٨	٦٦,٨	٣٥,٠	٥١٧	٦٥,٠	عمال
						الاعمال المنخفضة :
٢٨٠	١٦٠	٢٥٠,٠	١٧٠,٠	٢٢٠	١٢٠	التوظيف الدائى
٦٠	٤٢	٣٣٥	١١٠,٠	١١٥	٨٠	العمال
٦٠	٣٢	٣٥,٥	١١٠,٠	٩٠,٠	٨٠	التراحييل والريف

ملاحظة : الأرقام التى بين قوسين تشير إلى بيانات الاجتماعية .  
المصادر : هذه الأرقام مستمدة من احصاءات الإنتاج الصناعى : طبقات مختلفة .

ويتضح من الجدول ١٠ - ٣ سمتان جديرتان بالاهتمام :

الأولى : يبدو أن أنصبة جميع أنواع العمالة الصناعية في قوة العمل بالدولة ، قد ازدادت زيادة ملموسة وربما باستثناء الفئة المسماة «التراجيل والجائلون» (\*) . والثانية : يبدو أن متوسط دخول العمال الذين يتقاضون أجورهم بالأسبوع قد ازداد بنسبة مئوية أكبر من متوسط دخول المستخدمين . وبتخفيض هذه الأجور ، مرة أخرى ، على أساس الرقم القياسي الرسمي لتكاليف المعيشة ، فإن الزيادات التي طرأت على متوسط الدخل فيما بين ١٩٥٢ و ١٩٦٦ و ١٩٦٧ تبدو أنها تساوى ٤٤٪ بالنسبة للعمال و ٨٪ فقط بالنسبة للمستخدمين . ان التغييرات التي تطرأ على هيكل المهارات الخاص بقوة العمل في فترة تصنيع كبير تعلق جانبا من الزيادة في متوسط دخل العمال . ويبدو أن كثرة خريجي التعليم الثانوي وخريجي الجامعات الذين عينتهم الحكومة موظفين كتابيين في القطاع العام ، قد قللت من الزيادة في متوسط دخول الموظفين . وتشير البيانات أيضا الى أن دخول العمال في قطاع الأعمال الصغيرة والحرفيين القرويين ، تواكب دخول تلك الأسر الزراعية التي لا تملك أرضا ، كما تشير الى أن ملاك المنشآت الصناعية الصغيرة هم الذين يستمتعون بنصيب أكبر من المكاسب . وان الزيادات في الدخل الحقيقي بالقطاع الحديث قد ظهرت في حساباتنا السابقة بأقل من حقيقتها لأن المزايا الاجتماعية والتأمين الاجتماعي لم تدخل في حساباتنا تلك . وبالرغم من أن هذه الزيادات لا تضاف الى الدخل

---

(\*) لا يمكن أن نقول شيئا ثابتا ازاء مساك هذه الفئة حيث البيانات المشتقة كحاصل طرح - هي بيانات غير موثوق بها .

الحالى المتاح للعمال والموظفين فانها تمثل كسبا هاما من ناحية ترقية الحياة الاجتماعية . وبالمثل فان متوسط ساعات العمل فوق الاسبوع قد انخفض من ٥١ الى ٤٩ ساعة فيما بين ١٩٥٤ ، ١٩٦٦ - ٦٧ . كما أن الزيادات فى الدخل الحقيقى قد صاحبها انخفاض فى كمية الجهد المبذول الأمر الذى ينطوى - مرة أخرى - على كسب من حيث ترقية الحياة الاجتماعية .

وفى قطاع التشييد ، ازداد متوسط دخل العمال قليلا عن متوسط دخلهم فى قطاع الصناعة . وعلى أية حال ، فان جميع عمال التشييد لا يستفيدون من مزايا الرعاية الاجتماعية المتمثلة فى التأمين الاجتماعى والمشروعات الأخرى اذ أن جانبا من قوة العمل فى هذا القطاع يتم تشغيله على أساس يومى ، بيد أن نصيب قوة العمل المؤقتة فى قطاع التشييد قد انخفض عقب التأمينات . وأخيرا دعونا نلاحظ أن الزيادات فى الدخل الحقيقى بالقطاع الحديث كانت تحدث بصفة رئيسية بين سنتى ١٩٦٢ و ١٩٦٤ نتيجة للقوانين الاشتراكية . ولم تزد الدخول الحقيقية بصورة كبيرة فيما بين سنتى ١٩٥٤ و ١٩٦٢ الا عن طريق الأرباح النقدية الإضافية ولعلها انخفضت فى السنوات الأخيرة .

### (ج) الحكومة

لقد ازدادت العمالة المدنية فى الحكومة من حوالى ٣٢٥٠٠٠ عام ١٩٥٢ الى ١٠٣٥٠٠٠ فى عام ١٩٦٦/٦٧ (٥) . ولقد ارتفعت حصة هذه الفئة فى قوة العمل بالبلاد من ٩٦٪ الى ١٥٤٪ ، وارتفعت حصتها فى الدخل القومى من ٨٦٪ الى ١٣٪ . وازداد متوسط الدخل السنوى ( بحساب الأسعار الجارية ) من ٢٤٠ جنيها مصريا الى ٣٢٣ جنيها مصريا فيما بين هاتين السنتين . وهذا يعنى أن متوسط الدخل النقدى قد ارتفع بنفس النسبة التى

ارتفعت بها تكاليف المعيشة ، تاركا الدخل الحقيقي دون أن يعثره أى تغيير . وعلى أية حال فإن التغيرات التى لحقت كادر موظفى الحكومة تؤثر بصورة هامة فى المتوسطات . ويشير تحليل تفصيلى لتغيرات كادر الأجور بالحكومة الى أن زيادات ملموسة فى الدخل قد حدثت فى النصف الأسفل من الكادر . ومن ثم فإن أعلى قدر من التحسن قد حدث فى الدرجة التاسعة . ان رفع المرتبات عام ١٩٦٤ قد انطوى على فرق يقدر بـ ٨٥٪ فى الدخل الحقيقى لموظف الدرجة التاسعة عام ١٩٥٢ والموظف الذى يشغل درجة مماثلة عام ١٩٦٦/١٩٦٧ . ومهما يكن من أمر ، فإن القيمة الحقيقية للأجور الاسمية فى أعلى الكادر قد انخفضت بنسبة تتراوح بين ١٠٪ و ٢٠٪ بين ١٩٥٢ ، ١٩٦٦/١٩٦٧ .

ان طبيعة التغيرات فى كادر الأجور بالحكومة يمكن تفسيرها على نحو آخر . ولكى نتوخى البساطة يمكننا أن نفرق بين طائفتين : العامل اليدوى وموظف الحكومة . ذلك أن آفاق العامل اليدوى عندما يتسلم وظيفته تكون محصورة داخل نطاق سلم ترق ضيق . ومما يذكر أن رفع المرتبات فى عام ١٩٦٤ قد زاد جميع الأجور فى هذا السلم . ولقد كان ما يكسبه العامل اليدوى فى حياته الوظيفية مقدرا على أساس الأجور أكثر ارتفاعا فى عام ١٩٦٦/١٩٦٧ منه فى عام ١٩٥٢ . وكل ذلك - بالطبع - محسوب على أساس أسعار ١٩٥٢ . ان خريج الجامعة عادة يعين لأول مرة فى وظيفة من الدرجة السادسة وقد يتوقع - وهو فى ذلك على حق - أن يرقى الى أن يصل أعلى درجات سلم الترقى أثناء حياته . ومتوسط الدخل طوال حياة الموظف - على أساس هذه الافتراضات - لم يرتفع كثيرا جدا بين ١٩٥٢ و ٦٧/١٩٦٦ لأن المكاسب التى تتحقق فى بداية عمله قد تفقد الى حد بعيد فى نهاية عمله .

ان المرتبات الاسمية لا تمثل الدخل الشامل لموظفى الحكومة الذين فى قمة سلم موظفى الحكومة . والكثير منهم يكمل دخله عن طريق ما يحصل عليه مقابل عضوية اللجان ، وعمله حارسا على الممتلكات الموضوعة تحت الحراسة ، وحصوله على بدلات السفر والبدلات الأخرى . ان القوانين الاشتراكية التى حالت دون الجمع بين أكثر من وظيفة لم تطبق بجدية أبدا . كما أن القطاع العام يزود بعض موظفى الحكومة بمصادر كثيرة للكسب غير المشروع . واذا وضعنا الأرباح النقدية الاضافية فى الاعتبار فان الزيادات فى الدخل الحقيقى بين ١٩٥٢ و ١٩٦٦ / ١٩٦٧ قد تكون كبيرة .

والجيش قطاع هام من قطاعات التوظيف الحكومى . فمع عدم توافر البيانات لا يمكن تحديد الزيادات التى حدثت لا فى العدد ولا فى الدخل ، تحديدا كميا . ومع ذلك فمما لا شك فيه أن حصة الجيش النسبية فى قوة العمل الاجمالية قد زادت ، وأن الدخل الحقيقى للضباط قد ازداد بأسرع من أى طائفة أخرى تتقاضى رواتب فى الاقتصاد فيما بعد ١٩٥٢ .

وقصارى القول أن الدخل الحقيقية للعاملين فى الزراعة والصناعة والحكومة ، يبدو أنها قد زادت زيادات نسبية مماثلة . وعلى أية حال فان المكاسب التى تحققت فى قطاع الزراعة تميل الى أن تكون عن طريق تفاعل قوى السوق فى حين أنها تجيء فى القطاعات الأخرى نتيجة للتشريعات بصفة رئيسية . ان الحجم النسبى لقوة العمل المشتغلة بأعمال ذات أجر أقل ( بالطرح من القطاع غير المعترف به ) قد انخفض ، فى حين أن الحجم النسبى لعدد العمال ذوى الدخل الأكثر ارتفاعا ( الصناعة والحكومة ) وصغار الزارعين قد ازداد بصورة كبيرة . وبصفة عامة ، يبدو أن العمال قد حصلوا على مكاسب أكبر مما حصل عليها الموظفون على الرغم من أن النتيجة النهائية قد تنسحب فقط على الموظفين الكتابيين والموظفين ذوى الأجر المنخفض .

## أوجه التفاوت فى توزيع السلع العامّة بين الريف والحضر

ثمة قليل من الشك فى أن المناطق الريفية قد استفادت فى ظل الثورة من الارتفاع فى الحصة النسبية للمصروفات العامة على الخدمات الاجتماعية . ولقد كانت الانجازات غداة عام ١٩٥٢ ملموسة . وتكشف دراسة قامت بها وزارة التخطيط عن مدى التفاوت فى البنية الأساسية الاجتماعية بين الأقاليم والمحافظات الحضرية فى عام ١٩٦٦/١٩٦٧ ، وهذه ظاهرة لها أهميتها فيما يتعلق بالأسرة فى المستشفيات ، وبانتشار التعليم فوق المستوى الابتدائى . وإن التفاوت بين مصروفات وإيرادات الإدارة العامة ينطوى على معونة خفية من الأقاليم الى المحافظات الحضرية . ومع ذلك فكون معدل التلاميذ فى المدارس الابتدائية بالأقاليم قريب من معدل سكان هذه الأقاليم بصفة اجمالية - يعتبر معيارا للتقدم الذى تم احرازه فى مجالات معينة .

## السياسات الاقتصادية وتوزيع الدخل

إن سياسات التسعير التى تضعها الحكومة تنطوى على دلالات هامة بالنسبة لتوزيع الدخل يمكن تقييمها فقط من ناحية الكيف . إن الرقابة المفروضة على الإيجارات - على سبيل المثال - تحول الدخل من ملاك الأرض الى المستأجرين . وإعانة القمح التى تدفع لصناعة الخبز يفيد منها سكان الحضر ولكنها غير ذات قيمة الى حد بعيد بالنسبة لسكان الريف الذين تمثل الذرة بالنسبة لهم الانتاج الرئيسى (\*) .

---

(\*) ولعل المؤلف يقصد أن الأذرة هى القوت الرئيسى فى الريف (المترجم) .



الجدول ١ - ٤

بعض المؤشرات الخاصة بتوزيع التسهيلات الاجتماعية بين الريف والحضر

لعام ١٩٦٧/١٩٦٦

( نسبة مئوية )

المحافظات الحضرية	الأقاليم
السكان	٢١٥٨
التلاميذ في التعليم الابتدائي	٢٧٢٦
التلاميذ في التعليم الإعدادي	٢٥٥٧
التلاميذ في التعليم الثانوي	٤٢٢٤
عدد الأسرة في المستشفيات	٤١٢٤
المراكز الاجتماعية	١٢٢٢
إيرادات الإدارة المحلية	٢٩٥٧
مصرفات الإدارة المحلية	٢١٢٣

المصدر : وزارة التخطيط « مؤشرات التنمية الإقليمية » ٦٥/٦٤ - ٦٧/٦٦ .  
مذكرة لم تنشر ، القاهرة ١٩٦٨ صفحات ١٤٨ - ١٥٧ .

ان سياسات التسعير في الزراعة شبيهة بالضريبة التي تفرض على المزارعين من ملاك الأراضي الذين لا يستفيدون فائدة كاملة بالزيادات التي تحققت في أسعار السوق بالنسبة لمنتجاتهم . وبالرغم من أن ضرائب الدخل التصاعدية قد وضعت حدا أقصى للدخول الشخصية والتي ينجح الكثيرون في التهرب منها بلا شك ، فان النظام الضريبي ينزع لأن يكون تراجعيا بسبب الاعتماد المكثف والتميز على الضرائب غير المباشرة . ففي عام ١٩٥٩/١٩٦٠ كانت حصة الضرائب المباشرة مليون جنيه مصرى والضرائب غير المباشرة ( صافية بعد خصم الإعانات ) تقدر بتسعين مليونا من

الجنيهات المصرية (\*) . وفى عام ١٩٦٧/١٩٦٨ بلغت الضرائب المباشرة ١١٧ مليونا من الجنيهات المصرية وبلغت الضرائب غير المباشرة ٣٤٥ مليونا من الجنيهات المصرية (٦) . ومن ثم تكون الأولى قد ازدادت بنسبه ٨٦٪ والأخرى بنسبة ٨٤٪ ! ولسوء الحظ لا يمكن القيام بتحليل للعبء النسبى المتمثل فى الضرائب غير المباشرة على مختلف فئات الدخل عن طريق البيانات المتاحة حاليا ولكنها قد تكون موضوعا مثيرا للاهتمام فى المستقبل . وعلى أية حال فالاستدلال بالقرينة يقضى الى أن الصبغات العليا من الفئات منخفضة الدخل والمتوسطة الدخل هى أكثر الفئات التى تأثرت على نحو غير موات . ولعل سياسة الحكومة الخاصه بالتوظيف - بعد الاصلاح الزراعى والتأمينات - تمثل التأثير القوى على توزيع الدخل . وان الاختلاف بين سياسة التوظيف والتدبيرات الأخرى ، يكمن فى أنها قد تظل تؤتى ثمارها لبعض الوقت مستقبلا . واذا تحدثنا بصفة عامة فان التأمينات كانت تعنى أحداث تغييرات نهائية ، وأن إعادة توزيع الأرض بموجب الاصلاح الزراعى سوف تنتهى ما لم يتم خفض الحد الأعلى للملكية - وهو تطور غير محتمل بدرجة كبيرة . ان سياسة التوظيف تنقل الدخل من غير المتعلمين الى المتعلمين على حساب النمو الاقتصادى فى المستقبل .

---

(\*) تقدر بعض المصادر الضرائب غير المباشرة بـ ١١٢ مليونا من الجنيهات المصرية فى ٦٠/٤٩ .

مختصر القول

---

« كل عمل لاعادة ، وكل قول لتكرار . وهو  
أسير نظراته الخاطئة على وجه الخصوص »  
سان جون بيرز

---

ان المشكلة التي يمثلها النمو السكاني بالنسبة لاقتصاد  
يتسم بندرة الأرض يحتاج الى تحقيق تنمية اقتصادية سريعة .  
كانت واحدة من الموضوعات الرئيسية في هذه الدراسة .

وعلى الرغم من محاولات التصنيع المبكرة جدا ( وقصة  
محمد علي معروفه ) وبالرغم من مرحلة النمو القائم على التصدير  
عندما كانت فرص التجارة والخزايا النسبية يتم استغلالها ، فقد  
ولجت مصر الحقبة المعاصرة كدولة متأخرة ذات اقتصاد يعاني من  
فائض العمالة . ان المعدلات العالية للنماء السكاني التي حدثت في  
العقود المبكرة من القرن العشرين ارتفعت فجأة الى مستوى أعلى  
عقب الحرب العالمية الثانية بسبب بعض التأثيرات الخارجية على معدلات  
الوفيات . وقد كان الشيء الثمين الرئيسي لدى مصر هو الزراعة  
ذات العامل البشرى . ولكن معدلات عوامل الانتاج غير الملائمة  
تنطوي على انتاجية منخفضة للفرد الواحد على الرغم من الغلة  
المرتفعة للأرض الخصبة . كما أن الزراعة التي كانت تقدم أكبر  
جانب من دخل البلاد وتشغل فيها نسبة أكبر من السكان لم يكن  
يمكن الاعتماد عليها في تحقيق زيادات سريعة وكبيرة في الدخل ،  
أو في استيعاب الزيادة الطبيعية في قوة العمل . وقد كان المزيد  
من التقدم الزراعي يتطلب اجراءين متكاملين : مشروع كبير للمياه  
ومجموعة معقدة من الاصلاحات التنظيمية والخدمات المترتبة على

التوسع . ان زيادة الرقعة المنزرعة ومرونة أنماط المحاصيل تعتمد على الاجراء الأول . بينما تحويل الزراعة المصرية الى حديقة حديثة تستخدم المدخلات بطريقة مكثفة لانتاج الفاكهة والخضراوات لتصديرها لأسواق أوروبا والشرق الأوسط الرائجة ، فيمكن تحقيقه فقط بواسطة المجموعة الثانية من التدابير . وكلتا السياستين تتطلبان فترات حضانة طويلة : فالأولى تستلزم ذلك بسبب الموارد الطبيعية التي تنفرد بها مصر ، والثانية نتيجة لتأخر مصر ولأن مشروع المياه - سواء كان السد العالي أو أى بديل - قد استلزم أموالا طائلة ، كما أن تشكيلة اجراءات « التحديث » استلزمت مهارات وقدرات تنظيمية من كيف وبكميات لا تتوافر لدى بلد فقير . والزراعة ، فى هذه الظروف ، لا تقدم حلا سهلا لمشكلات بلد يواجه انفجارا سكانيا ويحفزه روح العصر على النمو السريع .

وليس بمستغرب أن البرنامج الاقتصادى البسيط لثورة ١٩٥٢ كانت تسيطر عليه مشكلة السكان فى مصر ، أو انه لا ينطوى على تنويع اقتصادى . والواقع أن سمته غير العادية اذا ما قورن بخطط التنمية فى الدول الأخرى ، تكمن فى المكانة التى تشغلها الزراعة بين الأهداف المستوحاة . فلقد كان الاصلاح الزراعى يستهدف من ناحية ، التخفيف من بعض ما تنطوى عليه بعض الدلالات الخاصة بالتوزيع الناشئة من ضغوط السكان فى الزراعة . فكان السد العالي واستصلاح الأراضى يستهدفان تقديم المزيد من الحقول للفلاحين الذين رحلوا عن قراهم القديمة نتيجة للتوسع ، كما بدا أن التصنيع وكأنه الطريق المختصر الممكن لتحويل البلاد الى اقتصاد حديث ديناميكى قادر على توليد اضافات ذات بال من الدخل والشغل . ولكن لم يكن هناك سياسة لتحديد الهدنة ولا سياسات للسكان : حيث أخذت على أنها تدابير سلبية تؤدى الى الضعف . وينعكس « التفاؤل بالتنمية » الذى كان يميز أواخر

حقبة الأربعينيات والخمسينيات في هذا البرنامج . ولكن من ذا الذي يستطيع أن يلوم الضباط الأحرار لايمانهم بالدفعة الكبرى Big Push نحو التنمية السريعة التي سادت فترة ما بعد الاحتلال ؟

ان التنمية الاقتصادية هي بالضرورة مشكلة المدى الطويل ، بيد أن الضغوط السكانية تخلق للحكومات مشكلات خطيرة ومتزايدة في المدى القصير . والواقع أن هذه المصاعب تزداد حدة بسبب تطبيق برامج التنمية التي يتمثل هدفها النهائي في ازالة هذه الصعاب . انها تزداد سوءا بسبب تزايد التوقعات الناشئة عن الوعد باحداث تحسينات ، عن التوسع في التعليم الذي يمثل عنصرا هاما من مجموعة العناصر اللازمة لأية تنمية شاملة طويلة المدى ، وكذلك عن النتائج المترتبة على ارتفاع النفقات الاجمالية التي لاتضاهيها زيادات متاظرة في اجمالي الانتاج والتي غالبا ما يستلزمها المجهود الكبير في مجال الاستثمار . ان التوقعات تزيد من معدل الهجرة الداخلية عن طريق خلق قوة جذب شديدة في الحضر أمام قوة الدفع الديمجرافية في الزراعة . وهذه التوقعات تضع قيودا سياسية على قدرة الحكومة على فرض ضرائب ثقيلة على الزيادات الحدية في الدخل ، كما أن هذه التوقعات غالبا ما تدفع الحكومة الى عطاء دخل أكبر ومزايا اجتماعية أوفر على الطوائف المتمتعة بالامتيازات بدرجة لا تستطيع تحملها البلاد . والمزايا الملموسة المتوقعة من التنمية الاقتصادية المستهدفة تتلقاها فوراً الطوائف التي تعتمد عليها الحكومة في الحصول على التأييد السياسي وفي تنفيذ برامجها - أي الأنصار والتكنوقراطيين . وقد تكون للدولة أولويات طويلة المدى ( وفي مصر تنطوي عليها برامج التنمية التي تشتمل على المشروعات التي تتطلب فترة حضانة طويلة مثل السد العالي والصناعة الثقيلة ) في حين أن أولويات الجماعات الخاصة الموجودة في المجتمع والتي تمثلها الدولة هي أولويات من

النوع القصير الأجل تماما وللتعليم آثار مماثلة لاسيما اذا كانت الأيدي العاملة المتولدة عنه تتزايد بأسرع مما يحتاج اليه الاقتصاد . ان التوقعات تزيد الطلب على التعليم كما أن الخوف - الذي له ما يبرره - من النتائج الاقتصادية المترتبة على بطالة المتعلمين قد يستميل الحكومات الى اتباع سياسات توظيف من شأنها أن تزيد من التوقعات وأن تؤدي الى المزيد من التوسع فى التعليم والتوظيف على السواء . ومن ثم فإن الحكومات غالبا ما تجد نفسها ملتزمة بإباحة المزيد من الاستهلاك - أو فى أفضل الظروف - تجد قدرتها على كبح جماح الاستهلاك مقيدة بقيود شديدة فى الوقت الذى تتطلب أهدافها المتصلة بالتنمية المزيد من الاستثمارات . وان الدلالات التى تنطوى عليها حالة الاقتصاد الجمعى لهذه الحالة مألوفة .

ويمكن أيضا التعبير عن المشكلة من زاوية الهوة بين الصادرات والواردات . فتزداد الاحتياجات المستوردة من جميع أنواع السلع ( فالسلع الرأسمالية يتزايد الطلب عليها بسبب الاستثمار ، والمواد الخام والسلع الوسيطة بسبب الطلب على الصناعات الجديدة ، والمواد الغذائية عندما تفضى آثار زيادة السكان مع نمو الدخل الى زيادة الاستهلاك بأسرع من زيادة الانتاج الزراعى ) . ومن المفارقات أن عملية تصنيع الواردات محليا تشجع الواردات . بيد أن نماء الصادرات يتخلف وقتا طويلا حيث ان الصناعات الناشئة المحمية تكون غير قادرة ، بصفة عامة ، على المنافسة فى الأسواق العالمية ، ولأن معدل التنمية الزراعية يميل لأن يكون بطيئا . ومن هنا لابد من أن ينشأ عجز فى ميزان المدفوعات .

ولقد حاولت الثورة فى مصر أن ترفع نسبة الاستثمارات لكى تنفذ أهداف التنمية الأولى التى تتوخاها . ولقد كان للنماء الاقتصادى أن يتحقق لو كان من الممكن تمويل العجز فى ميزان المدفوعات . بيد أن النمو الاقتصادى توقف لأن فترات الحضانة

للمشروعات الكبرى أرجأت المكاسب المستهدفة . فالفترة طويلة جدا  
ولأن المعونة المقدمة في هيئة منح أو قروض طويلة الأجل بفوائد  
زهيدة للغاية لم تتحقق منها المبالغ المطلوبة . والركود الاقتصادي  
يجب ألا يتجاوز كونه مجرد ظاهرة وقتية . وسوف يكون على  
الاقتصاد في النهاية أن يجنى ثمار استثماراته الماضية الطويلة  
الأجل ، وأن يستغل الطاقة الزائدة في الصناعة ، والكهرباء  
والقطاعات الأخرى . وأن السمة التعويضية لبرامج الاستثمار  
الطموحة هي أنها تقدم للبلاد أصولا معمرة يمكن أن تصبح منتجة بعد  
مرور بعض الوقت .

ولقد كنا أكثر تفاؤلا بالمستقبل ولولا أن الالتزامات الخاصة  
بالدفاع ، والنتائج المترتبة على الضغوط السكانية التي تتفاعل مع  
التعليم والتوقعات قد أدت الى زيادات سريعة في الاستهلاك العام  
عقب عام ١٩٦٢ ، والمديونية الخارجية الناشئة عن أسباب مماثلة  
( مثل أثر النمو السكاني وزيادة الدخول المبكرة على قائمة الأغذية  
المستوردة وتمويل مشروعات التنمية وصفقات السلاح ) ، لولا أن  
كل هذا يشكل عبئا ثقيلا . والبتروول ، بطبيعة الحال ، قد يمثل  
مخرجا : اما عن طريق الاكتشافات البترولية الكبرى أو عن طريق  
الاعانات الضخمة جدا من جانب الدول العربية الغنية بالبتروول .  
وهذا يعنى ببساطة أن القيد الذي فرضه موضوع السكان على  
التنمية الاقتصادية لا يمكن التخلص منه بسرعة في المدى القريب  
الا عن طريق تدخل عامل خارجي .

ان النماء السكاني في مصر لم يؤثر على سياسات التنمية  
ومعدل التوسع الاقتصادي فقط . ففي الاقتصاديات التي تتسم  
بندرة الأرض ينزع النماء السكاني الى التأثير على أنماط توزيع  
الدخل والتغير الهيكلي بطرق معينة .



وان عدم وجود طاقة انتاجية معطلة فى مجال الزراعة مع وجود  
مقدرة محدودة للقطاع الصناعى الصغير لخلق العمالة يخرج العمالة  
الى قطاع الخدمات . ولما كانت الهجرة الداخلية ، الى حد بعيد ،  
هى نتيجة لعوامل الدفع ، فان الحكومات ترى أن مجال السياسات  
الممكنة التطبيق التى يكون فى مقدورها أن تحد من تيار الهجرة هو  
مجال محدود . ان التنمية الاقليمية والتحسينات المناسبة فى  
مجال البناء فى الريف تعد اجراءات طويلة الأجل وباهظة التكاليف  
( على الرغم من أنها ضرورية ولكنها مهمة ) . كما أن تقييد التوسع  
فى « التوظيف الحديث » - لأنه يؤدى الى قوة جذب نحو الحضر -  
قد يرقى الى مرتبة مؤازرة الإبطاء فى التنمية الاقتصادية . ونظرا  
لأن أجر العمال غير المهرة فى الحضر فى الاقتصاديات ذات العمالة  
الفائضة يكون منخفضا فى غالب الأحيان بسبب الضغوط السكانية ،  
فان السياسات التى تقضى بتقييد زيادات الأجور ، لا مجال لها الى  
حد بعيد . كما أن فرض قيود اجبارية على الهجرة فى ظروف ندرة  
الأرض ليعنى وجود تناقض الانتاجية الحديثة للعمل فى مجال  
الزراعة ومن ثم يفضى الى تخفيضات فى مستويات المعيشة المنخفضة  
بالفعل فى المناطق الريفية . ومن الأمور الجوهرية بدرجة أكبر أن  
فوائض العمل سواء نشأت فى المدن أو القرى تمثل عبئا اجتماعيا  
ما لم تكن الحكومات على استعداد للسماح لمجموعة النتائج التى  
تتحدى بها نظرية مالتس أن تؤدى دورها . وهذا هو التعبير المذهب  
للسماح للناس بالموت جوعا . ان نظام الحكم الحال المذهب فى  
مصر قد ناضل دائما للحيلولة دون الوصول الى هذه النتيجة .

وان العبء الذى يفرضه فائض العمالة يتحول جزء منه الى  
القطاع الخاص عن طريق نمو أنشطة طفيلية فى قطاع « الخدمات غير  
المعترف بها » ومع هذا فان التعليم يحول الى حد ما ، ما كان يمكن  
أن يصير عدم تشغيل كامل للعمال غير المهرة الى تشغيل غير كامل

للمتعلمين . واذا تم استيعاب الطائفة الأخيرة بواسطة الحكومة كما هو الحال في مصر ، فمن المرجح أن يعاني الاستثمار . ولهذه الأسباب وغيرها ، تكون التغيرات الهيكلية - من ناحية أنها تعكس توسعا في خدمات التوظيف التي لا تتصل بالمطالب الجديدة الملقة على عاتق القطاع الثالث نتيجة للنمو في الزراعة والصناعة ، أو تنمية المرافق الأساسية لدعم الانتاج - قد جاءت نتيجة للضغط السكانية أكثر من أنها نتيجة للتنمية الاقتصادية . ويكون من الضروري استخدام معيار للتغيرات الهيكلية يختلف عن متواليه كلارك - فيشر وذلك لتفسير التنمية الاقتصادية في الاقتصاد ذي العمالة الفائضة . ان التغيرات الهيكلية داخل نطاق القطاع الثالث هي على نفس أهمية التغيرات الهيكلية في الاقتصاد . فالنجاح يبدأ عندما يبدأ التشغيل غير الكامل - سواء في الحكومة أو في الخدمات غير المعترف بها - في الانكماش في هذا القطاع .

وأخيرا ، فان الضغط السكانية في اقتصاد يتسم بالعمالة الفائضة يؤثر في توزيع المكاسب المتولدة من نمو الدخل . فبينما تقوم التنمية الاقتصادية بتغيير هيكل قوة العمل ، فان نماء السكان يقيد زيادة الأجور الحقيقية للعمال غير المهرة ، كما أن زيادة العرض - باستثناء فئات معينة من المهنيين والفنيين - تقيد الزيادة في متوسط مكاسب القوة العاملة المتعلمة . وليست مصر فريدة في نوعها في هذه الحالة . ان المكاسب التي تتحقق للعمال الذين يدخلون فئات الأجور الأعلى ، تكون أكبر من مكاسب أولئك الذين يظلون في نفس الفئة . ومن ثم يكون الاغراء على الانتقال بين القطاعات والطلب على التعليم . والفروق لا تختفى مطلقا لأن الحركة بعيدة عن الكمال ذلك أن الدخول في وظيفة أفضل يتطلب الحصول على المؤهلات التي تتناسب معها .

وفي مصر تؤدي سياسة التعليم والتوظيف الى رفع معدل

الدخول في بعض الوظائف ذات الأجور العالية ولكن غير المنتجة .  
ومما لا شك فيه أنه - على الرغم من المرونة الاجتماعية ، يكون  
لأطفال الطوائف صاحبة الامتيازات مزية ملحوظة في هذا المجال .  
ان تحول الموارد عن الاستثمار الى خلق هذه الوظائف يعنى معدلات  
أكثر انخفاضاً لنماء انتاجية العمالة في الزراعة والصناعة ، وتضاؤل  
القدرة على خلق عمالة منتجة ، كما يعنى تحقيق فوائد أقل لأولئك  
المتمتعين بمزايا أقل بالمقارنة لما يمكن للبلاد أن تحققه لو اتبعت  
أسلوباً آخر .

ولعل هذه الدراسة للاقتصاد المصرى تكشف عن حيرة عامة .  
ذلك لأن جوهر التخلف الاقتصادي هو قلة الموارد . وغالباً ما يضيف  
نماء السكان جديداً الى الصعاب بالإضافة الى أن سياسات الماضى ،  
والعوامل الخارجية والبنية الاجتماعية السياسية قد تمثل فى الغالب  
قيوداً . ان التنمية الاقتصادية عملية بطيئة وطويلة جداً . ومع  
ذلك فان الحكومات تتعرض لضغوط من داخل بلادها ومن خارجها  
تطالبها بتحقيق اقتصادى سريع . كما أن المحاولات التى تبذل  
للاسراع على نمو واضح ، فى الماضى قدما - كما كان عليه الحال  
فى مصر فيما بين سنتى ١٩٥٦ و ١٩٦٤ - قد يثبت أنها لا تدوم  
طويلاً بسبب الفجوات فى الموارد التى تعكس تصارع الأهداف على  
موارد محدودة . وليس هذا هو كل ما بذل فى مصر فى ذلك  
الوقت . والعكس هو الصحيح . فقد كانت الانجازات فى كثير من  
الوجوه مثيرة . ويجب ألا نتذكر عند تقييم هذه الفترة من التاريخ  
المصرى أو من تاريخ أية دولة نامية ، ان الوقت اللازم يكون دائماً  
قصيراً ، أن فترات الحضارة هى فترات طويلة . ولعل الشاعر  
يكون قد عبر أفضل تعبير عن جوهر هذه الرسالة عندما قال :  
« لم يكن لديك الا وقت قليل لكى تلدى فى هذه اللحظة ، ! »



الاهوامش

## الفصل الأول : خلفية تاريخية

١ - عن القطن طويل التيلة ودوره فى التنمية الاقتصادية فى مصر فى القرن التاسع عشر أنظر :

E. R. J. Owen, Cotton and the Egyptian Economy 1820-1914, Oxford, 1969.

مازال الكتاب القديم تأليف :

F. Charles Roux, La Production du Coton en Egypte, Paris, 1909.

يحتفظ بقيمة كبيرة

وعن تفسير التنمية الاقتصادية خلال الفترة التى يعالجها هذا الفصل أنظر :

C. Issawi, Egypt since 1800. A Study in Lop Sided Development, Journal of Economic History, 21 (1), 1961.

٢ - الفصل الخامس من رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة

لندن ١٩٧٣

S. M. Radwan, Capital Formation in Egyptian Industry and Agriculture.

٣ - قدم اللورد كتشنر فى سنة ١٩١٢ قانون الخمسة

أفدنة لحماية صغار الملاك ضد نزع الملكية نتيجة الديون المدومة كان للقانون أثر مضاد على الائتمان الرقيق اذ أن البنك الزراعى أوقف عمليا أمداد صغار الفلاحين بالقروض .

٤ - أنظر : A. Eid, La Fortune Immobilière de l'Egypte et sa Dette Hypothécaire, Paris, 1907.

ص ٤١ : يظهر أن قيمة البيوت الخاضعة للضريبة في الاسكندرية ازدادت بحوالى ١٠ ملايين جنيه بين سنة ١٩٥٥ وسنة ١٩٠٧ .  
أنظر أيضا :

E. R. T. Owen, The Cairo Building Industry and the Building Boom of 1897 to 1907, in Colloque International sur l'Histoire du Caire.

القاهرة ١٩٧٢ ( وزارة الثقافة - مصر )

٥ - عن سلوك الموظفين البريطانيين والسياسات الاقتصادية في مصر . أنظر :

E. R. J. Owen, Lord Cromer and the Development of Egyptian Industry, Middle East Studies, 2 (4) 1966.

ومؤلف لنفس الكاتب :

The Influence of Lord Cromer's Experience on British Policy in Egypt, 1883-1907, St. Antony's Paper's, 17, Oxford, 1965.

وأيا

The Attitudes of British Officials to the Development of the Egyptian Economy, 1882-1922, in M. Cook (ed.), Studies in the Economic History of the Middle East, London, 1970.

والكتاب التقليدى عن التعليم هو :

J. Heyworth-Dunne, An Introduction to the History of Education in Modern Egypt, London, N.D., F. Cass, London.

أعيد طبعه عن طريق : F. Cass, London.

٧ - وزارة المالية :

القاهرة سنة ١٩٠٩

The Gensus of Egypt taken in 1907.

٨ - امستردام سنة ١٩١٦ ص ٥

B. Hansen and G. Marzouk, Development and Economic Policy in the U.A.R. (Egypt).

٩ - نفس المرجع السابق صفحة ٤٦

D. Mead, Growth and Structural Change in the Egyptian Economy.

هوموود ( الينوى ) سنة ١٩٦٧ .

١٠ - ص ٢٨٠ هامش رقم ١١ :

١١ - بيانات من أعداد متعددة من

Annuaire Statistique.

E. R. J. Owen, Agricultural Production in Historical Perspective. — ١٢

ص ٦٥ من دراسة اجتماعية وتاريخية للفترة من سنة ١٨٩٠ الى سنة ١٩٣٩ فى

P. J. Vatikiotis (ed.), Egypt since the Revolution, London, 1968.

١٣ - محسوبة من بيانات فى :

C. Issawi, Egypt since 1800.

A Study from Lop-Sided Development, Journal of Economic History, 21 (1), 1961.

١٤ - لجنة التخطيط القومى . مذكرة رقم ١٢١ . كتبها

A. Sherif سنة ١٩٥٩ ( بالعربية ) .

١٥ - معلومات من أعداد مختلفة : وزارة المالية

Budget Reports and Final Accounts.



A. E. Crouchley, The Economic Development of Modern Egypt, London, 1938. — ١٦

ص ١٢٥ - ١٢٦ نبذة عن نقص العمال بين سنة ١٨٥٦ و سنة ١٩٦٣ ومحاولة انشاء مستعمرات ايطالية وصينية . . الخ في الارض . وبعد ذلك بفترة غير قصيرة في سنة ١٩٠١ احتج القنصل البلجيكي بالقاهرة واسمه L. Maskens بقوله « ان ندرة اليد العاملة أصبحت فعلا عقبة وتصبح مسألة حساسة بعد أن يصبح تشغيل القناطر الكبيرة ممكنا . . أنظر

Belgium, Recueil Consulaire, Egypte, Rapport de M. Léon Maskens.

Situation Economique et Commerciale de l'Egypte en 1910.

القاهرة سنة ١٩٠٢ . ص ١١ .

١٧ - أنظر مثلا

W. Cleland, The Population Problem in Egypt, Lancaster (Pa), 1936.

١٨ - ص ٨٣ : من

D. Mead, Growth and Structural Change in the Egyptian Economy, Homewood (Illinois), 1967.

١٩ - عن الدين العام : انظر

The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and Public Debt, Cairo, 1936.

A. M. Hamza, The Public Debt of Egypt, Cairo, 1944.

S. Cave, Report by Mr. Cave on the Financial Condition of Egypt, Great Britain, Parliamentary Papers, 1876, vol. IXXXIII.

- M. H. Heikal, *La Dette Publique Egyptienne*, Paris, 1912.  
*Dette Publique Egyptienne — Note Historique*, in *Annuaire Statistique*, 1916.
- J. Ducruet, *Les Capitaux Européens au Proche-Orient*, Paris 1964.
- C. Issawi, Egypt since 1900. A Study in Lop-Sided — ٢٠  
 Development, *Journal of Economic History*, 21 (1). ص ١٠
- D. Landes, *Bankers and أنظر الكتاب الممتع جدا تأليف* ٢١  
*Pashas*, London, 1958.
- A. E. Crouchley, *The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and Public Debt*. ص ١٩٠
- F. Legrand, *Les Fluctuations de Prix et les أنظر* ٢٢  
*Crises de 1902 et 1908 en Egypte*, Nancy, 1908.
- W. Willcocks and J. Craig, *Egyptian Irrigation أنظر* ٢٣  
 3rd ed., London, 1913, vol. 2. ص ٢٤٤
- تكلف انشاء القناطر نفسها ٢٤٤ مليون جنيه ٠٠ ويشمل  
 المجموع الوارد في النص نفقات أخرى ( التعويض عن الاراضي  
 ٠٠٠ الخ )
- ٢٤ — ص ٩٩ وص ٢٠٠ من :
- A. E. Crouchley, *The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and Public Debt*.
- H. Myint, *The Classical Theory of International Trade — ٢٥*  
*and the Underdeveloped Countries*, *Economic Journal* 68,  
 1958.
- W. A. Lewis, *Economic Development with Unlimited — ٢٦*  
*Supplies of Labour*, Manchester School, 1954.

## **الفصل الثانى : السكان**

١ - ص ٤٤٧ - ٤٥٢ من

T. Paul Schultz, Fertility Patterns and their Determinants in the Arab Middle East, in C. Cooper and S. Alexander (eds.), Economic Development and Population Growth in the Middle East, New York, 1972.

٢ - للحصول على معلومات مفصلة عن فروق السكان بين الريف والحضر فى تعداد السكان سنة ١٩٤٧ وسنة ١٩٦٠ انظر جداول من ١٧-٢ الى ٢٠-٢ ص ٤٤ - ٤٥

B. Hansen and G. Marzouk, Development and Economic Policy in the U.A.R. (Egypt), Amsterdam, 1965.

وعن تفاصيل التحصيل التعليمى للامهات انظر جدول ٢-٩ ص ٤١٥ من كتاب :

T. Paul Schultz, Fertility Patterns and their Determinants in the Middle East.

مأخوذ من رسالة دكتوراه لم تنشر بعد . جامعة سيراكيوز ١٩٦٣ أعدھا :

A. M. Zikry, Socio-Cultural Determinants of Human Fertility in Egypt, U.A.R.

٣ - أنظر ص ١٥٢ - ١٥٣ من

M. A. El Badry, Trends in the Components of Population Growth in the Arab Countries of the Middle East: A Survey of Present Information, Demography, 2, 1965.

٤ - رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة برنستون سنة ١٩٥٩ أعدھا :

H. Rizk, Fertility Patterns in Selected Areas in Egypt.

عن النتائج التي وصل اليها رزق أنظر ص ٣٢ من :

B. Hansen and G. Marzouk, Development and Economic Policy in the U.A.R. (Egypt).

و ص ٤٢٥ من :

T. Paul Schultz, Fertility Patterns and their Determinants in the Arab Middle East.

٥ - أنظر جدول ٣ - ٢ في النص ص ٣١ من

Hansen and Marzouk, Development and Economic Policy in the U.A.R. (Egypt).

يستريح القارئ لبعض النتائج من الهبوط الواضح في خصوبة السيدات الاصغر سنا مما يشير الى قلة معدل المواليد في المستقبل .

٦ - ص ٤٥١ من :

T. Paul Schultz, Fertility Patterns and their Determinants in the Arab Middle East.

٧ - نفس الكتاب السابق ص ٤٠١ وتمثل هذه الفقرة والاربع فقرات التالية نظرة نقدية للتحليل الممتع لشلزل لمحددات الخصوبة ان هذا الجزء يدين كثيرا للبحث المهم الذي أعده شولز .

٨ - ص ١٧٥ من :

CAPMS, The Increase in Population in the United Arab Republic and its Impact on Development, Cairo, September, 1969.

٩ - ص ٢٩ من :

D. Mead, Growth and Structural Change in the Egyptian Economy, Homewood (Illinois), 1967.

١٠ - ص ٢٥٩ من :

CAPMS, The Increase in Population in the United Arab Republic  
1969.

١١ - نفس المرجع السابق

١٢ - ص ٢٨ من :

D. Mead, Growth and Structural Change in the Egyptian Eco-  
nomy.

### **الفصل الثالث : الموارد**

١ - بيانات عن ناتج التعدين من أعداد متنوعة من الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء  
Aعداد متنوعة من Statistical Yearbook and Statistical Indicators.

٢ - المعهد القومى للاحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE)  
ص ٨٣ و ٨٤ من Memento Economique, L'Egypte, Paris, 1953.

٣ - British Petroleum, B.P. Statistical Review of the World  
Oil Industry, 1872, London, 1973.

٤ - H. H. Ayrout, The Egyptian Peasant, ص ٨٧ من  
Boston, 1968.

ترجمة ج.أ.و.يمر

٥ - ص ١٣ من :

P. Formont, L'Agriculture Egyptienne et ses Problèmes.

محاضرات - دكتوراه - كلية الحقوق - جامعة باريس  
Domat-Montchrestien, Paris, 1953-1954.

٦ - K. Wittfogel, Oriental Despotism, New Haven, 1957.

٧ - ص ٥٦ من :

B. Hansen and G. Marzouk, Development and Economic Policy  
in the U.A.R. (Egypt), Amsterdam, 1965.

لم نعثر على مكان هذا الهامش في المتن ويظهر انه سقط سهواً  
( المترجم )

٨ - عن هذه المادة والملاحظات اخرى ممتعة عن الزراعة  
المصرية أنظر :

R. Dumont, Les Problèmes Agraires de la R.A.U., Politique Etrangère, 2 (3), 1968.

٩ - يجب على القارئ أن يرجع الى الميكنة دراسة قديمة  
ولكن ممتعة كتبها

G. Saab, Motorisation de l'Agriculture et Développement Agricole  
au Proche-Orient, Paris, 1960.

١٠ - كل المعلومات عن هذا الجزء أخذت من عدة مطبوعات  
من :

CAPMS, Statistical Yearbook and Statistical Indicators.

١١ - ص ٢٠٤ من :

C. Issawi, Egypt in Revolution, an Economic Analysis, London,  
1963.

## الفصل الرابع : الاصلاح الزراعي

١ - المناقشة التي سلفت عن التطور التاريخي لاملاك  
الأراضي مأخوذة من كتاب ج باير الكلاسكى

G. Baer, A History of Landownership in Modern Egypt, 1800-1950.

وانظر أيضا :

I. Amer, Al Ard Wal Fallah Al Masa'la Al Zira'iya fi Misr.  
(The Land and the Fellah, The Agrarian Problem in Egypt), Cairo, 1958.

- ٢

E. Eshag and M. A. Kamal, Agrarian Reform in the United Arab Republic (Egypt), Bulletin of the Oxford University Institute of Economics and Statistics, 30 (2), 1968.

يجب على القارئ أن يرجع الى هذا المصدر الذى اعتمدنا عليه لعدد  
من الحقائق والتي اتبعت فى بعض أجزاء هذا الفصل .

٣ - عن سلوك الايجارات أنظر :

B. Hansen, The Distribution Shares in Egyptian Agriculture, 1897-1961, International Economic Review, 9 June, 1968.

وعن سلوك الأجور الزراعية انظر :

B. Hansen, Marginal Productivity Wages Theory and Subsistence Wage Theory in Egyptian Agriculture, Journal of Development Studies, 2, July, 1966.



وأيضاً :

**Employment and Wages in Rural Egypt, American Economic Review, 59, June 1969.**

وأيضاً :

**International Labour Organization, Rural Employment Problems in the United Arab Republic, Geneva, 1969.**

عن مرونة العرض واستجابة الثمن فى الزراعة أنظر :

**R. M. Stern, The Price Responsiveness of Egyptian Cotton Producers, Kyklos, 12 (3), 1959.**

٤ - ص ١١٧ من رسالة دكتوراه لم تنشر ، جامعة عين شمس القاهرة . غير معروفة التاريخ ، كتبها : أ.أ.أ. الدسوقي : كبار ملاك الاراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى سنة ١٩١٤ ، سنة ١٩٥٢

٥ -

**S. N. S. Cheung, The Theory of Share Tenancy, Chicago, 1969.**

٦ - ص ١٣ من

**D. Warriner, Land Reform and Development in the Middle East, A Study of Egypt, Syria and Iraq, London, 1957.**

٧ - ص ١٣ - هامش ٤٥ من :

**G. Saab, The Egyptian Agrarian Reform 1952-1962, London, 1967.**

٨ - ص ٢٢١ من

**G. Baer, A History of Landownership in Modern Egypt, 1800-1950.**

٩ - الاطار الرسمي لاستصلاح الاراضى ص ٦٤ الى ص ٦٦  
مأخوذ من كتاب :

E. Eshag and A. M. Kamal, Agrarian Reform in the United Arab Republic (Egypt).

ص ٧٨ - ٨٣

للحصول على معلومات أخرى متصلة عن القوانين الصادرة بين سنة ١٩٥٢ و سنة ١٩٦٣ رجعنا الى مجموعة قوانين وقرارات الاصلاح الزراعى الملحقه بكتاب سيد مرعى : الاصلاح الزراعى ومشكلة السكان فى القطر المصرى • القاهرة • غير معروف التاريخ ( حوالى سنة ١٩٦٤ ) ص ٣٠٩ - ٣٧٣ لقرار سنة ١٩٦٩ أنظر : Middle East Economic Digest, 1969.

نوقش القانونان الاول والثانى للاصلاح الزراعى باسهاب فى الفصل ٢ والفصل ١٣ من كتاب :

G. Saab, The Egyptian Agrarian Reform.

هذا المرجع مازال المصدر النمطى • مصادر أخرى ممتعة عن هذا الموضوع يشمل

D. Warriner, Land Reform and Development in the Middle East A Study of Egypt, Syria and Iraq, London, 1957.

أنظر أيضا نسبة ١٩٦٢ )

D. Warriner, Employment and Income - Aspects of Recent Agrarian Reforms in the Middle East, International Labour Review, 101, Jan.-June 1970.

W. Thweatt, The Egyptian Agrarian Reform, Middle East Economic Papers, 1956, P. Pissot, La Réforme Agraire en Egypte, Bulletin de la Société Française d'Economie Rurale, Octobre 1958 ; M. Darling, Land Reform in Italy and Egypt, in Yearbook of Agricultural Co-operation, Oxford, 1956.

**R. M. Ghonemy, Economic and Institutional Organisation of Egyptian Agriculture since 1952, in P. J. Vatikiotis (ed.), Egypt since the Revolution, London, 1968.**

وكتب نفس المؤلف :

**Land Reform and Economic Development in the Middle East, Land Economicse, 44 (1), 1968.**

- ١٠

**D. Warriner, Land Reform in Principle and Practice, Oxford, 1909.**

الفصل الأول والرابع

- ١١

**S. Marci, The Agrarian Reform and the Population Problem in Egypt.**

ص ٥٥ والصفحات التالية

- ١٢

**G. Saab, The Egyptian Agrarian Reform, 1952-1962.**

ص ٢٣ - ٢٤

- ١٣

**National Bank of Egypt, Economic Bulletin, 19 (4), 1966.**

ص ٣٥١ - ٣٦١ ، وللحصول على معلومات أحدث أنظر :

**CAPMS, Statistical Yearbook and Statistical Indicators.**

ص ٢٨

- ١٤

**G. Saab, The Egyptian Agrarian Reform, 1952-1962.**

- ١٥

Central Bank of Egypt, Economic Review, 8 (3—4),  
1968.

ص ١٤٣ - ١٥١

- ١٦

E. Eshag and A. M. Kamal, Agrarian Reform in the  
United Arab Republic (Egypt).

ص ٨٦ .

أنظر ص ٨٦ - ٨٩ لبعض الحقائق المذكورة هنا . أنظر كذلك  
الفصل العاشر .

G. Saab, The Egyptian Reform, 1952-1962.

- ١٧

R. Dumont, Socialisms and Development, London, 1973.

( ترجمة و . كنينجهام ) ص ١٩٢ - ١٩٤

١٨ - أنظر

E. Eshag, and A. M. Kamal, A Note on the Reform of the  
Rural Credit System in U.A.R. (Egypt), Bulletin of the  
Oxford University Institute of Economic Statistics, 23, (2),  
1967.

ص ١٠٠

( أنظر ص ٤٢١ - ٤٢٩

National Bank of Egypt, Economic Bulletin, 17 (4), 1964.

١٩ - معهد التخطيط مذكرة رقم ٩٣٣ القاهرة ديسمبر

١٩٦٩ ( باللغة العربية )

- ٢٠

I. M. D. Little and J. A. Mirrles, Manual of Industrial  
Project Analysis in Developing Countries (OECD), Paris,  
1969.

الجزء ٢

- ٢١

E. Eshag and M. A. Kamal, Agrarian Reform in the  
United Arab Republic (Egypt).

ص ٨٨

## الفصل الخامس : السد العالي واستصلاح الأراضي

١ - عن النباتات الخاصة بتصريف النيل في أسوان أنظر  
H. E. Hurst, R. P. Black, and Y. M. Simaika, The Nile Basin,  
Cairo.

أعداد ٧ و ٩ و ١٠  
(Ministry of Public Works), 1946, 1956 and 1966.

٢ - نفس المرجع السابق ، عدد ١٠ ص ٨١ ( هذا الرقم  
لم يرد في المتن )

٣ -

T. Little, High Dam at Aswan, London, 1965.

٤ -

A. Daninos, L'Utilisation Intégrale des Eaux du Bassin du Nil,  
Bulletin de l'Institut d'Egypte, 30, 1947-48.

أنظر ص ٣٢ من :

T. Little, High Dam at Aswan.

٥ - أنظر :

H. E. Hurst, Long Term Storage Capacity of  
Reservation, Transactions of the American Society of Civil  
Engineering, 116, 1951.

ولنفس المؤلف كذلك : ص ٢٩٩ - ٣٠٠

The Nile, London, 1952.

Abdel Aziz Ahmed, Recent Development in the Nile Control,

محاضر معهد الهندسة المدنية لندن سنة ١٩٦٠ بحث رقم ٦١٠٢  
Y. A. Shibl, The Aswan High Dam, Beirut, 1971.

ص ١٣٣ - ١٣٥ . . .

٦ - أنظر جدول ١٥ ص ٧٩

Y. Shibl, The Aswan High Dam.

٧ - ص ١٥

H. Keller, Optimum Management of Nile Discharge, Basle, 1964.

ص ٦٠

Y. Shibl, The Aswan High Dam.

Abdel Aziz Ahmed, Recent Developments in Nile - ٨

Control and an Analytical Study of the Storage Losses in  
the Nile Basin, with Special Reference to the Aswan Dam.

محاضر معهد الهندسة المدنية ، لندن ، ١٩٦١ بحث رقم ٦٣٧٠ .

H. E. Hurst et al., The Nile Basin. ٩ - أنظر عدد ١٠

Y. Shibl, The Aswan High Dam. وكذلك ص ٦٢

١٠ - البنك المركزي المصرى :

ص ١٥ - ٢٣

Economic Review, 9 (1-2), 1969.

- ١١

Food and Agriculture Organization, High Dam, Soil  
Survey (United Arab Republic ; General Report, FAO/SF :  
16/U.A.R.), Rome N.D. (After 1966).

- ١٢

W. F. Owen, Land and Water Use in the Egyptian  
High Dam Era, Land Economics, 40 (3), 1964.

ص ٢٨٢

## **الفصل السادس : التغيرات التنظيمية**

١ - أنظر :

P. K. O'Brien, The Revolution in Egypt's Economic System, London, 1966.

مناقشة مؤيدة بالمستندات عن هذا التحويل  
يختلف تفسيرنا عن تفسير أوبرين في عدد من النقاط .

٢ - يعتبر التقرير وثيقة ممتعة عن تاريخ التصنيع في مصر

أنظر :

Egyptian Government, Rapport de la Commission sur le Commerce et l'Industrie, 1917, Le Caire, 1922.

٣ - ص ٧٠

P. K. O'Brien, The Revolution in Egypt's Economic System.

٤ -

B. Hansen and G. Marzouk, Development and Economic Policy in the U.A.R. (Egypt), Amsterdam, 1965 ; C. I. Issawi, Egypt in Revolution, an Economic Analysis, London, 1963 ; D. Mead, Growth and Structural Change in the Egyptian Economy, Homewood (Illinois), 1967 and P. K. O'Brien, The Revolution in Egypt's Economic System.

- ٥

B. Hansen, Long and Short Term Planning in Underdeveloped Countries, Amsterdam, 1967.

- ٦

I. M. D., Little and J. Mirrlees, Manual of Industrial Project, Analysis in Developing Countries (OECD), Paris, 1969.

عدد ٢

٧ - فصل ٥

F. K. O'Brien, The Revolution in Egypt's Economic System.

- ٨

B. Hansen and G. Marzouk, Development and Economic Policy in the U.A.R. (Egypt).

ص ٣٠٤ - ٣٠٥

٩ - نفس المرجع السابق ص ٣٠٥

- ١٠

Presidency of the Republic, General Frame of the Five Year Plan for Economic and Social Development, July 1960—June 1965, Cairo, 1960.

ص ٣

- ١١

B. Hansen and G. Marzouk, Development and Economic Policy in the U.A.R. (Egypt).

ص ٢٩٥

١٢ - أنظر :

Economic Organization, Yearbook, Cairo, 1960.



١٣ - ص ٢٢٢ - ٢٢٣

National Bank of Egypt, Economic Bulletin, 14  
(3), 1961.

- ١٤ - بيانات من الجهاز المركزي للتعيشة العامة والاحصاء .  
عدة أعداد من التشرة الشهرية للتجارة الخارجية .

- ١٥

Anouar Abdel Malek, Egypte, Société Militaire, Paris,  
1962.

١٦ - أنظر

Edith Penrose, Planning and the Enterprise,  
L'Egypte Contemporaine, 59 (333), 1968.

- ١٧ - نفس المرجع السابق ص ١٦١ .

١٨ - أنظر :

B. Hansen and G. Marzouk, Development and  
Economic Policy in the U.A.R. (Egypt).

ص ٢٨٥ - ٢٩٤ .

- ١٩

National Bank of Egypt, Economic Bulletin, 12, 1959 :  
Company Finance in the U.A.R. in 1956/57, and 1957/8.

## الفصل السابع : التحديث

١ - B. Hansen and G. Marzouk, Development and Economic Policy in the U.A.R. (Egypt), Amsterdam, 1965.

ص ١٢٩

٢ - D. Mead, Growth and Structural Change in the Egyptian Economy, Homewood (Illinois), 1967.

ص ١١٣ .

٣ - R. Mabro, Industrial Growth, Agricultural Underdevelopment and the Lewis Model. The Egyptian Case, 1937-1965, Journal of Development Studies, 3 (4), 1967.

٤ - S. Radwan, Capital Formation in Egyptian Industry and Agriculture.

رسالة دكتوراه لم تنشر جامعة لندن سنة ١٩٧٣

٥ - مصدر ممتع هو عدة أعداد من  
Ministry of Finance, Statistique des Sociétés Anonymes travaillant principalement en Egypte, Le Caire.

٦ - أحسن مصدر لبيانات عن الناتج الصناعي هو الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات المصرية ، القاهرة .

٧ - وزارة التخطيط ، تقرير عن الصناعة في الخطة الخمسية الأولى ( بالعربية ) مطبوع بالرنينو القاهرة غير معروف التاريخ

- ٨

I. Bronsveld, Exports of Manufactured Products by the U.A.R.

رسالة ماجستير لم تنشر جامعة لندن مدرسة الدراسات الشرقية والافريقية سنة ١٩٧٠

٩ - أنظر :

G. K. Kardouche, United Arab Republic : Case Study of Aid Through Trade and Repayment of Debt on Goods or Local Currencies, UNCTAD Paper, Geneva, 1969 (Ref. TD/B/C.3/63).

- ١٠

E. Shamon, Production Functions and the Residual Factor in Egyptian Manufacturing Industries.

رسالة ماجستير لم تنشر ، جامعة لندن ، مدرسة الدراسات الشرقية والافريقية سنة ١٩٦٧

- ١١

B. Hansen and G. Marzouk, Development and Economic Policy in the U.A.R. (Egypt).

ص ١٣٣

- ١٢

P. K. O'Brien, The Revolution in Egypt's Economic System, London, 1966.

ص ٧٥

١٣ - أنظر :

R. Mabro, Industrial Growth, Agriculture Underdevelopment and the Lewis Model. The Egyptian Case, 1937-1965.

١٤ - بيانات من وزارة المالية

١٥ - بيانات من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء :  
Statistics on Employment, Wages, and Hours of Work.  
باللغة العربية ( عدة أعداد )

١٦ - وزارة التخطيط عدة أعداد متابعة

١٧ - بيانات من عدة أعداد من الجهاز المركزي للتعبئة  
والاحصاء ( باللغة العربية )  
Statistical Indicator

١٨ - بيانات من وزارة التخطيط

١٩ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء  
( باللغة العربية )

Statistical Indicator, 1952-1970.

٢٠ - محسوبة من بيانات عن نفس المرجع السابق

٢١ - وزارة التخطيط ، عدة أعداد

Follow-up Reports

٢٢ - جميع البيانات هنا من الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء  
Statistical Indicators

٢٣ - نفس المرجع السابق

## الفصل الثامن : النمو الاقتصادي والتغيرات الهيكلية

- ١ -

B. Hansen and D. Mead, The National Income of the  
معهد التخطيط القومي مذكرة رقم ٣٥٥ القاهرة يوليو سنة  
١٩٩٣

U.A.R. (Egypt), 1939-1962.

أنظر أيضا

D. Mead, Growth and Structural Change in  
The Egyptian Economy, Homewood (Illinois), 1967.

ص ٤٣ - ٤٦

- ٢ -

B. Hansen, Planning and Economic Growth in the  
U.A.R. (Egypt), 1960-1965, in P. J. Vatikiotis (ed.), Egypt  
since the Revolution, London, 1968.

- ٣ -

B. Hansen and D. Mead, The National Income of the  
U.A.R. (Egypt), 1939-1962.

D. Mead, Growth and Structural Change in the  
Egyptian Economy. : أنظر

ص ٢٨٨٠

أنظر

- ٤ -

B. Hansen, Planning and Economic Growth in the U.A.R. (Egypt), 1960-1965.

ص ٢٦

- ٥ -

Joy L. Skebb, Contribution of Changes in Cropping Pattern to Development of Egyptian Agriculture, 1952-1968.

رسالة ماجستير لم تنشر ، جامعة لندن ، مدرسة الدراسات الشرقية والافريقية سنة ١٩٧١ .

- ٦ -

B. Hansen, Planning and Economic Growth in the U.A.R. (Egypt), 1960-1965.

ص ٣١ .

- ٧ -

D. Mead, Growth and Structural Change in the Egyptian Economy.

ص ٢٨٨ .

أنظر جدول ٨ - ٢ في المتن .

٨ - جميع البيانات من وزارة التخطيط

ومذكرات أخرى لم تنشر .

Follow-up Reports.

- ٩ -

P. O'Brien, P.R.W. Rayment, and M. Schilberg, on Commodity Concentration of Exports.

بحث لم ينشر UNCTAD سنة ١٩٧١

٢٨٤

- ١٠

M. Rodinson, The Political System, in P.J. Vatikiotis, (ed.), Egypt since the Revolution.

١١ - أنظر :

R. Mabro and P.K. O'Brien, Structural Change in the Egyptian Economy, in M. Cook (ed.), Studies in the Economic History of the Middle East, London, 1970.

لناقشات مماثلة للصناعة كقطاع رئيسي .

## الفصل التاسع : مشكلة العمالة

١ - أنظر المراجع المذكورة فى هامش ٣ فى الفصل الرابع

٢ -

R. Mabro, Employment and Wages in Dual Agriculture, Oxford Economic Papers, 23 (3), 1971.

٣ -

A. Mohieldin, Agricultural Investment and Employment in Egypt since 1935.

رسالة دكتوراه لم تنشر ، جامعة لندن سنة ١٩٦٦

٤ -

International Labour Organization, Rural Employment Problems in the United Arab Republic, Geneva, 1969.

٥ - بيانات من مصلحة الإحصاء وتعداد السكان عدد ٢

جدول ٤ .

Population Census, 1960, Cairo, 1963.

٦ -

R. Mabro, Industrial Growth, Agricultural Underdevelopment and the Lewis Model, The Egyptian Case, 1937-1965, Journal of Development Studies, 3 (4), 1967.

٧ -

M. P. Todaro, A Model of Labor Migration and Urban Unemployment in Less Developed Countries, American Economic Review, 59 (1), 1969.



— ٨ —

R. Mabro, Industrial Growth, Agricultural Under-employment and the Lewis Model, The Egyptian Case, 1937-1965.

— ٩ —

J. Abu-Lughod, Migrant Adjustment to City Life : The Egyptian Case, American Journal of Sociology, 67 (1), 1961.  
ص ٢٣

أنظر أيضا كتابا لنفس المؤلف

Urban-Rural Difference as A Function of the Demographic Transition : Egyptian Data and Analytical Model, American Journal of Sociology, 69 (5), 1964 ; and Urbanization in Egypt : Present State and Future Prospects, Economic Development and Cultural Change, 23, 1965.

عن عوامل الدفع في مصر أنظر :

R. Mabro, Migrations Internes et Sous-emploi Urbain, Le Cas de l'Egypte, Travaux et Jours (Beirut), No. 45, Oct.-Déc. 1972.

١٠ - جمهورية مصر العربية ، معهد التخطيط القومي  
وهيئة العمل الدولية

Research Report on Employment Problems in Rural Areas, UAR, Cairo, 1965-68 (10 vols.), Report B.

ص ٥٦٠

١١ - نفس المرجع السابق ص ٢٩  
Report C

— ١٢ —

D. Mead, Growth and Structural Change in the Egyptian Economy, Homewood (Illinois), 1967.

ص ٣٧ - ٣٩

— ١٣

, C. Clark, Conditions of Economic Progress, London,  
1957.

— ١٤

A.G.B. Fisher, Capital and the Growth of Knowledge,  
Economic Journal, 43, 1933.

## **الفصل العاشر : تغيرات توزيع الدخل**

- ١ - فى أكتوبر ١٩٧٣ بعد الانتهاء من مخطوطة هذا الكتاب  
بدأ م . عبد الفضل العمل فى مشروع بحث عن توزيع الدخل ولا ريب  
فى أن مقالته ستضيف الكثير الى المعلومات الحالية فى هذا الحقل
- ٢ - الجمهورية ( جريدة عربية ) ، ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٠ .
- ٣ -

G. Saab, The Egyptian Agrarian Reform, 1952-1962,  
London, 1967.

ص ٤٢ - ٤٥

- ٤ - كل هذه الحسابات التالية تقوم على بيانات من وزارة  
الزراعة .

Agricultural Census 1950, and Agricultural Census  
(1961) (In Arabic, Cairo, 1966, Population Census.

عدة أعداد

وزارة الزراعة : عدة أعداد .

Agricultural Economy (In Arabic)

بيانات الدخول من وزارة التخطيط .

Follow-up Reports

- ٥ - العمالة فى الحكومة مأخوذة من وزارة الخزانة ، عدة

أعداد

Budgets and Budget Reports

- ٦ - بيانات من وزارة الخزانة .



## **READING LIST**

This short bibliographical note contains suggestions for further reading on the historical and political background of recent economic development in Egypt and on the main aspects of the Egyptian economy.

## **HISTORY, POLITICS, SOCIETY**

### **Introductory books on modern Egypt :**

Lacouture, J. and S., *L'Egypte en mouvement* (Paris, 2nd ed. 1962). English translation, *Egypt in Transition* (London, 1958).

Little, T., *Modern Egypt* London, 1967.

Mansfield, P., *Nasser's Egypt* (Penguin Books, 2nd ed., 1969).

Tomiche, N., *L'Egypte Moderne* (Que sais-je ?, Paris, 1966).

### **Modern History :**

Berque, J., *L'Egypte, impérialisme et révolution* (Paris, 1967). English translation, *Egypt, imperialism and revolution* (London, 1972).

Vatikiotis, P. J., *The modern history of Egypt* (London, 1969).

### **Biographies :**

Lacouture, J., *Nasser* (Paris, 1971). English translation, *Nasser* (London, 1973).

Stephens, R., *Nasser, a political biography* (London, 1971).

### **Politics :**

Abdel-Malek, A., *Egypte, société militaire* (Paris, 1962). English translation, *Egypt, military society* (New York, 1968).

Dekmejian, R. H., *Egypt under Nasir* (London and Albany, 1971).

Harik, I., Mobilization policy and political change in rural Egypt, in R. Antoun and I. Harik (ed.), Rural politics and social change in the Middle East (Bloomington and London, 1972).

Kerr, M., The Arab cold war (London, 1957).

Mitchell, R. P., The society of Muslim brothers (London, 1969).

Rodinson, M., The political system in P. J. Vatikiotis (ed.), Egypt since the revolution (London, 1968).

Vatikiotis, P. J., The Egyptian army in politics (Bloomington, 1961).

**People and society :**

Abu Lughod, J., Cairo (Princeton, 1971).

Ammar, A., Growing up in an Egyptian village (London, 1954).

Ayrout, H. H., Mœurs et coutumes des fellahs (Paris, 1938). Several new editions and translations e.g. The Egyptian Peasant (Boston, 1963). Reprinted in 1968.

Berger, M., Bureaucracy and society in modern Egypt (Princeton, 1957).

Berque, J., Histoire sociale d'un village égyptien au XXème siècle (Paris and The Hague, 1957).

Gi'senan, M., Saint and Sufi in modern Egypt (Oxford, 1973).

Lane, E. W., The mannerse and customs of modern Egyptians (London, 1836). Reprinted in Dent's Everyman's Library.

Makarius, R., La jeunesse intellectuelle d'Egypte au lendemain de la deuxième guerre mondiale (Paris and The Hague, 1960).

Wakin, E., A lonely minority (New York, 1963). A study of the Copts.

**Culture and history of ideas :**

Abdel-Malek, A., La pensée politique arabe contemporaine (Paris, 1970).

Abdel-Nasser, G., The philosophy of the revolution (Buffalo, 1959).

Ahmed, J. M., The intellectual origins of Egyptian nationalism (London, 1960). Reprinted in 1968.

Awad, L., Cultural and intellectual developments in Egypt since 1952, in P. J. Vatikiotis (ed.), *Egypt since the revolution* (London, 1968).

Hourani, A., *Arabic thought in the liberal age* (London, 1962).

Musa, S., *Intellectual currents in Egypt*, *Middle Eastern Affairs*, 2, 1951.

Safran, N., *Egypt in search of political community* (Cambridge, Mass., 1961).

## **THE ECONOMY**

### **Economic history :**

Abdel-Malek, A., *Idéologie et renaissance nationale, l'Egypte moderne* (Paris, 1969).

Arminjon, P., *La situation économique et financière de l'Egypte* (Paris, 1911).

Crouchley, A. E., *The economic development of modern Egypt* (London, 1938).

———, *The investment of foreign capital in Egyptian companies and Public Debt* (Cairo, 1936).

Ducruet, J., *Les capitaux européens au Proche-Orient* (Paris, 1964).

Hamza, A. M., *The Public Debt of Egypt, 1854-1876* (Cairo, 1944).

Issawi, C., *Egypt since 1800, a study in lopsided development*, *Journal of Economic History*, 21, 1961.

Landes, D., *Bankers and pashas* (London, 1958).

Owen, E. R. J., *Cotton and the Egyptian economy* (Oxford, 1969).

### **The economy after 1939 :**

Hansen, B., *Economic development of Egypt* in C. A. Cooper and S. S. Alexander (eds.), *Economic development and population growth in the Middle East* (New York, 1972).

Hansen, B., and Marzouk, G., *Development and economic policy in the U.A.R. (Egypt)*, (Amsterdam, 1965).

Issawi, C., *Egypt in revolution, an economic analysis* (London, 1963).



- Mabro, R., and O'Brien, P. K., Structural changes in the Egyptian economy, 1937-1965 in M. A. Cook (ed.), *Studies in the economic history of the Middle East* (London, 1970).
- Mead, D., *Growth and structural changes in the Egyptian economy* (Homewood, Ill., 1967).
- O'Brien, P. K., *The revolution in Egypt's economic system* (London, 1966).

#### **National accounts :**

- Anis, M. A., A study of the national income of Egypt, *Egypte Contemporaine*, 41, 1950.
- Eleish, G. E., The applicability and utilization of the input-output model in a developing economy : the case of Egypt examined, in T. Barna (ed.), *Structural interdependence and economic development* (New York, 1963).
- Khan, T. M. (ed.), *Middle Eastern Studies in Income and Wealth* (London, 1965).

#### **Population :**

- Abdel-Aty, S. H., Life-table functions for Egypt based on model life-tables and quasi-stable population theory, *Milbank Memorial Fund Quarterly*, 39, 1961.
- Abu-Lughod, J., Urban-rural differences as a function of the demographic transition, *American Journal of Sociology*, 69, 1964.
- , Urbanization in Egypt : present state and future prospects, *Economic Development and Cultural Change*, 23, 1965.
- , The emergence of differential fertility in urban Egypt, *Milbank Memorial Fund Quarterly*, 43, 1965.
- Cleland, W. W., *The population problem in Egypt* (Lancaster, Pa., 1936).
- El Badry, M. A., Some demographic measurements for Egypt based on the stability of census age distributions, *Milbank Memorial Fund Quarterly*, 33, 1955.

- , Some aspects of fertility in Egypt, *Milbank Memorial Fund Quarterly*, 34, 1956.
- , Trends in the components of population growth in the Arab countries of the Middle East: a survey of present information, *Demography*, 2, 1965.
- Marzouk, G. A., Fertility of the urban and rural population in Egypt, *Egypte Contemporaine*, 48, 1957.
- Schultz, T. P., Fertility patterns and their determinants in the Arab Middle East in C. A. Cooper and S. S. Alexander (eds.), *Economic development and population growth in the Middle East* (New York, 1972).
- Toppozada, H. K., Progress and problems of family planning in the United Arab Republic, *Demography*, 5, 1968.
- United Nations, World Population Conference, 1965, Belgrade (New York, 1967), vol. II.
- Weir, J. M., An evaluation of health and sanitation in Egyptian villages, *Journal of the Egyptian Public Health Association*, 27, 1952.
- Zikry, A. M., Urbanization and its effects on the levels of fertility of U.A.R. women, *Egypte Contemporaine*, 55, 1964.
- Employment and labour :**
- Abu-Lughod, J., Migrant adjustment to city life: the Egyptian case, *American Journal of Sociology*, 67, 1961.
- Greenwood, M. J., The determinants of labor migration in Egypt, *Journal of Regional Science*, 9, 1969.
- Hansen, B., Marginal productivity wage theory and subsistence theory in Egyptian agriculture, *Journal of Development Studies*, 2, 1966.
- , The distributive shares in Egyptian agriculture 1897-1961, *International Economic Review*, 9, 1968.
- , 'Employment and wages in rural Egypt', *American Economic Review*, 59, 1969.
- Harbison, F., and Ibrahim, I., *Human resources for Egyptian enterprise* (New York, 1958).

**International Labour Organisation, Rural employment problems in the U.A.R. (Geneva, 1969).**

**Mabro, R., Industrial growth, agricultural underemployment and the Lewis model. The Egyptian case, 1937-1965, Journal of Development Studies, 4, 1967.**

———, **Employment and wages in dual agriculture. Oxford Economic Papers, 23, 1971.**

———, **Migrations internes et sous-emploi urbain, Travaux et Jours (45), 1972.**

**Nagi, M. H., Labor force and employment in Egypt (New York, 1971).**

**Seklani, M., Population active et structures économiques de l'Égypte, Population, 17, 1962.**

**Shafei, A. N., The current labour force sample survey in Egypt (UAR), International Labour Review, 82, 1960.**

**United States Department of Labor, Labor law and practice in the UAR (Egypt) by J. Clarke (Washington, 1965).**

**Agriculture, irrigation and land reform :**

**Abdel-Malek, A., La question agraire en Égypte et la réforme de 1952, Tiers-Monde, 3, 1962.**

**Amin, G. A., Food supply and economic development with special reference to Egypt (London, 1966).**

**Atkinson, J. D., Handbook of Egyptian irrigation (Cairo, 1934).**

**Baer, G., A history of landownership in modern Egypt (London, 1962).**

**Besançon, J., L'homme et le Nil (Paris, 1957).**

**Brown, C. H., Egyptian cotton (London, 1953).**

**Clawson, M., Landsberg, H., and Alexander, L., The agricultural potential of the Middle East (New York, 1971).**

**Darling, M., Land reform in Italy and Egypt, in Yearbook of Agricultural Co-operation (Oxford, 1956).**

**Dumont, R., Les problèmes agraires de la RAU, Politique Étrangère, 2, 1968.**

- Eshag, E., and Kamal, A. M., A note on the reform of the rural credit system in UAR (Egypt), *Bulletin of the Oxford Institute of Economics and Statistics*, 29, 1967.
- Eshag, E., and Kamal, A. M., Agrarian reform in the United Arab Republic (Egypt), *Bulletin of the Oxford Institute of Economics and Statistics*, 30, 1968.
- F.A.O., World Land Reform Conference, 20 June—2 July, 1966 (Rome, 1966).
- Fromont, P., *L'agriculture égyptienne et ses problèmes* (Paris, 1953-54).
- Ghonemy, R. M., Economic and institutional organization of Egyptian agriculture since 1952, in P. J. Vatikiotis (ed.), *Egypt since the Revolution* (London, 1968).
- Ghonemy, R. M., Land reform and economic development in the Middle East, *Land Economics*, 44, 1968.
- Hurst, H. E., Black, R. P., and Simaika, Y. M., *The Nile Basin* (Cairo, 1946—1966).
- Marei, S., *Agrarian reform in Egypt* (Cairo, 1957).
- , *U.A.R. agriculture enters a new age* (Cairo, 1960).
- Owen, W. F., Land and water use in the Egyptian High Dam era', *Land Economics*, 40, 1964.
- Saab, G., *The Egyptian agrarian reform 1952-1962* (London, 1967).
- Shibl, Y. A., *The Aswan High Dam* (Beirut, 1971).
- Stern, R. M., The price-responsiveness of Egyptian cotton producers, *Kyklos*, 12, 1959.
- Wafa, T. A., Les conséquences économiques et sociales de la construction du Haut-Barrage d'Assouan, *Impact Science et Société*, 13, 1963.
- Warren, C., The High Aswan Dam and new trends in Egyptian agriculture, *Foreign Agriculture*, 7, 1969.
- Warriner, D., *Land reform and development in the Middle East, a study of Egypt, Syria and Iraq* (London, 1957 and 2nd ed. 1962).

———, Employment and income aspects of recent agrarian reforms in the Middle East, *International Labour Review*, 101, 1970.

**Planning and Industrialisation :**

Gerakis, A. S., United Arab Republic : a survey of developments during the First Five-Year Plan, 1960-61/1964-65, *IMF Staff Papers*, 14, 1967.

Hansen, B., Planning and economic growth in the UAR (Egypt) 1960-5, in P. J. Vatikiotis (ed.), *Egypt since the Revolution* (London, 1968).

Metwally, M. M., The effects of market limitations on industrialisation in Egypt, *Yorkshire Bulletin of Economic and Social Research*, 19, 1967.

Penrose, E., Planning and the enterprise, *Egypte Contemporaine*, 59, 1968.

Radwan, S., Capital formation in Egyptian industry and agriculture, unpublished Ph.D. thesis, University of London, 1973.

Sabri, A., (in Arabic), The years of socialist transformation : an evaluation of the First Five-Year Plan (Cairo, 1966).

U.N., The development of manufacturing industry in Egypt, Israel and Turkey (New York, 1958).

**Money, taxation, trade and aid :**

El Naggar, S., Foreign aid and the economic development of the UAR (Princeton, 1964).

Kardouche, G. K., The UAR in development : a study in expansionary finance (New York, 1967).

———, United Arab Republic : a case study of aid through trade and repayment of debt in goods or local currencies, *UNCTAD paper* (Geneva, 1968).

Lotz, J. R., Taxation in the United Arab Republic (Egypt), *IMF Staff Papers*, 13, 1968.

Sanchiz, J. C., Money and banking in the United Arab Republic, *IMF Staff Papers*, 12, 1965.

**Tansky, L., US and USSR aid to developing countries (New York, 1967).**

**US Department of Agriculture, Public Law 480 and other economic assistance to United Arab Republic (Washington, 1964).**

**Periodicals and serials :**

**Ahram Iqtisadi (in Arabic)**

**Central Bank of Egypt, Economic Review**

**Egypte Contemporaine**

**Federation of Egyptian Industries, Yearbook**

**Institute of National Planning, Memoranda**

**Middle East Economic Digest**

**Middle East Economic Survey**

**Middle East Economic Papers**

**Ministry of Planning, Follow-up Reports (In Arabic)**

**National Bank of Egypt, Economic Bulletin**

**Statistical Sources**

**Annuaire Statistique, Annual Statement of Foreign Trade, Census of Industrial Production, Monthly Bulletin of Agricultural Statistics, Population Census, Statistical Indicators, Statistical Pocketbook, Statistical Yearbook.**

**Note : The statistical appendixes of CBE, Economic Review NBE, Economic Bulletin and FEI, Yearbook are important and very accessible sources.**

# الفهرس

الموضوع	الصفحة
● مقدمة	٥
– الفصل الأول : الخلفية التاريخية	١٣
– الفصل الثاني : السكان	٤١
– الفصل الثالث : الموارد الطبيعية	٦٥
– الفصل الرابع : الاصلاح الزراعى	٩١
– الفصل الخامس : السد العالى واستصلاح الاراضى	١٣٣
– الفصل السادس : تغيرات تنظيمية	١٦٩
– الفصل السابع : التحديث :	.. .. .
تقدم الصناعة والبنية الأساسية	
الاجتماعية	٢١٧
– الفصل الثامن : النمو الاقتصادى والتغيرات الهيكلية	٢٥١
– الفصل التاسع : مشكلة العمالة	٢٩٣
– الفصل العاشر : تغيرات توزيع الدخل	٣١٩
● مختصر القول	٣٤٥
● الهوامش	٣٥٥
● READING LIST	٣٨٧





# مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٦/٣٢٨٥

---

١ - ٠٩٤ ٢٠١ ٩٧٧ ISBN





## كتاب الساعة



### ● هذا الكتاب

أول تقييم اقتصادي لعهد عبد الناصر يتناول تحليل مشاكل بلد تحول من اعتماد التصدير إلى اقتصاد يفيض فيه العمل كمصدر من عناصر الانتعاش مع وجود قدر محدود من العناصر الأخرى : الأرض والموارد الطبيعية . ويتناول أيضا تطور سياسة الإصلاح الزراعي ، وزيادة رفعة الأرض المزروعة من خلال السد العالي واستصلاح الأراضي ، وسياسة التصنيع ، والتخطيط والعمالة . . .

والكتاب يثير اهتمام الاقتصاديين ، ورجال الأعمال ، والمديرين الذين يفتنون بمصر على وجه التحديد ، وكل من يعنى بدراسات التنمية .

ومما يزيد من قيمة هذا الكتاب أن مؤلفه ولد في مصر وقضى فيها مراحل تعليمه حتى حصل على بكالوريوس الهندسة ( القسم المدني ) ، وذاول المهنة فيها حقبة من الزمن ، وحصل بعد ذلك على درجة في الاقتصاد من جامعة «لندن» حيث تولى عدة مناصب في مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية منذ سنة ١٩٦٦ ، ويعمل الآن استاذاً في اقتصاديات الشرق الأوسط ، وزميلًا في كلية سانت انطوني التابعة لجامعة أكسفورد .







